مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

عدد خاص

مختارات اسرائيلية

٩٠

مع من يتفاوض العرب ؟!

ترجمات عبرية

- لماذا تراجع الجيش الإسرائيلى عن غزو قطاع غزة ؟
- شاس .. المفدال .. أحزاب دينية مثيرة للجدل
- حدود الإصلاح المطلوب فى السلطة الوطنية

رؤية

- مخاطر التشريع الفلسطيني لتجريم وإبعاد المقاومين

السنة الثامنة - يونيو ٢٠٠٢
JUNE.2002

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة الثامنة ـ العدد ٩٠ ـ يونيو ٢٠٠٢

المقدمة: إسرائيل ومطالب إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية.......... د . عماد جاد ٢

أولاً : الدراسات

١ـ المثالية " الطوبانية " بالزي العسكري (الفصل الخامس)............ زئيف دروري ٣
٢ـ الخيار النووي لإسرائيل (الفصل الخامس)........................ مناحم بريش ١٣
٣ـ اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨ (الفصل الأول).............. دان أشبل ١٨
٤ـ عرفات بين مأزقي الخلافة وعملية السلام .... لينور مارتن ٢٧
٥ – تنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط .... سكوت لاسينسكى ٣٣

ثانيا : الأرشيف

١ـ عودة مرفوضة إلى المنافي .... عوزي أورنان ٣٩
٢ـ الفهد الأسود يعود إلى عرينه .... جدعون ليفي ٤١

ثالثا : افتتاحيات الصحف .... إعداد : أحمد السمان ٤٤

رابعا : الترجمات العبرية

● حرب شارون :

١ـ خطة شارون للفصل ستعزز الدولة العنصرية ثنائية القومية............ يهودا ليطاني ٥٤
٢ـ حيرة غزة.. أمير أورين ٥٥
٣ـ من الذي تسبب في تأجيل الرد العسكري في غزة ؟................... موشيه أيشون ٥٦
٤ـ المستوطنات تحتل ٤١,٩٪ من مساحة الضفة الغربية.................. نداف شرجاني ٥٧
٥ـ الانتقادات الموجهة لعرفات هي الأخطر منذ قيام السلطة.............. عاموس هرئيل ٥٨
٦ـ عرفات يواجه أزمة داخل سلطته.................................... عوبيد جرنوت ٥٩
٧ـ شارون وأفكاره... زئيف شيف ٦١
٨ـ مطلوب إصلاح في إسرائيل.. عكيفا إلدار ٦١
٩ـ القدس: بيانات واتجاهات .... إليشع إيفرت ٦٢
١٠ـ الانتخابات المبكرة قد تكون بداية النهاية لشارون.................. سيما كدمون ٦٣
١١ـ الزعيم الجديد : عرفات.. تسفي برئيل ٦٤
١٢ـ جهات عربية طالبت اسرائيل مواصلة تحركاتها الأمنية المحددة .... بن كسبيت ٦٥
١٣ـ الضغط على إسرائيل للانسحاب من المناطق.......................... شلومو بن عامي ٦٧
١٤ـ ضمانات عربية لأمن تل أبيب....................................... تسفي برئيل ٦٧
١٥ـ يوجد ضوء.. أين النفق ؟.. عكيفا إلدار ٦٨
١٦ـ البرغوثي المرشح الأبرز بعد عرفات................................ عكيفا إلدار ٦٩

● أزمة الأحزاب السياسية :

١ـ توتر في حزب العمل .... بن كسبيت ٧٢
٢ـ ما الفرق بين العنصري لوبان وحزب موليديت؟......................... زوهير أندراوس ٧٣
٣ـ سياسة الخداع الإسرائيلية... جدعون سامت ٧٤
٤ـ إنها في حقيقة الأمر أيديولوجيا فقط .... حاجي هوبرمان ٧٥
٥ـ رؤية شارون ونتانياهو العارية .... يارون لوندون ٧٦
٦ـ هذا الحزب غير صادق في توجهاته .... عوزي بنزيمان ٧٦
٧ـ من أجل بديل سياسي .... هاآرتس (مقال افتتاحي) ٧٧
٨ـ لا يريدون شاس في الحكومة .... سيفر فلوتسكر ٧٨
٩ـ فرصة لثورة مدنية... نحميا شترسلر ٧٩

● إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية ٨٠
● الرأي العام في إسرائيل ٨٦
● حوارات واستطلاعات ٩١
● عروض كتب ٩٧

خامسا : رؤية عربية

١ـ مخاطر "التشريع "الفلسطيني لتجريم وإبعاد المقاومين .... د. السيد عوض عثمان ١٠٣
٢ـ إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية (رؤية أولية)................ هاني عياد ١٠٩
٣ـ رفع الحصار عن عرفات. قراءة في الثمن.......................... ريمون ماهر كامل ١١٣
٤ـ القضاء الإسرائيلي يدعم العنصرية والمذابح .... د. أحمد ثابت ١١٨
٥ـ أثر الصورة الذاتية في المواقف العربية إزاء دولة إسرائيل.......... إبراهيم النجار ١٢١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبدالمنعم سعيد
رئيس التحرير
د. عماد جاد
نائب مدير التحرير
أيمن عبدالوهاب
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
د. يحيى عبدالله
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٣٠٠

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

إسرائيل ومطالب إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية

ما أن بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إنهاء حملتها العسكرية على الضفة الغربية، حتى بدأ الحديث عن ضرورة إدخال إصلاحات جذرية في هياكل ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي أعقاب ذلك، تزايد الحديث عن هذا المطلب وباتت الأطراف المختلفة من محلية فلسطينية وإقليمية عربية، وأيضا إسرائيلية وأمريكية ودولية، تتحدث جميعها عن ضرورة الإصلاح في الجانب الفلسطيني..

وقد بدأ الحديث عن الإصلاح متزامنا مع ما بدا في الأفق من "نجاح أولي للحملة العسكرية الإسرائيلية". والنجاح هنا يعني النواحي الفكرية والمبدئية قبل النتائج المادية على أرض الواقع، ويقصد بذلك صفقتي فك حصار عرفات وكنيسة المهد. فالصفقة الأولى تضمنت وضع زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في السجن بحراسة أمريكية بريطانية، ودون اتهامات محددة أو حكم قضائي. فيما يؤشر لمحاكمة فكر المقاومة قبل الشخصية. أما الصفقة الثانية فقد تضمنت فكرة إبعاد مناضلين إلى خارج الوطن جزاء ممارسة حق المقاومة، وهي خطوة أثارت العديد من التساؤلات حول مراكز صنع واتخاذ القرار في السلطة الوطنية، وأيضا الأدوار التي لعبتها شخصيات فلسطينية محسوبة بشكل أو بآخر على السلطة الوطنية. في عملية التفاوض وفي فتح قنوات خلفية مع الجانب الإسرائيلي على نحو أصاب المفاوض المكلف رسميا بالحيرة والاضطراب كحال صلاح التعمري الذي كان يتولى ملف التفاوض حول محاصري كنيسة المهد.

كذلك، فإن الحديث الإسرائيلي عن ضرورة إصلاح هياكل ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، يأتي في سياق الرؤية الإسرائيلية المقدمة للغرب باعتبارها الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، وبسبب غياب الديموقراطية لدى الأطراف الأخرى، تقع مشاكل هائلة تحول دون الوصول إلى تسوية سياسية. والواقع، أن مثل هذا القول ينطوي على كذب صريح، فإسرائيل ليست دولة ديموقراطية بالمفهوم الغربي للديموقراطية، فهي في أحسن الأحوال "نمط من الديموقراطية الدينية العرقية".. فإسرائيل تعرف نفسها باعتبارها دولة يهودية ديموقراطية، والشق الأول من هذا التعريف ينطوي على نفي للشق الثاني، فتحديد طبيعة الدولة بأنها يهودية يتنافى مع عمومية مفهوم الديموقراطية. كما تأتي القوانين والممارسات لتكشف عن دولة "شمولية في التعامل مع غير اليهود ممن يحملون جنسيتها". هذا إضافة إلى أن إسرائيل هي دولة احتلال واستعمار تقليدي انقرض من العالم وبقيت هي تمارسه، تتبع أبشع أساليب السيطرة على شعب آخر وتحرمه من حقه في تقرير المصير. وهي دولة تعد المنتهك الأول لقرارات الشرعية الدولية وترفض باستمرار تطبيق قرارات المجتمع الدولي ولعل آخر هذه القرارات ذلك القرار الخاص بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية التي جرت في مخيم جنين للاجئين.

أيضا يبدو واضحا أن إسرائيل تتحدث عن ضرورات الإصلاح عند الجانب الفلسطيني وصولا إلى "نظام حكم ديموقراطي". وهنا لابد من التأكيد على أن إسرائيل تتحدث عن إصلاح في الجانب الفلسطيني من منطلق أن غاية هذا الإصلاح هو "تكييف قسري للمؤسسات والهياكل والمنظمات الفلسطينية من أجل تحقيق الرؤية الإسرائيلية". أي أن إسرائيل ليست معنية بأكثر من "تطويع المؤسسات الفلسطينية وتحديدا الأمنية مع الرؤية الإسرائيلية". أما قضية الديموقراطية التي تطرح فإنها لا تعدو أن تكون مجرد شعارا براقا لخطف الانتباه وإبهار الرأي العام الغربي بأنها - أي إسرائيل- دولة راعية للديموقراطية ومتبنية لها، وصاحبة رسالة تطوير وتحضير المنطقة على غرار ما ذهب شيمون بيريز في كتاب الشرق الأوسط الجديد عندما طرح مثلث السلام والديموقراطية والتنمية على أساس أن السلام مع إسرائيل سيقود إلى تنمية المنطقة ودمقرطتها. هذا بينما تكشف خبرة الواقع أن اتفاقات السلام مع إسرائيل في حاجة لأساليب غير ديموقراطية من أجل فرضها وتمريرها عبر المؤسسات التشريعية.. حدث هذا في مصر والأردن ومع السلطة الوطنية أيضا. وتقر كتابات إسرائيلية عديدة بهذه الحقيقة فقد ذهب بعض الكتاب هناك إلى إطلاق تحذيرات للحكومة الإسرائيلية من المغالاة في الحديث عن "دمقرطة السلطة الوطنية الفلسطينية" مشيرين إلى أن مصلحة إسرائيل تقتضي عكس ذلك، بمعنى أن نظاما ديمقراطيا حقيقيا في فلسطين لن يكون مفيدا لإسرائيل، لأن ضرورات توقيع اتفاق تسوية نهائية ومتطلبات القيام بدور مهم في ضمان أمن إسرائيل، جميعها تتطلب سلطة فلسطينية قوية وفعالة بعيدا عن تعقيدات مساءلة ومحاسبة المؤسسة التشريعية وأجهزة الرقابة والمحاسبة. وأيضا تقلبات الرأي العام...

من هنا، نأمل أن تجري عملية الإصلاح في المؤسسات والهياكل الفلسطينية وفق رؤية وطنية فلسطينية خالصة وعلى النحو الذي يقوي من موقف المفاوض الفلسطيني ويحصنه في مواجهة الضغوط، كل ذلك من أجل إتمام تحرير التراب الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

د. عـماد جـاد

١ المثالية "الطوبائية" بالزي العسكري

(الفصل الخامس)

تأليف: زئيف درورى

◆ **نشاطات جيش الدفاع في التعليم والتثقيف :**

قد لا يكون من المتصور استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي في مجال التعليم مثلما حدث في مجالات أخرى.. غير أنه بدون النشاطات التعليمية الموسعة والمتشعبة في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي محيطه لم يكن من الممكن بأي حال من الأحوال أن يصبح الجيش ملزماً بمهام تتجاوز المجال الأمني المباشر. وبدون هذه النشاطات لم يكن ليتحقق ولو قليلا من توجيهات بن جوريون "أن جيشنا لديه مهمة ليس فقط أثناء الحرب - بل أيضاً وربما بصفة خاصة، في أيام السلم. إذ يجب عليه أن يُجسد النموذج الشاب الذي يتمتع بالعُنفوان والقوة وعن طريق ذلك تتكون صورة الشعب".

إن النشاط التعليمي واستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي الشاب في هذا المجال بوحي من بن جوريون، كان مصبوغاً بمصطلحات وشعارات حركة العمل وجماعاتها منذ أيام الهجرة الثانية، وأشتمل على تعبيرات مختلفة حول نبوءة أنبياء إسرائيل، والصهيونية الاجتماعية، وتغيير الأنظمة الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية بعيدة المدى. ولكن مع إنشاء الدولة برزت فوق كل هذا فكرتان رئيسيتان كان من الممكن أن نجد فيهما تناقضاً جوهرياً: فكرة الدولة اليهودية كقيمة عُليا في حد ذاتها وفكرة البوتقة التي يتجمع فيها كل سكان الدولة اليهودية القادمون من جميع المنافي، الناجون من الكارثة في أوروبا والمهاجرون من دول إسلامية فيتحولون من بقايا إنسانية إلى كيان جماعي واحد. يُلبي الاحتياجات الأساسية لقيام الدولة. وبطبيعة الحال، ودون الحاجة إلى تفصيل، فإن هذا الكيان خرج إلى الوجود بتوجُه وإيحاء ثقافة أشكنازية علمانية، على النقيض من الثقافة اليهودية الدينية التقليدية بالمنافي والمرتبطة بوجهة نظر دوائر الماباي.

وقد تحدث بن جوريون عن ذلك في مناسبات مختلفة، وكان أشهرها في مُلتقى كُتاب وشُعراء دعا إليه في منزله في مارس ١٩٤٩، وفيه برز، كما هو معلوم، مصطلح البوتقة في سياقه الإسرائيلي. ولكن أيضاً كثيرون من رجال التعليم في نفس الفترة فكروا بنفس الطريقة وفي مؤتمرات رجال التعليم في بيت - بيرل في أعقاب تولي زلمان شازر كأول وزير للتعليم والثقافة وحضرها كبار أعضاء حركة العمل، تحدث الوزير بوضوح عن مركزية الدولة، في مثل هذه المرحلة، وعن ضرورة توجيه المنظومة التعليمية برُمتها بما يتسق مع هذا المبدأ.

"ليس هنا من عانى أكثر منا، نحن الشعب اليهودي، نظراً لأننا لم نكن نملك هذه الأداة لحماية وجودنا" قال ذلك د. فيازيجر في إحدى المحاضرات الهامة، مُضيفاً: "ونظراً لأننا افتقدنا هذه الصورة من صور تنظيم حياتنا الاجتماعية، لذلك يتراءى لي ونحن نتحدث عن التعليم، أننا نقصد القيم التي ينبغي تعليمها وتلقينها للشباب وعلى رأسها مبدأ أن الدولة هي القيمة العُليا في المجتمع. بالتأكيد ليست القيمة الوحيدة، فهناك قيم أخرى في غاية الأهمية، لكنها

جمعيها تصُب في النهاية في القيمة العُليا".

يعقوف نيف، الذي كان آنذاك المراقب العام لتيار العمال في وزارة التعليم، قال في نفس الموضوع وفي الاجتماع ذاته: "تعليم المواطنة معناه أن تتجه كل الوسائل وجميع القوى لما ينبغي أن يعرفه ويشعر به جيل المستقبل عن وطنه".

وبعد فترة وجيزة، يكتب عن ذلك العاد بيلد: "من وراء هذه الشعارات تقف النظرية القائلة بأن الآباء المؤسسين أبناء الهجرات الأولى والثانية والثالثة وآخرين تركوا عُرف وتقاليد الأجداد وأنتجوا ثقافة جديدة. ذلك إذن هو النهج الذي كان مقرراً أن يتبعه المهاجرون أيضاً الذين وصلوا إلى البلاد بعد قيام الدولة. ومصطلح "رفض الاغتراب والنفي" لا يعني فقط رفض منافي أوروبا الشرقية بل رفض المنفى كله، رفض الاغتراب برُمته، إن كان في أوروبا الشرقية أو في جنوب اليمن أو في الشمال الأفريقي. رفض النفي والاغتراب معناه أيضاً محو أي فارق بين يهود ينحدرون من مناف وطوائف مختلفة ونسيان المنفى المصدر". ويقرر موشيه ليسك على النقيض من اصطلاحات الحنين إلى الوطن، التي تتردد اليوم كالموضة. كان الشعور الكارثي، المرتبط باستيعاب الهجرة بين الجماعة التي أدارتها، هو الشعور الأكثر واقعية. لا مجال إذن للتفاخر بأنهم تسلوا وتلاعبوا بكل أصناف النكات والتفاهات التي عبرت بدرجة كبيرة عن خيبة الأمل في الكفاءة الإنسانية للمهاجرين وعن مخاوف بالغة الحدة تجاه ما يمكن أن يحدث في المستقبل - مع مسؤولية كبيرة ترجمت إلى شعور وصاية شاملة تجاه المهاجرين بصفة عامة وتجاه المهاجرين من دول إسلامية بصفة خاصة.

إن الجدل حول وسائل ترجمة "تشكيل شخصية الشباب" وشخصية الشعب - طبقاً لصيغة بن جوريون - إلى لغة الواقع في السنوات الأولى للدولة، سيجري تقييمه استناداً إلى سلسلة من المصادر: مناقشات مُعلمون وقادة، وثائق وخُطب كبار شخصيات السلك السياسي والسلك العسكري، محاضر اجتماعات المعلمين التي عُقدت في بيت بيرل في عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ومجموعة أوامر ومحاضرات، نقاشات ومواد منهجية في قضية التعليم والمعنويات في جيش الدفاع الإسرائيلي، التي أصدرها الضابط التعليمي الأول في بداية الخمسينيات.. وأخيراً الوثائق والمستندات المتجمعة في أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي.

وعلى أساس هذه المادة سنحاول دراسة ثلاث مجالات رئيسية:

المجال الأول سيشمل الأطُر والأدوات التي أوجدها الجيش، ليتعامل مع المشكلات الأساسية مثل تعليم اللغة العبرية - تعليم أساسي للجنود وتعليم متوسط للقادة - وكذلك الأدوات والبرامج لتوعية مُستدامة عبر تدريس تاريخ الصراع وطبيعة البلاد فى منشآت سلاح التعليم وفي الوحدات المختلفة. **المجال الثانى** يشمل وسائل وأنشطة التعليم الذي يتجه إلى المجتمع الواسع وسط السكان المدنيين أي أنشطة توعية ودعاية بواسطة وسائل إعلام جيش الدفاع (مجلة بمحانية (❖) الأسبوعية، صُحُف ومجلات أخرى ناطقة بلسان العسكريين ومحطة راديو جيش الدفاع) تدخُل الجيش في الحياة المدنية، وكذلك عبر مساهمته في الترويح والتسلية بواسطة الفرق العسكرية.

ويتركز **المجال الثالث** على نظرات تعليمية اجتماعية لجوهر الوجود العسكري في بداية الخمسينيات، ويدخل في هذا الإطار التأثيرات والدلالات لدى الشباب الذين خدموا في الجيش تجاه الخدمة العسكرية.

في هذا السياق، سنحاول أن نرى عبر هذه السنوات ما الذي ساهم به جيش الدفاع الإسرائيلي بالفعل لتشكيل شخصية المجتمع الإسرائيلي في بداياته.

❖الإطار العسكري كإطار تعليمي:

كان قادة الدفاع - وكذلك قادة المنظمة العسكرية القومية ومنظمة المناضلين في سبيل الحرية - يُدركون الأهمية الكبيرة لأعمال التوعية والتعليم، حتى يمكنهم إقناع من تحت إمرتهم بمبرر هذا النهج. لقد أنشئ قسم التوعية الدفاعية بالفعل في الثلاثينيات، ومنذ ذلك الحين وفيما بعد جرى تنظيم دورات تدريبية وحلقات نقاشية وتم نشر مادة وفيرة تخدم هذا الاتجاه - كُتب، نشرات ومنشورات (وضمن ذلك كتيب ميراث البطولة، الذي تم توزيع آلاف النسخ منه، والمجلة الفصلية المتخصصة "الاستعداد"). وكان رجال التوعية الرئيسيين هم رئيس تحرير "الاستعداد" اليعازر جاليلي (الذي استمر في رئاسة تحرير هذه المجلة بعد إنشاء الدولة أيضاً) وذراعه الأيمن جرشون ريفلين.. ورئيس تحرير مجلة "المطل" اليعازر لبنه وكترائيل كيتس (بعد فترة أصبح سكرتير الحكومة ودبلوماسياً كبيراً) والشاعر أهرون زئيف (بعد ذلك أصبح الضابط الأعلى للتعليم في جيش الدفاع الإسرائيلي) وأهوفيا ملخين (الذي أصبح بعد ذلك رئيس قسم التوعية في جيش الدفاع). في عام ١٩٤٧، وضعت تحت تصرُف هؤلاء وسيلة جديدة. فقد قرر قائد أركان الهاجاناه أن تتحول الصحيفة الناطقة بلسان فرع تل أبيب - بمحانيه - إلى صحيفة لعموم البلاد وانتقلت صلاحياتها ومسؤولياتها لقسم

التوعية. وفي فبراير ١٩٤٨، بدأت هذه الصحيفة في الصدور.. ومع إنشاء جيش الدفاع ظهرت مجلتها الأسبوعية.

في مقابل ذلك، عملت دائرة التوعية التابعة للبالماح، بمُناصرة «أرنون عزريا» هو و «رزوفيفال جلعاد»، والتي استهدفت تنمية روح الخصوصية عند البالماح داخل منظومة الهاجاناه، وكذلك ضمان السيطرة الكاملة لقيادة الهاجاناه وللمستويات المدنية المنضوية تحتها. إن قادة البالماح الذين استوحوا الكثير من خرافات وأساطير الجيش الأحمر ورجال حرب العصابات في أوروبا الشرقية في الحرب العالمية الثانية، نسبوا أهمية كبيرة لتضمين برامج الدورات التدريبية للبالماح دروساً في موضوعات الأمن القومي، والتعريف بالوطن في الإطار الذي كان سائداً بمدرسة ضباط جيش الدفاع مع نهاية السبعينيات.

وقد قال رزوفيفال جلعاد: "إننا لا نعتبر العمل الثقافي الفكري وكذا خلق أنماط وجود لحياتنا، مجرد أمور ثانوية أو ترف لا أهمية له - بل إنه جزء لا يتجزأ من عملية بناء الجيش والجنود أنفسهم".

أضف إلى ذلك، عندما بدأ البالماح في التوسُع - منذ عام ١٩٤٦ وفيما بعد - واستيعاب شبان مستواهم التعليمي منخفض، وأحياناً عديمي المعرفة بقواعد اللغة العبرية، بدأت في إطار ذلك خطة تعليم في مستوى مدرسة التعليم الأساسي وجرى تشغيل هذا المشروع في معسكر صيفي للمُبتدئين، في مستوطنة إييلت هاشاحر.

كانت أهمية التعليم والتوعية تزداد بقوة مع اندلاع معارك حرب الاستقلال، عندما ارتسمت صورة بائسة لحرب إقليمية متواضعة في السلاح والتجهيزات أمام كثرة على الجانب الآخر لديهم السلاح بوفرة.

وشعار "لا تنتصر الدبابة دونما الإنسان"، المكتوب على حائط حُجرة الطعام في مستوطنة نيريم عشية اجتياح الجيش المصري لم يبدو عندئذ كنصيحة غالية فقط، بل كضرورة نعرف مكانها في كل قانون وفي أي مرسوم وفي جميع الجبهات. فالإنسان الذي نعنيه هنا هو الفرد الذي يتحلى بالروح القتالية العالية المستعد للتضحية والفداء من أجل الأمة.. والسؤال: كيف نخلق مثل هذا الفرد بسرعة وبفعالية..؟ وما هي النشاطات والأعمال الواقعية التي يجب أن تقوم بها المنظومة العسكرية في هذا السياق، كانت تلك هي حجر العثرة القائم بين الاتجاهات الفكرية المختلفة لقيادات الجيش الشاب، واستمر الأمر على حاله حتى بعد انتهاء المعارك.

كثيرون من المكلفين بالخدمة العسكرية في الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية اعتبروا أن المفتاح الأهم في هذا الأمر يكمُن في الانضباط واعتقدوا أن التعليم الصارم لتنفيذ أي أمر هو التحدي الأول الذي يواجه التعامُل مع الجنود.. أما المقاتلون في البالماح، مقابل ذلك، فقد تمسك غالبيتهم بروح كلمات زروفيفال جلعاد التي سبق الإشارة إليها، حول "النشاط الثقافي الفكري" كجزء لا يتجزأ من طبيعة القوة المدافعة أو قوة الحماية، وكان أحد كبار الشخصيات فيها بيجال ألون الذي بدأ حرب الاستقلال كقائد للبالماح وأنهاها قائداً للجبهة الجنوبية.. وكان مؤهلا في المستقبل لأن يكتب في هذا الموضوع عام ١٩٥٠ في إحدى الصُحُف: "بينما التدريبات تستهدف تأهيل ورعاية الجسد، والمعرفة الفنية تستهدف تنشيط الحواس والملكات لدى المقاتل، يأتي التعليم ليعمل على تطوير الفكر الذاتي لدى المقاتل وإدراكه العقلي، وعلى تعميق وعيه الفكري وصقل موقفه الروحاني، وهو ما يسمي روح المقاتل".. ولم يتراجع ألون أمام فكرة أن مثل هذا التعليم هو شأن من شؤون المؤسسات المدنية.. ويضيف: "الواقع، أن الجيش يرى نفسه شريكاً في تعليم المواطن. ولأن هناك سمات عديدة مشتركة: القدرة على الابتكار، التفكير المرتب، النظام والنظافة في الجسم، في الملبس، في المنزل، في الساحة وفي المؤسسات العامة، علاقات اجتماعية متطورة، الدقة، الاستمرارية والتحمُل .. فإن الخطط والمعلومات مطلوبة للمدني والجندي على السواء".

وقبل ذلك بعام وتحت عنوان "جيش الشعب لخدمة الشعب" في الجريدة اليومية للمابام "عال هشمار" كتب ألون: "إن الجيش يتحول ليصبح جزءاً من وجودنا، وعنصراً اجتماعياً قبل غيره في الأهمية .. يجب علينا أن ندعم هذه الظاهرة، ظاهرة الجيش الذي يترك طابعه على حياة الفرد وعلى حياة المجتمع على الدوام، وعلى ذلك فإننا نعتقد أنه لا يكفي أن ينتظم الجيش في تشكيلات عسكرية متطورة، بل عليه أن يُعلم رجاله تعليماً وقائياً. تعليماً يخلق مجتمع أفضل وأكثر عدلاً".

ولم يُحسم الجدل أثناء الحرب.. وبينما هي دائرة (أي الحرب) تشكلت في قيادة الأركان العامة في مارس ١٩٤٨ "شُعبة الدعاية"... هذا الجهاز الذي خضع لإدارة فرع القوة البشرية والذي تخصص في تقديم الخدمة في جميع مجالات التعليم: التوعية، التثقيف والترويج لجميع الوحدات ماعدا تلك التابعة للبالماح، التي ارتبطت، نتيجة روح التعصُب، بجهاز الدعاية التابع لقيادة البالماح (بعد عدة أشهر، أثناء الجدل المحتدم حول تفكيك البالماح، كان هذا الجهاز بالذات في بؤرة الجدل والنقاش بين كبار مسؤولي البالماح الذين صوتوا لصالح أهمية استقلاله وبين بن جوريون ومؤيديه، الذين ادعوا أن هذا الاستقلال بالتحديد يشي بنوايا وتوجُهات غير مرغوب فيها)..

وعلى رأس شُعبة الدعاية تم تعيين يوسف كركوفي

(كريف) رجل استخبارات الهاجاناه، الذي كان خبيراً في تنظيم الحملات الدعائية بسبب علاقته القديمة بمحطة الإذاعة السرية. وبدأ كركوفي في دراسة ما يجري على أرض الواقع ووضع ضباط متخصصين في الدعاية والتثقيف في مستويات الكتيبة واللواء. وبالمقابل، قدم اقتراح إلى المسؤولين، في بداية أبريل، بشأن إنشاء قسم الثقافة. وورد في الاقتراح تفاصيل أهداف القسم والكادر التنظيمي له والهيكل المطلوب لتنفيذ أنشطته. وجاء قسم الثقافة ليحل محل شُعبة التوعية، وأصبح اسمه في شهر مايو "جهاز خدمة الثقافة".

وقد حدد قادة "جهاز خدمة الثقافة" أهداف التعليم في الجيش على الوجه التالي: "تنمية روح الجيش العبري عن طريق الدعاية النظرية، تعريف الأفراد في الجيش والمجتمع بالقيم الأساسية للحركة الصهيونية وتنظيم الهاجاناه منذ بداية وجودهما، وكذلك إكسابهم اللغة والجغرافية والأساسيات العلمية الدارجة التي يحتاجونها واستثمار أوقات الفراغ في المعسكر لإقامة مسابقات ترويحية ثقافية، وإنماء القيم الفنية والألعاب الرياضية".

وكانت المهام التي تحددت على ضوء هذه الأهداف هي ما يلي:

١ - إعداد محاضرات في موضوعات التماسُك الاجتماعي.

٢ - إقامة حلقات نقاش للدعاية النظرية.

٣ - إصدار صُحُف، مطبوعات شهرية، وكراسات تناقش القضايا الثقافية، واللغوية والأدبية.

٤ - إصدار نشرات خاصة بالوحدات وأوراق خاصة بتنمية الوجود الاجتماعي والثقافي.

٥ - إعداد برامج إذاعية خاصة للوحدات.

٦ - تنظيم فرق مسرحية وغنائية، وفنون شعبية ومعارض.

٧ - إرسال فنانين وأفلام إلى الوحدات.

٨ - الاهتمام بالشعر وتوزيع الدواوين والأعمال التي تتناول هذا المجال.

٩ - إنشاء مكتبات محلية ومركزية.

١٠ - توريد الصُحُف اليومية والأسبوعية وغيرها إلى الوحدات.

١١ - إعداد دورات لتعليم وإكساب اللغة العبرية.

١٢ - إعداد دورات لتعليم الجغرافيا وعلوم أساسية أخرى.

١٣ - تنظيم المعلمين، إعداد ورعاية مُعلمين شُبان وإرشادهم.

١٤ - إنشاء أندية خاصة بالوحدات تُعنى بالروح المعنوية بالوحدة.

١٥ - الاهتمام بالجنود الجرحى وبالجنود الذين يعيشون أزمة مالية أو غيرها.

وقد تركز جانب من أنشطة الخدمة الثقافية على جنود "الجاحال"، وكان أكثر من ٢٠.٠٠٠ مهاجر من المنافي المختلفة قد انضموا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال) على فترات مُتقاربة، خاصة بعد إعلان الاستقلال وتم إرسالهم مباشرة إلى الوحدات. في المراحل الأولى، كان واضحاً ضرورة تزويد هؤلاء الجنود بالخدمات المساعدة والخدمات الثقافية الخاصة، ومنذ البداية لم تكن الجهود على مستوى مواجهة الأمر. وكان "قسم الجاحال" التابع للخدمة الثقافية يضم سبعة أعضاء فقط: اثنان منهم يتحدثان الإنجليزية ومُتحدث واحد لكل من اللغات الآتية: اليديشية، الرومانية، الفرنسية، البُلغارية والمجرية.. ومن هنا، فقد وقع العِبء الرئيسي على ضباط التوعية.

ومن بين ضباط الدعاية بالوحدات المقاتلة برز اثنان لتميُزهما: بيني هرشاك من اللواء هارئيل التابع للبالماح، وآفاكوفنر من اللواء جفعاتي التابع لسلاح المدرعات. وقد جاء تميُز الاثنان عن زملائهما نظراً لما قدماه في مجال التوعية والتعليم.. كان بيني هرشاك من قدامى المحاربين في البالماح، وعضو مستوطنة جفعات، وكان قد صمم على الانفصال عن العمليات القتالية. ولم يكن هرشاك مجرد ضابط دعاية في اللواء هارئيل بل كان أيضاً من أمهر رجال المدفعية الثقيلة، وكان يعتبر كاتم السر لقائد اللواء يوسف طفنكين.

أما الشاعر أفا كوفنر فقد وصل لمنصبه في لواء جفعاتي بعد أن كان ضمن قادة الثورة في جيتو فيلنا (بروسيا)، وقاتل مع المحاربين في المناطق المحتلة بالاتحاد السوفيتي وأدى دوراً رئيسياً في عمليات تهريب اليهود من النازيين.. لقد صاغ بيان حربي بلغة حادة، وبالأسلوب الذي تميزت به بيانات الجيش الأحمر. وبين ما ورد في هذا البيان كتب: "كلاب الأنجلو باروك تحت عجلاتنا" "نقاتل حتى الإبادة، حتى الحسم، حتى الانتصار" "إن روح ستة ملايين ينادوننا من تحت الأرض: أنجزوا الانتقام الكبير".

وبطبيعة الحال، لم يظهر ورثة لهذين النموذجين: بيني هرشاك وأفا كوفنر، لا شكلا ولا موضوعاً في جيش الدفاع الإسرائيلي الذي جرى تنظيمه بعد الحرب. في هذه المرحلة، مع نهاية ١٩٤٩، في إطار الإصلاح العام في بنية جيش الدفاع وتقليل الهيئات المعنية بالخدمات ابتداءً من تقليص الخدمة الثقافية، وصل عدد الأفراد المكلفين بمثل تلك المهام إلى ٢٥٠ ضابطاً وجُندياً فقط بعد أن كان عددهم في مارس ١٩٤٩ (٧٤٦) ضابطاً وجُندياً، وتعرض هذا العدد للتراجُع والتقلص خلال فترة لا تزيد عن تسعة

أشهُر(أي من مارس وحتى ديسمبر ١٩٤٩).. وفي البداية، تم تقليص المنشآت التي تخدم النشاطات الثقافية داخل الوحدات، بعد ذلك جاء دور مُنشآت ضباط التعليم داخل الكتائب، وفي النهاية تضررت وحدات القيادة وميزانيات الخدمات الثقافية، وكان المبرر الحاضر لهذه الخطوات التي تجاوزت الرغبة في توفير النفقات هو الحاجة إلى تمكين القائد من تأدية مُهمة التعليم والتوعية.

وقد قادت التقليصات الحادة إلى مرحلة من الوهن والانحطاط والتراجُع.. ومن أبرز التعبيرات التي ظهرت تعليقاً على ذلك ما ورد في مذكرات بن جوريون في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٩ ": جاء يوسف كركوفي - يريد أن يترك الخدمة قائلا. سيرهقنا هذا العمل. لا مكان للعاملين في الثقافة، وبالفعل أعفى ضباط الثقافة من المهمة وألقاها على كاهل القادة. أوضحت له أهمية العمل التعليمي في الجيش الجديد والقوى الكبيرة التي يتطلبها ذلك. العام الأول مُخصص كله للتعليم: تعلم اللغة، الحد الأدنى من التعليم، تأهيل زراعي، اكتساب مهنة أو صنعة. مطلوب قاموس صغير (من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ كلمة) يكون من الواجب على كل جُندي لا يعرف اللغة أن يحمله، الحد الأدنى من التاريخ اليهودي في جوهره والجغرافيا والمعلومات الأساسية عن الشعب العبري المعاصر بالإضافة إلى ثقافة اجتماعية في حدها الأدنى. غير أن كركوفي وافق على الاستمرار في المهمة لعدة أشهُر فقط".

في أول أبريل ١٩٥٠، حل مكانه العقيد أهرون زئيف، الذي تحدد عمله تحت مُسمى ضابط التعليم الأول، وقام بوضع الأسُس لعمل منظومة التعليم في جيش الدفاع الإسرائيلي - وكان زئيف قد قال: "فقط الجندي الذي يُفاخر بوطنه، بماضي أمته، بثقافتها ومستقبلها، يمكن أن يتحمل المهمة التي بدونها لا وصول إلى ذلك المستوى من الانضباط الداخلي، التطوع، الشجاعة والتضحية بالنفس التي من المطلوب والضروري ترسيخها في كل جُندي في ظل ظروف القتال الجيدة".

وقد نظم زئيف قيادته في ثلاثة أفرُع: فرع إرشاد وتوعية، فرع تعليم وفرع ترفيه، كذلك وضع تحت مراقبته بصورة غير مباشرة محطات تساهال الإذاعية وجريدة بمحانيه.

ونتيجة لزيادة عدد المُهاجرين الجُدُد الذين انضموا إلى جيش الدفاع بعد تأسيسه واستقرار مؤسساته في أعقاب نهاية الحرب أصبحت قضية التعليم والتثقيف داخل الجيش ذات أولوية قصوى، ولأجل ذلك عُقد مُلتقى بحضور القيادات العُليا لجيش الدفاع في ٦ أبريل ١٩٥٠ تم تخصيصه لقضايا الانضباط، الأخلاقيات والتعليم في وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال) وبدأ هذا المؤتمر بكلمات لبن جوريون قال فيها: "إن المهمة الأولى لضابط جيش الدفاع الإسرائيلي قبل أن يصنع من الجُندي قاذف مدفعي أو قناص أو رام أو طيار، يجب أن يصنع منه أولاً إنساناً يهودياً ابناً لإسرائيل، مواطن الدولة المنتمي للوطن، وينزع منه ألمانيته ومغربيته ويمنيته ويغرس بداخله إرث الأمة اليهودية والقيم الجديدة التي نوجدها نحن".

وقال رئيس هيئة الأركان العامة بيجال يادين في نفس المناسبة كلمة تم توزيعها بعد ذلك باعتبارها رسالة للقادة الشُبان في جيش الدفاع الإسرائيلي: "إن الأمر الأهم في الشخص المقاتل هو رغبته في القتال وروحه التي لا تخشى شيئاً. وهنا تكمُن مهمتكم بالغة الأهمية في ساحة التدريب والتعليم.. إن المهام التعليمية الملقاة علينا واضحة: تحويل كل إسرائيلي (قديم وجديد) إلى مُقاتل وكل جُندي ومُقاتل في الجيش إلى مواطن مُشارك في جهود البناء والإبداع. علينا أن نبني وحدات عسكرية مُتماسكة وقوية، أن نشكل جيش دفاع إسرائيلي ككيان مُهاب الجانب، يكون مؤهلاً وقادراً على حماية أمن دولة إسرائيل برٍ وبحر أي هجوم، وعلينا أن نعلم الوحدات والجنود المستعدين لكي يكونوا في الطليعة لمساعدة الشعب في كل مُهمة طليعية، سواء في الاستيطان أو في عمليات استصلاح الأرض أو في استيعاب الهجرة.. مازلنا نفتقد المواطن المتكامل وإننا مطالبون بتكوينه في الوقت الذي نعلم فيه الجندي. أي أن المهمة الملقاة على عاتق جيشنا أكبر من المهمة الملقاة على عاتق أي جيش آخر: أن نصنع من المواطنين جنوداً، وأن نصنع من الجنود مواطنين أو بمعني أدق: أن نصنع من اليهود القادمين من شتى المنافي الذين ليسوا مواطنين ولم يصبحوا بعد جنوداً، أن نصنع منهم مواطنين إسرائيليين ذوي جذور، يحبون الوطن ولديهم وعي وإدراك وجنود - مقاتلين.

وفي مواجهة هذه التحديات، وضع قائد شُعبة القوى البشرية عقيد "شمعون مزال" أمام الحاضرين للمؤتمر البيانات التالية: ٤٠٠ فقط من بين ٦٠٠٠ جندي جرى تجنيدهم منذ نهاية الحرب.. وحتى هذا التاريخ كانوا من مواليد البلاد ومن خريجي مدارس متوسطة. وفي كتائب سلاح المشاه، هناك فقط ٣٠٪ من مواليد البلاد والباقون مهاجرون جُدُد لا يتحدثون العبرية، وبلا جذور ثقافية واجتماعية في إسرائيل، وأكثرهم مازالوا يعانون من مشكلات استيعاب ومشكلات تلقي مساعدات.

أما الذين تحدثوا بعد ذلك فكانوا على دراية بشكل أو بآخر بهذا الواقع وقاموا بإلقاء الضوء عليه من زوايا مختلفة (رغم أن أحداً منهم لم يُعارض المهمة

التعليمية للجيش في مواجهة الهجرة الحاشدة ومشكلاتها). فقال قائد المنطقة الجنوبية موشيه ديان - على سبيل المثال: "إنني على ثقة من أن هذا التنسيق والانسجام فيما بين القائمين على هذه العملية التعليمية، هو أقل بكثير مما كان يتوقعه أحد منا. لقد تعلم الجُندي لغة عبرية لم تغادر أسنانه، أي أنها سطحية، لكننا أعطيناهم علماً كاملاً بما نسميه مصطلحات التعليم التي لا تعدو أن تكون أكلاشيهات".

وقد أيد قائد كتيبة جولاني "إبراهام يافيه" انتقادات ديان وقال أن الإنجازات التعليمية في تكوين الجُندي - المواطن وإعداده للمستقبل - بعيدة عن الأهداف والوسائل الكثيرة المخصصة لهذا الغرض. أما مناحم جدوروفسكي أحد ضباط شُعبة القوى البشرية (الذي تسمى بعد قليل مناحم شيفدور، رئيس الكنيست العاشر) والذي كان من القلائل في المؤتمر الذين لا يعتنقون أفكار حركة العمل، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله: "أريد أن أقول للعميد زئيف (ضابط التعليم الرئيسي) أنه لم يبتعد فقط عن الواقع عندما ركز على النموذج والفكرة المطلوبان لكل وحدة، غير أن جيش الدفاع الإسرائيلي بتشكيله الحالي، أبعد ما يكون عن جيش يذهب للقتال من أجل فكرة.. وأكد متحدثون آخرون أن مستوى الدافع أو الحافز المحرك بين قيادات المؤخرة وفي وحدات الخدمات هو أخطر ما يكون.

والحل الوحيد، في رأي غالبية المتحدثين، كان يكمن في تغيير قائمة الأولويات بتوجيه المجندين من مواليد البلاد من جديد.. شيئاً فشيئاً تردد أنه فقط عندما يصبح القادة في وحدات الميدان جُنوداً من أبناء البلاد، تلقوا تأهيلاً تعليمياً وباستطاعتهم التعامُل مع جنودهم بلغة عبرية سليمة، وبإمكانهم نقل ثقافة إسرائيلية وقليل من الجغرافيا وميراث الصدام إلى هؤلاء الجُنود - عند ذلك فقط يبدأ التغيير المأمول. وفي نفس الوقت، كان واضحاً لكل الحاضرين أن جزءاً لا بأس به من المهمة مُلقي عليهم بصورة غير مباشرة وربما كان هذا الإسهام الأكبر لذلك المؤتمر في قضية التعليم في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ونتيجة النقص في القادة المساعدين من مواليد البلاد التقي بن جوريون رئيس الأركان ييجال يادين والعُمداء موردخاي ميكلاف وشمعون مزال مع قادة الحركات الاستيطانية، في ١١ مايو ١٩٥٠. في هذا الاجتماع، كانت هذه الحركات مُطالبة بمؤازرة التصديق على توقيعات عشرات الضباط من الأعضاء في الكيبوتزات والموشافيم بالالتزام بالاستمرار في خدمتهم العسكرية وفي تجنيد عشرات من الضباط الآخرين للخدمة الدائمة لعدة سنوات. وكان رد بن جوريون على المحورى هذه المطالب أثناء هذا الاجتماع على النحو التالي: "إن قسماً كبيراً من الجيش من المهاجرين، أناس لا يعرفون اللغة، لا يعرفون الأرض ولا يعرفون أموراً كثيرة، والتي يجب أن يعرفها اليهودي الموجود على أرض هذه البلاد.. ومن أجل ذلك، فإن الحاجة الضرورية إلى ضباط من أبناء إسرائيل تصبح أكثر حدة. والجيش الآن ليس فقط عُنصر أمن في البلاد، بل إنه يعتبر عُنصر هام ورئيسي في استيعاب الهجرة ضمن الحياة الداخلية للاستيطان، في تعليم اللغة والجغرافيا وغيرهما".

(◆) جهاز التوعية :

اضطلع فرع الإرشاد والتوعية بادئ ذي بدء، منذ بداية نشاطه، بتأهيل القادة في كل ما يتصل بالقيادة، والعلاقات الإنسانية وتقديم الرعاية للجُندي كفرد والوحدة العسكرية كجماعة. وكان الافتراض الرئيسي أن إيمان القادة بالقيم الأساسية للأمة، وتطابُق رأيهم مع قيم الديموقراطية واستقبال المهاجرين بشكل جيد، ينعكس على الجنود وعلى روحهم المعنوية وسلوكهم بشكل تلقائي، كما أن تدخل القادة في مشكلات المجتمع الإسرائيلي، من خلال تعليم الغير والتعمُّق في قضاياه بالفكر والروح، كان من شأنه أن يُعلي مكانتهم الشخصية، ويزيد من ثقتهم بأنفسهم. من هنا، تقرر برنامج الإعداد التعليمي (ويجوز أن تسميه التربوي) للقادة على كل المستويات، بدءاً من دورة تدريب قادة الفصول وحتى الدورات الدراسية على مستوى كبار القادة. وقد شمل هذا البرنامج مواضيع متنوعة: المجتمع العسكري ومشكلاته، الإنسان كعنصر أساسي في القتال، ماهية القيادة العسكرية، مسؤوليات ومهام القائد كزعيم اجتماعي لوحدته، العلاقات بين القائد وجنوده، وكذلك وسائل التوعية العسكرية والاجتماعية كوسيلة تعليمية في حوزة القائد. هناك مجال آخر في تأهيل الضباط بصفة عامة وهو معرفة الثقافة الإسرائيلية، أو الربط بينها وبين مشكلات الشعب والدولة، وقد تم تخصيص عدد من ساعات الدراسة لتقديم تراث الصهيونية وخبرات وبطولات حرب الاستقلال.

وكان برنامج التأهيل للقادة قد بدأ إبان حرب الاستقلال، عندما أخرج بعض القادة من الجبهة لعدة أيام لحضور دورة توعية في منزل روتنبرج في حيفا وفيما بعد تم نقل إعداد وتأهيل القادة إلى بيت سري في جفعات برنر. وبالمقابل، أنشئ مركز تعليمي تابع لجيش الدفاع في معسكر ماركوس، وبمرور السنين أضيف إلى التأهيل التعليمي للقادة فصول من علوم: الاجتماع، النفس والإدارة، وكذلك دراسة استعدادهم للانخراط في الحياة العسكرية.

وفيما عدا إعداد القادة ألقي على عاتق جهاز التوعية في جيش الدفاع رعاية عموم الجنود بغرض - لم يتغير حتى اليوم - تحقيق الأهداف التالية:

١ - إشراك الجندي في معرفة وفهم مضمون الأعمال المكلف بها.
٢ - تنمية الخصائص الأساسية للجُندي الجيد.
٣ - إكساب الجُندي إحساس عام بالمشاركة ضمن جيش الدفاع الإسرائيلي وتنمية مشاعر الفخر لديه فيما يتصل بالجيش والوحدة والسلاح الذي يخدم فيهم.
٤ - إشاعة تقاليد جيش الدفاع الإسرائيلي القتالية وميراث البطولة خلال الفترة السابقة على قيام الدولة.
٥ - زيادة الوعي القومي وحب الوطن، وكذلك إكساب الجُندي الإحساس بالمواطنة.
٦ - تنمية اهتمام الجنود بما يحدث في البلاد وفي العالم.

ولقد تضمنت الأوامر الدائمة لضباط التوعية التي ترد إلى الوحدات الميدانية تأكيداً آخر ألا وهو العمل بين السكان المدنين. وتقرر أيضاً في مارس ١٩٤٨ أنه على الجيش أيضاً الإلتزام بالتوعية وسط الجمهور المدني بمساعدة كل وسائل الإعلام والتوعية.

إن قسم الثقافة والجهات الأخرى التي تلته قامت بوضع برنامج توعية للمُستجدين في الوحدات الميدانية، وبرامج لعموم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الوحدات الميدانية، ووحدات الاحتياط ووحدات الخدمات ومراكز القيادة. وقد تحدد هدف التوعية في مرحلة المستجدين بأنه تسهيل لحركة الاستيعاب في الجيش الإسرائيلي بالنسبة للجُندي، وفي نفس الوقت توضيح واجباته وحقوقه. وعلى مدى ما يقرُب من شهرين ونصف في تدريب المستجدين قدم القادة ١٠ محاضرات توعية. وانقسمت فترة الخدمة بعد ذلك إلى أربعة فصول فرعية - كل واحد مدته ستة أشهُر - ببرنامج دراسي يشتمل على ٢٥ محاضرة. وكان المسؤولون عن نشاطات التوعية تلك هم القادة أنفسهم، في إطار التقسيمات والتشكيلات المعتمدة. وطبقاً للأوامر الدائمة، فقد كان على القادة أن يقرءوا أمام جنودهم مقاطع مختارة من مجلة بمحانيه مرة في الأسبوع، كما تقرر أن قرأ قائد الفصل يقرأ كل يوم من الجريدة اليومية المشكلة بحركات النطق "أومير" أمام جنوده غير المؤهلين للقراءة والفهم من الجريدة بأنفسهم".

في الأشهُر الستة الأولى، احتاج القادة تقديم سبعة محاضرات عن تاريخ الهاجاناه والمقاومة. وفي هذه المحاضرات جري توضيح المبررات حول قضايا تل - حاي، إنشاء الهاجاناه، عهد السور والبرج، فترة الإبادة، قضية القتال والثورة وكذلك حول البالماح ومرحلة مقاومة البريطانيين. وتم تخصيص ثماني محاضرات أخرى للتعريف بجيش الدفاع الإسرائيلي.. وطوال الخدمة العسكرية تضمنت محاضرات التوعية توضيحات لحرب الاستقلال في عمومها، ولعمليات عسكرية مختلفة في سياقها، وأيضاً محاضرات حول الشرق الأوسط والدول المحيطة بإسرائيل.

وقد تحمل جهاز التوعية التابع للجيش الإسرائيلي كذلك إعداد الجُندي في حال تسريحه. وقبل وقت قصير من نهاية الخدمة تم دعوة الجنود إلى مُناقشات تناولت هيكل الدولة والسلطات المختلفة، وواجبات المواطن وحقوقه الديموقراطية والسلطة المنتخبة، النضال للاستقلال الاقتصادي وشؤون اقتصادية أخرى (وذلك في المقام الأول بهدف توجيه الجُندي الذي تم تسريحه من الخدمة للانخراط في القطاع الإنتاجي بالاقتصاد - سواء في الزراعة أو في الصناعة).

واعتمدت برامج التوعية الشفوية على محاضرات القادة - بما يتسق مع رؤية القائد باعتباره ضابطاً تعليمياً - وكذلك على محاضرات خاصة من المحاضرين التابعين لجهاز التعليم. وقد تأسست هذه الجهات بمبادرة داف هِراري، عضو كيبوتز بيت - أورن، الذي كان مسؤولاً عن شؤون التوعية بجيش الدفاع الإسرائيلي في بداياته.. ومنذ البداية، أثيرت عدة تساؤلات حول الطابع السياسي لهذه القصة برُمتِها. فقد كان المسؤولون عن التوعية مطالبين بالتأكد من أن المحاضرين المعينين من جهاز التعليم لا يستغلوا مواقعهم في الجهاز التعليمي وإلقاؤهم المحاضرات على الجنود من أجل التعبير عن مواقف معينة في قضايا محل خلاف، غير ان أمراً مباشراً في هذا الخصوص لم يصدر من الناحية العملية، وهناك محاضرون تم تجنيدهم من الحركات الاستيطانية أو ضمن إرساليات الحكومة والهستدروت، اعتبروا، بصفة عامة، محاضراتهم جزءاً من مهمتهم وربطوا التوعية والدعاية برباط واحد. وتداخل هذا الموقف مع حقيقة أن جهاز التوعية التابع للجيش استعان بأفلام مركز التوعية، والتي لم يتقرر فيها بشكل صارم التفريق بين التوعية والدعاية.

كانت هناك وسائل أخرى ضمن نشاط التوعية تمثلت في القيام بزيارات مُنتظمة شملت رحلات للتعرُف على البلاد ورحلات إلى أشهر المواقع في حرب الاستقلال، وزيارات للمؤسسات التعليمية ولمصانع المستوطنات وللكيبوتزات والموشافيم، وكذلك زيارات لمتاحف تاريخية مثل بيت مقاتلي الجيتوهات وبيت جولومف (الذي أصبح بعد ذلك متحف الهاجاناه).

أما التوعية بالكتابة فقد شملت قبل كل شئ، توزيع صُحُف يومية في جميع وحدات الجيش. وفي أوساط المهاجرين الجُدد تم توزيع صحيفة بالعبرية، وكذلك صُحُف أجنبية.. وهكذا على سبيل المثال، اهتم قسم

جاحال التابع للخدمة الثقافية بإصدار الجرائد الأسبوعية التالية: لحايال هاعوليه - بالمجرية والبلغارية والتشيكية، لديجل - بالرومانية، بموليدت - بالفرنسية، اونزعرهيم - باليديشية، وصُحُف أخرى بالإيطالية والإنجليزية.

وفي مراحل مُتأخرة عن ذلك بعد انتهاء الحرب، تقلصت الإصدارات باللغات الأجنبية وازدادت عمليات النشر والتوزيع لكتيبات ونشرات مكتوبة بعبرية سهلة ومنقوطة. ومع استقرار ورسوخ جهاز التعليم التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال) صدرت بانتظام الصُحُف التالية: معرخوت، بمحانيه، بمحانيه ناحال، بمحانيه لعوليه (أسبوعية عبرية منقوطة) بيطاؤن حيل ها افير، نيف عالوميم (جدناع).. بالإضافة إلى ذلك عملت دار نشر معرخوت على إصدار الروايات التي تتناول الحرب. وبعد ذلك بفترة انضمت لهذا المجال أيضاً مكتبة ترميل التي أصدرت أفضل نماذج الأدب العالمي والأدب العبري الحديث.. كما انتشرت هذه الروايات أيضاً في أوساط السكان المدنيين.

❖ بمحانيه :

تأسست صحيفة بمحانيه، حسبما ذُكر آنفاً، خلال الثلاثينيات، باعتبارها لسان حال فرع الهاجاناه في تل أبيب. وفي عام ١٩٤٧، أصبحت الصحيفة القطرية لسان حال الهاجاناه وبدأت في الظهور مرة كل أسبوعين. وفي فبراير ١٩٤٨، تقرر إصدارها باعتبارها الناطق بلسان الجيش الذي ظهر للوجود. وعين رئيس الأركان العامة يعقوف دوري الكاتب موشيه شامير رئيساً لتحريرها. وأثناء المعارك، قدمت بمحانيه لجمهور قرائها تقارير مُنتظمة من جبهات القتال، ومن بينها توضيح معركة تحرير النقب والمعارك الدائرة في القدس.

ولم تكتف المجلة الأسبوعية بموضوعات عسكرية بل سعت إلى تلبية المتطلبات العامة للجندي القارئ باعتباره إنساناً.. لذلك كان من المنطقي تنوع التحقيقات الصحفية والتقارير التي اهتمت بالقضايا الثقافية، والفن والرياضة وكذلك استعراض ما يجري في العالم الواسع. وفي مقابل ذلك، نشرت فيها مادة صحفية كثيرة أرسلتها الوحدات المختلفة، وبذلك أمكن للجنود التعبير عن أنفسهم. وتمثلت الغاية التعليمية لمجلة بمحانيه، في نشر قصص القتال والبطولة من حرب الاستقلال. وكذلك قصص كثيرة عن تاريخ الاستيطان الصهيوني (ويشتمل ذلك على تفسيرات وإيضاحات موسعة وتفصيلية لمنظمة "هاشومير" وقضية تل حاي ومرحلة السور والبرج وغير ذلك. لذا، أضيفت أشعار وقصص قصيرة لمبدعي "جيل عام قيام الدولة (١٩٤٨)" ومنهم حاييم حيفر، حاييم جوري، دان بن إيموتس، مناحم تلمي وناتان شاحام.

ونجحت هذه الكوكبة في أن تجعل بمحانيه منافساً حقيقياً لدفار هاشوفوع (المُلحق الأسبوعي لجريدة دفار)، لدرجة أن زلمان شازار الذي كان رئيساً لتحرير دفار (وجرى تعيينه في غضون عدة أشهُر كأول وزير للتعليم والثقافة) اتصل بيوسف كريف واتهمه بتدمير دفار هاشوفوع.. وكان رد كريف عليه حاسماً: "في الحرب كل شئ للجيش، أما بعد الحرب فمن المهم أن تنتقل جميع المهام المدنية إلى المواطنين".

وبعد حل قيادة البالماح في أواخر عام ١٩٤٨، نشرت بمحانيه في الصفحة الرئيسة العنوان التالي: "الزنجي فعل ما عليه..". ونتيجة لذلك استقال موشيه شامير رجل المابام الأول من منصب رئيس التحرير وجاء مكانه مائير آفيزوهر، الذى لا تشوب كفاءته الحزبية أية شائبة. وبعد فترة قصيرة انتقل آفيزوهر إلى فرع التوعية وحل محله الشاعر شلوموه تناي رئيساً لتحرير بمحانيه لمدة أربع سنوات. وفي السنوات الأولى لتأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي، أصبحت المجلة أداة هامة من الناحية الإعلامية لهذا الجيش، الأمر الذي سمح لها - مع بداية العمليات الانتقامية عام ١٩٥٣ - باحتكار التغطية الصحفية الثابتة لهذه العمليات. وما من مناسبة إلا وكُتب في برنامج العمل الخاص بجيش الدفاع (تساهال) لعامي ١٩٥٣ و١٩٤٥ أنه لابد من زيادة الانتشار في الأوساط المدنية، حتى نضع موضوع الأمن تحت نظر رجال الاحتياط ومواطني الدولة كافة.

وقد ظهرت وجهة نظر مُشابهة في عمليات التوعية التي تم إنجازها في مراكز المهاجرين الجُدُد وفي المعسكرات الانتقالية. وكان بين ما تضمنته، توزيع صحيفة حائط مُصورة باسم هاحوما. هذا الإصدار الذي صدر مرة واحدة شهرياً ابتداءً من أبريل ١٩٥١، وُزع وأصبح مُلصقاً في أماكن عامة داخل مستوطنات المهاجرين الجُدُد.. وكان الهدف المعلن من وراء ذلك: "نقل الحس الأمني إلى المهاجرين الجُدُد والمستوطنين".

وبنظرة إلى الوراء، فقد نبعت من هنا أيضاً محاولة التأثير على المجتمع على اتساعه عن طريق إصدار خاص لمادة مطبوعة خصيصاً للأعياد. ففي ليلة رأس السنة عام ١٩٤٩، وهو الأول في دولة إسرائيل. أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال) تقويماً سنوياً مُصوراً مصحوباً بكلمات دعائية.

ومن أجل صياغة أسطورة الاستقلال وزرعها في وجدان الشعب، تم تعيين الحاخام شلومو جورين حاخاماً عسكرياً أعلى داخل شُعبة القوى البشرية في يونيو ١٩٤٨.. ومنذ ذلك الوقت، بدأت الركيزة الأولى لتدعيم مكانة الزعامة الدينية في جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال).

كانت المبادرة من أجل صياغة أسطورة الاستقلال تلك - والتي وافقت ذكراها الرابعة عام ١٩٥٢ - تعود

إلى فرع التعليم والتوعية التابع لقيادة ضابط عظيم التعليم، وألقيت مسؤولية تأليفها على الكاتب أهرون ميجد. وهو من مجموعة مُبدعي جيل ١٩٤٨. جيل تأسيس الدولة. وقد أبدع ميجد خيوط حرب الاستقلال بأسلوب أسطورة الفصح، وتوسع ضمن ذلك، في قصة حصار القدس، وغيرها من المعارك الأخرى. وفي نهاية أسطورة الاستقلال تحت عنوان "الضربات الاثنتا عشر"، حدد المؤلف أسماء العمليات العسكرية التي ضرب بها جيش الدفاع الإسرائيلي العدو وأخضعه.

وامتدحت الصحافة العلمانية هذه المُبادرة وقدمتها كمساهمة روحانية مهمة لكل منزل في إسرائيل. ونشرت معاريف نص الأسطورة بالكامل في ٣٠ أبريل ١٩٥٢.

وبعد أيام معدودة، خرجت الدوائر الدينية للاحتجاج علي توزيع القصة الأسطورة وطالبت بوقف بل وبمنع قراءتها في جيش الدفاع الإسرائيلي. كان ادعائهم الرئيسي أن المؤلف استبدل أحد الأسماء التوراتية، في عدة مقاطع من قصة الفصح، باسم جيش الدفاع.. وأخطر تجاوز أوردته صحيفة هاتسوفيه، كان في مقطع قام فيه القائد ليُعلن: "أنه ليس عن طريق ملاك ولا بواسطة رسول أو مبعوث أمكننا قنص العدو. إذا أننا قمنا بذلك بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي".

وفي أعقاب هذه العاصفة، ومن خلال الرغبة في عدم الإساءة إلى مشاعر الجنود المتدينين، أمر رئيس هيئة الأركان العامة بأرشفة وحفظ الأسطورة محل الجدل، وكان رد فعل كثيرين في المجتمع بكل فئاته على هذه الخطوة بقراءة الأسطورة في الاحتفال بيوم الاستقلال، لكن فيما بعد لم يُكتب لهذا التقليد الاستمرار.

◆ موجات البث لجيش الدفاع الإسرائيلي "تساهال":

في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٥٠، بدأت محطة الإذاعة العسكرية التابعة لجيش الدفاع في بث برامجها بلحن النشيد القومي وبقراءة أحد فصول التوارة (تاناخ) والذي يشرح انتصار داوود على جالوت. وقد حضر مراسم الافتتاح رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ورئيس الأركان وكبار الضباط.

وفي كلمته بهذه المناسبة، حدد بن جوريون أهداف المحطة:

"إن البث الإذاعي العسكري الذي يبدأ نشاطه اليوم يستهدف أمرين: استخدامه كأداة أمن ودفاع ووسيلة اتصال ناجحة وسريعة للتعبئة والتدريب وتوجيه قوات الجيش النظامية وجيش الاحتياط، في أي تشكيل لجيش الدفاع الإسرائيلي، براً وبحراً وجواً.. كذلك تهدف هذه الخدمة الإذاعية لأن تكون أداة لتعليم الشباب والشعب عن طريق الجيش، كوسيلة ثقافية مساعدة لاستيعاب مُهاجرين عبر نقل اللغة إليهم، وإكسابهم شيئاً من جغرافية وتاريخ الأمة، لتجمع قبائل اسرائيل، لتقوية الإرادة القومية وتضخيم الحلم التاريخي لشعب إسرائيل في حياة عمل وسلام وعدل وحرية وإخاء. تلك هي المهمة المزدوجة لمحطة البث الإذاعي العسكرية.

وأكد ييجال يادين رئيس الأركان العامة في نفس المناسبة على المهام القومية لجيش الدفاع الإسرائيلي (تساهال) في استيعاب الهجرة وتعليم مئات الآلاف من المهاجرين الجُدُد من كل أنحاء العالم. وفي اليوم التالي، كتبت صحيفة دفار: "بمفهوم خاص تم اختيار أحد فصول التاناخ عن داوود وجالوت، كرمز لوضعنا بين جيران أعداء ولنجاحنا ونجاح جيشنا في دحر المتآمرين علينا".

ومع بداية البرامج الإذاعية لموجات تساهال، انتهى الصراع على حق وجود محطة إذاعية عسكرية مستقلة، منفصلة عن صوت إسرائيل. وكان هذا الصراع قد بدأ في يونيو، ١٩٤٨ عندما تحولت محطة الإذاعة وصوت الدفاع، إلى صوت جيش الدفاع الإسرائيلي (وعُرفت باسم "كتساه" بين أروقة الجيش، حسب الأحرُفَ الأولى من اسمها).. كانت هذه الإذاعة خاضعة للخدمة الثقافية التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي، وحاول العاملون، بالإضافة للنشرة الإخبارية، أن يدخلوا بها برامج ترفيهية وثقافية وتعليمية. وهكذا، بثت هذه المحطة على سبيل المثال، حوارات "اعرف العدو" وتحقيقات إذاعية. وقد مر كل هذا النشاط بظروف صعبة بسبب الميزانية الضعيفة في وقت حرج: مرتان يومياً، بين ١٢,٣٠ إلى الواحدة ظهراً، وبين ٧,٣٠ حتى ٨ مساء..

والواقع، أن هذه البرامج كانت مُوزعة على خريطة برامج صوت إسرائيل وعلى تردده الهوائي. أما من جهة المستمع، فلم يكن هناك فرق حقيقي بين المحطتين.

وفي إطار عمليات التقشُف في وزارة الدفاع بعد انتهاء الحرب، تقرر - حسب رأي رئيس الخدمة الثقافية كركوفي - إلغاء تام للإطار المستقل للإذاعات. صوت إسرائيل من جانبه، التزم بتخصيص ساعة إرسال كاملة للجنود وتسليم المسؤولية عن مضمونها إلى الخدمة الثقافية. ومنذ ذلك الحين، اهتم البرنامج في الأساس بإشاعة العلم والتوعية. ولم يوافق رفاق كركوفي على رأيه وحاولا الدخول في صراع حول تسمية محطة إذاعة عسكرية.

وبعد تعيين يادين رئيساً عاماً للأركان، طُرحت على مائدته فكرة مُقترحة من رئيس فرع التوعية والتثقيف عقيد أهرون زئيف لإنشاء المحطة. وزئيف نفسه الذي عين، كما ذكرنا في أبريل عام ١٩٥٠، ضابط عظيم

التعليم، واصل الضغط في هذا الموضوع.. وفي وثيقة قدمها إلى رئيس شعبة القوى البشرية في يوليو ١٩٥٠، ذكر أن المحطة الإذاعية المقترحة سيكون من بين ما تهتم به، تعليم اللغة العبرية للمبتدئين، تحسين اللغة العبرية للعارفين بالأساسيات اللغوية، نشر الثقافة العامة، الإعلام عن الجيش ومشكلاته وشكل الدولة ومؤسساتها.. كل ذلك بلغة شعبية ومفهومة. كذلك، ذكر أن المحطة ستعبر عن الجنود أنفسهم، وستصبح مرآة لكل ما يحدث في جيش الدفاع (تساهال). وفي نهاية الأمر، تبنى رئيس الأركان يادين الفكرة وحصل على الموافقة المطلوبة من بن جوريون. وبدأ سلاح الاتصالات مع جهاز التوعية والثقافة بجيش الدفاع اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء المحطة الإذاعية.. وفي ٧ يوليو عام ١٩٥٠، نشرت صحيفة دفار خبراً حول هذا الموضوع. قرأ زئيف سيرف - وهو سكرتير الحكومة ومدير عام مكتب رئيس الوزراء، والذي كان مسؤولاً عن صوت إسرائيل - الخبر فسارع بالكتابة إلى بن جوريون قائلاً: "إنني أجد نفسي مُلزماً بالاعتراض على هذا العمل، سواء من الناحية الإجرائية أو من الناحية الموضوعية.. فقبل أن تتخذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، من الضروري أن توضح بشكل أساسي إن كان هناك مُبرر فعلاً لازدواجية هذه الخدمة، وإذا ما كانت تتوفر الإمكانيات المطلوبة لذلك وإن كانت هذه الازدواجية لن تتطلب نفقات مالية مُبالغ فيها، وهو ما يتناقض مع الاتجاه إلى التوفير في الاستخدامات المالية من خزانة الدولة التي تؤتمن عليها الحكومة".

ورد بن جوريون على الخطاب بتشكيل لجنة ثلاثية أعضاؤها: جرشون أجرون (رئيس خدمات التوعية)، د. موردخاي سوليئيلي (مدير صوت إسرائيل) والعقيد أهرون زئيف.. وكلف هذه اللجنة بتقديم نتائجها خلال عشرة أيام. وكانت اللجنة مُطالبة بـ "دراسة مطلب الجيش أن تكون له إذاعة خاصة للمُتطلبات العسكرية، وتوضيح العلاقات بين الإذاعة المدنية ونظيرتها العسكرية وتقديم اقتراحات إلى رئيس الحكومة". العضوان المدنيان باللجنة توصلا إلى نتيجة مفادها أنه من الممكن الاستجابة لاحتياجات الجيش بواسطة برامج يتم إعدادها بفرع التوعية والثقافة التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي ومن ثم تذاع هذه البرامج لمدة ثلاث ساعات يومياً في صوت إسرائيل. واعتقد زئيف، مُمثلاً للأقلية في اللجنة، أن هناك حق في الاستقلال ببرامج إذاعية عسكرية. وذكر أن أحد الأهداف الأساسية لهذه البرامج الإذاعية هو إعطاء الجيش المقسم إلى أسلحة ووحدات، شعور بالوحدة والتكامل. وفي محاولة منه للإفلات من شوكة الضغوط المالية، كتب أن "الجيش ليس في حاجة لمحطة بث إذاعي خاصة. فهو يستطيع أن يُنجز مهمته من خلال صوت إسرائيل، مع وضع برامجه في إطار شعار خاص "موجات تساهال - برامج جيش الدفاع الاسرائيلي" وذلك حتى لا يشعر المجتمع بأن محطة إذاعة الدولة، تحولت إلى إذاعة عسكرية.. ونظراً لأن الجيش لديه برنامج بث إذاعي خاص به وبمتطلباته الداخلية ولديه طاقم عاملين فيه لا يعمل كل الوقت، فإن الجيش سيستخدم هذه الخدمة التي لديه بالفعل. ضغطاً للنفقات وحفاظاً على معنويات طاقم العاملين المشار إليهم.. وسيكون مُعدو برامج بث الجيش على اتصال دائم بمُعدي البرامج الإذاعية بصوت اسرائيل، لتنسيق الأجزاء أو الفقرات المشتركة".

وتبني بن جوريون رأى الأقلية.. وفي ٧ سبتمبر، وضع الموضوع أمام الحكومة لتتخذ قرارها. وفي صبيحة اليوم التالي، نشرت جميع الصُحُف: "تقرر في جلسة الحكومة أمس إنشاء خدمة بث إذاعي لجيش الدفاع الإسرائيلي، بالتنسيق مع صوت إسرائيل".

وأخذت برامج هذه الخدمة الإذاعية العسكرية في التطور مع مرور الوقت. وانعكس اتساع أعمال المحطة الإذاعية العسكرية في السنوات الأولى على الجانب المالي أيضاً، إذ كانت ميزانية المحطة في العام الأول لعملها ٨٠٠ ليرة إسرائيلية فقط، في حين وصلت ميزانية موجات تساهال عام ١٩٥٣ إلى ١٣٠٠٠ ليرة إسرائيلية منها ٩،٥٠٠ ليرة خُصصت لأجور فرق موسيقية، استضافة فنانين، كتابة تمثيليات إذاعية وأجور كتاب ومُقدمي البرامج و٣٠٠٠ ليرة أخرى لشراء اسطوانات وما يلزم من غير ذلك للتسجيلات المحلية.

وفي النهاية، شكلت موجات تساهال في هذه السنوات الأولى محطة إذاعة عبرية بديلة ومتميزة عن صوت إسرائيل إلى درجة أن محطة الإذاعة العسكرية تفردت بدور مهم في تشكيل المصطلحات الاجتماعية والقومية الأساسية، وأيضاً تشكيل العالم الثقافي للكثيرين من مواطني الدولة الفتية.

٢ الخيار النووي لإسرائيل

(الفصل الخامس)

الناشر: كرتا "الشركة الإسرائيلية للخرائط والنشر- القدس" تاريخ النشر ٢٠٠١

بقلم: مناحم بريش ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

◆ **الاتفاق في الرأي والاستطلاعات:**

في ظل نقص المعلومات والتصورات عن الأمور ذات الصلة بالأسلحة النووية، يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم الاتفاق في الرأي وأيضاً إلى موضوع استطلاعات الرأي العام، اللذين يظهران في وسائل الإعلام من حين لآخر.

يتطرق الدكتور يهودا بن مائير إلى موضوع الأتفاق في الرأي (في محاضرة ألقاها في ندوة بجامعة تل أبيب في مايو ١٩٩٣) حيث يقول: "لم يكن الموضوع النووي - منذ ١٩٦٠ وحتى الآن - مصدراً لخلافات في الرأي أو للجدل بين الأحزاب الكبيرة في إسرائيل.. علاوة على ذلك، فإنه ما من شك في أن هناك اتفاقاً طوال ما يزيد على ثلاثين عاماً بين كل الأحزاب الصهيونية في إسرائيل على الامتناع عن إجراء مناقشات علنية حول المسألة النووية، أو الامتناع شبه التام عن التطرق لهذا الموضوع بصورة علنية. وأنا أعتقد أن هذا ناتج عن نوع من الحوار بين الأحزاب، وبالتالي تزايد الإحساس بأنه طالما هناك وحدة وطنية واتفاق وطني في الرأي فلا حاجة لإثارة الموضوع بسبب حساسيته.. كما يمكننا القول بأن الموضوع النووي مازال هو الموضوع الوحيد تقريباً الذي تتفق حوله جميع الأحزاب. كان هناك في الماضي إجماع في الرأي بين الأحزاب حول قضية جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أن هذا الإجماع كانت به بعض الثغرات".

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هو "الاتفاق الوطني في الرأي" المستمر منذ ٢٥ - ٣٠ عام وأكثر..؟ هل جرى نقاش في مؤسسات الأحزاب..؟ ما الذي يعرفه أعضاء الأحزاب عن هذا الموضوع..؟ وهل يعرفون أكثر من غيرهم..؟

إن الاتفاق الوطني في الرأي هو اتفاق إيجابي على نظرة مشتركة لموضوع حيوي (يتصدر الاهتمامات) وهو في هذه الحالة: "المسألة النووية".

لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول فرضيات بشأن الاتفاق الوطني في الرأي تعتمد فقط على "نوع من الحوار بين الأحزاب"، ولا حتى على الحوار بين "كل" الأحزاب ولا على الحوار بين "كل" أعضاء الأحزاب.

المسألة النووية تمس مباشرة كل مجالات الحياة في إسرائيل، والموافقة على "استيعابها" في جهاز الدفاع هي قضية تخص الجماهير الإسرائيلية وليس أعضاء الأحزاب فقط.

كيف يتغير الإجماع..؟ ومن الذي يتخذ قراراً بدراسة أمور معينة..؟ ما هي معايير دراسة موضوع ما..؟ ما هي الحدود الموضوعة للمخاطر (والمدرجة في نظرية الأمن) المسموح باتخاذ قرار بشأنها، دون تعريف الجماهير بها، ولا حتى القيادات في المجالات والمستويات العليا ولا المفكرين والمتخصصين في هذا الشأن..؟

وبالنسبة لاستطلاعات الرأي العام: هل يمكن في استطلاع للرأي عرض أسئلة جوهرية في موضوع مجهول ومخيف في العالم وفي إسرائيل..؟

في الفترة الأخيرة، نشر في الصحف استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أظهر أن ما يقرب من ٧٠٪ من الإسرائيليين يبررون - في ظروف معينة - استخدام السلاح النووي إذا كانت إسرائيل تمتلكه فعلاً.

هذا الاستطلاع - بأسئلته وإجاباته وباقي معطياته -

يدعو للتساؤل والدهشة. وهنا يجب أن نتساءل: على أي أساس تم اختيار المشاركين في الاستطلاع لكي يمثلوا الإسرائيليين..؟ إذا كان المشاركون قادرين على الإجابة على الأسئلة التي وردت في الاستطلاع، فإنهم لا يمثلون الجماهير العريضة التي لا تتوفر لها المعرفة والفهم في هذه المسألة المعقدة والمجهولة، لأنه باستثناء القلة القليلة التي لا تمثل أي فئة من الجماهير العريضة، بأي حال من الأحوال، نجد أن هذا الموضوع لا يعرفه العامة إلا "بصورة تقريبية" فقط، ولن يستطيعوا إعطاء إجابات حاسمة بشأنه كما يجب أن يكون في الاستطلاعات.

الموضوع بعيد جداً عن ذهن الجماهير، وكلما تزايد الغموض حول الخطر المحدق، كلما قوي رد الفعل الطبيعي على المجهول و"الهروب" من المخاوف.

ينطبق ذلك أيضاً على عرض الأسئلة التي تتطلب إبداء موقف عن وضع أو نشاط ليس للسائل أو المسؤول أي فكرة عن آثاره الواسعة من قبيل: هل تم التعرُّف على رأي المشاركين في الاستطلاع بالنسبة لاحتمالات التعرُّض لخطر نووي..؟

إن الغموض وعدم الوضوح في المسألة النووية كلها وقصور أسئلة الاستطلاع، لا يجعل الأمور واضحة. كما أن نشر نتائج الاستطلاع حول المسألة النووية قد يؤثر أيضاً على الرأي العام، وهنا تثار الشكوك وتطرح الأسئلة: من هو العُنصر صاحب المصلحة في إجراء الاستطلاع وفي نشر نتائجه..؟ ما هي التوجيهات التي تم بمقتضاها اختيار الموضوعات وصياغتها..؟ وما إلى غير ذلك من تساؤلات.

ما هو موقف الحكومة من نتائج الاستطلاع وما هو ثقله في المناقشات التي تجريها..؟ ما الذي تقوم به الحكومة لكي تمنع تأثر مناقشاتها بالرأي العام الذي يُظهره الاستطلاع..؟ وهل هناك مشاركة من الحكومة في وضع أسئلة الاستطلاع..؟

◆ **الجُرأة في اختيار اتجاه الفكر:**

من شأن الديناميكا الجغرافية - السياسية في منطقتنا أن تزعزع نظرية "الدفاع عن الوجود" التي تعتمد على الخيار النووي كحل وحيد ومُطلق لدولة إسرائيل.

ولأننا لا نعتقد أن مشكلة الأسلحة النووية ستكون "خارج نطاق اهتمام" الدول البعيدة التي تعمل على توسيع علاقاتها بمنطقتنا، لذلك يجب أيضاً أن ننظر إلى التغيُّرات الديناميكية المُنتظرة في المنطقة.

الدول صاحبة المصالح في المنطقة، قد تهدم بعض النظريات وخاصة في الموضوع الرهيب الذي يمسنا جميعاً: رُعب السلاح النووي في المنطقة.

إن الخطر النووي لا يمس فقط الدول "المُبتلاة" بهذا السلاح، مثل العراق وإيران، لكنه يمس كل المنطقة التي يتهددها الخطر، ودون أي حدود سياسية.. كما أن شعور الإنسان بالأمن لم يتزايد في الدول "المبتلاة" (والتي يتهددها الخطر).. فعلى العكس، تزايدت المخاوف. وإسرائيل ليست في وضع يختلف عن الآخرين.

في الواقع الحالي، يجب على القيادة الإسرائيلية أن تتحرى بدقة عما إذا كان مسموحٌ لإسرائيل بالتواجُد داخل دائرة الأخطاء المرتبطة بحرب نووية، وعما إذا كان هذا سيعزز أمننا.. أعني بهذا: الجُرأة في اختيار اتجاه الفكر الأمني والتعامُل مع الخيار النووي.

القيادة الإسرائيلية مُلزمة بتقديم تفسير، لشعب إسرائيل أولاً ثم للجيران في المنطقة، عن السبب في عدم إجرائها محادثات مباشرة (أو بمشاركة عناصر مُتفق عليها) مع جيرانها حول خطر الخيار النووي.

ليس هناك سبب واحد يجعلنا نتجاهل خصوصية هذا التهديد الذي لا مثيل له في خطورته وأضراره.

وفي هذا الشأن أيضاً، يجب أن نتطرق إلى الأسئلة التالية:

❖ هل مسموح باتخاذ قرار بشأن الخيار النووي في الأطر المألوفة بالنسبة لأي موضوع من الموضوعات العادية، حيث جوهر الموضوع غير معروف وغير مفهوم بوضوح، وحيث لا يتمتع أياً من المشاركين في النقاش بقدر ولو ضئيل من الخبرة وحيث لا دراية لأياً منهم بالنتائج..؟

❖ هل عدم معرفة الجماهير تعزز قُدرة الشعب على الصمود..؟

❖ هل حوار إسرائيل مع جيرانها حول المسألة النووية يخلق وضعاً يمس بأمنها..؟

هل أدى عدم الحوار إلى وقف تزوُّد الجيران بأسلحة الدمار الشامل؟

إن الإجراءات الأولية من جانب إسرائيل نحو إجراء محادثات - في محافل غير رسمية - حول جوهر الخيار النووي وسُبُل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، هي إجراءات على جانب كبير من الأهمية وحان وقتها الآن.

إن مسألة الحوار بين الدول المتنازعة هي في الغالب مسألة تعني - بقدر مختلف - الجيران والبيئة المحيطة والدول البعيدة أيضاً.

ومن ناحية أخرى، فإن العُزلة شبه التامة لإسرائيل في المنطقة، والتي نأمل أن تنتهي، والتطورات التي تطرأ على المسألة النووية بالمنطقة، تزيد من أهمية الحوار مع إسرائيل كعُنصر لا يمكن تجاهُله في المنطقة.

إن الإنسان هو الذي أوجد الخطر النووي الذي يهدد حياة ملايين البشر.. فهل يمكن أن نمتنع عن إجراء حوار مع الجيران في موضوع حيوي كهذا..؟ المسؤولية تقع على كاهل القيادة في إسرائيل وأيضاً على دول الجوار التي تقيم علاقات مع إسرائيل.. يمكن أن يجري الحوار حول المسألة النووية بطرق كثيرة، ليس فقط عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية المعتادة، بل أيضاً عن طريق الاتصالات بين الأكاديميين، ومختلف المتخصصين والخبراء في المجالات المطلوبة في كل أنحاء العالم، بل

والزعماء الدينيون أيضاً، كما يمكن للفنانين وغيرهم أن يشاركوا في الحوار.

إن الفكر السياسي هو وسيلة لبلورة نظريات ودراسة إجراءات طويلة الأجل، وهو أيضاً ضرورة قومية ذات أهمية من الدرجة الأولى، إلا أن الفكر السياسي أصبح ثانوياً بسبب الانشغال الشديد بالمشاكل اليومية التي يمتلئ بها جدول الأعمال العام.

وفي هذا الشأن، قال اللواء (احتياط) أوري ساجي رئيس شعبة المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي، عند انتهاء خدمته في يونيو ١٩٩٥:

"مازلت متمسكاً برأيي - الذي أشركت فيه رجال المخابرات وأعضاء هيئة الأركان العامة ولم أخفه عن حكومة إسرائيل - بأن الخطر الذي يتهدد وجود دولة إسرائيل ربما كان في طريقه للزوال على المدى القريب، إلا أن هناك أخطاراً دائمة على المدى الطويل. يؤسفني أن يكون مستوى التخطيط القومي لحكومة إسرائيل منخفضاً جداً. واعتقد أن الوحيد الذي يحاول النظر بعيداً والتخطيط للمدى الطويل هو جهاز الدفاع.. إن ما يسبب لي القلق والانزعاج هو الوهم القائل بأن الأخطار على المدى الطويل قد زالت، كما تزعجني وتقلقني أيضاً أزمة هوية المجتمع الإسرائيلي المنقسم على نفسه".

ما قاله اللواء ساجي يثير القلق لأنه يؤكد ثانية أن حكومات إسرائيل تتجاهل المشاكل الخطيرة التي يسببها الخيار النووي.

إن الأخطار على المدى الطويل هي في جوهرها أخطار غير تقليدية ولا يمكن أن يكون الرد عليها متمثلاً في طرق وأساليب تقليدية. وأسلوب زيادة التسلح بكل وسائل القتال المعروفة، من طائرات وصواريخ مضادة للصواريخ الباليستية وما شابه ذلك، هو مجرد رد على الأخطار التي أظهرتها حروب سابقة اشترك فيها جيش الدفاع الإسرائيلي. بافتراض أن الحروب القادمة ستدور هي الأخرى وفقاً لنفس الصورة العامة للحروب السابقة. إلا أنه في حالة نشوب حرب نووية سيكون الوضع مختلفاً والتجربة مجهولة وقوة القتل والتدمير شاملة.

تعتمد نظرية الأمن الإسرائيلية - القائمة على قدرة إسرائيل النووية كرد على الأخطار التي تهدد وجودها - على فرضية الانفراد في هذا المجال. إلا أن هذه الفرضية تعتمد على أسس ضعيفة لأنها تتعلق بوضع بعينه ولا تضع في الاعتبار سباق التسلح النووي الذي سيغير الوضع في منطقتنا ويؤدي في النهاية إلى تهديد نووي متبادل.

هل حكومات إسرائيل مستعدة أيضاً لوضع لا نكون فيه الوحيدين أصحاب القدرة النووية في المنطقة؟

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى بعض المسلمات التي يتفق حولها تقريباً كل المشاركين في دراسة الموضوع النووي، فيما يتعلق بإسرائيل:

❖ التعرض للضرر النووي هو بمثابة كارثة للشعوب المتورطة في مواجهة نووية، ولإسرائيل أيضاً.

❖ السماء غير محكمة الإغلاق في وجه الصواريخ النووية.

❖ لا يجب التسليم باحتمال وقوع مواجهة نووية.. فهذا الأمر قابل للتغير وهو مرهون بالإنسان (كما هو الحال بالنسبة لإنتاج الأسلحة النووية الذي يعتبر عملاً من صنع الإنسان)، ويجب غرس هذا المفهوم في ذهن كل إنسان في إسرائيل.

❖ الخوف من التهديد النووي يشغل كل دول المنطقة، ويوفر لنا ولجيراننا قاعدة مشتركة لإجراء حوار حول هذا الموضوع.. ويجب استغلال ذلك للقيام بإجراءات سياسية جريئة لإحداث تحول في اتجاه التسلح النووي الذي يجتاح المنطقة.

إن أي إجراء بيننا وبين جيراننا في اتجاه تعميق التفاهم من أجل إبعاد الخطر وإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، سيحظى بتأييد ودعم ومساندة من جانب الولايات المتحدة على كل المستويات: السياسية، التكنولوجية، الأخلاقية والاقتصادية.

إن المجتمع الإسرائيلي غارق حتى النخاع في مشاكل صعبة ومؤلمة: صراع مستمر مع جيران معادين، تدهور العلاقات مع دول صديقة (تم إصلاحها مؤخراً)، هبوط المعنويات في الجيش وارتباك جداول أولويات نشاطه، تفاقم مشكلة البطالة، تدهور الوضع الاقتصادي، التوترات الاجتماعية التي تتسبب في إضعاف التضامن التقليدي، تزايد قوة المتطرفين وأزمة الزعامة العميقة.. وعلى الرغم من حجم وأهمية هذه المشاكل، لا يجب أن نجعلها تسيطر تماماً على جدول الأعمال العام.

إن الأهمية الكامنة في تغيير الاتجاه لا تقدر بثمن. الوقت يمضي ويجب علينا - في إطار القضايا التي يثيرها الخيار النووي وفي إطار مسألة وضعنا في المنطقة - أن نحشد جهوداً ثقافية ونشاطاً سياسياً، بحيث لا تقل في حجمها عن الجهود المكرسة لمسائل الأمن الجاري.

إن الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال والتي تقتضي دراسة عميقة وواسعة ومتجددة هي: اندماجنا في المنطقة؛ ضعف مكانتنا الخاصة في الولايات المتحدة، علاقتنا مع دول أوروبا والدول المؤثرة في آسيا؛ علاقاتنا مع تركيا؛ إعادة تقييم كل ما يتعلق بنظرة إيران والعراق إلينا؛ دراسة شاملة لمواقف دول المنطقة بشأن الأسلحة النووية مع تقييم احتمالات تكوين تحالفات وعقد معاهدات في المنطقة.

كما يجب دراسة مدى مناسبة الأسس التقليدية التي تتصدر نظريتنا الأمنية، مثل: نقل الحرب إلى أرض العدو في عصر تمتلئ فيه ساحة الصدام العسكري بالصواريخ؛ استخدام الأسلحة غير التقليدية؛ وكذلك النظريات المألوفة عن الردع والضربة الثانية.

يجب بذل جهود كبيرة من أجل الإقلال من بؤر

الاحتكاك بيننا وبين جيراننا وزيادة التعاون في الكثير من الأمور، بدءاً بالشؤون اليومية الصغيرة وانتهاءً بالأمور واسعة النطاق.. يجب أن نضع أيدينا على أي بادرة في هذا الاتجاه يمكن أن نجدها في دول المنطقة واستغلالها لصالح الهدف السامي الذي يتمثل في إبعاد الخطر الذي يُخيم على المنطقة.

الخطر النووي يتغلغل في كل مجالات الحياة وتظهر آثاره في كل نقاش، حتى يمسها بشكل مُباشر. وقوة القتل الكامنة في هذا الخطر والمخاوف الرهيبة التي يثيرها تؤثر على جدول أعمال المنطقة، وتساهم في خلق مناخ من التشكك إذا لم يتبدد سيكون من المستحيل تحقيق الوفاق والتعاون.

◆ هيئة للتخطيط طويل المدى:

نقترح تشكيل هيئة لوضع برنامج نشاط سياسي طويل المدى، من أجل ضمان مستقبل دولة إسرائيل.

وأشير هنا إلى أن الهيئة المقترحة لا تحل مكان أي كيان قائم ولكن الهدف منها فقط هو توسيع وتعميق القوى.. إن الفكر السياسي للمدى الطويل أمر يقتضيه الواقع الذي يكتنفه الخطر النووي الذي يمس وجود إسرائيل. ولأن السلاح النووي خطر غير تقليدي، يجب حشد كل الطاقة الثقافية للشعب، بغرض تعميق الفكر لكشف خفايا المستقبل المجهول. لهذا، نقترح إنشاء الهيئة التي تعمل بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي، ويضم تشكيلها كل التخصصات المعنية، من أجل مناقشة موضوع الخطر النووي بكل آثاره.

يجب أن يوفر الفكر السياسي في الهيئة المُقترحة السبيل المناسب لإسرائيل، الذي يقود إلى الحيلولة دون الاقتراب من حافة الخطر الذي يهدد وجودها.. وهذا الفكر يختلف عن الفكر التقليدي الذي يركز على صمود إسرائيل في وجه الخطر النووي.

ويجدر بنا هنا أن نؤكد أن قراراً بشأن إمكانية استخدام الخيار النووي أخطر من قرار شن حرب تقليدية، وهذا بسبب النتائج الرهيبة والمجهولة للسلاح النووية.

يأتي الفكر السياسي - كما هو مُقترح - من مُنطلق الفرضية التي تقول إنه يمكن - بالنسبة لموضوع الخطر النووي - تغيير الوضع وإبعاد الخطر وإخلاء المنطقة أيضا من كل أسلحة الدمار الشامل.

إن وجود إسرائيل يقتضي العمل على منع التهديد النووي، ولا يجب أن نبني وجودنا على احتمال وقوع مواجهة نووية. كما تجدر الإشارة إلى أن الدول العُظمى والدول التي تمتلك أسلحة نووية وكذلك كل أنظمة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية النووية، لا تتوفر لها إمكانية تحقيق دفاع فاعل وحاسم وضمان اعتراض كل الصواريخ.

ولا تستطيع إسرائيل - بوضعها الخاص وفي غياب وسائل الدفاع الحاسم - أن تسمح لنفسها بأن تتعرض ولو لضربة من بضع صواريخ معدودة.

إن الردع العلني هو بمثابة إعلان عن القُدرة على استخدام السلاح النووي والاستعداد لتشغيله. ومن المؤكد أن الردع العلني لا يخدم مسيرة السلام.

من هنا، فإننا نقول لا لسياسة الردع العلني، ولا لتغيير قُدرة إسرائيل على حماية وجودها في ظروف الواقع الحالي ونعم للحوار المباشر مع الجيران حول سُبُل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل، وتسوية وضع إسرائيل في المنطقة كدولة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات.

كما أن الحوار مع الجيران حول إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يُزيل مخاوف شعوب المنطقة من الخطر النووي، وسيحظى بتأييد كبير من جانب دول تتمتع بمكانة في العالم. وكان الحوار بين الدول العظمى - في حينه - ونشاطها السياسي في موضوع الأسلحة النووية قد أدى إلى التوصُل لاتفاق تم بمقتضاه البدء في خفض نوع معين من الصواريخ النووية.

في مقدور الحوار، في إطار التشكيل المقترح، أن يخلق مناخاً من الفكر المشترك الرامي إلى التعاون من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، بدلاً من التنافس والصراع كخصوم.. والحوار - كخطاب يعلو على مستوى الخطاب الدبلوماسي - هو حديث فكري وجهد ثقافي لفهم كل المشاكل والاختلافات وبناء كل ما هو حيوي ومشترك.

وجديرٌ بالذكر، أن هناك فجوة واسعة بين الأطراف في نظرتها الأساسية إلى موضوع الخيار النووي، ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة للحوار بتشكيلة الواسع.

إن الفكر العلني في إسرائيل بشأن الخطر النووي، لم يستعن بالصحافة بالقدر الكافي، حيث قيدت الصحافة نفسها بمقتضى اتفاق قديم مع لجنة رؤساء التحرير، ولذلك فهي تبدي الطاعة للمؤسسة الحاكمة. ولا تجرؤ على انتقاد المؤسسة السياسية أو العسكرية في موضوعات مصيرية تتعلق بالأمن القومي، مثل السياسة النووية أو تطهير وسائل القتال المتقدمة أو نظام الأولويات في وضع برنامج السياسة العسكرية.

المطلوب من القيادة دراسة واعية ومُتعمقة وشاملة، وبمشاركة القوى المثقفة من كل المجالات المعنية، من أجل الوصول إلى إجابة واضحة على السؤال: هل الخطر المتمثل في تعرُض إسرائيل للضرر من جراء هجوم نووي يشكل خطراً على وجودها..؟ وإذا كان كذلك، هل يجب عليها أن تعتمد على قدرتها النووية، بشرط أن تعمل في نفس الوقت على منع الخطر وأن تبذل قصارى جهدها السياسي في كل المجالات للتوصُل إلى تفاهُم مع الجيران حول خطة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل..؟

◆ **رؤية إقليمية:**

يجب أن يتماشى التخطيط لأمن إسرائيل مع الديناميكا الاستراتيجية غير التقليدية في المنطقة ومع شبكة العلاقات بين دول المنطقة، بل وبين الدول ذات المصلحة من خارج المنطقة.

إن عصر الأسلحة غير التقليدية والصواريخ بعيدة المدى، وازدياد ثِقل الدول من خارج المنطقة وتأثيرها في المنطقة، يقتضي ترتيبات خاصة عند وضع برنامج الأمن القومي.

أولاً: النظر إلى الأمن بالوسائل التقليدية، أي أنه لا يمكن أن تستمر الرؤية القومية (حماية الحدود والسكان وما شابه ذلك) دون أن تكون متوائمة مع الواقع الذي يختلف تماماً، فالخطر النووي لا علاقة له إطلاقاً بالحدود أو بالحواجز الطبيعية والتحصينات، بل هو خطر شامل يشكل تهديداً لكل كائن حي في المنطقة وبلا حدود.

من هنا، فإنه لا سبيل إلا وضع خطة لحماية الدول، بل وأيضاً - وفي ظروف معينة - حماية مناطق في العالم.

لذلك، تطرح على جدول أعمال الدول مصطلحات مثل الاتفاقيات الإقليمية، التنسيق في كثير من المجالات وكذلك الدعم الأمني المطلوب من الدول القيادية في العالم.

وبالنسبة لإسرائيل: فإنها لا يجب أن تقدم تنازُلات دون أن تحظى بمساندة قوية، ولكنها لا يجب أن تعتمد على المساندة فقط. لقد أصبح وضع إسرائيل في المنطقة مسألة تندرج ضمن المشكلات الأساسية لأمنها، كما أن وضعها له أيضاً علاقة بدول المنطقة، وذلك لأن الحاجة إلى حماية مناطق في العالم من الخطر النووي تجعل مسألة وضع إسرائيل في المنطقة قضية حيوية، ليس لإسرائيل وحدها.

هل يمكن أن نتصور وضعاً تجري فيه مناقشات وتوُضع فيه خطط لإبعاد شبح الخطر النووي عن المنطقة دون أن تكون إسرائيل شريكة في ذلك..؟

على هذا الأساس، فإن الحاجة إلى الفكر المشترك في المنطقة حول الخطر النووي تزيد من أهمية تسوية وضع إسرائيل بين جيرانها.

ومن ناحية أخرى، ليس هناك ما يبرر تجاهُل إسرائيل لإمكانية الحوار مع الجيران حول هذا الموضوع حتى في حالة مشاركتهم في محادثات موضوعية تتعلق بالصراع المستمر.

◆ **فرضيات عامة:**

لا أمل في الوصول إلى نهاية للصراع عن طريق المواجهة العسكرية وبكل ما هو متاح من وسائل القتال.. وكل ما يُمكن التوصُل إليه هو فقط حلول مؤقتة على مستوى اتفاقيات هُدنة أو سلام بارد وغير مُستقر من قبل:

١- إن الحل الأساسي لإنهاء الصراع الإسرائيلي - العربي يكون بالأسلوب السياسي، بالمباحثات المشتركة والمباشرة وبمشاركة الساسة وكبار الأكاديميين في مختلف المجالات، ورجال الجيش والمخابرات والمفكرين.. كما يمكن أيضاً مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من بعض الدول التي تلقى قبولاً من جانب الأطراف.

فمناقشة مستقبل إسرائيل بمشاركة مجموعة متنوعة من التخصصات تؤدي إلى إثراء وتدعيم جهاز الدفاع. ويجب إجراء مناقشات تمهيدية حول الاتفاق على الفرضية التي تقول إننا لن نتقدم إلا بالأسلوب السياسي.

٢- يجب أن نتخلص من نظرتنا القديمة إلى جارنا القريب - الفلسطينيون - وندرك أنهم أيضاً قاموا في الصباح فجأة ورأوا أنهم في الطريق لأن يصبحوا شعباً ثم بدءوا المسيرة.

هل تنوي زعامتهم العمل على بناء دولة لصالح مواطنيها وليس لتدمير إسرائيل أو لتعريض أمنها للخطر..؟

٣- أي تورُط لإسرائيل في حدث نووي - لكوننا مُعرضين للخطر - هو بمثابة الوصول إلى حافة خطر شديد، وإلى حافة الخطر الذي يهدد الوجود في حالات معينة.

٤- يجب أن يندرج الموضوع النووي في مسيرة السلام. في مراحل الاتفاق حول نقاط التفاهُم الأساسية.. ويجب أن تضطلع إسرائيل بإجراء يتمثل في التفاهُم مع الجيران حول حاجتنا إلى حماية وجودنا، والانطلاق من هذه النقطة إلى المباحثات حول تخليص المنطقة من الخطر النووي، من خلال أي كيان إقليمي يتناول هذا الموضوع.

فليس هناك أي معني أو فائدة من تأجيل حوار إسرائيل مع الجيران حول موضوع الأسلحة النووية إلى فترة المراحل النهائية في مسيرة السلام.

من ناحية، فإن مسيرة السلام قائمة وفاعلة من مُنطلق المتطلبات الحيوية للأطراف المعنية، وتقدُمها ليس مرهوناً بالموضوع النووي، بوصفه موضوع مُستقل يقتضي تعامُلاً مباشراً وخاصاً يختلف عن التعامُل مع أي موضوع آخر. ومن ناحية أخرى، فإن الدفع الديناميكي لمسيرة السلام يخلق مناخاً يُسهم في النضال من أجل تخليص المنطقة من الرُعب النووي. وكما سبق القول، فإن إدراج الموضوع النووي في مسيرة السلام يُثبت ويُكمل حلقات السلام.

إن المزج بين الموضوعين - اللذين يختلفان تماماً في جوهرهما - لا يمكن أن يخدم الهدف إلا إذا اعتبرت كل الأطراف أن المزج بينهما هو بمثابة عوامل دافعة وليست مُعرقلة، أي: لا يجب وقف التقدُم في موضوع بسبب مصاعب تواجه التقدُم في الموضوع الثاني.

هل الحوار أشد خطراً من التأجيل..؟ ما هي أفضلية التأجيل على الحوار..؟ في الوضع الحالي، من المؤكد أن الحوار حول هذا السؤال داخل إسرائيل هو الأفضل.

٣

اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨: خلفية تاريخية، مواقف الأطراف وحل مُقترح

(الفصل الأول)

مجلة الأمن القومي (❖) ـ العدد الأول "يونيو ٢٠٠١"

بقلم: دان أشبل ترجمة وإعداد: مصطفي الهواري

تقدم الدراسة استعراضاً تاريخياً وجغرافياً لوضع اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. وهي تستعرض بتوسُّع بعض القضايا الرئيسية في الطريق إلى حل مشكلة اللاجئين.

ومن ضمن ما تسعى الدراسة للإجابة عنه أسئلة من قبيل: من هو اللاجئ..؟ كم لاجئاً غادروا أراضي دولة إسرائيل في أعقاب حرب التحرير (١٩٤٨)..؟ ما هو التوزيع الجغرافي الحالي للاجئين..؟ ما هو وضعهم في الدول التي تستضيفهم..؟ وتقدم الدراسة تطور مواقف الأطراف من اللاجئين الفلسطينيين وسُبُل حل مشكلتهم. كما تقدم أيضاً مواقف إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين من قضية حق العودة، وقضية التعويضات للاجئين أو توطينهم في الدول التي يُقيمون فيها.

❖❖❖❖

كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة مباشرة لحرب الاستقلال الإسرائيلية.. فبعد انتهاء الحرب، ظل اللاجئون خارج مكان إقامتهم السابق. ومنذ ذلك الحين يُقيم معظمهم في الدول المتاخمة لإسرائيل (لبنان،سوريا،الأردن ومصر)، وفي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة بوجه خاص.

وقد ظل الكثيرون منهم داخل إسرائيل رغم تهجيرهم من قراهم. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، استمر الجدل بين إسرائيل والدول العربية حول المسؤولية عن خلق المشكلة. فالعرب يزعُمون أن إسرائيل - التي تسيطر الآن على أراض كانت ملكاً للاجئين طردتهم منها - هي المسؤولة عن خلق المشكلة. وإسرائيل من ناحيتها تلقي بالمسؤولية على كاهل الدول العربية التي شنت الحرب ضدها، وأيضاً على كاهل زعماء الدول العربية الذين دعوا السكان الفلسطينيين إلى مغادرة منطقة المعارك مع وعد بشطب إسرائيل من على الخريطة بأسرع ما يمكن حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

ومع قيام دولة إسرائيل، كان الفلسطينيون والدول العربية يأملون في عودة اللاجئين إلى ديارهم بمجرد تحقيق النصر العربي في الحرب، أو بعد التوقيع على اتفاقيات الهُدنة بين إسرائيل وجيرانها. والآن - بعد ما يقرب من ثلاث وخمسين عام - لم يتم حل مشكلة اللاجئين ولم يعد معظم اللاجئين إلى ديارهم، ولم يتم إلا القليل جداً لتوطينهم في الدول التي يقيمون بها.

ومع التقدُّم في مسيرة السلام بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين، يقترب أيضاً الموعد الذي ستضطر فيه الأطراف المعنية لبحث مسألة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. فقد كان الوضع الصعب للاجئين على مر السنين حجر عثرة في الطريق إلى حل الصراع العربي- الإسرائيلي. وكلما ظلت المشكلة قائمة كلما ظل اللاجئون مصدراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. لذلك يعتبر حل مشكلة اللاجئين جزءاً مهماً من مسيرة السلام ومن محاولة التوصُّل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والدول العربية.

سيكون هناك تأثير كبير لحل مشكلة اللاجئين على دولة إسرائيل، وعلى الكيان الفلسطيني وأيضاً على مستقبل "الدول المستضيفة". وقد أظهرت الدول العربية تسامُحاً وصبراً كافيان تجاه اللاجئين الفلسطينيين، لأن تواجُدهم كان يُنظر إليه على أنه أمر مؤقت ومرهون بحل

دائم ونهائي للمسألة الفلسطينية. كما سيتأثر الاستقرار الداخلي لبعض الدول العربية بالأسلوب الذي سيتم به حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف.

على ضوء كل هذا، فإن مشكلة اللاجئين العرب ومستقبلهم قد يكونا أكثر العناصر تعقيداً في مسيرة السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ومع بدء مسيرة السلام بين إسرائيل والدول العربية، وبعد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، تم في موسكو في أبريل سنة ١٩٩٢ الاتفاق على أن تجرى المفاوضات في مسارين: المسار الثنائي: بين إسرائيل وكل دولة من الدول المجاورة لها وبين إسرائيل والفلسطينيين، والمسار مُتعدد الأطراف (الذي يضم نفس الدول وقوى بها مصالح في المنطقة).

كانت هناك مرحلتان رئيسيتان في المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين: تركزت المرحلة الأولى في التوصُل إلى اتفاق مرحلي خاص بإقامة حكم ذاتي فلسطيني على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة لفترة خمس سنوات. وفي المرحلة الثانية من المفاوضات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية، كان من المفترض أن تبدأ سنة ١٩٩٦ ويتم فيها بحث شروط التسوية النهائية بين الطرفين.

وفي الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، وقعت كلٌ من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن على اتفاق إعلان مبادئ، الذي كان بمثابة انطلاقة قوية في العلاقات بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. وبمقتضى هذا الاتفاق، كان من المفروض أن تجري حكومة إسرائيل مع الممثلين الفلسطينيين المعتمدين مباحثات حول تسوية نهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وكانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إحدى المسائل الرئيسية في إطار هذه المباحثات.

إلا أن هذا الجدول الزمني ارتبك ولم تبدأ المفاوضات بشأن التسوية النهائية إلا في سبتمبر ١٩٩٩ مع تطلعات من الطرفين بالانتهاء منها خلال سنة واحدة.

كان المسار مُتعدد الأطراف مُخصصاً لبحث الأمور المتعلقة ببناء مستقبل الشرق الأوسط وبناء الثقة بين الأطراف في المنطقة ومن بين ذلك بحث مسألة اللاجئين. وقد ركزت مجموعة العمل الخاصة بشؤون اللاجئين في مباحثاتها على عدة موضوعات رئيسية هي: جمع شمل العائلات، التأهيل المهني وتوفير أماكن عمل، الصحة العامة، رفاهية الطفل، البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ومسائل أخرى تتعلق بالجانب الإنساني للمشكلة. والمبدأ الذي تسير على هُداه مجموعة العمل هذه هو تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم.

وعلى أساس إعلان المبادئ بين إسرائيل والأردن، توصلت مجموعة العمل الخاصة بشؤون اللاجئين إلى تفاهُم حول عدة موضوعات:

- بحث مسألة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ في إطار مفاوضات التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين.
- تجري مناقشة الترتيبات الخاصة بعودة المُرَّحلين من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار لجنة رُباعية إسرائيلية - فلسطينية - أردنية - مصرية.
- بحث مسألة عودة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين لم يجددوا تأشيرات دخولهم في إطار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأردن.

وقد عقدت مجموعة العمل الخاصة بشؤون اللاجئين عدة اجتماعات حتى الآن: اثنان في أوتاوا في مايو ونوفمبر ١٩٩٢، في أوسلو في مايو ١٩٩٣، في تونس في أكتوبر ١٩٩٣، في القاهرة في مايو ١٩٩٤، في أنطاليا بتركيا في ديسمبر ١٩٩٤، وأخيراً في جنيف في ديسمبر ١٩٩٥.

وقد ناقشت المجموعة مشروعات مختلفة وفقاً للموضوعات التي تجددت عند تشكيلها. وفي الاجتماع الأخير في جنيف أضيف الموضوع الخاص بالبُعد الإنساني.

لن نبحث في هذه الدراسة موضوع المسؤولية عن مُغادرة اللاجئين الفلسطينيين لأراضي دولة إسرائيل في أعقاب حرب التحرير (١٩٤٨) فهو موضوع مُركب ومُعقد تختلف الآراء حوله. كما لن نتناول مسألة اللاجئين "المرحلين" من سنة ١٩٦٧. فقد تم بحث هذا الموضوع في الاتفاقية المرحلية بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والمملكة الأردنية، وهو غير مُدرج ضمن الموضوعات المتعلقة بلاجئي ١٩٤٨ إلا بصورة غير مباشرة.. إلى جانب هذا، فمن الواضح أن الموضوعات مُرتبطة ومُتداخلة مع بعضها البعض لدرجة أن من ينظر إليها سيكون مُضطراً للتوصُل إلى استنتاج بأن حل أحد الموضوعات لا يمكن أن يتم دون حل الموضوع الآخر.

◆ اللاجئون الفلسطينيون من سنة ١٩٤٨:

تعريف الأمم المتحدة للاجئ، الصادر سنة ١٩٥١، هو: "الشخص الذي. بسبب خوفه من التعرُض للاضطهاد لأسباب تتعلق بعنصر، الدين، القومية، الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو إلى موقف سياسي. أصبح مُقيماً خارج بلاده ولا يستطيع أو لا يريد بسبب هذا الخوف أن يظل تحت رعاية تلك الدولة".

وتعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للاجئ الفلسطيني هو: "الشخص الذي يحتاج مساعدة وكان مقر إقامته العادي - لمدة سنتين على الأقل قبل نشوب الصراع في سنة ١٩٤٨ - في فلسطين، وفقد داره ومصادر رزقه نتيجة للصراع، ووجد ملاذاً في إحدى الدول التي تقدم فيها أجهزة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين مساعداتها". ووفقاً لهذا التعريف (UNRWA Interim Report، ١٩٥٠، المادة ١٤)، من حق

اللاجئين وذريتهم المباشرة الحصول على مساعدة الوكالة إذا كانوا مسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ويعيشون في منطقة نشاط تابعة للوكالة ويعانون ضائقة.. وقد أضافت الوكالة إلى هذا التعريف: "يجب توفير المرونة لمسئولي المكاتب الإقليمية في تفسير التعريف سالف الذكر بهدف التغلب على الحالات الأخرى المدرجة والتي قد تستجد". وقد عرفت الحالات الأخرى بأنها: "اللاجئون الذين يكون هناك شك في احتياجهم لمعونة: القرويون من التجمعات السكنية الحدودية الذين فقدوا جزء من أراضيهم أو كل أراضيهم ولكن يتوفر لهم منزل؛ الذين كانوا يقيمون على الجانب غير الإسرائيلي من خط الهدنة، ولكنهم كانوا يعملون معظم فترات السنة في الأرض التي تعتبر الآن ضمن أراضي دولة إسرائيل: البدو الذين كانوا يرتحلون من منطقة لأخرى ولكنهم ممنوعون الآن من العودة إلى المنطقة التي كانوا يعيشون فيها معظم فترات السنة" (Interim Report - 1950، المادة ١٤).

وقد قام الفلسطينيون - وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية - بتوسيع التعريف الخاص باللاجئ الفلسطيني وأدرجوا فيه أيضاً أولئك الذين اضطروا لمغادرة دولة إسرائيل بعد ١٩٤٩، والأشخاص الذين ليسوا من سكان معسكرات اللاجئين أو لم تسجلهم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وسكان "قرى الحدود" الذين فقدوا أراضيهم الزراعية في حرب ١٩٤٨، رغم أنهم ظلوا في قراهم، والبدو الذين تم ترحيلهم بالقوة من مراعيهم في إسرائيل.

ويمكننا أن نجد في كلمة رئيس الوفد الفلسطيني، التي ألقاها أمام مجموعة العمل الخاصة بموضوع اللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف في مايو ١٩٩٢، تعريفاً مفصلاً وملزماً للموقف الفلسطيني في هذا الشأن: "اللاجئون الفلسطينيون هم كل أولئك الفلسطينيين (وذريتهم) الذين تم نفيهم أو اضطروا لمغادرة ديارهم بين نوفمبر ١٩٤٧ ويناير ١٩٤٩، من المنطقة التي استولت عليها إسرائيل في التاريخ الأخير".

وفي هذه الدراسة سنتحدث عن اللاجئين وفقاً للتعريف الأساسي الذي أصدرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وتفسيره العملي هو: أن اللاجئ الفلسطيني عربي، من السكان الدائمين في دولة إسرائيل بحدودها في نهاية الحرب، وغادرها ابتداءً من أواخر سنة ١٩٤٧ (قرار التقسيم) حتى أواخر سنة ١٩٤٨ وبداية سنة ١٩٤٩، وهو موعد انتهاء القتال والتوقيع على اتفاقيات الهدنة.

وهناك تطابق في هذا التعريف الأساسي - على الأقل في الإشارة إلى الفترة الزمنية - بين الصيغة الفلسطينية وبين التعريف الإسرائيلي كما ورد في قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠:

"الغائب هو الشخص الذي كان، طوال الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ واليوم الذي سيُعلن فيه أن حالة الطوارئ لم تعد قائمة، مواطناً فلسطينياً وغادر مكان إقامته المعتاد في فلسطين إلى: أ - مكان يقع خارج فلسطين قبل ١ سبتمبر ١٩٤٨، أو ب - مكان في فلسطين كان خاضعاً حتى ذلك التاريخ لقوات كانت ترغب في منع إقامة دولة إسرائيل أو حاربت إسرائيل بعد قيامها".

كان هدف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، هو إيجاد حل سياسي للجالية اليهودية والجالية العربية عن طريق تقسيم فلسطين إلى دولتين. كان من المزمع أن تضم الدولة العربية ما يقرب من ٧٢٥ ألف عربي وحوالي عشرة آلاف يهودي. أما الدولة اليهودية فقد كان من المزمع أن تضم حوالي ٤٠٧ آلاف عربي (من بينهم حوالي ٩٠ ألف بدوي) و٤٩٨ ألف يهودي. وكان من المفروض أن يُقيم في منطقة القدس ما يقرب من ١٠٥ آلاف عربي ومائة ألف يهودي.

كانت إحدى نتائج الحرب في سنة ١٩٤٨ هو التغيُّر المذهل في التركيبة الديموغرافية لسكان إسرائيل نتيجة لمغادرة العرب الفلسطينيين.. ووفقاً لتقديرات Peretz (١٩٥٨) كان هناك ما بين ٧٠٠ ألف و٩٠٠ ألف عربي في المناطق التي كانت تحت السيادة الإسرائيلية بعد الحرب، وبقي منهم ١٧٠ ألفاً فقط عند قيام الدولة. وعلى مدار السنين، دار جدل بين إسرائيل والدول العربية حول عدد الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لحرب الاستقلال في ١٩٤٨.

وفي التقرير السنوي لسنة ١٩٥١، يتطرق مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين إلى صعوبة الوصول إلى العدد الدقيق للاجئين، ويقول إنه رغم جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لإجراء إحصاء للاجئين لا تتوفر الإمكانية لإعطاء رقم محدد لعدد اللاجئين.

كان العرب يقولون - منذ سنة ١٩٤٩ - إن العدد يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف إلى مليون لاجئ. وفي الكتيب الذي وزعه الوفد الأردني في مؤتمر السلام بمدريد، في أكتوبر ١٩٩١، جاء أن ٧٧٠ ألف شخص رحلوا عن ديارهم نتيجة لحرب التحرير (١٩٤٨).

فى حين ذكرت لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة أن عدد اللاجئين هو ٧١١ ألفاً.

وفي التقرير الختامي للجنة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط التابعة للأمم المتحدة الذي نشر في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩ جاء أن عدد "اللاجئين الذين هربوا من إسرائيل ويحتاجون معونة هو ٧٢٦ ألفاً.. ويُضاف إلى هذا العدد اللاجئون الذين لا يحتاجون معونة ولاجئون آخرون، بحيث يصل العدد الإجمالي إلى ٧٥١ ألف لاجئ.

والجدول رقم (١) يقارن بين التقدير الأول لوفد لجنة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط في سنة ١٩٤٨، وبين التقدير الذي قدمه الوفد للأمم المتحدة في ديسمبر

١٩٤٩ . والفروقات بين التقديرين في مختلف الدول طفيفة بوجه عام.. وهي فوارق معقولة إذا وضعنا في الاعتبار ظروف تلك الفترة.

وفي ١ مايو ١٩٥٠، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أنها وزعت ٨٦٠ ألف وجبة غذائية. وأوضح مدير الوكالة آنذاك، هيوارد كيندي، أن هذا الرقم هو نتيجة لتوزيع وجبات غذائية على اللاجئين وعلى العرب المحليين الجوعى.

وفي أقواله أمام لجنة معنية بهذا الموضوع تابعة للأمم المتحدة في ١ نوفمبر ١٩٥٠، تحدث كيندي عن ٦٠٠ ألف لاجئ.

وجاء في تقرير مرحلي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين صدر في ٦ أكتوبر ١٩٥٠ أن: "الوكالة تنظر إلى الأرقام الواردة في التقرير المرحلي الأول لوفد المسح الاقتصادي على أنها أرقام حقيقية، إلا أنها تعترف بالزيادة الرقمية التي تتماشى مع نسبة الزيادة الطبيعية العالية للاجئين. هناك مجال للاعتقاد بأنه يتم دائماً تسجيل المواليد بغرض الحصول على مُخصصات غذائية، في حين أنه في بعض الأحيان - أو بوجه عام - لا يتم الإبلاغ عن الوفيات حتى تستطيع العائلة الاستمرار في الحصول على المخصصات الغذائية التي كان يحصل عليها المتوفون".

ويكرر مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، جون بلاندفورد، هذا القول في التقرير السنوي للوكالة لسنة ١٩٥١، مُشيراً إلى أن الوكالة تضيف حوالي ٣٠ ألف اسم في السنة.

ووفقاً لما ورد في التقرير، فإنه كان مُسجلاً في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في يونيو ١٩٥١ (٨٧٦) ألف شخص من بينهم ما يزيد على ٢٣ ألف داخل حدود دولة إسرائيل.

وتقدر مصادر إسرائيلية عدد اللاجئين الذين غادروا أراضي دولة إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ بحوالي ٦٠٠ ألف شخص. وتستند الأرقام الإسرائيلية إلى بيانات الإحصاء البريطاني للسكان من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٦. داخل حدود دولة إسرائيل، هُجرت ٣٦٠ قرية وثماني مناطق حضرية عربية.

وبُناءً على بيانات الإحصاء السكاني الذي أجرته حكومة الانتداب البريطاني، كان تعداد سكان القرى ٣٠٠ ألف نسمة وتعداد سكان المناطق الحضرية ٢٢٨ ألف نسمة. وكان إجمالي عدد السكان هو ٥٢٨ ألف نسمة. ويمكن أن نضيف إلى هذا العدد حوالي ٦٠ ألف نسمة نتيجة للزيادة الطبيعية بين السنوات ١٩٤٥ و١٩٤٨.

ويعتبر المسح الشامل لأرض إسرائيل (فلسطين) في ديسمبر من سنة ١٩٤٥ ويناير من سنة ١٩٤٦، والذي أعده السكرتير الأول لحكومة الانتداب لحساب اللجنة الإنجليزية - الأمريكية والمسح الملحق الذي تم إعداده في سنة ١٩٤٧ لحساب اللجنة الخاصة بمسألة أرض إسرائيل (فلسطين) التابعة للأمم المتحدة، هو الأساس الذي يتم بمقتضاه حساب عدد السكان العرب في أرض إسرائيل الغربية في مايو ١٩٤٨. ووفقاً لهذا التقدير فإنه كان هناك مليون و٢٨٢ ألف عربي في كل مناطق أرض إسرائيل الغربية في مايو ١٩٤٨. وفي المساحة التي أصبحت فيما بعد دولة إسرائيل، كان يعيش في تلك الفترة حوالي ٦٩٦ ألف عربي، وتشير بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في العامين ١٩٥٧/٥٦، إلى أنه كان يعيش في إسرائيل في تلك الفترة ١٨٥١٤١ عربياً في حين كان هناك ١٤٥٥٢٠ عربياً في إسرائيل في سنة ١٩٤٩. ومن ضمن الزيادة البالغة ٣٩٦٢١ نسمة يمكننا أن نعزو ما يقرُب من ٢٨ ألف إلى الزيادة الطبيعية.. وقرابة انتهاء حرب التحرير (١٩٤٨) وبعدها مباشرة دخل أرض دولة إسرائيل ٣٥٥٠٠ لاجئاً عربياً، سواء في إطار جمع شمل العائلات أو كمُتسللين دخلوا إسرائيل بطرُق غير قانونية، إلا أن إقامتهم فيها أصبحت شرعية فيما بعد.

نستخلص من هذا أن عدد السكان العرب الذين ظلوا في إسرائيل أو عادوا إليها بعد انتهاء حرب الاستقلال (١٩٤٨) كان يبلغ حوالي ١٥٧ ألف نسمة.. ومن هنا، يمكن القول بأن ٥٣٩ ألف نسمة هم اللاجئون العرب الذين كان مقر إقامتهم السابق داخل حدود دولة إسرائيل. وظل ٥٨٦ ألف عربي يقيمون في مناطق أرض إسرائيل (فلسطين) التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وفي الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وقطاع غزة. وهؤلاء السكان لم يكونوا لاجئين.

حتى سنة ٢٠٠٠، لا يوجد أي اتفاق في الرأي بشأن العدد الدقيق للاجئين، لذلك ستتطرق هذه الدراسة إلى أعداد اللاجئين: ٥٤٠ ألفاً (وفقاً للتقدير الإسرائيلي)، و٨٠٠ ألف (وفقاً للتقدير الفلسطيني).

◆ التوزيع الجغرافي للاجئين ووضعهم في الدول التي يقيمون فيها من سنة ١٩٤٨ حتى الآن:

◆ نظرة عامة:

توجه السكان العرب، الذين هربوا من جحيم الحرب في أرض إسرائيل، إلى أقرب مكان آمن.. فكان الأمن هو الهدف الرئيسي والأول.

فيما بعد استجدت اعتبارات مثل الغذاء، العمل أو الظروف المناخية الأفضل، والتي أدت إلى انتقال اللاجئين الفلسطينيين إلى أماكن أبعد مثل العراق وشبه الجزيرة العربية. ومن بين ٥٣٩ ألف لاجئ تم استيعاب ما يقرُب من ٥٠٠٠ في العراق. إلى جانب هذا، تجمع باقي اللاجئين البالغ عددهم ٥٣٤ ألفا في القرى والمدن والمعسكرات القريبة من إسرائيل؛ وفي لبنان وسوريا والأردن وقطاع غزة.

كان القرب الجغرافي لعرب أرض إسرائيل من مناطق القتال أو من مختلف الدول المجاورة خلال الحرب وبعدها، هو الذي حدد اتجاه هجرة لاجئي ١٩٤٨. وكان

عرب الجليل والسهل الساحلي الشمالي - بما في ذلك حيفا - قريبين جغرافياً من طرق المواصلات البرية إلى لبنان.. وكان سكان شرق الجليل قريبين من الحدود السورية (جنوب سوريا). وكان سكان وادي بيت شان يعيشون بالقرب من الحدود مع الأردن (منطقة إربد). وكان سكان السهل الساحلي، ومشارف القدس ومنطقة لاخيش، يعيشون بالقرب من الضفة الغربية وقد انتقل معظمهم إليها. وانتقل سكان السهل الساحلي الجنوبي إلى قطاع غزة، في حين هاجرت معظم قبائل البدو في النقب إلى المملكة الأردنية والقلة منهم إلى مصر والضفة الغربية.

يبين الجدول رقم (٢) أن ما يقرب من ٧.٦ ملايين فلسطيني مُنتشرون في أنحاء العالم، من بينهم حوالي ١.٢ مليون نسمة يقيمون في معسكرات اللاجئين وحوالي ٣.٦ ملايين نسمة يوصفون بأنهم لاجئون ويقيمون في الدول المتاخمة لإسرائيل (وفقاً لما أعلنته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في ١٩٩٩). وبالتالي، فإن إجمالي عدد اللاجئين وذريتهم الذين غادروا أرض إسرائيل الغربية وانتشروا في أنحاء العالم يبلغ ٤.٥ ملايين نسمة.

ويُقيم عدد كبير من الفلسطينيين في مسقط رأسهم أو هاجروا بإرادتهم وخاصة من أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن. ويُقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، معظمهم في إسرائيل وفي مناطق يهودا والسامرة، وهناك نصف مليون انتقلوا إلى الأردن، وحوالي ٣٠٠ ألف في قطاع غزة. وقد ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في الحقبة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٩٩ بما يزيد على ستة أمثال.

١ - اللاجئون الفلسطينيون في الأردن:

هرب سكان السهل الساحلي، بما في ذلك بعض السكان من حيفا ويافا، ومعظم سكان قضاء رام الله وقضاء القدس، وكذلك سكان القرى في غرب جبل الخليل ومنطقة لاخيش، إلى جبال يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التي ضمت إلى المملكة الأردنية في أبريل ١٩٥٠. وقد أقام ما يقرب من ٨٠٪ من اللاجئين الذين كانوا مُسجلين في المملكة الأردنية في سنة ١٩٥٠ في الضفة الغربية لنهر الأردن وضاعفوا عدد سكان المنطقة.

وعلى الجانب الشرقي لنهر الأردن، تجمع اللاجئون في المناطق المحيطة بعمّان، والزرقاء وعلى امتداد بقاع الأردن. وقد نجحت المملكة الأردنية في جهودها لصد محاولات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين للتفرقة بين اللاجئين والسكان، ولذلك لم تكن هناك بيانات موثوق بها بشأن عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى هذه الدولة.

وبطرح عدد اللاجئين الذين ذهبوا إلى باقي الدول يتضح أن عدد اللاجئين الذين ذهبوا إلى المملكة الأردنية هو ٢٤٨ ألفاً. وعندما بدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين نشاطها في مايو سنة ١٩٥٠، كان ٣٠٪ من اللاجئين المسجلين يعيشون في حوالي ستين معسكراً. وكان باقي اللاجئين يعيشون في المدن والقرى بالدول المستضيفة. وكان يعيش في الضفة الغربية ما يقرُب من ٤٠٪ من إجمالي عدد اللاجئين، ١٢٪ منهم في معسكرات، في حين كان يعيش في المعسكرات بقطاع غزة ٥٦٪ من اللاجئين.

وقد بذلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين جهوداً كبيرة لمنع إقامة معسكرات دائمة في المناطق التي كانت فرصة اللاجئين فيها ضئيلة في إعالة أنفسهم. وفي المناطق التي كان يبدو فيها أن هناك فرصة لتنفيذ برامج مساعدة ذاتية - مثلما في الأردن وسوريا، أو في قطاع غزة - حيث كان يبدو هناك أن اللاجئين سيبقون فترة طويلة، تم في سنة ١٩٥٢ البدء في بناء منازل. وفي سنة ١٩٥٥، كانت الكثير من معسكرات اللاجئين تبدو كالقرى والبلدات التي تشتمل بالإضافة إلى الأحياء السكنية على مدارس، وخدمات عامة ومتاجر.

معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في المملكة الأردنية وصلوا إليها من أرض إسرائيل الغربية منذ سنة ١٩٤٨. في سنة ١٩٤٨، دخل أراض الحكم الأردني الهاشمي حوالي من ٧٠٠ ألف إلى ٧٤٠ ألف فلسطيني: ٧٠ ألفاً انتقلوا إلى الأردن وخاصة من منطقة بيت سان والجنوب، وحوالي ٤٠٠ ألف من سكان الضفة الغربية (ليسوا لاجئين)، بالإضافة إلى ٢٤٨ ألف انتقلوا من أراضي إسرائيل إلى الضفة الغربية.

وفي سنة ١٩٥٢، كان عدد سكان الأردن مليوناً و٢٧٢ ألف نسمة كان من بينهم حوالي ٩٧٢ ألف نسمة (٧١٪) من أصل فلسطيني. وكان ٧٣٤ ألفاً منهم يقيمون في الضفة الغربية. وكان حوالي ٤٧٠ ألفاً من الفلسطينيين في الأردن مُسجلين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وفي سنة ١٩٩٩، كان عدد الفلسطينيين يزيد على نصف عدد سكان الأردن (بدون الضفة الغربية). أي أن ٢.٢ مليون نسمة من ضمن عدد سكان الأردن البالغ ٤.٤ ملايين نسمة كانوا فلسطينيين.. حوالي رُبع مليون مازالوا يقيمون في معسكرات، وما يقرُب من مليون ونصف المليون لا يقيمون في معسكرات، بالإضافة إلى حوالي ٤٠٠ ألف أردني - فلسطيني عادوا من الخليج العربي بعد حرب الخليج (وفقاً لما أعلنته وزارة الإعلام الأردنية).

ويقيم اللاجئون في عشرة معسكرات: ثلاثة في منطقة العاصمة عمّان (حوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد اللاجئين): معسكران في منطقة الزرقا (فيهما ١٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين): أربعة معسكرات في الشمال حول إربد (٤٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين) ومعسكر في البقاع (حوالي ١٠٪ من إجمالي عدد اللاجئين). وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في الأردن مصطلح "لاجئ". وهو لا يستخدم إلا لوصف أولئك الذين يحصلون على معونة

من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أو من منظمات دولية أخرى.

ويمكن تقسيم الفلسطينيين في الأردُن (شرقي نهر الأردُن) إلى ثلاث مجموعات رئيسية: لا يشعر سكان المعسكرات بأنهم أردُنيون ويعتبرون أنفسهم فلسطينيين في المنفى. يقيمون هناك بصورة مؤقتة. وتمثل المجموعة الثانية الفلسطينيين أصحاب الوعي القومي والذين يعيشون خارج المعسكرات. وهؤلاء يتقبلون الوضع القائم ولكنهم يطالبون ببذل جهود من أجل إقامة دولة فلسطينية. وهم أيضاً يتطلعون إلى "العودة" للدولة الفلسطينية. أما المجموعة الثالثة فهي تمثل الفلسطينيين الذين اندمجوا وذابوا في الدولة الأردُنية. وهم أيضاً يؤيدون إقامة دولة فلسطينية إلا أن ولاءهم الأساسي هو للمملكة الأردُنية.

منح الحُكم الأردُني الهاشمي الجنسية الأردُنية لكل الفلسطينيين الذين دخلوا الأراضي الخاضعة لسيادته، بما في ذلك اللاجئون. وقانون الجنسية الأردُني - الذي نشر في الجريدة الرسمية الأردُنية في ١٦ فبراير ١٩٥٤ - هو الأساس الذي يسمح للفلسطينيين بالحصول على الجنسية الأردُنية (حكومة الأردُن، ١٩٥٤).

وقد جاء في المادة الثالثة من هذا القانون: "المواطن الأردُني هو كل من حصل على الجنسية الأردُنية بحكم قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٨، أو كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية قبل الخامس عشر من مايو - باستثناء اليهود - وكان مكان إقامته الدائم في الفترة الزمنية ما بين سنة ١٩٤٩ والسادس عشر من فبراير ١٩٥٤ يوم نشر القانون، في المملكة الأردنية الهاشمية".

وكما جاء في المادة الخامسة، فإن من حق جلالة الملك أن يمنح الجنسية الأردُنية للأجنبي الذي يقدم طلباً كتابياً لهذا الغرض ويكون على استعداد للتنازل عن جنسيته السابقة. (جاء في مقدمة القانون أن "الأجنبي" هو "كل عربي وُلد في المملكة الأردُنية الهاشمية أو في المنطقة المحتلة من فلسطين وهاجر من الدولة أو غادرها - بما في ذلك أبناء المهاجر أينما وُلدوا").

بمقتضى هذه القوانين، فإن سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية بين السنوات ١٩٤٨ و١٩٦٧ كانوا مواطنين أردُنيين حتى سنة ١٩٨٨. وفي أعقاب إعلان الملك حسين في ٣١ يوليو ١٩٨٨ عن فك الارتباط بين الأردُن والضفة الغربية، أصبحت جوازات السفر الأردُنية التي يحملها سكان الضفة الغربية وثائق سفر فقط. وفي الثامن عشر من أكتوبر ١٩٨٥، أوضح وزير الداخلية الأردُني في لقاء بالتليفزيون الأردُني الوضع القانوني لسكان الضفة الغربية:

"تم في ٣١ يوليو ١٩٨٨ اتخاذ قرار باعتبار كل من أقام في الضفة الغربية أو في الأراضي الفلسطينية فلسطينياً، ويسمح له هذا القرار بحمل جواز سفر مؤقت لمدة سنتين. وكل من حصل على موافقة بجمع شمل العائلات ويقيم خارج الضفة الغربية، يكون جواز سفره سارياً لمدة خمس سنوات".

وفي ١٦ أكتوبر ١٩٩٥، أصدرت وزارة الداخلية الأردُنية توجيهات بتجديد جوازات السفر التي صدرت لمدة سنتين وانتهى أجلها وذلك لمدة خمس سنوات، ومنح كل شخص يحمل موافقة على جمع شمل العائلات جواز سفر لمدة خمس سنوات. وقد أعلن ممثل الأردُن في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات مُتعددة الأطراف، في اجتماع المجموعة في جنيف في ديسمبر ١٩٩٥، أن حكومة الأردُن قررت منح الفلسطينيين الموجودين في أراضيها جوازات سفر لمدة خمس سنوات بدلاً من سنتين فقط.

تقول المملكة الأردُنية أن عدد اللاجئين الموجودين فيها - بما في ذلك أولئك الذين اضطروا لمغادرة دول الخليج - يفوق طاقتها وقدرتها على إعالتهم ويؤثر سلباً على الميزان الديموجرافي بالدولة.

وفي لقاء مع صحيفة "الحياة"، طلب الملك حسين من الدول العربية التي تستضيف فلسطينيين منحهم الجنسية وحقوق المواطنة مثلما فعلت الأردُن. كما أكد أنه من غير المنطقي أن تمنح إسرائيل الجنسية ليهود الشتات في حين لا يستطيع الفلسطينيون الحصول على جنسية الدول العربية التي عاشوا فيها أجيالاً طويلة. ونعتقد أن الأردُن ستعمل على التخلص من أولئك الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الأردُنية وتعطي الفرصة لمن يحملونها بالاستمرار في المطالبة بحق العودة.

٢ - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

توجه معظم سكان شمال أرض إسرائيل (فلسطين) من عكا وحيفا وصفد ومنطقة الجليل - إلى سوريا ولبنان، حيث توجه سكان منطقتي صفد وطبرية إلى سوريا. وتوجه سكان السهل الساحلي الشمالي والجليل الأعلى إلى لبنان.

وتطرق أقدم بيان لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في يونيو من سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٧ لاجئاً، أي حوالي ١٠٪ من سكان الدولة وما يزال يشمل سكان قرى الحدود. وإذا استبعدنا سكان القرى، وأيضاً نتيجة لإعادة التوطين والهجرة إلى خارج البلاد والتسلل لإسرائيل، سنجد أن عدد اللاجئين قد انخفض في يونيو ١٩٥٤ إلى ١٠١٦٣٦ ويشمل هذا العدد الزيادة الطبيعية طوال ست سنوات بين ١٩٤٨ و١٩٥٤، ولذلك سنرى أن عدد اللاجئين الذين وصلوا لبنان في ١٩٤٨ يتراوح بين ٨٨ ألفاً و٩٠ ألفاً.

وكان اللاجئون الذين وصلوا الأراضي اللبنانية في أعقاب حرب ١٩٤٨، يشكلون زيادة تقدر بنسبة ٨٪ في عدد سكان لبنان. علاوة على ذلك، تسبب اللاجئون - الذين كان معظمهم من المسلمين السُنيين - في الإخلال بالتوازن الدقيق بين مختلف الطوائف في الدولة. فإذا اعتبروا ضمن مواطني الدولة، كانوا سيشكلون خطراً

حقيقياً على وضع الطائفة المسيحية. وفي سنة ١٩٩٩، كان عدد الفلسطينيين في لبنان يبلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، من بينهم ما يقرب من ٤٠ ألف مسيحي. وكان بعضهم قد وصل لبنان قبل سنة ١٩٤٨ وأصبحوا مواطنين لبنانيين. كما اندمج اللاجئون المسيحيون الذين غادروا إسرائيل خلال وبعد حرب التحرير (١٩٤٨) في الطائفة المسيحية بالدولة.. وفقاً لآخر البيانات من لبنان، فإن عدد اللاجئين في المعسكرات في سنة ١٩٩٩ يبلغ من حوالي ١٩٠ ألف إلى ٢٠٥ آلاف نسمة. ومعظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من المسلمين السُنيين الذين يعيشون في ثلاثة عشرة معسكراً للاجئين قريبة من المدن الساحلية: صور، صيدا، بيروت وطرابلس. ويوجد في صور ثلاثة معسكرات: البص، الرشيدة، والبرج الشمالي، ويوجد في صيدا أيضاً ثلاثة معسكرات: عين الحلوة، النبطية، والمية مية، وتضم بيروت أربعة معسكرات: مار إلياس، برج البراجنة، صابرا وشاتيلا. كما يوجد في طرابلس معسكرات: نهر البارد، والبداوي، في حين لا يوجد في البقاع إلا معسكر واحد هو نيول.

وعلى مدار السنين كانت مختلف الحكومات اللبنانية تقول إن الدولة غير قادرة على تحمُل عبئ، ومخاطر اللاجئين. وكانت حكومة لبنان تفضل إعادة معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.. وقد قال الدكتور سليم تمري (١٩٩٨) عضو الوفد الفلسطيني في مجموعة العمل لشؤون اللاجئين في المفاوضات مُتعددة الأطراف، في اجتماع مركز البحوث الفلسطيني في نابلس في مارس ١٩٩٥. إن هناك خطة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكان المسؤولون عن هذا الموضوع هما الوزيران نبيه بري ووليد جُنبلاط، اللذان ساهما في استيعاب أربعة آلاف أسرة لاجئين في منطقة الشوف. وقد أكد تمري أن هذا ليس إعادة توطين بل هو توفير حل للأزمة التي يعاني منها اللاجئون، وخاصة في صابرا وشاتيلا. وعلى حد قوله، فإن هناك مبلغاً مالياً قدره عشرة ملايين دولار لإعادة إنشاء هذين المعسكرين إلا أن حكومة لبنان ترفض القيام بهذا. وقد عرض اللبنانيون خطة من عدة نقاط لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتقوم هذه الخطة على أساس توطين ٢٠٪ في الأراضي اللبنانية، وإعادة ٢٠٪ إلى أراضي الكيان الفلسطينيين وهجرة ٦٠٪ إلى أماكن أخرى.

◆ الوضع القانوني للاجئين في لبنان:

يعتبر اللاجئون كأشخاص إقامتهم في لبنان "مُحتملة".. وهم لا يحملون تأشيرات إقامة ولا يستحقون الجنسية اللبنانية. وهم يخضعون لقيود غير مفروضة على غيرهم من مواطنين أجانب يقيمون في لبنان، فهناك مثلا ما يقرُب من أربعين مهنة محظور على اللاجئين امتهانها.

◆ الحقوق القانونية:

يتمتع اللاجئون كغيرهم من الأجانب في لبنان بحق التعامُل مع مختلف الهيئات القضائية في الدولة، وفي مقدورهم تقديم دعاوي بها، كما يمكن تقديم دعاوي ضدهم.

◆ حقوق الملكية:

لا يمكن للاجئين الفلسطينيين تملُك عقارات في لبنان والتمتع بحقوق الملكية إلا بعد الحصول على موافقة مُسبقة من رئيس الدولة. وهذه الموافقة يصعب الحصول عليها لأن لبنان لا توافق من حيث المبدأ على الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في أراضيها.

◆ وثائق السفر:

اللاجئون الراغبون في مغادرة لبنان يحصلون على وثائق سفر من مكتب شؤون الأجانب. وهناك ثلاثة أنواع من الوثائق: وثيقة بيضاء - وهي للخروج مرة واحدة دون عودة: وثيقة زرقاء - وهي سارية لمدة سنة وتسمح بالمغادرة مرة واحدة مع العودة: وثيقة عبور الحدود - وهي للزيارات القصيرة إلى سوريا والعودة.

الموقف الرسمي لحكومة لبنان هو أن "حق العودة" مكفول للفلسطينيين. إلا أنها تسمح للاجئين الموجودين في أراضيها بالبقاء إلى أن تكون لهم دولة. ولا تسمح حكومة لبنان بدخول لاجئين أراضيها، كما أنها لا تقوم أيضاً باعمار معسكرات اللاجئين التي دُمِرت في الحروب.

وفي اجتماع مجموعة العمل بشؤون اللاجئين - في إطار المفاوضات مُتعددة الأطراف - في جنيف في ديسمبر ١٩٩٥، أبدى ممثل المجموعة الأوروبية أسفه للتأجيل المستمر لتنفيذ مشروع طارئ لتسكين اللاجئين الذين لا يتوفر لهم مكان إقامة في الدولة.

وبوجه عام، هناك نوع من الاستعداد في لبنان للسماح للفلسطينيين المستقلين اقتصادياً بالبقاء. ومستقبل باقي الفلسطينيين مرهون - وفقاً لوجهة النظر اللبنانية - بقدرة الكيان الفلسطيني على الاستيعاب.

٣ - اللاجئون الفلسطينيون في سوريا:

يشير أقدم بيان في يونيو ١٩٥٠ إلى وجود ٨٢١٩٥ لاجئاً في سوريا كانوا يشكلون إضافة لسكان الدولة تبلغ نسبتها ٣,٥١٪. وبافتراض أن الزيادة الطبيعية قدرت بحوالي ٥٪ في السنتين ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٠ فإن عدد اللاجئين الذين وصلوا سوريا يكون حوالي ٧٨٣٠٠.

وتقول التقديرات إن حوالي من ٣٥٠ ألف إلى ٣٨٠ ألف من اللاجئين الفلسطينيين (وذريتهم) كانوا يعيشون في سوريا في سنة ١٩٩٩، من بينهم ما يقرُب من مائة ألف في معسكرات اللاجئين. ووفقاً لما يقوله مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في سوريا فرانك ديونجا (١٩٩٥) فإن الوكالة تولت رعاية ٣٣٥ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا في سنة ١٩٩٥.

وللفلسطينيين تمثيل في كل مجالات الحياة في

سوريا، بما في ذلك زعامة حزب البعث السوري، وهم يشاركون بشكل فاعل في الحياة السياسية في سوريا ويخدمون أيضاً في الجيش. ومنذ إقامة جيش تحرير فلسطين في سنة ١٩٦٤، أصبح في مقدور الفلسطينيين في سوريا الخيار بين الخدمة في الجيش السوري والخدمة في لواء "حطين" بجيش تحرير فلسطين.

وتعتبر فرصة استيعاب وتوطين الفلسطينيين في سوريا أكبر مما في دول أخرى، ربما باستثناء الأردن. ومع ذلك فإن استعداد سوريا لاستكمال استيعاب وإدماج الفلسطينيين في الدولة مرهون بالتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وبإصلاح اقتصادها.

في ٢٥ يناير من سنة ١٩٤٩، صدر قانون بإنشاء "مؤسسة اللاجئين العرب الفلسطينيين".. وقد أصبحت هذه المؤسسة الآن قسماً في وزارة الشؤون الاجتماعية السورية.. وكان الهدف من إنشاء المؤسسة هو تولي شؤون اللاجئين والعمل على تقديم المساعدة لهم وتشغيلهم. إلا أن الواقع يقول أن الوزارة لا تهتم إلا بتسجيل اللاجئين من مواليد ووفيات وزواج وما شابه ذلك والوثائق التي تصدرها هذه المؤسسة الحكومية في سوريا.

وينظم قانون الجنسية السوري الصادر في سنة ١٩٥١ طريقة الحصول على الجنسية السورية. وأحد الشروط بالنسبة للأجانب هو وجوب إثبات أن لهم مكان إقامة دائم في سوريا طوال خمس سنوات متصلة. وبمقتضى تعديل في القانون صدر سنة ١٩٥٣، يمكن لوزارة الداخلية منح الجنسية لأي شخص من أصل عربي، حتى لو لم يستوف هذا الشرط. وبعد مُضي خمس سنوات من يوم الحصول على الجنسية يمكن لهذا الشخص أيضاً أن يمارس حقوقه السياسية.

لم تمنح سوريا الجنسية للاجئين الفلسطينيين كمجوعة. ومع ذلك تجدُر الإشارة إلى أنه على مدى سنوات وضعت في سوريا لوائح تسمح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في مهن وتخصُصات مختلفة لا يسمح بالعمل فيها إلا لحاملي الجنسية السورية فقط. وفي سنة ١٩٥٦، أضيفت إلى قانون الجنسية فقرة تنص على أن "الفلسطينيين المقيمين في سوريا يعتبروا سوريين، في كل مجالات القانون الخاصة بالعمل والتجارة والخدمات الوطنية، مع الحفاظ على قوميتهم".

٤ - اللاجئون الفلسطينيون في مصر:

تجمع بعض سكان يافا ومعظم سكان غزة وبئر سبع خلال حرب التحرير (١٩٤٨) في منطقة "قطاع غزة" الخاضعة لسيطرة الجيش المصري. وقد كان عدد اللاجئين في قطاع غزة في سنة ١٩٥٨ حوالي ١٣٥ ألفاً، ويُضاف إليهم حوالي ١٥ ألف شخص تحولوا إلى الإقامة الدائمة أو هاجروا. وبافتراض أن نسبة الزيادة الطبيعية بين اللاجئين تبلغ حوالي ٢,٤٧٪ سنوياً، يكون عدد اللاجئين الذين وصلوا قطاع غزة حوالي ١١٨ ألفاً. وقد تمكن ما يقرُب من ستة آلاف لاجئ من الوصول إلى مصر وتم تجميعهم في البداية في معسكر القنطرة بالقرب من قناة السويس وفي صحراء سيناء. وفي أكتوبر ١٩٤٩ تم نقلهم أيضاً إلى قطاع غزة، الذي كان تحت الحكم العسكري طوال سنوات السيطرة المصرية عليه.

وقد حصل معظم الفلسطينيون الذين وصلوا مصر قبل سنة ١٩٤٨ على الجنسية المصرية. أما من وصلوا بعد سنة ١٩٤٨ فلم يحصلوا على الجنسية. إلى جانب هذا، كان مسموحاً للاجئين الفلسطينيين بالعمل، وبالتعامُل مع المحاكم، كما أنهم مُلزمون بسداد الضرائب ومن حقهم التحرُك بحرية في أنحاء الدولة. ولا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في مصر بحق الانتخاب ولا يُطبق عليهم قانون التجنيد العسكري.

٥ - اللاجئون الفلسطينيون في دول الخليج والعراق:

كان هناك ما يقرُب من ٧٥٠ ألف فلسطيني يقيمون في دول الخليج: السعودية، الكويت، قطر، دولة الإمارات والبحرين عشية حرب الخليج في سنة ١٩٩١. وقد وصل بعضهم في الخمسينيات بحثاً عن عمل. كما وصل البعض الآخر بعد "حرب الأيام الستة" في سنة ١٩٦٧، وبعد الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥. وفي أعقاب "حرب الخليج" تم طرد الكثير من الفلسطينيين من دول الخليج - وخاصة من الكويت - إلى الأردن، حتى بلغ عدد العائدين حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني.

وفي سنة ١٩٩٩، بقي في الكويت حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني.. وعلى الرغم من مشاركتهم في كل مجالات الحياة، فليس من حق الفلسطينيين بالكويت أن يتملكوا عقارات وليس لهم الحق في ممارسة أي نشاط سياسي كويتي. وفي أوائل سنة ٢٠٠٠، كان يقيم في كل دول الخليج العربي - بما في ذلك السعودية - حوالي نصف مليون فلسطيني.

كان يعيش في العراق في أواخر التسعينيات ما يقرُب من ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف فلسطيني. ولا توجد في العراق معسكرات لاجئين. ويعتبر معظمهم لاجئين وليس لهم حق تملك عقارات.

٦ - اللاجئون الفلسطينيون في دول أخرى:

توجه بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى دول أخرى، وخاصة إلى دول الغرب. ولم تكن هذه بالنسبة لمعظمهم نتيجة مباشرة للحرب، بل كان ذلك بحثاً عن عمل وظروف معيشية أفضل. ويصل عدد هؤلاء الفلسطينيين إلى حوالي ٥٠٠ ألف شخص منهم حوالي ٢٠٠ ألف في الولايات المتحدة وحوالي ٣٠٠ ألف في أوروبا وفي قارات أخرى.

(*) مجلة شهرية تصدر عن كلية الأمن القومي في إسرائيل.

الجدول رقم (١)

الدول المستضيفة	تقدير لسنة ١٩٤٨	تقدير بين ١٩٤٨/٩/٣٠ الـــــي ١٩٤٨/٨/١
لبنان	٩٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠
سوريا	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
قطاع غزة	٢٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
يهودا والسامرة (الضفة الغربية)	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
الأردن (الضفة الشرقية)	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
العراق	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠
مصر	—	٧٠٠٠
إجمالي	٧٢٦٠٠٠	٧٢٦٠٠٠

الجدول رقم (٢)

توزيع الفلسطينيين في العالم أعوام: ١٩٤٩، ١٩٦٧، ١٩٩٩ (بالأف)

	١٩٤٨			١٩٦٧	١٩٩٩		
	لاجئون	لاجئون في معسكرات	اجمالي الفلسطينيين	اجمالي الفلسطينيين	لاجئون	لاجئون في معسكرات	اجمالي الفلسطينيين
اسرائيل	-	-	١٤٦	٣١٨	-	-	١١٠٠
كيان فلسطيني:							
يهودا والسامرة	٣٥٠	٣٥٠	٦٧٠	٦٠٠	٥٨٠	١٥٣	١٦٠٠
قطاع غزة	٢٠٠	٢٠٠	٢٤٠	٣٤٠	٧٨٣	٤٣٣	١١٠٠
الأردن	٣٠	٣٠	٧٠	٧٢٢	١٥٠٠	٢٨٠	٢٢٠٠
سوريا	٧٠	٧٠	٨٠	١٤٤	٣٢٥	١٠٠	٤٠٠
لبنان	٨٠	٨٠	٩٠	١٦٠	٣٧٢	٢٠٥	٣٩٥
دول عربية أخرى	-	-	٢٠	٤٠٠	٥٠٠	-	٥١٧
باقي مناطق العالم	-	-	-	٨٠	٤٨٠	-	٥٠٠
إجمالي	٧٣٠	٧٣٠	١٣١٦	٢٧٦٤	٤٥٤٠	١١٧١	٧٨١٢

٤

عرفات بين مأزقي الخلافة وعملية السلام

دورية الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد السادس، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢، مركز بيجين- السادات للدراسات الاستراتيجية

بقلم: لينور مارتن   ترجمة و إعداد: أحمد سلطان

تتناول هذه المقالة تحليل الأمور المتداخلة المتعلقة بموضوع خلافة ياسر عرفات، الذى يمثل المأزق الأول حيث رفضَ عرفات اختيار من يخلفه خوفاً من اشتعال الصراع على السلطة وذلك لأن الانتقال الهادئ للسلطة يعتمد على الشرعية السياسية لنظام عرفات الذى تتحكم فيه منظمة "فتح". أما المأزق الثانى فهو تقويض عملية السلام - غير المكتملة - لتلك الشرعية التى تتحداها بالفعل بعض الفئات المعارضة لعملية السلام من داخل ومن خارج منظمة فتح. إن كيفية حل عرفات ونظامه لهذين المأزقين سيحدد مستقبل الدولة الفلسطينية.

المقدمة:

إن مصير الدولة الفلسطينية الوليدة ما زال يعتمد فى المقام الأول على إجابة هذا السؤال: من سيخلف ياسر عرفات؟ إن الإجابة لم تكن أبداً واضحة، وإن بدا الوصول إليها متاحًا قبل اندلاع الانتفاضة الثانية فى خريف ٢٠٠٠ والفشل الواضح لعملية السلام. لقد توقع كثير من المحللين أن يأتى معظم المرشحين للمنافسة على الخلافة من منظمة فتح والنخبة الحاكمة ولكن فى نفس الوقت لم يتم استبعاد أن يكون هناك تنافساً شديداً على الخلافة. غير أن الانتفاضة الثانية وتوقف محادثات السلام وضعت تساؤل حول مدي احتمالية الانتقال الهادئ للسلطة وأكدت أن نظام عرفات فى حاجة لرأب الصدع الموجود فى الجماعة السياسية الفلسطينية.

تحاول هذه المقالة تقديم شرحاً وافياً لموضوع خلافة عرفات. فالجدل المثار حول انقسام آراء الجماعة السياسية الفلسطينية حول شرعية نظام عرفات ومصداقية عملية السلام فى تحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية ينذر بأزمة كبيرة إذا غادر عرفات السلطة قبل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، وقد ينتج عن هذا الموقف احتدام الصراع على الخلافة وصراع بين المرشحين والرافضين وصراع آخر بين المرشحين أنفسهم، وقد تمر الجماعة السياسية الفلسطينية بفترة ممتدة من التوتر أو عدم الاستقرار حتى فى حالة ظهور مرشحاً واحداً. إن الصراع العنيف على الخلافة يُمكن أن يقوض الدولة الفلسطينية الوليدة ويؤثر على المنطقة بكاملها.

تتشابك القضايا التى تواجه كل من الخلافة وعملية السلام فى مجموعة من الخيارات الصعبة المرتبطة بشرعية النظام حيث يتردد الحكام المستبدين دائمًا فى اختيار شخصًا للخلافة خوفًا من اشتعال الصراع على السلطة. غير أن عدم اختيار هذا الشخص يُمكن أن يؤدى إلى انخراط المرشحين فى صراع عنيف على السلطة.

ظهر المأزق الثانى من جرّاء عملية السلام المتعثرة المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥. لقد كان أحد أسباب عملية السلام هو البحث عن بدائل للغضب والإحباط من جرّاء عنف الانتفاضة الأولى التى بدأت عام ١٩٨٧ والتى تأثر بها الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. لقد أدت عملية السلام إلى تأسيس السلطة الفلسطينية وساهمت فى بناء شرعية نظام عرفات، غير أن المفاوضات النهائية تطلبت تنازلات كبيرة لم يكن كثير من أعضاء الجماعة السياسية الفلسطينية على استعداد لقبولها، وتسبب الفشل فى حل القضايا الشائكة التى تنطوى عليها عملية السلام فى زيادة التحديات التى تواجه الشرعية السياسية لنظام عرفات، واعطت الانتفاضة الثانية متنفساً جديداً للغضب والإحباط، وقامت ردود الأفعال العنيفة من

الجانب الفلسطينى والإسرائيلى بالقضاء على أى فرصة لإحراز التقدم فى عملية السلام.

سوف تتعرض هذه المقالة أولا إلى تطور هذه المآزق المتشابكة ثم تتعرض لتداعيات هذه المآزق.

◆ أولاً : مأزق خلافة عرفات

١- نظرية الخلافة فى الشرق الأوسط:

توجد دائماً تكهنات كثيرة حول من سيخلف رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات البالغ من العمر ٧٢ عامًا والذى يعانى أحياناً من المرض، ويزيد عرفات نفسه من هذه التكهنات برفضه اختيار خلفاً له. هل سيكون هذا الخلف من أحد القيادات المحافظة فى منظمة فتح مثل محمود عباس (أبو مازن) المؤيد لعملية السلام وسكرتير عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو فاروق قدومى المعارض لعملية السلام ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة فتح و"وزير خارجية" منظمة التحرير الفلسطينية، أو حتى المعتدل أحمد قريع (أبو علاء) الناطق باسم المجلس التشريعى الفلسطينى؟ أم سيكون هذا الخلف من البارزين الفلسطينيين مثل زكريا الأغا، أو الراديكالى مروان البرغوثى، أو أحد مسئولى قوات الأمن الوقائى مثل جبريل الرجوب المسؤول عن الضفة الغربية أو نظيره محمد دحلان المسؤول عن قطاع غزة؟ وبالطبع يُمكن لهذه القائمة أن تتغيّر بمرور الوقت بإسقاط أحد المرشحين مثل فيصل الحسينى الذي توفى فى عام ٢٠٠١ أو إضافة أسماء جديدة نتيجة نشاط الحركة السياسية.

يحذرنا علماء علم الاجتماع المتخصصون فى نظريات الخلافة بعدم الانخراط فى مثل هذه التكهنات حيث تُصعب محاولة الربط بين أنواع الخلافة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول ويصعب التنبؤ بنتائج صراعات الخلافة خصوصاً إذا لم يكن هناك اتفاق على قواعد الخلافة. ويحدث ذلك غالباً فى الأنظمة الاستبدادية للدول النامية التى لم تتأصل فيها الشرعية السياسية للنظام الحاكم. وذلك مقارنة بالديموقراطيات الغربية التى تأصلت فيها الشرعية السياسية وتأسست فيها قواعد الخلافة وقلت فيها فرصة حدوث الصراعات العنيفة على السلطة. ومع هذا وحتى فى الأنظمة الاستبدادية الراسخة تُوجد دائما فرصة لانهيار النظام الحاكم وتغيّر قواعد الخلافة كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، وهى بالتأكيد نفس الحالة إذا كان انقلاب النظام نتيجة ثورة اجتماعية كما حدث فى الشرق الأوسط: الأنظمة القومية العربية التى أطاحت بالملكية فى مصر وسوريا والعراق، والثورة الإسلامية فى إيران وثورة أتاتورك فى تركيا.

لماذا يصعب التكهن فى حالة النظام الاستبدادى؟ إن الحاكم المستبد هو المسئول جزئيًا عن ذلك، حيث لا يقوم الحكام المستبدين باختيار من يخلفهم خوفًا من تشجيع الآخرين للاستيلاء على السلطة، ولكن هؤلاء المستبدون يفضلون تشجيع المنافسة بين أفراد الحاشية وخلق أشكال معقدة من البيروقراطية أحياناً، ويقوم هؤلاء المستبدون بإيثار أفراد الحاشية لضمان ولائهم وتزويدهم بالفرص للانغماس فى الفساد الشخصى. ومن ناحية أخرى، يتسبب كل من الصراع على السلطة وعدم الكفاءة البيروقراطية والفساد الشخصى لأفراد الحاشية فى تقويض فعالية نظام الحكم وتشجيع المعارضين على تحدى شرعيته السياسية، تفرز كل هذه الممارسات جيل جديد من المنافسين على السلطة أو على الأقل تمهد الطريق لصراعات الخلافة مما يؤثر سلبياً على بقاء النظام الحاكم.

يُوجد لدى الحاكم المستبد اختياران للخروج من هذا المأزق ولكن كلاهما لا يتصف بالكمال، يتمثل الاختيار الأول فى تعيين أحد أفراد العائلة كوريث وبذلك يطبّق أو يستمر فى تطبيق قاعدة الخلافة الوراثية، وعلى الرغم من وجود اختيارات متعددة لمبادئ الخلافة الوراثية مثل اختيار الابن الأكبر سناً أو اختيار الأكبر سناً (سواء كان ذكرًا أو أنثى)، غير أن الأفضلية تُعطى للابن الأكبر سناً. إن المنطق وراء تعيين الابن الأكبر سناً (حيث يستطيع الحاكم المستبد ممارسة السيطرة الأسرية) هو التوقع بأن المودة والمحسوبية العائلية ستفرز ولاء أكبر وخطر أقل للاستيلاء على السلطة مقارنة بباقى أفراد الحاشية. لقد رأينا هذه الظاهرة مؤخراً حتى فى جمهوريات الشرق الأوسط كما فى حالة حافظ الأسد الذى مهد الطريق لابنه بشّار ليكون الوريث له فى سوريا، وحالة صدام حسين الذى يبدو انه يقوم بإعداد اثنان من ابنائه لخلافته فى العراق.

ولكن لا يصلح دائماً تطبيق نظام الخلافة الوراثية لحل هذا المأزق، لقد قام حافظ الأسد أساساً بتعيين ابنه الأكبر سنًا "باسل" كوريث له ولكن بعد وفاته فى حادثة سيارة، تحوّل الديكتاتور السورى إلى ابنه الأصغر بشار الذى ورث بالفعل منصب والده وإن كان لا يضاهي والده حيث يتمتع بدرجة أقل من الثقة والمهارة المطلوبة من الزعيم. ونظراً لاحتمال وجود مشاكل مع الوريث الشرعى نفسه، فقد قام صدام حسين بترقية ابنه الأصغر "قصى" كوريث مُحتمل له بسبب السمعة السيئة لابنه الأكبر "عدي" الذى قتل الحارس الشخصى لأباه فى عام ١٩٨٨ وانخرط فى الفساد وأصيب بالشلل نتيجة تعرضه لمحاولة اغتيال.. وعلى أية حال، لم يخرج صدام حسين من المأزق بالكامل عن طريق عدم الإعلان الرسمى عن تعيين وريثاً له فما زالت توجد فرصة للصراع على الخلافة بين ابنائه وآخرين غيرهم. وفى الحالات التى يُحتمل أن يكون هناك عدد من الخلفاء الوراثيين، يفضّل الحاكم المستبد الانتظار لتعيين الوريث فى آخر دقيقة، وذلك ما قام به الملك حسين ملك الأردن.

إن الخيار البديل المتاح للحاكم المستبد هو منح

الخلافة إلى مرشح ضعيف أو محايد، وهذا ما قام به جمال عبد الناصر في اختيار أنور السادات كخلف له في مصر، وإن كان هذا الخيار لا يحل المشكلة إذا أظهر المرشح الضعيف كثيرًا من القوة حيث يبادر الحاكم المستبد إلي إلغاء التعيين، وهذا ما حدث في الصين عندما ألغى "ماو" ترشيح "لين بياو"، وقد يتسبب اختيار الخلف في إثارة المنافسين ومحاولة الإطاحة بهذا المرشح، وهذا ما قام به "دينج زياو بينج" تجاه "هوا جووفينج" أثناء الصراع على خلافة "ماو".

واخيرا، إذا مات الحاكم المستبد أو ترك الحكم بدون اختيار الوريث تصبح مهمة النظام تعيين الزعيم الجديد، وإذا وجد النظام أن الصراع العنيف على السلطة يُمكن أن يؤدي إلى تدمير النظام نفسه، فيُمكن للنخبة الحاكمة محاولة إحباط الصراع على الخلافة بتعيين مرشح ضعيف أو محايد كإجراء مؤقت لحين ظهور قائد آخر، وهذا ما حدث لخلافة حزب البعث في سوريا والعراق التي أتت في آخر الأمر بحافظ الأسد وصدام حسين إلى السلطة علاوة على أن النجاح في تعيين هذا المرشح المؤقت يستلزم توافر التماسك والشرعية السياسية لدى النخبة الحاكمة.

٢- نظرية الخلافة والجماعة السياسية الفلسطينية:

إن حالة ياسر عرفات من الحالات الكلاسيكية الواضحة لمأزق الحاكم المستبد حيث أنه أمسك بكل خيوط القوى، ورفض تعيين وريث له (لا يملك عرفات خيار الخلافة الوراثية حيث أن ابنته ما زالت في المدرسة الابتدائية)، وقام بخلق بيروقراطية متداخلة لمنع مساعديه من تحدي سلطته، وتهيئة المناخ الذي يضمن عدم اتحاد مساعديه ضده. إن تعدد أفرع قوات الأمن الداخلي (حوالي ١٢ فرع) يدل على أن عرفات يتجنب تركيز القوة في يد أي من رجاله.

يتحكم عرفات في جميع مراكز السلطة السياسية الثلاثة: السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة فتح. وتمثل السلطة الفلسطينية أحدث هذه المراكز وأكثرها ضعفاً لأنها نشأت نتيجة لاتفاقيات أوسلو عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ وأصبح عرفات رئيساً لها بعد فوزه بالأغلبية الساحقة في انتخابات يناير ١٩٩٦ التي أقرتها اتفاقيات أوسلو.

تمثل منظمة التحرير الفلسطينية وهي الأقدم تأسيساً ثاني مراكز السلطة، وتتم إدارة هذه المنظمة عن طريق لجنتها التنفيذية التي يترأسها عرفات بالانتخاب منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن. وينص دستور هذه المنظمة على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني (الذي يقوم بدور البرلمان) كل ٣ سنوات لانتخاب اللجنة التنفيذية ولكن لا يحدث ذلك بشكل منتظم. لقد تم انتخاب عرفات رئيساً للدولة عام ١٩٨٩ عندما نادى المجلس الوطني الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ ووكل للجنته المركزية مهمة تشكيل الحكومة المؤقتة. إن الافتراض الجدلي بفقدان السلطة الفلسطينية لشرعيتها يؤدي أيضاً إلى أن تعيد منظمة التحرير الفلسطينية ستعيد إعلان الدولة الفلسطينية وتقوم بتعيين عرفات رئيساً لها.

تمثل فتح المركز الثالث للسلطة، وتتركز قيادة فتح بشكل أساسي في اللجنة المركزية وبدرجة أقل في مجلسها الثوري. إن اللجنة المركزية هي الهيكل التنفيذي للجمعية العامة لمنظمة فتح، ويبلغ عدد أعضائها حوالي ١٢٠٠ عضو، والمفترض أن تجتمع هذه اللجنة كل ٥ سنوات ولكنها لم تفعل ذلك منذ عام ١٩٨٩. وتعمل اللجنة المركزية من خلال قيادة جماعية تحت رئاسة عرفات.

لدى كل من هذه المراكز قواعدها الخاصة بالخلافة، وإن كان أضعفها على الإطلاق هي الخاصة بالسلطة الفلسطينية. لقد طالبت اتفاقيات أوسلو بإقرار قانوناً أساسياً أو دستوراً للسلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من قيام المجلس التشريعي الفلسطيني بوضع قانوناً أساسياً عام ١٩٩٧ إلا أن عرفات امتنع عن إعلانه واعترض على منح حقوقًا متساوية للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعلى ما يبدو أنه لم يكن سعيداً بقاعدة الخلافة عن طريق الانتخاب وفضل أن يتسم هذا الجزء من القانون بالغموض.

توصل عرفات إلى تسوية مع المجلس التشريعي الفلسطيني وطلب من اللجنة القانونية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إعداد دستوراً جديدا وبالفعل تم إصدار المسودة الأولى لهذا الدستور عام ٢٠٠١. يسمح كل من القانون الأساسي الذي تم إعداده عام ١٩٩٧ ومسودة الدستور التي تم إعدادها عام ٢٠٠١ بفترة رئاسة تحت قيادة إلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بشرط إقامة انتخابات رئاسية خلال ٦٠ يوماً من خلو منصب الرئيس والسماح لكل حزب سياسي بترشيح مرشحاً واحداً فقط. وإذا ما تمت الموافقة على الدستور الجديد وإذا أقيمت انتخابات للرئاسة وأجمعت منظمة فتح على أحد المرشحين، فمن المحتمل أن يكون لهذا المرشح فرصة كبيرة للفوز وذلك بسبب الدور المهيمن لمنظمة فتح في السياسة الفلسطينية، إلا أنه من غير الواضح إذا ما كان عرفات سيجيز هذا الدستور الجديد وذلك بسبب حرصه على تجنب توافر الفرص التي من شأنها زيادة الصراع على السلطة.

تنص قاعدة الخلافة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على انتخاب رئيس المنظمة، وحيث أن فتح تهيمن على اللجنة التنفيذية، فإن مرشحها سيكون لديه الفرصة الأكبر في خلافة عرفات. ولكن من سيخلف عرفات في منظمة فتح التي تنص قواعد الخلافة فيها على موافقة ثلثي اللجنة المركزية على ملء الأماكن الشاغرة من أعضاء المجلس الثوري الـ١٢٠ بما فيهم أعضاء اللجنة المركزية، وبالتالي ستصبح اللجنة

المركزية لمنظمة فتح مسرحاً للصراع على الخلافة.

ماذا سيحدث إذن، إذا تخلى عرفات عن كل مراكز القوة السياسية الثلاثة بدون تعيين وريث له أو قام فى الدقيقة الأخيرة بتعيين وريثاً ضعيفاً؟ تعتمد الإجابة على هذا السؤال الى حد بعيد على الشرعية السياسية للنظام وتوقعات الفلسطينيين بالنسبة لاستمرار الفساد وعدم كفاءة النظام تحت رئاسة وريث عرفات. باختصار، يتعيّن على النظام تدعيم شرعيته أمام الانتقادات الكثيرة للحكم السيئ، وهذا بدوره يعتمد على مقدرة النظام على حل المأزق المرتبط بعملية السلام.

ثانياً: مأزق عملية السلام:

١- عملية السلام والشرعية السياسية:

نشأ مأزق عملية السلام بسبب رهان نظام عرفات على نجاحه فى تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة بعيدًا عن القيود الثقيلة للاحتلال الإسرائيلى. إن توفير الأمن للفلسطينيين من شأنه تحسين الشرعية السياسية للنظام. هذا فى الوقت الذى يواجه فيه النظام من يعترضون على جدوى عملية السلام ومن يدعمون فكرة إقامة دولتين ولكنهم مستاءون من عدم إحراز أى تقدّم على هذا المسار. ومن هنا، فكلما تقلصت جدوى الجهود التى يقوم بها النظام لإنعاش عملية السلام، كلما زاد رصيد المعارضين لعملية السلام. حتى إذا تم إحياء عملية السلام، فإن الفشل فى تحقيق الطموحات الفلسطينية قد يؤدى إلى تصدع الشرعية السياسية. وباختصار، فإن عدم تطبيق السلام الشامل سيؤدى إلى تعرّض الدولة الفلسطينية المرتقبة للأزمات السياسية والاقتصادية المتكررة والتى يتطلب التغلب عليها مزيد من الشرعية السياسية.

٢- معارضو الشرعية السياسية للنظام:

من هم المعارضون لشرعية النظام؟ ولماذا يحتاج النظام إلى نتائج إيجابية من عملية السلام لكى يستطيع التغلب على ما يواجهه من تحديات؟

تتعارض مع كل من نظام عرفات ومنظمة فتح أربعة مجموعات سياسية فلسطينية هم: أعضاء منظمة فتح المعارضون لعملية السلام والإسلاميون الأصوليون واللاجئون الفلسطينيون والنخبة الديموقراطية.. وتقول أحد التقارير أن شعبية منظمة فتح فى الضفة الغربية (بما فى ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة عام ٢٠٠١ قد هبطت إلى ٢٩ ٪. ويشكو الكثير من نظام الحكم السيئ ويعلنوا عن تأييدهم بعض الشخصيات المنافسة للسلطة بعد مغادرة عرفات للمسرح السياسى، الأهم من ذلك أن هؤلاء لا يمثلون جبهة سياسية واحدة وهو الأمر الذى يخلق الشقاق بين الجماعة السياسية ويعترض إمكانية الوصول إلى إجماع على شخص واحد من المرشحين لخلافة عرفات.

تأتى المعارضة الأكثر صعوبة من بعض أعضاء منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية الذين يرفضون بشكل عام اتفاقيات أوسلو وعملية السلام، وهناك عدد من قدامى منظمة فتح داخل اللجنة المركزية مثل: فاروق قدومى ومحمد غنيم الذين تحدثوا بصراحة عن هذا الموضوع. وهناك أيضاً بعض المعارضين ضمن مجموعات فتح المسلحة التى تشارك فى الانتفاضة الثانية مثل: لجان المقاومة الشعبية وميليشيات فتح التى تعمل أحيانًا من خلال القوى الإسلامية التى تتزعم الانتفاضة الثانية، ويوجد ضمن مجموعات فتح المسلحة مجموعة من الزعماء الجدد الذين يقبلون فكرة إقامة دولتين عن طريق إجبار الجانب الإسرائيلى على الانسحاب الأحادى وليس عن طريق المفاوضات، وتشتمل هذه الفئات على قدامى المشاركين فى الانتفاضة الأولى الذين تم استبعادهم لإفساح المجال أمام أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية العائدين من تونس لتولى المناصب السياسية فى النظام الفلسطينى الجديد. وهناك أيضاً بعض المعارضين داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مثل: جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وجبهة تحرير فلسطين.

تتمثل مشكلة منظمة فتح فى عدم قدرتها على تحقيق الإجماع السياسى وعلى عدم تحقيق القيادة الجماعية المطلوبة لاختيار وريث عرفات، فهل ستستطيع منظمة فتح تقسيم الرئاسة بين اثنان أو ثلاثة زعماء لتولى رئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة لجنة فتح المركزية؟ يقول أحد الخبراء أن أبو مازن يعتبر المرشح الأفضل لخلافة عرفات فى منظمة فتح ولكن نظراً لشيخوخته (٧١ عامًا) وشعبيته غير المؤكدة فإنه يُصلح لفترة انتقالية فقط فى الوقت الذى يتولى فيه فاروق قدومى اللجنة التنفيذية ويرأس أحمد قريع السلطة الفلسطينية. وهناك رأى يشير إلى امكانية القيادة الجماعية وإن كان هذا الرأى الأخير محفوف بالمخاطر لأن قرارات القيادة الجماعية ليست بالضرورة مستقرة، ومثالا على ذلك ما حدث للخلافة بعد ممات ستالين والتعاقب السريع (أندروبوف وتشيرنينكو وجورباتشوف) لرئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بين عامى ١٩٨٢ و١٩٨٥ بعد موت بريجينيف. علاوة على أن تقسيم القيادة ينطوى على احتمالية تصارع مراكز السلطة الثلاثة للسيطرة على الجماعة السياسية الفلسطينية.

فى حالة استقرار القيادة الجماعية ونجاح "فتح" فى الوصول إلى قرار بالإجماع، فإن الأعمار المتقدمة نسبياً لعديد من زعماء "فتح" الكبار المرشحين لخلافة عرفات ستكون سبباً محتملا لقصر فترات الخلافة وما يليها من صراعات بين المرشحين الأصغر عمراً.

ومن الناحية الاستراتيجية، قد يسعى كل منافس على الخلافة بعد عرفات إلى تكوين قاعدة كبيرة من الحلفاء،

وإن كان ذلك ليس من السهل تنفيذه فى البيئة السياسية لمنظمة فتح التى تنقسم فيها الآراء حول عملية السلام والتى توجد فيها المشاكل الخاصة بتشكيل التحالفات مع المعارضين من داخلها وخارجها على الرغم من اشتراكهم جميعاً فى انتقاد نظام عرفات.

لقد تم بالفعل الإعلان عن أحد هذه التحالفات إلا أنه كان من بين معارضين "فتح" صغار السن والإسلاميين الأصوليين الذين يمثلون أحد مصادر التحدى الرئيسية للشرعية السياسية للنظام. إن "حماس" و"الجهاد الإسلامى" هما اكثر الإسلاميين الأصوليين شهرة ويعمل كلاهما فى غزة والضفة الغربية خارج مظلة المراكز الثلاثة للسلطة: منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ويرفض الإسلاميون الأصوليون عملية السلام ولا ينتقدون نظام عرفات لحكمه السيئ فقط ولكن أيضاً بسبب غياب الشرعية الإسلامية فى هذا النظام. لقد أظهر الإسلاميون تكتيكياً استعدادهم للموافقة على إقامة دولتين ولكن كخطوة مؤقتة فقط لتنفيذ هدفهم الإستراتيجى فى إزالة دولة إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعتان من المعارضين للشرعية السياسية لنظام عرفات والتى قد لا تتبنى مرشحين أكفاء للخلافة ولكنهما يستطيعان التحالف مع أحد المنافسين على الخلافة: المجموعة الأولى هى الفلسطينيون فى الشتات ويعيش غالبيتهم فى مخيمات اللاجئين فى انتظار العودة إلى أراضيهم متخوفين من استعداد النظام للمساومة على حقهم فى العودة فى مفاوضات عملية السلام والحكم على أجيالهم القادمة بالعيش فى الشتات.

أما المجموعة الثانية فتتكوّن من أعضاء النخبة الفلسطينية التى تنتقد فساد النظام وتعارض سياساته الاستبدادية وتطالب النظام بالعمل على توفير مجتمع مدنى مزدهر وتطبيق نظام الديموقراطية الحرة، ويوجد بعض أعضاء هذه النخبة داخل المجلس التشريعى الفلسطينى الذى طالب بإدخال مبادئ الديموقراطية فى مسودة القانون الأساسى.

٣- عملية السلام والأمن الوطنى الفلسطينى:

إن التغلب على التحديات التى تواجه الشرعية السياسية يتطلب قيام النظام بإقناع الجماعة السياسية الفلسطينية بقدرته على توفير الأمن للفلسطينيين كنتيجة مترتبة على عملية السلام، وبذلك ترتبط الشرعية السياسية للنظام بأربعة عناصر أخرى للدولة الآمنة والتى تملكها بالكاد الدولة الفلسطينية الجديدة، وتتكامل سوياً هذه العناصر الأربعة بالاضافة إلى الشرعية السياسية للنظام وتتضمن: قبول التنوع العرقى والدينى، والقدرات الاقتصادية الكافية، توافر المصادر الطبيعية الأساسية مثل البترول والمياه، والقدرات العسكرية الكافية لردع أو مواجهة تهديدات العنف الداخلية والخارجية. والآن جاء دور تقييم عناصر الأمن القومى الفلسطينية وأثرها فى تدعيم أو تقويض الشرعية السياسية للنظام.

على الرغم من أن الجماعة السياسية الفلسطينية لا تواجه مشاكل عرقية، تواجه مشاكل من نوع آخر مثل الانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين وإن كانت قد توصلت إلى طريقة للتعايش مع الإسلاميين الأصوليين، إلا أن هناك خطراً دائماً من قيام تلك المجموعات الدينية المسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامى بتحدى النظام وإثارة الخلافات الدينية.

تعانى الضفة الغربية وقطاع وغزة من التخلف الاقتصادى حتى بدون الحصار الاقتصادى الذى تفرضه إسرائيل كنتيجة للانتفاضة الثانية حيث ينقص اقتصاد الدولة الفلسطينية الكثير من العناصر اللازمة لخلق قطاع صناعي والمصادر الأخرى اللازمة للتطوير الناجح للاقتصاد، بالاضافة إلى أن القيود التى تفرضها إجراءات الأمن واللوائح الإسرائيلية على منتجات التصدير تعيق عملية التطور الاقتصادى وترفع أسعار السلع التصديرية، كما أن ضعف الاقتصاد الفلسطينى وحالة الاضطراب الداخلى لا تشجع على جذب الاستثمار الأجنبى لدرجة أن البنوك المحلية تفضّل الاستثمار خارج الضفة الغربية وغزة. ويعتمد نظام عرفات إلى حد كبير على الهبات من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وأيضا على التحويلات الإسرائيلية التى تقوم إسرائيل بتحصيلها من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وأيضاً ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعى من الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل. وتذكر المصادر الاقتصادية الدولية أن حوالى ٦٠ بالمائة من ميزانية السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ قبل الانتفاضة الثانية قد جاء من الضرائب والرسوم التى جمعتها إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية وأن إسرائيل قد امتنعت عن سداد هذه الضرائب والرسوم التى تصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار أمريكى فى نهاية عام ٢٠٠١ بسبب الانتفاضة. إن منع الفلسطينيين من العمل فى إسرائيل بسبب الانتفاضة كان له أثر سلبى للغاية على مصادر تمويل السلطة الفلسطينية وزاد من اعتمادها على المساعدات الأجنبية إلى درجة أن النظام قد فشل فى تقديم الخدمات الأساسية لأعداد السكان المتزايدة فى الضفة الغربية وغزة، وهو الأمر الذى أتاح الفرصة للمجموعات الإسلامية الأصولية لاكتساب مزيد من المساندة الشعبية فى مقابل ما تقدمه من خدمات الرعاية الاجتماعية.

يؤثر النقص الشديد فى المصادر الطبيعية الأساسية خاصة فى المياه والطاقة على التطور الاقتصادى الفلسطينى. وقد تسبب الجفاف والتوزيع السيئ للمياه وأيضاً الانقطاع المؤقت لمياه الشرب بسبب الانتفاضة فى زيادة هذا النقص، ولكن حتى بدون هذه الظروف فإن

إسرائيل تسيطر على الكثير من مصادر المياه الطبيعية التى تغذى الضفة الغربية وغزة والتى تأتى من آبار فى الضفة الغربية والآبار الساحلية ومن حوض وادى نهر الأردن. بالإضافة إلى أن مصادر الطاقة الفلسطينية من البترول والغاز والكهرباء يتم استيرادها من الخارج حتى أن اكتشاف الغاز أمام ساحل غزة لا يبشر بتخفيض الاعتماد الكلى على الاستيراد فى المستقبل.

وأخيراً، قامت اتفاقيات أوسلو والاعتبارات الأمنية الإسرائيلية بتحديد القدرات العسكرية للدولة الفلسطينية التى قد تحتاجها لحماية النظام فى حالة اندلاع الحرب الأهلية. غير ان مصلحة الأمن العام التى تقوم بحفظ الأمن الداخلى قد تجاوزت ما سمحت به اتفاقية أوسلو، لكن الاستيراد المشبوه واسع الانتشار للأسلحة الصغيرة فى الضفة الغربية وغزة قد قام بحرمان النظام من احتكار استخدام القوة.

وبناء على كل ذلك، فإن نجاح عملية السلام قد يحسّن عناصر الأمن القومى للدولة الفلسطينية الوليدة ويعطيها مزيد من الاستقلالية الاقتصادية وكميات أكبر من المساعدات الأجنبية وفرص أفضل للتطور الاقتصادى فى الضفة الغربية وغزة، وقد يوفر لها مزيداً من مصادر المياه التى يعتمد عليها التطور الاقتصادى بشكل كبير. وقد تتمكن السلطة الفلسطينية من تحقيق الاكتفاء الذاتى الذى يحسن من قدرة النظام على تقديم أساسيات الرفاهية الاجتماعية إلى الفلسطينيين. إن كل ذلك قد يزيد من الشرعية السياسية للنظام. وهو الموقف أيضاً الذى يظهر مأزق نظام عرفات فى تحقيق النجاح فى عملية السلام التى يعترض عليها المعارضون للنظام ويقومون باستخدام هذه الحجة فى تهديد شرعية النظام.

٤- التدخل الدولى فى صراعات الخلافة:

إن الصراع على الخلافة الذى يحدث أثناء فشل عملية السلام فى تحقيق دولة ذات سيادة ينذر باندلاع العنف، حيث يتحدى المرشحون كل من شرعية النظام وعملية السلام ويرفضون قواعد الخلافة التى تعطى المميزات لمرشحى "فتح"، وقد يكون الصراع العنيف على الخلافة ذريعة للتدخل الخارجى بل وقد يطلب المرشحون أنفسهم المساندة الدولية علانية أو سراً، وقد تكون تلك المساندة مالية أو دعائية أو فى شكل معلومات استخباراتية، ويبقى دائماً احتمال زيادة هذه المساندة لتشتمل على إمدادات سرية للأسلحة لقوات الأمن التى قد تساند أحد المرشحين.

تشترك كل القوى الفاعلة فى الشرق الأوسط فى اهتمامها بنتيجة سباق الخلافة الفلسطينية، ويشترك معها فى هذا الاهتمام حلفائها الدوليين فى أوروبا والولايات المتحدة. إن الشرق الأوسط ينقسم أيديولوجياً إلى الدول الرافضة التى تدين عملية السلام مثل: العراق وإيران، والدول التى أقامت السلام مع إسرائيل مثل: الأردن ومصر، والدول الراغبة فى التفاوض من أجل السلام تحت بعض الشروط مثل: سوريا ولبنان، والدول التى تقر بجدوى عملية السلام مثل: تركيا ودول مجلس التعاون الخليجى. وتشترك الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى مع المجموعة الأخيرة فى إقرارها بجدوى عملية السلام. ونظراً لضعف الاقتصاد الفلسطينى واعتماد النظام على الإعانات المالية الأجنبية لتمويل الخدمات الأساسية من الدول المؤيدة لعملية السلام، فإنه من المنتظر استمرار هذا الاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية بغض النظر عن نتائج الصراعات على الخلافة.

إن لجوء المنافسين على السلطة إلى العنف قد يؤدى إلى تفكك الجماعة السياسية وقيام الحرب الأهلية كما حدث فى لبنان فى منتصف السبعينيات. إن اندلاع الحرب الأهلية فى فلسطين قد يورط دولاً أخرى، وقد تتدخل دولة مثل الأردن التى يمثل الفلسطينيون أغلب سكانها بعد الحصول على موافقة إسرائيل. على أية حال، فإن إسرائيل التى تدرك أهمية عدم اندلاع الفوضى قد تتدخل لإعادة النظام فى فلسطين على غرار ما قامت به سوريا فى لبنان أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

◆ الخاتمة:

لقد قام ياسر عرفات بتطبيق المبادئ الاستبدادية الكلاسيكية فيما يخص الخلافة، حيث أطبق على مراكز السلطة الثلاثة (السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة فتح) بدون تعيين وريث له. وحتى إذا كان عرفات ينوى تعيين هذا الوريث فى آخر دقيقة فإن موته أو عدم قدرته على القيام بمهام الرئاسة قد يخلقان أزمة على الخلافة لصانعى القرار الفلسطينيين. وإذا كان نظام عرفات قادرًا على الاحتفاظ بشرعيته السياسية، فهناك احتمال كبير لنجاح اللجنة المركزية لمنظمة فتح فى اجتياز أزمة الخلافة واختيار خليفة لعرفات أو عدد من الخلفاء لتولى مهام مراكز السلطة الثلاثة. وإذا استمرت الجماعة السياسية الفلسطينية فى الشعور بوطأة حصار الاحتلال الإسرائيلى، فان الفئات التى قامت بتحدى النظام من قبل قد تقوم بحشد جزء كبير من الفلسطينيين لمساندة أحد الخلفاء أو مجموعة من الخلفاء.

وعلى الجانب الآخر، إذا تزامنت أزمة الخلافة مع الأزمة غير المحسومة لشرعية النظام السياسى التى تزداد سوءاً بسبب الحالة الراهنة لعملية السلام فإنه من المحتمل ازدياد الصراع على الخلافة واندلاع العنف بغض النظر عن وجود أو عدم وجود وريث لعرفات.. هذا ولا يمكن التكهن بنتائج هذا السيناريو ولا يمكن معرفة من الذى سيخلف ياسر عرفات فى نهاية الأمر.

٥ تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط:

السياسة الخارجية الأمريكية وحدود الحوافز الاقتصادية

دورية ميريا - عدد مارس ٢٠٠٢ . المجلد السادس، العدد ١

الكاتب: سكوت لاسينسكي - عرض: أكرم ألفي

استثمرت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة في الشرق الأوسط، واستخدمت دبلوماسية "دفتر الشيكات" كأداة رئيسية لحماية مصالحها في المنطقة. فمنذ عام ١٩٧٣ وحتى اليوم تخطت قيمة المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة ال١٠٠ مليار دولار، ومثلت هذه المساعدات لإسرائيلي وجيرانها نحو ربع إلي ثلث إجمالي ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية. وخلال العقد الأخير، استخدمت هذه المساعدات للعب دور رئيسي في دفع التسوية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين كجزء من الحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

يحاول هذا المقال الإجابة علي عدد من الأسئلة هي: ماذا ربحت الولايات المتحدة من هذا الانفاق الضخم؟. لاي مدي خدمت هذه المساعدات الاقتصادية والعسكرية المصالح الأمريكية؟. ما هو دور المساعدات في تحقيق هدف واشنطن في السلام بين إسرائيل وجيرانها؟. ويهدف المقال في النهاية إلي تقييم استراتيجية الحوافز الاقتصادية الإيجابية التي تبنتها الولايات المتحدة خلال انخراطها في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في التسعينيات (والتي انتهت في كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠ وأعقبها الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠).

يعد الشرق الأوسط حالة بارزة لاستخدام "استراتيجية الحوافز الاقتصادية الإيجابية" لإدارة صراع إقليمي في العالم. مما يجعل دراسة اثر هذه الاستراتيجية ضروري . مع التأكيد أنه لا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تعمل وحدها لتحقيق تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن المقال ينتهي إلي أن استراتيجية الحوافز الاقتصادية الإيجابية ودبلوماسية "دفتر الشيكات" التي تبنتها الولايات المتحدة لا يمكن أن تنجح أو أن تصبح فعالة في ظل غياب إدارة سياسية واعية لهذه الاستراتيجية وإطار لعملية التسوية وهو ما أدي وفقا للكاتب إلي فشل عملية التسوية في قمة كامب ديفيد.

◆ من قضية القروض الإسرائيلية إلي المحادثات الثنائية (١٩٩١ - ١٩٩٣):

فور انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ، عادت واشنطن إلي صنع السلام بين العرب وإسرائيل. مؤمنة أن هناك فرصة سانحة لاستخدام رأس المال السياسي الذي خلفه الانتصار الأمريكي في إحياء عملية التسوية بين العرب وإسرائيل. ولكن علي نقيض الجهود الأمريكية السابقة، فإن واشنطن لم تلوح بورقة المساعدات الاقتصادية، ربما كان هذا ناتج عن شعور الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جورج بوش (الأب) ووزير خارجيته جيمس بيكر بأن الانتصار الذي تحقق في حرب الخليج وموقع الولايات المتحدة الجديد في المنطقة سيكونا حافز في حد ذاتها لدفع حوار عربي- إسرائيلي جديد . وكذلك نتيجة تركيز مبادرة بوش الجديد علي العملية السياسية وإجراءاتها أكثر من الاتفاقات المتوقعة وتنازلات الجانبين، فإن واشنطن رأت أن استراتيجية الحوافز الاقتصادية الإيجابية لن تكون ضرورية - علي الأقل في البداية .

ولكن علي نقيض التصورات الأمريكية اقحمت مسألة الحوافز الاقتصادية في عملية التسوية الجديدة نتيجة مشكلة القروض الإسرائيلية. ففي عام ١٩٩١ طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي - في ذلك الوقت - اسحق شامير ١٠ مليار دولار كضمان قروض أمريكية من واشنطن وهو ما رفضته الإدارة الأمريكية مما ادي إلي وضع ظلال كثيفة علي العلاقات بين واشنطن وتل ابيب وكاد أن يوقف المبادرة الأمريكية للتسوية.

فقد ركزت المبادرة الأمريكية للسلام بعد حرب الخليج

الثانية علي عقد مؤتمر سلام متعدد الأطراف، يعقبه مباحثات ثنائية للمسارات المختلفة. وعلي أساس هذه المبادرة قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بجولة مكوكية لمنطقة الشرق الأوسط في الفترة من مارس إلي أكتوبر ١٩٩١ في محاولة لإيجاد مظلة سياسية لهذا المؤتمر مقبولة لكافة الأطراف في المنطقة.

وفي مايو ١٩٩١، طالبت إسرائيل واشنطن بمنحها ضمان لقرض قيمته ١٠ مليار دولار يتم سداده علي خمس سنوات، وذلك بغرض مساعدتها في استيعاب المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية وأثيوبيا. وتوقعت إسرائيل أن توافق الولايات المتحدة علي هذا الطلب فوفقا لقول شامير " لقد كانت قضية إنسانية دعمتها الولايات المتحدة لسنوات طويلة".

ولكن رأي الجانب الآخر من التسوية - الفلسطينيون والعرب - أن القروض الأمريكية لحكومة شامير التي تتبني سياسة داعمة ومؤيدة لتوسع المستوطنات في أراضي ١٩٦٧ هو اختبار حقيقي لمصداقية الولايات المتحدة كوسيط في عملية التسوية. بالإضافة إلي أن إدارة بوش كان لديها مشكلاتها الخاصة مع هذه القروض، حيث كانت لا تزال هناك مشكلة قروض قدمتها واشنطن في أكتوبر ١٩٩٠ وبلغت ٤٠٠ مليون دولار والتي أصرت إسرائيل على استخدامها في توسيع المستوطنات. وكما يقول أحد مستشاري بوش " فإن تسكين المهاجرين في المستوطنات بالنسبة لنا ليست قضية إنسانية".

أثيرت هذه القضية بقوة أثناء جولة بيكر المكوكية في المنطقة، والذي لم تكن سهلة - كما توقع البعض - حيث أثيرت مسألة تمثيل الفلسطينيين. وأطلت قضية القروض في اثناء محاولات بيكر للتوصل لصيغة لعقد مؤتمر مدريد تعقبه جوهرية قد تعيق كافة الجهود السياسية.

وفي أوائل سبتمبر ١٩٩٠طالبت الإدارة الأمريكية الكونجرس بتأجيل القرض لمدة ١٢٠ يوما. وكما يذكر أحد مستشاري بوش " لقد كان التأجيل هو طريقنا الوحيد للوصول إلي مدريد". وقال بوش في ذلك الوقت في تفسيره لطلب التأجيل " إن علي الولايات المتحدة أن تفعل أي شئ تستطيعه من أجل منح السلام في المنطقة فرصة"

إلا أن القيادة الإسرائيلية عارضت ربط القروض بالعملية السياسية. فقرر شامير واللوبي المساند لإسرائيلي في واشنطن دفع طلبهم بالرغم من معارضة إدارة بوش. وقال وقتها وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ارينز " أنه من غير المقنع لاحد أن يتم معاقبة المهاجرين الجدد لان الساسة الأمريكيين لا تعجبهم بعض مكونات السياسة الإسرائيلية". وبالفعل بدأت إسرائيل ومؤيدوها في واشنطن في حملة ضخمة لدعم طلب القروض.

ففي ١٢ سبتمبر ١٩٩١، احتشد أكثر من الف متظاهر من مؤيدي إسرائيل حول الكابيتول. بل ودعمت منظمة "ايباك" الحملة الرافضة لربط بوش وبيكر بين وقف الاستيطان والقروض الأمريكية.

ولكن الإدارة الأمريكية أصرت علي موقفها. وانتهت القضية فقط بعد انتخاب رابين رئيسا للوزراء عام ١٩٩٢.

◆المباحثات السرية في النرويج ومشروع مارشال للفلسطينيين:

لم تكن القضايا الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية علي رأس اعمال المباحثات التي جرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أوسلو، ولكن هذا لم يمنع مناقشة منظورات متعددة حول التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين والمساعدات الدولية الخاصة بدعم الكيان الفلسطيني المنتظر. ولكن مع تقدم المباحثات وانخراط كل من رابين وعرفات شخصيا فيها تراجعت القضايا الاقتصادية للخلف. ووفقا للمفاوض الإسرائيلي أوري سافير فإن " التعاون الاقتصادية كان مهيمنا علي تفكيرنا في بداية المباحثات ولكن تراجع بسبب هيمنة الاهتمامات الأمنية والاعتبارات السياسية للفلسطينيين ولنا وكان من المفروض أن تعود القضايا الاقتصادية للضوء مرة أخري بعد الانتهاء من الاتفاقيات الأمنية والسياسية".

إن هذا لا يعني أن القضايا الاقتصادية تم إغفالها أو نسيانها، بل أن الجانبين كان يدركان من البداية أن تنفيذ أي اتفاق مشروط بشكل أو آخر بمساهمة الولايات المتحدة والدول الغنية في توفير الدعم للاقتصاد الفلسطيني من أجل توفير حافز للشعب الفلسطيني للسلام. وكان كلا الطرفين يري برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل ومصر عقب اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٩) نموذجا وسابقة يمكن الاحتذاء بها. ووفقا لوزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت شيمون بيريز فإن برنامج المساعدات الأمريكي كان سيواجه صعوبات نتيجة للخلافات السابقة بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية" لذلك طرح بيريز فكرة مؤتمر دولي للمانحين.

إن الرؤية الإسرائيلية علي هذا الجانب قامت علي أساس أن كسب دعم شعبي فلسطيني لعملية التسوية لن يتأتي سوي بتقوية الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلي تعميق التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل بناء مصالح مشتركة بينهما. لذلك دعا كل من بيريز وشامير إلي دعم اقتصادي غربي للفلسطينيين عقب الانتهاء من اتفاق سياسي واضح. ومن جانبهم كان الفلسطينيون يدركون أن اقتصادا فلسطينيا مزدهرا سيكون عاملا جوهريا لنجاح أي اتفاق سياسي، ولكنهم سعوا إلي تجاهل هذه النقطة خلال المفاوضات.

في مارس ١٩٩٣، تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية للإطار العام الحاكم للتسوية خلال مفاوضات سرية في النرويج. وتضمن هذا الاتفاق الدعوة الى تقديم مساعدات اقتصادية دولية للفلسطينيين. وفي مايو من نفس العام، تضمن المشروع الفلسطيني - الإسرائيلي للتسوية خطتين اقتصاديتين: الأولي خاصة بالتعاون المشترك بين إسرائيل والفلسطينيين. والثاني خاص بمشروع مارشال للضفة الغربية وقطاع غزة. وفي إطار الخطة الثانية وافق الطرفان علي دعوة الدول الصناعية

للمساهمة في برنامج تنمية للمناطق الفلسطينية عقب الاتفاق. هكذا رأي كلا الطرفين أن الدعم الاقتصادي الذي توفره الأطراف الخارجية هو جزء ضروري من عملية التسوية. بل أنه خلال الشهور الأخيرة من المباحثات السرية في أوسلو أدرك الطرفان أن طرفا ما سيكون عليه دفع فاتورة التسوية لجعل الاتفاقات سارية . ولكنهما رأي أن يتم ترك التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع للنهاية.

في أغسطس ١٩٩٣، وعندما أدرك الجميع أن الصيغة النهائية للاتفاق شارفت على الأكتمال، بدأ بيريز في دعوة القادة الأوروبيين إلي تقديم المساعدات إلي الفلسطينيين. وفي ٢٨ أغسطس طار بيريز إلي كاليفورنيا حيث عرض علي وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر التقدم الذي تم إحرازه في أوسلو وأهمية تقديم جمع الدعم الاقتصادي للفلسطينيين.

◆ إعلان المبادئ وقيادة الولايات المتحدة للمانحين:

في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وفي حديقة البيت الأبيض وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وهو الإعلان الذي ركز علي الترتيبات السياسية والأمنية، ولكنه أحتوي أيضاً علي عدد من النقاط المتعلقة بالجوانب الاقتصادية . ففي الملحق الثالث للاتفاقية والذي تناول التعاون الاقتصادي الثنائي، نص يتعلق بالتعاون المشترك في مجالات المياه والطاقة والمالية والمواصلات والاتصالات والتجارة والصناعة.

وفي نفس الملحق نص علي دعوة المستثمرين الأجانب إلي الاستثمار بالأراضي الفلسطينية وإنشاء بنك لتنمية فلسطين. وفي الملحق الرابع من الاتفاقية تم النص علي التعاون الإقليمي، ودعوة المانحين الدوليين لمساعدة الفلسطينيين والأردن وإسرائيل وكافة دول المنطقة. والتأكيد علي دعوة الدول الصناعية السبع إلي أخذ مبادرة "برنامج تنمية المنطقة" والذي يتضمن بشكل أساسي الضفة الغربية وقطاع غزة.

قبل بدء مراسم التوقيع علي إعلان المبادئ، التقي الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع ياسر عرفات والوفد المرافق له. وذكر أحد المشاركين في الاجتماع أن الرئيس الأمريكي تحدث بوضوح حول التزام الولايات المتحدة بتوفير الدعم الاقتصادي للفلسطينيين. وعقب الانتهاء من مراسم التوقيع، أخبر بيريز الفلسطينيين أنه حصل بالفعل علي وعد من البلدان الأوروبية بمنحهم مساعدات. وكما قال بيريز فإن هذه المساعدات لتقوية الاقتصاد الفلسطيني . وفي نفس اليوم أبلغ وزير الخارجية الأمريكية الفلسطينيين أن الولايات المتحدة سوف تساهم في جهود جمع المساعدات لجعل الشعب الفلسطيني يشعر بفائدة الاتفاق. وقال نبيل شعث أن الفلسطينيين يتوقعون مكاسب عدة من السلام من ضمنها الحرية والأمن والرخاء الاقتصادي (ومن ضمنها المساعدات) والتي هي جوهرية لنجاح عملية التسوية.

علي الرغم من الاستبعاد "الشكلي" للولايات المتحدة من مباحثات أوسلو. إلا أن الأطراف سارعت لإدخال واشنطن في قلب العملية السياسية. وبرز في تلك الفترة أن إسرائيل - علي نقيض الاتفاقات السابقة - لم تسع إلي جلب مساعدات اقتصادية جديدة لها، بل ساعدت في جلب المساعدات للفلسطينيين. فعلي الرغم من مطالبة إسرائيل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستخدام جزء من مساعداتهم الاقتصادية في اعادة نشر القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن هذا لم يمثل غير جزء صغير جدا من إجمالي هذه المساعدات. فوفقا للرؤية الإسرائيلية فإن السعي من أجل مساعدات جديدة لن يتم سوي في إطار اتفاق الوضع النهائي والذي سيناقش قضايا المستوطنات والترتيبات الأمنية النهائية والتي كانت تري تل ابيب أن حلها سيكون مكلف نسبياً.

بعد أسبوعين فقط من توقيع إعلان المبادئ في واشنطن، نظمت الولايات المتحدة مؤتمراً للمانحين في واشنطن. ووفقا لكريستوفر فإن الاجتماع كان هدفه تعبئة الموارد الضرورية لعمل ونجاح الاتفاق . وتم خلاله جمع أكثر من ٢ مليار دولار علي مدي خمس سنوات للفلسطينيين. جاء القسم الأكبر من المبلغ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج والمملكة العربية السعودية (وفي الاجتماع الثاني للمانحين وصل المبلغ إلي ٣,٦ مليار دولار). وكانت واشنطن هي أكبر المانحين حيث قدمت ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات أولية للفلسطينيين، وفقا لأحد المسئولين الأمريكيين كان هدفها بناء إجماع شعبي بين الفلسطينيين علي السلام.

خلال عملية المفاوضات والمباحثات التي تلت إعلان المبادئ وانتهت بتوقيع اتفاقية غزة - أريحا في مايو ١٩٩٤ واتفاقات أغسطس ١٩٩٤ وسبتمبر ١٩٩٥ وانتهاءً باتفاقية الخليل في يناير ١٩٩٧ . لم تكن المساعدات الاقتصادية جزءا أساسيا من عملية التفاوض، إلا أن مطالبة الفلسطينيين بالإسراع بوصولها وجعلها غير مشروطة. جعلها أكثر النقاط المتعلقة بالأطراف الخارجية مثار للنقد من قبل السلطة الفلسطينية.

فور إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تكن المساعدات تمثل الأداة الوحيدة لإحياء الاقتصاد الفلسطيني، حيث توقع الفلسطينيون والإسرائيليون أن تساهم استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة ورأس المال الأجنبي في لعب الدور الرئيسي في هذا المجال. وبرزت في البداية بالفعل مؤشرات علي صحة هذه التوقعات خاصة في مجال السياحة ولكنها ظلت غير كافية.

بالتوازي مع المساعدات المباشرة والاستثمارات، طورت الولايات المتحدة والمانحون الآخرون برنامجا اقتصاديا إقليمياً. ففي أكتوبر ١٩٩٤، عقد مؤتمراً لرجال الأعمال في المنطقة بمشاركة أمريكية وأوروبية في مدينة الدار البيضاء بالمغرب. كذلك تم إحياء مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية . وانخرطت واشنطن في عدد من المبادرات الاقتصادية، منها الجهود الخاصة بإنشاء بنك

تنمية الشرق الأوسط. إلا أن هذه المبادرات لم تخرج إلي حيز الوجود الفعلي نتيجة تعثر المشاركة العربية بها كرد فعل علي سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الذي وصل للسلطة في انتخابات ١٩٩٦.

وعلي صعيد آخر، تباطأت الجهود الخاصة بالمانحين الدوليين نتيجة شكوى الولايات المتحدة بشكل أساسي من ظهور مظاهر لعدم المسئولية الاقتصادية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وعدم الخبرة في إدارة الأموال. وفي نفس الوقت شكا عرفات عقب فرض السلطة الفلسطينية سيطرتها علي قطاع غزة وأريحا من تباطؤ وصول المساعدات، واستجابة لهذه الشكوى تم إنشاء فرع لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإشراف علي تمويل السلطة الفلسطينية ومراقبة أوجه الصرف. في النهاية كان الفلسطيني داخل أراضي السلطة الفلسطينية يحصل علي ١٥٪ من دخله علي هيئة مساعدات خارجية.

إلا أن الولايات المتحدة والمانحين الآخرين كانوا مهتمين بمسألة الشفافية والمحاسبة داخل السلطة الفلسطينية. وقد قاوم عرفات هذه الطلبات والذي كان يتوقع أن يحصل علي المساعدات بدون إبطاء وبدون شروط أو قيود.

وفقا لسافير، فإن عرفات كانت لديه صعوبات بالغة للاستجابة للطلبات الخارجية الخاصة بالشفافية والمحاسبية، فقد كانت هذه المفاهيم غريبة بالنسبة له. في الوقت الذي كان يتعامل فيه مع المساعدات علي أنها تعويضا لشعبه عن المعاناة التاريخية له خاصة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد تزايدت مطالب الفلسطينيين بالإسراع بوصول المساعدات مع تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. فمع بداية ١٩٩٤ قامت إسرائيل رداً علي سلسة من العمليات الانتحارية الفلسطينية بإغلاق الأراضي الفلسطينية لمدد طويلة ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلي أعمالهم داخل إسرائيل. إلي جانب إعاقة وصول الاستثمارات إلي أراضي السلطة الفلسطينية. ومع استمرار الإغلاق لفترات طويلة، تراجع دخل الفرد داخل قطاع غزة وأريحا في السنوات من ١٩٩٣ إلي ١٩٩٧. كما تراجع عدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل (والتي تمثل رواتبهم نسبة كبيرة من دخل السلطة الفلسطينية).

◆ السياسة الأمريكية الداخلية ومسألة مساعدة الفلسطينيين:

واجه تقديم المساعدات للفلسطينيين، معضلة داخلية في واشنطن. حيث برز علي السطح حوارا ساخنا حول هذه المساعدات وجدواها. وهو ما تزامن مع الانقسام في إسرائيل حول اتفاقيات أوسلو. وبموازة هذا كانت هناك جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل في واشنطن ونيويورك والمعارضة لاتفاقيات أوسلو، والتي قامت بشن حملة كان جوهرها معارضة الدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية. هكذا تركزت الأضواء مرة أخري علي واشنطن، فمن جانب حكومة رابين- بيريز والجماعات اليهودية القليلة المؤيدة لهم في العاصمة الأمريكية وفي الجانب الآخر المجموعات الإسرائيلية اليمينية والتي تؤيدها أغلب المجموعات المؤيدة لإسرائيل في واشنطن في معارضة اتفاقيات أوسلو والتي تحاول جذب الكونجرس في اتجاه منع المساعدات.

فعند توقيع اتفاقات أوسلو وبدء دور المانحين الدوليين، كانت الولايات المتحدة لاتزال تضع قيوداً علي العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تعتبرها قبل وقت قصير منظمة شبه إرهابية. وقد استخدم المعارضون لأوسلو في الولايات المتحدة هذه الحظر السابق لتعويق مشاركة أمريكا في جهود دعم السلطة الفلسطينية الوليدة عبر مهاجمة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإدانة إدارة كلينتون والحكومة الإسرائيلية لتأييدها عملية أوسلو. علي الرغم من اعتراض الإدارة الأمريكية واللوبي المؤيد للدبلوماسية الإسرائيلية، إلا أن المنظمات اليهودية المناهضة لأوسلو نجحت في اقناع اقلية مؤثرة داخل الكونجرس لتعويق القانون المسمي بقانون تسهيلات سلام الشرق الأوسط. فوفقا لهذا القانون كان يسمح للرئيس الأمريكي بتجاوز الحظر علي منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي إمكانية مد الولايات المتحدة الفلسطينيين بمساعدات اقتصادية، إلي جانب الإبقاء علي الروابط الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وكان معني تعطيل هذا القانون أن واشنطن لا يمكنها تحويل أموال المشروعات لتنمية الفلسطينية. وهو ما اثار جدل داخلي في واشنطن وخاصة في الكونجرس.

فعلي سبيل المثال فإن منظمة "ايباك" (لوبي يهودي داخل الكونجرس بالأساس)، والتي تكون تقليديا مؤيدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية، لم تقف وراء حكومة رابين والإدارة الأمريكية في قضية المساعدات للفلسطينيين في النهاية ظهر أن كل من المؤيدين والمعارضين لعملية أوسلو داخل الولايات المتحدة يريدون وضع شروط علي برنامج المساعدات لأسباب متباينة. فالإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية تريد خلق توازن بين الحاجة للاسراع بمد الفلسطينيين بالمساعدات و الاهتمام في نفس الوقت بوجود إدارة فلسطينية كفء.

ومما زاد من قوة المعسكر المعارض لقانون تسهيلات سلام الشرق الأوسط، أن الأغلبية في كونجرس ١٩٩٤ كانت للجمهوريين، والذين يعارضون سياسات إدارة البيت الأبيض الديمقراطية. وقد تصاعدت حدة المواجهة الخاصة في هذا القانون بنهاية ١٩٩٤ وبداية ١٩٩٥، في الوقت الذي كان فيه المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين مدفوعين للانتهاء من المفاوضات المرحلية والتوقيع علي اتفاقية الحكم المؤقت والمعروفة بأسم "أوسلو ٢". وقبل أسبوع واحد فقط من توقيع اتفاق أوسلو ٢ وافق مجلس النواب الأمريكي علي صيغة معدلة من قانون تسهيلات سلام الشرق الأوسط وإنشاء مجلس ما سمي بمجموعة مراقبة اتفاق السلام في الشرق الأوسط

والتي عهد إليها أن تعمل كقاطرة لمراقبة سبل انفاق المساعدات الأمريكية. علي الرغم من الجدال الدائر في قاعات الكونجرس، تعهدت إدارة كلينتون بتوفير التزاماتها من المساعدات السنوية، ضمن التزامها بتوفير ٥٠٠ مليون دولار علي مدي خمس سنوات. بل أن الإدارة الأمريكية نجحت في زيادة المساعدات الأمريكية للفلسطينيين خلال العام الثاني من تقديمها المساعدات.

إن الحملة المضادة للفلسطينيين لم تستطع في النهاية منع واشنطن من تقديم المساعدات، ولكنها أثرت بالتاكيد علي طبيعة هذه المساعدات، فهي اكدت علي عدم تقديم مساعدات مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ووجهتها لاستخدام قنوات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أو لمشروعات محددة مسبقاً. بالإضافة علي نقيض برامج المساعدات الأمريكية السابقة فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت منخرطة بقوة في خطط المشروعات وتنفيذها في اراضي السلطة الفلسطينية. بمجرد وصول بنامين نتانياهو وحزب الليكود إلي السلطة في إسرائيل في ١٩٩٦، تراجعت الحملة الرافضة للمساعدات الفلسطينية وتم تمرير قانون تسهيلات سلام الشرق الأوسط. وتم اقرار قانون لمنع المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

◆ السنوات الخمس الأولي من أوسلو: الدروس المستفادة:

"لقد كانت المساعدات الأمريكية أداة هامة لتنفيذ الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣" هكذا استنتج هوك في دراسته الخاصة بالمساعدات الخارجية الأمريكية وهو ما يراه الكاتب مخالف للواقع، فخلال المفاوضات السرية في النرويج، كانت القضايا الاقتصادية ملحة ولكنها ظلت ثانوية. ورغم كونها تمثل المانح التقليدي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية، فإن الولايات المتحدة لم تكن منخرطة في هذه المباحثات. إلي جانب عدم استخدام الأموال لحفز أو الضغط علي الطرفين لتوقيع اتفاقات أوسلو ولكنها فقط كانت جزء من توقعاتهما. فوفقا لنبيل شعث فإن "الاتفاقات لم توقع نتيجة الأموال المتوقعة.. ولكن لو أن الاتفاقات كان يؤمل لها أن تنفذ، فإن الأموال كانت ستكون ضرورية أكثر من أي شئ أخر. في النهاية فإن عملية أوسلو بدأت بدون تعهد من الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية، ولكنها كان لا يمكن لها أن تستمر بدون المساعدات الأمريكية.

فقد كان من المتوقع أن تقفز القضايا الاقتصادية للمقدمة مع التقدم خطوة. خطوة في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك في سياق خلق قاعدة مؤيدة للسلام بين الشعب الفلسطيني. ولكن لسوء الحظ فإن عملية التسوية لم تسير كما توقع القادة السياسيون. فبعد ١٩٩٣ تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وهنا لم تعمل المساعدات لقيادة نمو اقتصادي وبناء ثقة بين الفلسطينيين في السلام بل كما يقول أحد الأكاديميين الأمريكيين "فإن المساعدات سرعان ما أصبحت جزء من دعم البقاء للفلسطينيين وليست مساعدات للتمية".

في الوقت الذي تدهورت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني بسبب الهجمات "الإرهابية" والغلق المتكرر للمناطق الفلسطينية وبالتالي ظهور بوادر يأس وإحباط بين الفلسطينيين من عملية التسوية، حاولت واشنطن والمانحون الأخرون لزيادة الدعم لعملية التسوية عبر برامج عاجلة لخلق الوظائف وبناء المساكن للفلسطينيين. إن تحول المساعدات لمواجهة الحاجات العاجلة والآنية عوق بالتالي خطة تنمية طويلة الأجل في المنطقة.

ولكن ماذا بصدد الهدفان المترابطان اللذان قامت عليهم المساعدات وهي النمو الاقتصادي والحكومة الجيدة؟ هنا قال البعض أن علي المانحين تقديم مساعدات أكبر للسلطة الفلسطينية وأن يكونوا أكثر كرما، بينما رأي الأخرون أن المعضلة الأساسية لتحقيق الكفاءة والاستفادة القصوي من المساعدات هو الضغط علي السلطة الفلسطينية لتكون أكثر كفاءة في استخدام المساعدات الدولية وبالتالي علاج قصورها الإداري. ويري الكاتب أن الرأي الأخير هو الصحيح إلي جانب كون العمليات "الإرهابية" وليس قلة المساعدات كانت السبب الحقيقي وراء تراجع الثقة في السلام.

مع انخراط الطرفين في المفاوضات لمدة طويلة برز تثمينها للمساعدات ودورها. حيث قال بيرير " أن جهود المانحين الدولين كان له تأثيراً إيجابيا. فقد جعلت الفلسطينيين أكثر مسئولية مما سبق.. فقد "تأمرك" الفلسطينيين وتغيرت رؤية عرفات للولايات المتحدة، وأصبح الفلسطينيون أكثر ثقة بالولايات المتحدة وساهمت عملية المساعدات فى الجزء الأكبر من هذا التغير". ويذكر أيضا صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين أن "المساعدات كانت الشيء الوحيد الذي أنقذ عملية التسوية".

لقد كان هناك تأكيد إيجابي من قبل المانحين علي الشفافية والمحاسبية، ولكنها كانت محدودة في التأثير علي عدم الكفاءة الإدارية للسلطة الفلسطينية وسوء التوجيه والفساد. إن السلطة الفلسطينية لا تزال أكثر شفافية ومحاسبية من الكثير من البلدان العربية الأخرى. ولكن هناك حاجة ملحة لمزيد من الشفافية والانفتاح.

إن قانون تسهيل سلام الشرق الأوسط أعاق نسبيا المرونة التي احتاجتها الإدارة الأمريكية في استخدام الحوافز الاقتصادية كأداة سياسية ولكن هذا لم يعق بشكل كامل دفع واشنطن لاستحقاقتها الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين. بل في النهاية أن الجدل الداخلي الأمريكي جعل الإدارة الأمريكية تدفع السلطة الفلسطينية لمزيد من الشفافية.

◆ مؤتمر واي بلانتشين:

مثلت اتفاقية واى بلانتيشن (٢٣ أكتوبر ١٩٩٨) تحولاً جوهريا في الدور الأمريكي في عملية التسوية بين

الإسرائيليين والفلسطينيين. فتاريخيا كان دور واشنطن محصورا في كونها وسيط يستخدم الدعم السياسي والضمانات الأمنية والمساعدات الاقتصادية (سواء إيجابيا أو سلبياً) للمساعدة في تنفيذ اتفاقيات السلام وخلق مناخ مواتي لإحراز التقدم في مسيرة التسوية. إلا أن اتفاقية واي بلانتشين أكدت دور الولايات المتحدة كمرجع ومحكم في عملية التسوية، والقدوم من الصفوف الخلفية إلي الشريك الكامل في الإتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد انتقلت من دور المراقب إلي دور الشريك. في ظل هذا الدور السياسي الجديد للولايات المتحدة فإن واشنطن أصبحت تعتمد أكثر علي الحوافز الاقتصادية. فلأول مرة منذ مؤتمر مدريد فإن الولايات المتحدة استخدمت المساعدات الاقتصادية لتوقيع وتنفيذ اتفاق للسلام.

ففي الشهور الأولي من تولي نتانياهو لرئاسة الوزراء في إسرائيل، رفضت تل أبيب تنفيذ الاتفاقات الخاصة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل بالضفة الغربية. وقد حاولت واشنطن خلال الشهور الأولي من ١٩٩٧ الضغط من أجل تنفيذ هذه الاتفاقات وتم توقيع اتفاق بالفعل في يناير ١٩٩٧ ولكن في مارس ١٩٩٧ توقفت المباحثات الإسرائيلية. الفلسطينية بعد إعلان إسرائيل أنها سوف تبدأ في إنشاء مستوطنات بالقرب من القدس. واستمر التوتر بين الإدارة الأمريكية وحكومة نتانياهو. فقد انتقد الرئيس كلينتون علنيا النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في أكثر من مناسبة. وفي بداية ١٩٩٨ وصلت العلاقات بين واشنطن وتل أبيب الى أدني نقطة لها منذ ١٩٩١-١٩٩٢ في وقت قضية القروض الإسرائيلية. وقد انتهت مقابلة كلينتون ونتانياهو في البيت الأبيض في يناير ١٩٩٨ بدون أي نتائج إيجابية علي هذا الصعيد. في نفس الوقت كان الفلسطينيون مقتنعون أن نتانياهو لن يتفاوض إلا بضغط أمريكي، هنا تعاظم الدور الأمريكي من وجهة النظر الفلسطينية. فقد وافق ياسر عرفات علي الاقتراح الأمريكي الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من ١٣٪ فقط من الضفة الغربية أملا أن تدفع الولايات المتحدة إسرائيل للتوقيع على الاتفاقات. في مايو ١٩٩٨ تقابلت وزيرة الخارجية الأمريكية مع كل من نتانياهو وعرفات منفصلين في أوروبا ودعت الطرفين إلي الإسراع بالوصول إلي اتفاق، مؤكدة للإسرائيليين ضرورة الموافقة علي اقتراح الـ١٣٪.

في هذا السياق، حاول نتانياهو الاستفادة من هذه الفرصة السانحة بالمطالبة بمساعدات أمريكية إضافية لخلق اجماع داخلي علي اقتراح الـ١٣٪، وطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بمنحه ٢،١ مليار دولار كمساعدات إضافية لتغطية تكاليف إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بنهاية صيف ١٩٩٨ أعلن نتانياهو عن موافقته علي الاقتراح الأمريكي وكرر مطالبته بمساعدات بقيمة ٢،١ مليار دولار وهو ما أعلن المسئولون الأمريكيون رفض واشنطن له. ولكن مع بدء مفاوضات واي بلانتيشن في أكتوبر من نفس العام، برز الطلب الإسرائيلي بالمساعدات مرة أخري.

اتسمت المباحثات في واي بلانتيشن بالتوتر، حيث هدد نتانياهو أكثر من مرة بالانسحاب، وتدخل كلينتون شخصيا العديد من المرات وقضي ساعات طويلة في الحديث مع الطرفين. وذلك للوصول إلي اتفاق علي صيغة الـ١٣٪، وقبول الفلسطينيين للمطالب الأمنية والسياسية الإسرائيلية. وفي محاولتها لتسهيل التوصول لاتفاق بين الطرفين أعلن كلينتون عن نيته زيارة الشرق الأوسط لرؤية تطبيق اتفاقية واي علي الواقع. علي الصعيد الاقتصادي، وعدت الولايات المتحدة الطرفين بتقديم مساعدات جديدة. فبالنسبة لإسرائيل، تم الموافقة علي منحها مليار دولار، ورأي نتانياهو أن هناك فرصة للحصول علي المزيد من المكاسب وطالب برفع المساعدات إلي ٢،٢ مليار دولار، إلي جانب توقيع اتفاق تفاهم جديد بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن القضايا الأمنية.

بالنسبة للفلسطينيين، وعد كلينتون برفع المساعدات الاقتصادية واقناع الدول المانحة بتقديم برنامج مساعدات جديد لمدة خمس سنوات إضافية.

وبعد شهر من الاتفاق، اقنع كلينتون الدول المانحة بتوفير ٢ مليار دولار للسلطة الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣. وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٩٠٠ مليون دولار ضمن هذه الحزمة الجديدة من المساعدات، بزيادة ٨٠٪ عن المساعدات السابقة للولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية عن تلك التي قدمتها في الخمس سنوات السابقة. كما اقرت الإدارة الأمريكية مكافأة للأردن الذي لعب دوراً هاما في الوصول للاتفاق.

كانت المساعدات الأمريكية الجديدة مشروطة بتنفيذ إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعهداتهما الخاصة بتنفيذ اتفاقية واي بلانتيشن، كما تم توزيع المساعدات علي عدد من السنوات كجزء من مشروطيتها. بالإضافة إلي أن كلينتون أخبر نتانياهو في واي أن الأموال لا يجب أن تستخدم في الأراضي الفلسطينية. وقبل أن يجف حبر توقيع الاتفاق، كانت إسرائيل تطالب بسرعة وصول نصيبها من المساعدات الجديدة. ولكن واشنطن رفضت، معللة ذلك بأن إسرائيل عليها أولا أن تقوم بتنفيذ اتفاقية واي. وفي ديسمبر ١٩٩٨، قام كلينتون بزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وهو ما مثل في حد ذاته انتصار تاريخي رمزي للسلطة الفلسطينية.

في يناير ١٩٩٩، وبعد إعلان نتانياهو نيته وقف تنفيذ اتفاقية واي، أبلغت الإدارة الأمريكية الكونجرس بأنها ستوقف حزمة المساعدات الخاصة بإسرائيل، وفي المقابل أكد البيت الأبيض علي استمرار المساعدات الفلسطينية بسبب قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ تعهداتها. فقد رأت الإدارة الأمريكية أن المساعدات الأمريكية الجديدة والعلاقات السياسية مع الفلسطينيين يعطي واشنطن نقطة ارتكاز لدفع العلاقات الإسرائيلية. الفلسطينية ودفع السلوك الفلسطيني نحو الاعتدال.

عودة مرفوضة إلى المنافي

بقلم: عوزي أورنان . ملحق هاآرتس ١/١١/١٩٩٦

صاحب الحركة الصهيونية منذ بدايتها انتقاد حاد بشأن المعتقدات اليهودية ونمط الحياة اليهودية. إذ صوّب زعماء الحركة سهامهم إلى ما أسموه الحارة أو الأحياء اليهودية في أوربا الشرقية، أي إلى ما يعتبر اليوم بمثابة الشتات "الأشكينازي".

لقد كانت الرغبة في أن نصبح ككل الشعوب تعني تفكيك الطائفة الدينية اليهودية المنغلقة على نفسها، على نمط حياتها، على معتقداتها، ومن ثم إقامة أمة جديدة على أنقاضها. وفي إطار هذه الأمة أو القومية الجديدة، فإن المرجعية الطائفة للشرق لن تكون مؤشراً ولا مؤثراً بالمرة على وضع ومستقبل هذه القومية. فالكلام عن إنسان جديد وعن "مسخ للشعب اليهودي" معناه تدمير البناء القديم وتحويله إلى صورة أخرى لا يمكن رؤيتها مرة أخرى مع التمسك بما سلف. فالفراشة هي استمرار لليرقة، غير أن نمط حياتها وتطلعاتها تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي عاشها أسلافها البيولوجيين.

لقد عملت الحركة في بلادنا ضد نمط الحياة اليهودية ووجهة النظر اليهودية منذ بداية الاستيطان الجديد. كانت بداية الشكاوى من التفرقة بين الطوائف - أشكيناز وسفارديم والتي تصاعدت على لسان د. تاهون أحد زعماء الاستيطان المهمين - قد برزت منذ بدأ اليعازر بن يهودا عمله الدؤوب لإحياء اللغة العبرية، حيث "مات اليهودي وولد العبري".. وتعزز هذا الموقف أثناء الانتداب: فهناك شباب صغار كرهوا الارتباط بالمهن اليهودية التقليدية، وتهيأوا عند بلوغهم للخوض في عمل يدوي والخروج إلى أعمال الحقل في المستوطنة.

إن صورة المجتمع اليهودي، كما وضعها بعض الكتاب الأشكيناز مثل مندلي، مجتمع ينشغل أبناؤه إما بجدل يُلبسونه صفة التقديس أو بعمليات سمسرة وتجارة ضعيفة. وكان مدير مدرسة هرتزليا الثانوية خلال العشرينيات - بن تسيون موسترون - قد أوضح مدى أهمية دروس التوراة في نظره: بما تتضمنه من وصف وإيضاح للحياة الطبيعية في العصور القديمة، الأمر الذي يُسهل على المعلمين إقناع التلاميذ بكراهية المنفى وبمحو أسلوب الحياة اليهودية. وقد حكى الكاتب والمعلم اليعازر سمولي كيف تأتى له أن يؤلف كتابه "رجال في المقدمة" باستخدام هذه الطريقة. والحق أننا ندرك التناقض الداخلي في سلوك هذا الرجل: إذ أنه من ناحية يُروج لحياة عملية مُنتجة، ومن ناحية أخرى يُربى تلاميذه على حكايات الأحياء اليهودية في أوروبا الشرقية التي تبتعد خصائصها كثيراً عما نأمله وننتظره. أما السيد جوردون أحد الأشكيناز، فقد نقل عنه تصريحه بأن اليوم الذي جاء فيه إلى البلاد وُلد من جديد وبدأ يحسب سنوات عمره فقط من هذه اللحظة".

صحيح، أن النقد الموجه لليهود يضع نصب عينيه أصلاً اليهودي الأشكينازي.. إلا أنه يعتبر، في نظر هذا النقد، مُتطرفاً ومُتعصباً، ولا يعنيه كل من ليس على شاكلته. وفي أي شارع من شوارع تل أبيب يمكنك أن ترى في يوم من أيام السبت أشكينازياً يرتدي ملابسه الخاصة، وهو يمضي - يسب ويلعن، يبصق ويرفس غاضباً، أي عابر يتظاهر بالشبابية واضعاً في فمه سيجارة مثلاً، أو شئ من هذا القبيل.

ويمكن التعرف على أصداء هذه القسوة الأشكينازية البالية لدى ذريات الأجيال اللاحقة.. فهل المرأة اليهودية - الإسرائيلية النموذجية (الأم البولندية) ربّت أولادها على روح مُماثلة من التطرف: إذ على البنت أن تجد لنفسها عريساً بسرعة، وعلى الإبن أن يصبح طبيباً أو محامياً لا غير.

في العشرينيات وحتى الأربعينيات، كانت الرؤية التعليمية المناهضة لليهودية التي ألمحنا إليها تسمى

بنظرية "مُناهضة المنافي". فمُفكرو ومُربو تلك الأيام لم يجدوا في أنفسهم الجُرأة ليقولوا بملء أفواههم أن النمط اليهودي للحياة ليس هو تاريخ "المنافي".

والحقيقة أن اليهودية واليهود، كما نعرفهم اليوم، ليسوا شعباً تم إجلاؤه من أرضه. فاليهودية وُلدت وقامت خلال كل عهودها كطائفة عرقية دينية، أعضاؤها منتشرون منذ البداية في كافة أركان العالم.. ففي الأسطورة فقط، تبدو اليهودية واليهود كشعب استقر في أرض واحدة ذات سيادة . هذه الأسطورة نسبت التاريخ العبري السابق إلى "آباء اليهود"، وكأن داوود الملك انشغل حقاً بمسائل النجاسة والطهارة وما إلى ذلك.

والحقيقة، أن المنفى هو حالة ثابتة عند اليهود. حالة من الأفضل أن نُسميها شتات: فهؤلاء هُم اليهود، لم يتمكنوا من البقاء كيهود حقيقيين إلا في ظروف الشتات.. فإذا تغير الحال، لن يصبح هؤلاء يهوداً مرة أخرى (راجعوا فكر اليهودي جورج ستاينر).

ولما كان تشغيل اليهود يحتل مكاناً محورياً في عملية النقد، فقد ظهروا في الصورة وكأنهم مُنعزلون عن العالم. فحتى أصحاب الأعمال أنفسهم - وليس المستخدمون فقط - كانوا غارقين في مشاكل لا صلة لها بحياتهم، أو هي خارج دائرة حياتهم الدينية باعتبار أنهم يلهثون وراء أرباح ضئيلة في التجارة ومُضاربات البورصة. وفي تفاخر له خصوصيته. كان المؤمنون بهذه النظرية باعتبارهم ينتمون للطائفة اليهودية - المنتشرة في كل أرجاء الأرض - يتحدثون عن إنجازات ذريات أجيال اليهود في العلم والفن، ولو أنهم أنكروا أن هؤلاء المتميزين ينتمون بكليتهم إلى ثقافة آبائهم وتشربوا ثقافة بيئتهم. وربما حتى الآن تشير طوائف اليهود في شتاتهم بكل فخر إلى أهمية المهن التي يمتهنها اليهود. فمثلاً، يفاخرون بأن نسبة الأساتذة اليهود بين أساتذة الجامعات الأمريكية يربو على ثمانية أو عشرة أضعاف نسبتهم إلى التعداد العام للسكان (مقابل ذلك، ففي العمل اليدوي، يقل نصيبهم كثيراً عن نسبتهم إلى تعداد السكان).. وقد حكى لي، ذات مرة، ضابط كبير بالجيش أنه أثناء زيارة عمل للولايات المتحدة الأمريكية قال له أحد قادة قطاع المستودعات أن مئات الضباط اليهود في الوحدات التابعة له يطلبون مقابلته باعتباره ضابطاً إسرائيلياً. فوافق بسعادة بالغة، وكان مصدر سعادته أن هناك ضابط كثيرون يخدمون في الجيش الأمريكي..! غير أنه أثناء المقابلة اتضح ان جميعهم - إما أطباء أسنان أو مراجعي حسابات.

مرة أخرى، لم يكن أبناء الذريات الأشكينازية مُتدينين مُتعصبين، لكنهم زادوا في الاعتقاد بانتمائهم للطائفة العرقية اليهودية المنتشرة في كافة أرجاء العالم. كما تمنوا أن ينجوا منها بتوسلاتهم إلى الخالق.. إنهم فقط، على ما يبدو، قد بالغوا في احترام وتقدير الأخلاقيات اليهودية. والواقع أنهم اعترفوا بأفضلية المتدينين داخل الطائفة. قلت أن بداية الصهيونية كانت ثورة على أهمية الانتساب اليهودي ومحاولة مُضنية للانفصال نفسياً عن الطائفة اليهودية العرقية - الدينية. كانت تلك هي المشاعر التي سادت في الاستيطان العبري الناشئ في البلاد باعتباره أمراً مفهوماً من تلقاء نفسه.. فكيف تغير الموقف..؟ ومن أين نمت وترعرعت الأشواق إلى الأحياء اليهودية، إلى يسرائيل الجد..؟ إنها العودة إلى الوراء، إلى أحضان الطائفة اليهودية (ليس بالذات إلى الأسلوب أو النمط المتدين للحياة)، إنه الانجذاب إلى الوطن القديم - الذي لا يعرفه حتى المنجذبين إليه إلا من خلال قصص الجدة فقط.

لقد بدأ كل هذا يتبرعم ويترعرع بعد وصول معلومات حول ما يُعرف في أيامنا هذه "بالكارثة"، وعُرف آنذاك بالإسم الكريه "إبادة يهود أوروبا". حينئذ، بدأت حملة ضارية وغامضة للضرب على الجرح من جانب المؤسسة الصهيونية تجاه كل المتهمين بذلك. وكأن قادة المؤسسة لم يبذلوا الجهد الكافي أثناء الحرب العالمية الثانية. وكأننا - غالبية النسل البيولوجي لليهود - غارقون في الاعتراف بأننا لم نعُد يهوداً بل أمة جديدة وقومية جديدة، وكأن في ذلك تدنيس لذكرى وإسم يهود أوروبا الذين أبيدوا. وتردد حينذاك شعار جديد: "لن أنسى المنفى".. وبدأ المروجون يتحدثون عن النسور التي في المنفى". هؤلاء الصهاينة، بموقفهم الجديد، نسوا أن صهيونية آبائهم قصدت في الحقيقة العمل من أجل ميلاد قومية جديدة. وارتفعت نبرة هؤلاء الصهاينة عندما طالبوا بمعرفة ما إذا كان الرجل العبري الشاب الذي يقف أمامهم لا يشعر إطلاقاً بأي مشاعر تجاه تاريخ اليهود ولا بأي أخوة تجاه شتات اليهود، بل إنه ابن قومية جديدة قامت على أرض مثلما قامت قوميات جديدة في كل دول المهجر، وأن رائحة المطبخ اليهودي في أوروبا الشرقية لا تثير شهيته.

بالتأكيد: أيديولوجية الثورة غير المنمقة أثارت جيل البالغين للقيام بأعمال مُناهضة.. إنهم سيقومون بعمل أي شئ ليمنعوا هدم النسيج الاجتماعي القائم بكل مبادئه. وفي مواجهة روح التمرُد سيعملون أيضاً على تعميق سواء العقوبات ضد المتمردين أو "تعليم القيم". وقد تميزوا بالحديث عن "كتب بالية"، من الواجب إعادة فتحها، وعن زعماء الآباء الذين أهملوا ويجب العودة إليهم.

وأختم حديثي بقصة عملية صغيرة: ففي أوائل الخمسينيات، كنت مُعلماً في كريات عنافيم في القدس. وفي الدرس الأول كنت أفتح مُفكرة الفصل لكي أسجل البيانات الشخصية للتلاميذ.. وكان في المفكرة خانة خاصة يجب أن يكتب فيها المعلم الطائفة التي ينتسب إليها كل تلميذ إلى جوار إسمه.. فعرضت ذلك على الأولاد وذكرت لهم لماذا نحن لا نملأ هذه الخانة. ولأؤكد كلامي محوت أمام أعينهم هذه الخانة من المفكرة كلها.. وكم أنا سعيد بأن مُفكرة الفصل اليوم لا تحوي هذه الخانة.

الفهد الأسود يعود إلى عرينه

بقلم: جدعون ليفي - ملحق هاآرتس ١٩٩٦/١١/٨

كان منتصف أغسطس شديد الحرارة في نابلس: محمود جميل ابن المدينة الذي أسلم الروح في سجن جنايد على أيدي مُحققي السلطة الفلسطينية، قد ذهب إلى الراحة والسكينة. لبعض الوقت هاجت نابلس ومعها الضفة الغربية كلها.. فمنظر محمود، وهو يرقد كنبتة ذابلة بحجرة قسم الطوارئ قبل موته، بينما الجروح العميقة تتخلل جسده، هذا المنظر صدم الكثير من الفلسطينيين. وفي برلمانهم، قال أحد النواب أنه اعتقل ٢٢ مرة من قبل إسرائيل ولكنه لم ير خلالها مثل هذه الفظاعة.

في أثناء ذلك، قمت بزيارة منزل المتوفى.. وبعد أن قام أخوه أمين، المقاتل العسكري، بإلقاء كلمات لاذعة وحادة ضد السلطة الفلسطينية، وبعدما حاول الأب المرتبك أن يُسكته، دخل إلى الحُجرة فتى بهي الطلعة يرتدي السواد، يكتسي وجهه بتعبيرات عصبية، وغرق في صمت عميق. أمين قدَّم إليَّ أخيه مُعايد، إنه الأخ الأصغر الذي دخل السجن مع محمود.. وصرح الأب لي أن إطلاق سراح مُعايد من السجن الفلسطيني كان شرطاً من ناحيته لإجراء جنازة محمود.

إن ماضي الأخوة جميل يلفه شيءٌ من الغموض، بالضبط مثل حاضرهم.. كان الأخوة الثلاثة من قيادات حركة "الفهد الأسود" وهي منظمة فلسطينية تتسم بالعنف، مارست نشاطها بالقصبة في نابلس وفرضت نوعاً من الفزع سواء على أبناء المدينة أو على المحتلين. وكانوا أيضاً على صلة ما بعصابة أحمد تبوك، الرجل الذي أطلق النار على أرجُل عشرات الفلسطينيين في شوارع السوق. لقد أدت صراعات القوة من أجل السيطرة على هذه المدينة، الأكثر عنفاً في المناطق، إلى اعتقال الأخوة جميل على أيدي الفلسطينيين في نفس الوقت الذي اعتقل فيه أيضاً ناصر جمعة رفيقهم في السلاح.. وظلوا في السجن عدة أشهُر دون محاكمة، إلى أن فارق محمود الحياة. وبالمناسبة، فقد بقي جمعة في السجن الفلسطيني ما يقرُب من عام دون محاكمة. وحتى الآن لم يجرؤ أحد أن ينقل له خبر موت محمود أعز أصدقائه.. وفي نابلس، يخشون رد فعله عندما يعرف.

تلك إذن هي قصة مُقاتلي الانتفاضة في نابلس - شباب "الفهد الأسود" مثلهم مثل "صقور فتح" وعصابة أحمد تبوك - اضطروا لتعليق وسائل القتل والترويع مع قدوم السلطة الفلسطينية إلى المدينة. والآن، فإنهم جميعاً يشعرون بالمرارة - ليس فقط بسبب اعتقالهم وتعذيبهم بأيدي أبناء شعبهم، بل، وقبل كل شئ، بسبب تحييدهم وإبعادهم عن كل مراكز القوة. وفي حوزتهم على ما يبدو معلومات متنوعة عن بعض رؤساء المدن الحاليين، بشأن عمليات فساد ربما تفسر اعتقالهم المستمر والمتوالي بأيدي الفلسطينيين.

ومنذ عدة أسابيع، انضمت إسرائيل إلى قائمة المعنيين بمصير مُعايد: الأخ الأصغر الذي كان مطلوباً لديها على مدى عدة سنوات.. وعند القبض عليه أمام أحد الحواجز تم نقله للتحقيق، وظل محبوساً ٣٤ يوماً في ظل المعاناة المعتادة ودون عريضة اتهام ولا محاكمة. وعندما خرج من السجن قبل عدة أيام، فوجئ بوجود سيارة مازدا بيضاء عند بوابة السجن تحمل لوحات فلسطينية. وفي تنسيق مُدهش مع إسرائيل، انتظره رجال الأمن الوقائي الفلسطيني، وأخذوه لمقر التحقيقات التابع لهم في أريحا. وفي المساء، بعد مكالمة تليفونية مع جبريل الرجوب، والتي ترددت أثنائها وعود والتزامات مختلفة، أطلق سراحه وعاد إلى بيته.

والآن، في منزلهم، يحلم أمين ومُعايد بالزواج من

عربية إسرائيلية للحصول على بطاقة هوية إسرائيلية، والابتعاد عن القضية، عن الحواري التي يعرفونها جيداً، عن النظرات التي تغرس فيهم.. يقولون إنهم يريدون بدء عهد جديد.

❖❖❖❖

يقع منزل آل جميل في أحد أركان حي رأس العين، عند أطراف القصبة بنابلس، بعيداً عن ظلمة حاراتها وكأنه يحرس مدخلها.. وقبل أن نأتي إلى هنا يوم الأحد من هذا الأسبوع، لنأكل ملوخية بالأرانب ولحم وكفتة السيخ، التقينا في مكتب المحامي حسني كلبوني في وسط المدينة. وكلبوني هو ممثل "الجبهة الفلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة" في نابلس. وكانت ممثلة الجبهة في القدس، المحامية الجرولا باتشكو، هي التي أتت بي إلى هذه المقابلة وساعدت في إطلاق سراح معايد من السجن الإسرائيلي.

لم يتغير شئ في منظر معايد منذ رأيته قبل ثلاثة أشهر وقبل أن يخضع للتحقيق في السجن الإسرائيلي. نفس الحديث الرقيق، ذات التشنجات في الوجه، ونفس الخواتم الفضية بأصابعه، أحدها على شكل فاكهة والثاني على شكل نمر. ندبات القيود على يديه كما رأتها المحامية باتشكو عندما زارته في السجن، تخثرت.

قال معايد أنه كان مطلوباً لدى إسرائيل منذ أغسطس ١٩٩٥، بسبب إطلاق النار على بعض الجنود. بعد ان أطلق سراحه من السجن الفلسطيني ودفن أخاه، تجول في نابلس بهوية مستعارة :كانت معه بطاقة هوية باسم عبد النبي سلامة. ولا مجال ان تفهم منه كيف وممن حصل على البطاقة.

في يوم الاثنين ١٦ أغسطس، توجه مع اثنين من أصحابه - هلال الذي يجلس معنا الآن، ونبيل - بسيارة نبيل إلى قرية عسيره، غير بعيدة عن المدينة، يقولون أنهم ذهبوا ليشاهدوا محل الطلاء الخاص بهلال، والذي قرر معايد أن يشاركه فيه. وفي حوالي الثامنة مساءاً، عادوا.. وبجوار القاعدة العسكرية الإسرائيلية على جانب الطريق يوجد حاجز تفتيش طارئ، أبلغهم الجنود أن ينزلوا من السيارة، أما معايد فأدخلوه إلى السيارة الجيب وقاموا بتقييده وتغطية عينيه.. كان معايد مقتنعاً أنهم انتظروه خصيصاً عند الحاجز. عندما عرفوا أنه خرج من المدينة التي لا يمكن أن تصل إليها أيادي جيش الدفاع الإسرائيلي، وكان مقتنعاً أيضاً أن هويته المستعارة كانت معروفة لهم. قال له الجنود :"أنت بينجو - أنت مخرب" وبينجو تعني "مطلوب" في عامية الجنود والمطلوبين. أخذ أولا إلى معسكر بالقرب من جنين، بعد ذلك سمعهم يتحدثون عن بتاح تكفاه وفي النهاية تم أخذه إلى جهاز التحقيقات في سجن "جلما" ويقع عند مداخل حيفا..

الأسبوع الأول كان الأصعب - فالقيد الشديد يربطه في كرسي صغير - على مدى ٢٤ ساعة يومياً. في الأسبوع الثاني، كانت تصل من ١٠ إلى ١٥ ساعة يومياً. الموسيقى الأوروبية تصم الآذان اليوم بكامله والتحرك قليل جداً. يقول إن كابتن عوفر كان يضربه ويكثر من سبه، أما الكابتن سيني فقد تعامل معه بصورة أفضل.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يتعرض فيها معايد للتحقيق بالطبع في حياته، ويقول أن تحقيقات جهاز الأمن العام (الشاباك) التي جرت في أوائل التسعينيات لم تختلف عن تلك التي جرت الشهر الماضي.. وعلى أية حال، فإن تحقيقات الشاباك أسهل من تلك التي يقوم بها محققون فلسطينيون، على الأقل لأن الإسرائيليين عندما حققوا مع محمود لم يقتلوه.

أخوه أمين يومئ برأسه موافقاً :"الفلسطينيون أسوأ.. فعند الإسرائيليين، على أقل تقدير، يجب أن تقف أمام قاضي.. لقد ظل محمود ومعايد ثمانية أشهر في السجن الفلسطيني ولم يروا قاضياً بالمرة".

كان من الصعب أن نستخلص من معايد سبب التحقيق معه لأيام طويلة.. هو يقول بسبب "نشاطات عسكرية" ويضيف سريعاً أن محققي الشاباك قالوا له أنه لا يعنيهم التحقيق معه في مقتل سعيد القوطه الذي تعاون معهم وأطلق عليه شخص ما ٧٤ رصاصة قبل شهر من خروج إسرائيل من نابلس.. ومع ذلك سألوه قليلا عن ناصر جمعة، الذي ظل ١٢ سنة في السجن الإسرائيلي وهو الآن في سجن جنايد، وعن أحمد تبوك المسجون في أريحا..

وفي ٢٠ أكتوبر، نقل معايد إلى سجن كيشون بعد تمديد حبسه. وهناك كانت تنتظره محاميته.. وبعد الظهر، خرج من بوابات السجن وفي الخارج انتظرته المازدا الفلسطينية وبداخلها سامح كنعان، الذي يشاع في نابلس أن أمه يهودية، ومعه مجدي عطاري - وهما من رجال الأمن الوقائي التابع لجبريل الرجوب. أمروه بالدخول إلى سيارتهم، وتوجهوا جميعاً إلى جنين.. ومن هناك إلى أريحا.. "من السيئ الإسرائيلي إلى الأسوأ الفلسطيني" كما جال بخاطر معايد.

في هذه الأثناء، وفي المنزل، دخلت أمه، أم محمود في هستريا. فقد سمعت أن أحد أبنائها وقع مرة أخرى في أيد فلسطينية.. وفي المساء، بسجن أريحا، استدعي معايد إلى مكالمة تليفونية حيث كان جبريل الرجوب على الخط، في مكالمة من تل أبيب، حيث أدار هناك مباحثات حول الخليل.. وهاهم الآن الاخوة جميل يثنون على اسم الرجوب.. رويداً رويدا يطلبون مني أن أكتب كم هو رائع، ويصاحب هذا المطلب منهم غمزة أو ابتسامة.. فقد فهم معايد من الرجوب أنه قايض الإسرائيليين على أن يأخذه تحت رعايته.. يقول مرة أخرى :"الرجوب شخص جيد، اكتب ذلك".

ما الذي تريده قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية منكم..؟ أمين :"كنا الأعلى كعباً في نابلس أثناء الانتفاضة.. اسأل أي واحد عن عائلتنا.. وبعد أوسلو، من الذي تولى كل المناصب..؟ إنهم العملاء والجواسيس، هؤلاء الذين لم يشاركوا في الانتفاضة، أو من الذين أعطوا أموالاً للسلطة.. إن كل الشباب الذين أنهكوا في الانتفاضة، الذين تم اعتقالهم في السجون، الذين سقط أخواتهم قتلى، الذين جُرحوا، الذين تلقوا رصاصات في الرأس - جميعهم لم يحصلوا على أي شئ. أنظر ماذا فعلوا لبن بيلا - كان عليه أن يهرب إلى فرنسا، والآن كل الشباب الذين عملوا في الانتفاضة مع منظمة فتح يذهبون إلى حماس، فليس لهم عمل وينظرون ليروا من الذي حصل على عمل. فحماس تحظى الآن في نابلس بتأييد أكبر مما لدى السلطة. أنا شخصياً لا أذهب إلى حماس، لكن عندما أنهيت عملي في الانتفاضة تمنيت أن أستطيع العمل في السلطة. وما أراه الآن أن أحداً لا يعطيني شيئاً، ولو حتى شكر على ما عانيته في الانتفاضة.

بعد كل هذا، يغرق الأخوان في ذكريات الأيام الجميلة للانتفاضة. يحكون كيف أجبروا أصحاب المحلات على فتح محالهم في وقت الإضراب الذي أعلنته حماس..

يقول أمين أنه يعتزم الزواج من شابه عمرها ١٧ عاماً، من أقرباء العائلة وهو مُقتنع بأنه سينجح في الحصول على بطاقة هوية إسرائيلية والانتقال للإقامة هناك. مُعايد أيضاً يحلم بامرأة وببطاقة إسرائيلية. ويقول أمين أنهم سيفتحون له حالياً محلاً للأحذية الرياضية في نابلس..

"اكتب :أننا نشكر جبريل الرجوب" كرر مُعايد ذلك وهو يبتسم. ولكن بينما ننزل إلى أسفل لنغادر، لم يكن من الممكن تجاهُل النظرات المصاحبة للأخوين وهما يمشيان في الشارع المفعم بالضجيج.

❖❖❖❖

في هذا الأسبوع، ظهرت قصة المُستجد "تسيون أوحيون" الذي اغتصب مُعتقل فلسطيني صغير في سجن طولكرم، إذ قام بفعل مُشين في حق هذا المعتقل القاصر بعد أن استخدم القسوة مع آخرين.. وأوحيون يستوطن بتاح تكفاه، وكان قد أدين في السابق في جريمة جنسية ضد أحد أبناء عائلته. ورغم كل ذلك، سمح له جيش إسرائيل بحراسة مُعتقلين فلسطينيين وبينهم ممن لم يبلغوا سن الرُشد خلال خدمته الاحتياط. وكانت أفعال أوحيون تتم في ظلمة الليل، فكان يُكبل ضحاياه، يُغطي رؤوسهم بأكياس أخذها من حُجرات التحقيقات الخاصة بجهاز الأمن العام (الشاباك). يقوم بإخراجهم من زنزاناتهم ويرتكب أفعاله غير الأخلاقية فيهم بينما أيديهم مُقيدة للخلف.

وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على أوحيون بالسجن ست سنوات، وغلظت محكمة الاستئناف العسكرية هذا الحكم فأصبح السجن لمدة ثمانية سنوات. وأمام عمليات الرأفة والعفو المختلفة والمتنوعة التي أعطيت لمن ضربوا وأهانوا العرب، سألت في نهاية الأسبوع الماضي مُتحدث الجيش الإسرائيلي :هل أوحيون مازال في السجن..؟ وكان الرد الوارد من مُتحدث الجيش الإسرائيلي أنه لا يعلم إن كان المُغتصب مازال في السجن أم لا.

وقد وجهتني مندوبة المُتحدث إلى مصلحة السجون وأيضاً إلى مكتب رئيس الدولة. وقد أوضحت أن الرئيس هو فقط الذي يمنح العفو للسُجناء العسكريين، فذكرت لها أن رئيس الأركان العامة رفائيل إيتان قد منح عفواً للسجين يسرائيل ليدرمان..

على أية حال، مُتحدث مصلحة السجون، موشيه مليول، أفادني بعد ذلك بأن تسيون أوحيون لم يعُد موجوداً في السجن.

وفي بداية هذا الأسبوع، أضافت مساعدة المُتحدث، إيريس بيفر، المعلومة الآتية: أوحيون اعتقل في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ وتم نقله إلى أحد السجون العسكرية في ١٤ أبريل ١٩٩٣. في ملفه كان هناك قرار اللجنة العسكرية لشؤون العقوبة بإطلاق سراحه في ١ مارس ١٩٩٧. فأوحيون - حسب هذه المعلومة - حصل على إفراج إداري وذهب إلى منزله الأسبوع الماضي. فإجمالي ما قضاه. مُغتصب القصر الصغار، أربع سنوات وثمانية أشهر، أي أكثر بقليل من نصف المدة التي حُكم عليه بها.

ويقول المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي: "١- لم يحاول مُتحدث الجيش إخفاء أي معلومة وقام بالرد علي كل سؤال تم طرحه.٢. لجنة شؤون العقوبة هي لجنة مُلزمة ببحث موضوع أي جندي يُحاكم أمام محكمة عسكرية ويُعاقب بأكثر من سنة سجن. ومن صلاحيات اللجنة تخفيف العقوبة إلى نصف المدة. وفي حالة أوحيون، قررت اللجنة، بعد أن استمعت إلى أقواله ودرست جميع المستندات، تخفيض المدة والأمر بإطلاق سراحه في الأول من مارس عام ١٩٩٦.. وهذا الموعد يُعد نموذجاً لتخفيض ثلث المدة والذي يصل إليه أي سجين يلتزم السلوك القويم، وهو تقليد بمقتضاه يحصل جميع السُجناء على تخفيضات في العقوبة".

إعداد : أحمد السمان

١ بعد رفع الحصار عن عرفات

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٥/٣

بعد حوالي شهرين، رفعت إسرائيل الحصار الشخصي الذي فرضته على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. والتسوية التي أتاحت رفع هذا الحصار - وهي وضع قتلة رحبعام زئيفي تحت حراسة دولية - قد تتيح الآن فرصة جديدة لتغيير مسار الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بعد تسعة عشر شهراً من المواجهة العسكرية، وخاصة في الأسابيع الأخيرة حيث دارت عملية الجدار الواقي.

لقد تم هدم البنية المؤسسية للسلطة الفلسطينية تماماً ولم تعد هناك مصادر للرزق تقريباً، ولحقت بالاقتصاد الفلسطيني خسائر تقدر بمليارات الدولارات، وبدلاً من القيادة الفلسطينية الرسمية بدأت تظهر عصابات الشوارع. حقاً أن عرفات مازال يتمتع بوضع الرمز القومي، الذي كان نموذجاً لصمود يحتذي به شعبه، إلا أن هذه الرمزية وحدها لا تستطيع إعمار الخراب.. فمازالت المناطق تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، الذي جاء ليحل محل وهن السلطة الفلسطينية في الحرب ضد الإرهاب.. وطالما لم تبرهن السلطة على أنها جادة في جهودها لمكافحته ستظل قوات جيش الدفاع تراقب حركة السكان الفلسطينيين.

يمكن أن نقدر حقاً أن عرفات سوف يستغل حرية الحركة من أجل أن يتهم إسرائيل ويحبذ تأييداً كبيراً لممارسة الضغوط عليها.. ومن ناحية أخرى، هذا هو وقت زعيم الفلسطينيين ليقوم بحساب المكسب والخسارة خلال فترة الانتفاضة والتوصل إلى نتيجة بأن هذه الحرب لم تخدم المسألة الفلسطينية ولم تحقق لها أية إنجازات سياسية.

إن التعاطف العالمي مع الفلسطينيين، وحتى التوبيخ الذي تلقاه إسرائيل لن يكونا بديلاً عن دولة فلسطينية واقتصاد مزدهر أو إحساس بإنجاز قومي تاريخي.. وهذا لا يستطيع عرفات أن يحققه عن طريق الحملات الإعلامية. إلا بترجمة المقترحات السياسية إلى عمل ومحاولة صادقة للعودة والاستحواذ على ثقة الجمهور في إسرائيل عن طريق الدخول في حرب عنيدة ضد المنظمات الإرهابية.. لديه عدة مقترحات سياسية، بدءاً من توصيات تينت وميتشل وحتى المبادرة السعودية التي تم التصديق عليها في قمة بيروت والاقتراح السعودي الذي قدم للرئيس بوش.

لو قرر عرفات أن يتبنى الطريق السياسي، عليه أن يدرك أنه يستطيع أن يجد شريكاً إسرائيلياً على استعداد لأن يسير معه إلى آفاق سياسية جديدة.

في هذه الحرب لم يُقتل فلسطينيون فقط وبل وأيضاً تدهور حال الاقتصاد الفلسطيني.. ومن ثم، فالجمهور الإسرائيلي مثل الجمهور الفلسطيني، في انتظار كيف تنوي الحكومة استبدال القناة العسكرية بقناة سياسية. ولذا، يجب على حكومة إسرائيل أن تبدي التزاماً بالقناة السياسية بما لا يقل عن عرفات.

إن تأجيل النقاش حول إخلاء المستوطنات إلى المستقبل البعيد. والتهديد بمنع عودة عرفات إلى المناطق، ورفض أو عدم الإقدام على أية مبادرة سياسية سوف يضمنون فقط أن يتواصل الإحباط الفلسطيني سوف ويُترجَم في شكل عمليات وجولة جديدة من العنف لا تنتهي.

٢ من هو المتصِل بالموضوع..؟

افتتاحية هاتسوفيه ٢٠٠٢/٥/٦

قُبيل سفره للولايات المتحدة الأمريكية، قال آرييل شارون رئيس الحكومة، في جلسة المجلس الوزاري المصغر، أن إسرائيل سوف تعارض مشاركة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في العملية السلمية المفترض أن تبدأ قريباً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر شارون أن عرفات هو عقبة في طريق السلام وأن المسيرة يجب أن تدار بدونه.

أما الأوسلوي يوسي بيلين، فقد خرج كما هو مُتوقع، ضد هذا التوجُه، وقال إن عرفات هو زعيم الفلسطينيين ويجب أن ندير المفاوضات معه. ولكن أيضاً شريك آخر في طبخة اتفاق أوسلو، وزير الخارجية شيمون بيريز، وجد أنه من الصحيح أن يتحفظ علنياً على أقوال رئيس الحكومة.. فقد قال بالأمس لسنا نحن الذين نحدد زعامة الفلسطينيين، فهم أولى بأن يحددوا من يكون على رأسهم ومن يمثلهم.

وإذا كان شارون ينوي أن يقول للرئيس بوش، طبقاً لما يُنشر، أننا يجب أن نجرد عرفات الرجل، ونتنبذ عرفات الظاهرة، والتي هي الإرهاب، الفساد والديكتاتورية، فمن الصعب القول بأن القائم بأعمال شارون يُسهل عليه عمله، فها هو يُسمعنا أقوالاً بروح مختلفة.

لقد قال المتحدث بلسان البيت الأبيض أول أمس أن الشعب الفلسطيني يستحق زعامة أو قيادة أفضل. ولكن من الصعب أن نستنتج من ذلك أن الرئيس بوش ينوي بالفعل أن يتصرف في اتجاه تجريد عرفات من صلاحياته.. فليس فقط في الولايات المتحدة، بل أيضاً في جزء من العالم العربي يوجد تحفظ كبير على نهج عرفات ويعترفون بأنه، في الواقع، هو العائق الرئيسي في وجه أي تقدم حقيقي نحو وقف الإرهاب وخلق مسيرة سياسية جدية. ولكن من هنا وحتى إخراجه من المسيرة مازال الطريق طويلاً.

لقد خرج عرفات من عملية "الجدار الواقي" في نظر الجمهور الفلسطيني كمنتصر، وفي ظل الظروف الحالية من غير المتوقع الطعن في زعامته.. وحيث أن هذه هي صورة الموقف، فمن الصعب الافتراض بأن الأمريكيون سوف يعملون على تجريده. فالمؤتمر الدولي المزمع عقده سيكون على ما يبدو على مستوى وزراء الخارجية، وعلى ذلك فلن يشترك فيه عرفات، كما لن يشترك شارون أيضاً. ولكن الاثنان سوف يُديران بالطبع نشاط مُمثليهم، وسوف يستمر عرفات في كونه على صلة وثيقة بالموضوع، على الرغم من أن رئيس وزراء إسرائيل وبعضاً من وزرائه يواصلون التمني بألا تكون الأمور على هذا الحال. يجب افتراض أن شارون في لقاءاته مع بوش وكبار مسئولي إدارته سوف يعرض لموقفه في مسألة عدم إشراك عرفات في الخطوات المستقبلية، ولكن الأمور لن تطرح كشرط غير قابل للمناقشة. ناهيكم كذلك عن أن القائم بأعماله يتحدث عن أنه ليست إسرائيل هي التي ستحدد تشكيل القيادة الفلسطينية. وهكذا، فمن بدا له أن عرفات خارج صورة الاتصالات السياسية في الشرق الأوسط - فإنه واهم.. فهو لن يكون الشخص الذي سيوجه المندوبين الفلسطينيين في أي تحرُك سياسي فقط، بل أنه من غير المستبعد أيضاً أن يتقابل معه، في القريب، مُمثلين إسرائيليين، رسميين وغير رسميين.

٣ العملية الدموية في ريشون لتسيون

افتتاحية هاتسوفيه ٢٠٠٢/٥/٩

أبقى العديد من المواطنين في دولة إسرائيل أجهزة الراديو مفتوحة منذ أذيع نبأ العملية الفظيعة في ريشون لتسيون، ولم يغلقوها وهم مُنتظرين لكي يسمعوا متى سيقرر سكرتير عام الأمم المتحدة أو البديل مجلس الاتحاد الأوروبي، اتخاذ قراراً بإرسال لجنة تقصى الحقائق للمنطقة حول قتل مواطنين أبرياء.

إن مهندسو الرياء السياسي، أصحاب الأخلاقيات المزدوجة يملئون أسماعنا بالتنديدات بالإرهاب وهم مستمرون في التغطية عليه بتأييد صريح لأبو الإرهاب "ياسر عرفات".

إن الأمر يستحق أن تمُر جنازات القتلى الأبرياء،

الذين خرجوا للتمتع بوقتهم، من أمام منازل رؤساء حزب ميريتس، وتتوقف هناك لعدة دقائق لكي يعبروا عن صرخة احتجاج على تأييد رؤساء ذلك الحزب للمُجرم غير السوي الذي يهزأ بكل العالم، بينما مازال اليسار الإسرائيلي يرى فيه المنقذ والمخلص.

إن الحل لموجة العمليات استنادا إلى يوسي ساريد، هو إجلاء كل المستوطنات بقطاع غزة، وغالبية المستوطنات بالضفة الغربية.. إلا أن هذا السياسي المخضرم لا يذكر إذا كان هناك معنى للقيام بهذه الخطوة قبل أن يكون واضحاً مستقبل القدس، مستقبل اللاجئين وقضية حق العودة.. إن الذنب، من وجهة نظره، يقع دائماً على عاتق الطرف الإسرائيلي.

وحتى في حزب ميريتس لا توجد موافقة على حق العودة، في حين نجد بلاغة ممقوتة من فم رؤساء الحزب، بينما دماء ١٦ مواطن مقتولين وأبرياء وعشرات المصابين الآخرين تصرخ من أجل أن يحل العدل.

بدلاً من طلب تفسير حول فشله، لكونه من طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين بمشاركة مهندس اتفاقية أوسلو يوسي بيلين، ومُتصدق آخر هو البروفيسور شلومو بن عامي، فإن الإعلام يُتيح ليوسي ساريد والذين يرعاهم فرصة الإدلاء بتخاريف الشعارات.

إن ساريد، بيلين، بيريز، وأوري سافير يبذلون الآن قصارى جهدهم مع السفير الأمريكي في إسرائيل، دان كيرتزر للإسراع في البناء السياسي لخوميني جديد، مثلما فعل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ومساعده سايروس فانس.

إن من الواجب الاستهجان والتنديد بتلك الجماعة بكل الوسائل الديموقراطية الممكنة والعمل على ضم صورتهم إلى معرض الضالين والمضللين، والذين أنزلوا كارثة على الغرب والشرق على حد سواء قبل عدة سنوات ليست ببعيدة.

٤ الآفة التي تفسد

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٢/٥/١٢

يوم الجمعة، وحتى قبل ساعات قلائل من بدء الدور قبل النهائي لمباريات الدوري الإسرائيلي لكرة القدم، ظل أسماء حُكام المباريات سراً، حيث طلبت لجنة الحُكام من أعضائها التوجُه إلى إستاد كفار ماكفيا، حيث سيتم اختيار من سيتولى التحكيم في مباريات هذا الأسبوع.

هذه الاحتياطات شديدة الحذر جاءت بعد ما حدث في الأسبوع الماضي حين احتجزت وحدة شرطة الجرائم الدولية ستة حُكام لكرة القدم للاشتباه في حصولهم على رشوة وتعديل نتائج المباريات، وتعتقد الشرطة أن تعديل الحُكام لنتائج المباريات جاء بالاتفاق مع قادة مُنظمات الرهانات غير القانونيين، حيث حصلوا، بهذا الشكل، على آلاف الدولارات.

لقد ازدهر عالم القمار غير الشرعي في إسرائيل بسرعة تجاوزت نمو كرة القدم الشرعي، حيث تشكلت مُنظمات الظل في عالم الرهانات الإجرامي وأطلق عليها "مُديرو البنوك" حيث يسيطرون على الأموال ويتعاملون مع الوكلاء الذين يحافظون على علاقات ثابتة مع المراهنين.. فالرهانات ليست مُرتبطة فقط بالنتائج النهائية للمباريات بل ويُقامر المراهنون على تفاصيل هذه المباريات مثل نتائج الأشواط الأولى، والتوقيت الذي يتم فيه إحراز الأهداف، وعدد الكروت الصفراء التي يوجهها الحكم للاعبين.. وعند أخذ حجم الأموال التي يتضمنها الرهان في الاعتبار تزول الدهشة من محاولة رجال المراهنات الأقوياء التأثير على المباريات.

لم يوجه الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم كروتاً حمراء أو صفراء ضد قادة الرهانات، وجاء تولي الشرطة للتحقيقات فقط بعد أن أذاع راديو الجيش تقريراً عنها.. فالاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم يعمل بدون أي إشراف خارجي، فلا يوجد مُمثل عام بين أعضاء المجلس التسعة وعشرين. ورغم الفضيحة التي هددت سمعة أكبر اللعبات شعبية في إسرائيل لم يتقدم أي مسؤول من الاتحاد لإعلان تحمُل المسؤولية أو طلب إجراء تحقيق خارجي.

ولحُسن الحظ، أن ماتان فيلناي وزير العلوم والثقافة والرياضة - والذي اصطدم أوائل هذا العام مع قيادات الاتحاد الإسرائيلي بسبب الطريقة التي يديرون بها صناعة كرة القدم الإسرائيلية - سوف يكون قادراً على تحريك الاقتراح بقانون الذي قدمه الأسبوع الماضي، والذي سيشتمل على وجود مجلس إدارة عام لاتحاد كرة القدم الإسرائيلي وسيُخضع هذه المؤسسات - التي تتمتع بتمويل من الدولة - إلى نقد خارجي.

إن لجنة الحُكام، التي تعمل كجزء من اتحاد كرة القدم، يجب أن تغير الطريقة التي تختار بها أعضائها، في بلد تتنافس فيه الفرق الرياضية بكثرة في الساحة الدولية. يجب أن يمُر الحُكام المرشحون باختبارات

قبول صعبة ويجب أن يحصُل من يتم قبوله منهم على مُرتبات مُحترمة ووضع احترافي.. فواقع الحال الآن، أن معظم الحُكام في المسابقات الرياضية الإسرائيلية الرسمية يتعاملون معها كوظيفة إضافية، حيث لا يحصل أبرز الحُكام إلا على ٤٠٠٠ شيكل شهرياً.

من كل الأمراض التي تبتلي الرياضة الإسرائيلية، فإن آفة المُراهنات والفساد المُرافق لها هو المرض الذي يمثل أكثر التهديدات خطورة على وجودها ونجاحها.. وفي هذه الحالة، فإن تحقيقات الشرطة ومُعاقبة الأطراف المُدانة لن يكون كافياً، فالمطلوب تحقيق شامل يجب أن يتولاه مجلس الوزراء والكنيست من أجل اقتلاع هذه الظاهرة مرة واحدة وإلى الأبد.

٥ رسالة إيجابية من شرم الشيخ

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٥/١٣

إن اجتماع القمة، الذي ضم هذا الأسبوع الرئيس حسني مبارك والرئيس السوري بشار الأسد وولي العهد السعودي الأمير عبد الله، يمكن أن يشير إلى توجُه إيجابي تعتزم الدول العربية بناءه من أجل تنشيط المسار السياسي.

ويُعد هذا الاجتماع استمراراً لمؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت في مارس الماضي وصدق على المبادرة السعودية، التي قدمت أفقاً سياسياً عربياً أوسع للشرق الأوسط.. فإسرائيل - وفقاً لهذه المبادرة - سوف تتمتع بعلاقات طبيعية مع كل الدول العربية إذا تبنت أساسيات القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن ووصلت إلى حل لقضية اللاجئين متوافق مع القرار ١٩٤، إسرائيل يمكن أن تنظر إلى هذه المبادئ كإطار عام لمحادثات تفصيلية بين كل الأطراف.

التطورات على الأراضي واستمرار الهجمات الإجرامية في إسرائيل. وعملية الجدار الواقي والخوف من انتقال الانتفاضة إلى الشوارع العربية والأزمات الاقتصادية التي تواجهها دول المنطقة، كل هذه التطورات أسرعت من تدخل الدول العربية وأثمرت عن لقاءات بين القادة العرب والأمريكيين، فالرأي العربي يرى أن هناك حاجة عاجلة لضبط النفس من كلا الطرفين لمنع الفلسطينيين من استمرار هجماتهم الانتحارية والإرهاب الذي نشر الخوف والدمار في إسرائيل ولكنه لم يعط أي نتاج سياسي، والإسرائيليين الذين أطاحوا بالبنية التحتية الفلسطينية .

وبالإضافة إلى المبادرة السعودية، فإن القادة العرب وللمرة الأولى يتبنون موقفا متعاونا من جهتهم مع الإدارة الأمريكية لبذل جهد لتهدئة الأزمات وخلق إطار لحلها، وهو ما وصل إلى إعلان لنوايا عملية عندما توصل ولي العهد عبد الله إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية حول نوع من تقسيم الجهد، فالولايات المتحدة سوف تمنع إسرائيل بينما تتحمل الدول العربية مستولياتها، أو بمعنى آخر تبذل جهدا لإنهاء استمرار العنف وإعادة السلطة الفلسطينية ثانية إلى مائدة المفاوضات

هذه الجهود العربية تبرز في اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية والأكثر من ذلك في البيانات العامة التي يلقيها القادة العرب وينتقدون فيها بشدة التفجيرات الانتحارية، هؤلاء القادة أوضحوا أن الإرهاب لم يحقق للفلسطينيين أي إنجاز، هذا التوجه الجيد للقادة العرب أوضح لكل الأطراف أن النضال العنيف أجهض نفسه وأن القادة العرب غير مستعدين لجر المنطقة إلى حرب. وعلى هذا، فإن قمة شرم يجب أن ينظر إليها بوصفها تطورا إيجابيا بارزا بعد أن دمرت عملية السلام في إطار صيغة أوسلو خلال التسعة عشر شهرا من الصراع، وبعد الفقدان غير القابل للاستعادة لمصداقية عرفات كشريك. هناك حاجة الآن لدعم إقليمي لإصلاح العملية.

إسرائيل التي ترغب في إرساء علاقات سلام مستقرة مع جيرانها يجب أن تجرب الطرق التي يمكن من خلالها للدول العربية المساعدة في تهدئة الأجواء المشحونة بالمنطقة وإيجاد حل للصراع، وهذا هو ما تبتغيه إسرائيل والسلطة الفلسطينية ودول المنطقة، وهو ما يجب عمله للانتقال إلى مسار المفاوضات السياسية.

٦ قرار أجوف في الليكود

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٥/١٤

كان القرار الذي تبناه بنيامين نتانياهو أول أمس في مركز الليكود بمعارضة إقامة دولة فلسطينية بمثابة مسرحية فاسدة وخاوية من كل مضمون.. وللأسف، أن حركة سياسية هامة، يشغل زعيمها منصب رئيس الحكومة ويبلور الخطوط العريضة للحكومة، قد انساقت خلف نتانياهو وتبنت قراراً خطأ في التوقيت الخطأ لا يناسب الواقع الحالي.

إن قرار مركز الليكود يتعارض مع سياسة وأفعال كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية حتى الآن.. فقد تعهد نتانياهو ذاته، عندما انتخب رئيساً للحكومة عام ١٩٩٦، بتنفيذ اتفاقيات أوسلو، ووقع خلال فترة رئاسته القصيرة للحكومة على اتفاق "واي". وحكومته هي التي أمرت بإخلاء جزئي للخليل. كما أقر الكنيست في عهده "قانون الجولان" وأيده حزب "الطريق الثالث"(*) الذي نقش على رايته ضم هضبة الجولان، ولم يؤيد شيمون بيريز، ذلك لأنه (نتانياهو) تعهد أمام زعماء الحزب بأنه لن يتنازل أبداً عن الهضبة.. إلا أنه في نهاية فترة حكمه، اتضح أنه حاول إجراء مفاوضات مع سوريا، وكان حتى مستعداً على الأرجح لتقديم تنازلات كبيرة..

والذي كشف، آنذاك، عن تفاصيل محاولة إجراء المفاوضات مع سوريا لم يكن إلا خصم نتانياهو آرئيل شارون، الذي هاجم حكومة الليكود من موقع يميني متقدم، كعادته، حتى تم انتخابه رئيساً للحكومة.. كما أن شارون هو الذي هاجم رئيس الحكومة إسحاق شامير عندما ذهب إلى قمة مدريد، وهو الذي أفسد اجتماع مركز الليكود في التسعينيات عندما خطف الميكروفون وصرخ "مَنْ مع تصفية الإرهاب..؟" لكي يُعرقل موضوع التصويت.

والآن، وهو يجلس على كرسي رئاسة الحكومة وملتزم بمسؤولية وبأُفُق سياسي (أو، للأسف، تقديم واجهة أُفُق سياسي)، فإنه يستخدم لغة أخرى أكثر غموضاً.. فقد طلب من مركز حزبه ألا يناقش مسألة الدولة الفلسطينية في هذه الأيام حتى لا يضر ذلك بالعمليات السياسية وحتى تتمكن الحكومة من أداء عملها. لكن المركز لم يؤيده، حيث صوت ٦٠٪ من أعضائه ضده.

وقد استخدم نتانياهو ضد شارون نفس السلاح، لكن ثمة شك في أن يخرج رابحاً من انتصاره، فقد عاد رئيس الحكومة السابق، الذي أزيح من منصبه بخزي، واستعرض أعمالاً بهلوانية دعائية، حيث ألقى الروع في نفوس أعضاء المركز عبر أوصاف بالية عن دولة فلسطينية مُعادية سوف تصيب البُنية التحتية الإسرائيلية بالضرر، وسوف تجفف مصادر مياهها. واستخدم الجمهور عبر قائمة مُخزية من المناورات الرخيصة.

ورد عليه شارون بخطاب مليء بالوخز الشخصي، انصب في معظمه على خيانة نتانياهو الواضحة لمبادئه، ولم يكن في الخطاب أية بشارة عن زعامة.

إن قرار مركز الليكود، على هذا النحو، يُلحق ضرراً بالغاً بالوضع الدولي لإسرائيل، خاصة وأنه قرار يفتقر إلى أي مغزى، سياسي أو غير سياسي.

وعندما يأتي اليوم، ويصل الفلسطينيون إلى مائدة التفاوض، فثمة شك في ألا يحاول أي رئيس حكومة مُنتخب في إسرائيل، كسابقيه، التوصُل إلى اتفاق معهم، بما في ذلك إقامة دولة، بتصديق أو بدون تصديق بضع مئات صاخبين من أعضاء مركز حزبي.

(*) قانون أطلق عليه في حينه إسم قانون "تحصين الجولان"، أي عدم التنازل عنها.. وحزب "الطريق الثالث" كان صاحب مشروع القانون.

٧ فرصة للتهدئة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٥/١٥

في الأيام الأخيرة، كثفت السعودية ومصر من تدخلهما، فانضمتا لحملة الضغط على السلطة الفلسطينية وحماس بالنداء إلى وقف الإرهاب وإدانة العمليات الانتحارية. وقد حذر السعوديون حماس من الإضرار بمصادر تمويل الحركة واقترحوا الحوار مع زعماء المنظمة حول وقف الاعتداءات.. وطلبت مصر من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات التأكد من أن أعضاء فتح لا يشاركون في الاعتداءات والكف عن التمييز بين الإرهاب

المسموح به والإرهاب المحظور. وهذا النشاط ينطوي على فرصة جديدة لتهدئة المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية. من ناحية أخرى، تبنت الإدارة الأمريكية الاقتراح الخاص بإجراء إصلاح في السلطة الفلسطينية يشمل توحيد أجهزة الأمن والمخابرات في جهاز رئيسي قيادي واضح يعمل ضد الإرهاب وضد الميليشيات المسلحة في المناطق. كذلك تميل الولايات المتحدة إلى ربط المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين بالقيام بتغيير هيكلي يضمن المزيد من الشفافية والمسؤولية الجماهيرية في الحكم الفلسطيني مقارنة بالإدارة الشمولية التي ينتهجها عرفات.

كذلك يجب أن يحذو الاتحاد الأوروبي حذو الولايات المتحدة ويشترك في تحويل الأموال إلى خزينة السلطة باتخاذ خطوات أكثر حزماً لمنع الإرهاب ومنع الفساد بدلاً من الاكتفاء بالتكذيب والمزاعم بأن المساعدات تقدم للفلسطينيين تحت الرقابة والشفافية التامة.

ويبدو أن عرفات قد فهم الرسالة في الوقت الحالي على الأقل.. ففي تصريحاته العلنية في الأيام الأخيرة منذ رفع الحصار عن مكتبه توقف عن خطب الشهداء: وفي أحاديث تليفزيونية، دعا إلى استئناف عملية السلام. بل وعرض أن يلتقي مع رئيس الوزراء آريئيل شارون. وقد حذت شخصيات فلسطينية حذو زعيمهم وأعلنوا أن العمليات الانتحارية تضر بالمصلحة القومية للفلسطينيين.

وقد أثارت العملية الأخيرة في ريشون لتسيون ردود فعل متحفظة في السلطة وتأمل دوائر أمنية في إسرائيل في ظهور تفاهم جديد بين عرفات والمنظمات الإسلامية حول وقف العمليات الانتحارية.

يجب على إسرائيل أن تؤدي دورها من أجل أن تُتيح للدوائر الدولية تهدئة المواجهة واستئناف العملية السياسية.. لذلك، يجب عليها أن تمتنع عن أعمال عنف من شأنها أن تشعل من جديد نيران الحرب وأن تعفي القيادة الفلسطينية من مسؤولياتها في المحافظة على الأمن، بل وإعطاء حجة للمنظمات الإرهابية باستئناف موجة الاعتداءات في مدن إسرائيل.

إن ضبط النفس الذي أبداه كلٌ من رئيس الوزراء ووزير الدفاع في نهاية الأسبوع بقرارهما عدم القيام بعملية انتقامية موسعة في غزة في أعقاب العملية الانتحارية في ريشون لتسيون أتاح فرصة لنجاح الضغوط الدولية على عرفات. إسرائيل محتفظة بحقها في الدفاع عن نفسها ومحاربة الإرهاب ولكن عليها أن تحسن التكامُل بين الوسائل السياسية والعسكرية وعدم القيام بردود فعل متهورة على بعض الأعمال.

في السابق، أسهمت الأصابع التي تضغط على الزناد في تصعيد لا لزوم له في المواجهة وإحباط الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار.. والآن حان الوقت لإعطاء الفرصة للدبلوماسية.

٨ خطر الإرهاب اليهودي

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٥/١٦

توسعت التحقيقات حول منظمة الإرهاب اليهودي عندما تم إضافة اثنين جُدُد إلى قائمة من تم اعتقالهم، وهما ناشطي حركة كاخ: ناعوم فيدرمان ومناش ليفنجر ابن الحاخام موشيه ليفجر.

وتقول مصادر الشرطة أنهما مشتبه في قيامهما بتدبير الأسلحة والذخائر والقيام بدور الوسيط بخصوص توفير الإمدادات.. كما اتهمت المنظمة، التي تعرّض أعضاؤها للتحقيق طوال الأسبوعين الماضيين، بالتخطيط لتنفيذ هجمات إرهابية ضد الفلسطينيين.. وتحديداً، فإن المعتقلين يشتبه في تدبيرهم وتآمرهم لتفجير مدرسة للبنات في "عطور" في القدس الشرقية.

ليس من الصعب تخيُّل النتائج البشعة المترتبة على مثل هذا التفجير إذا نجح المخططون في القيام به، فطبيعة الهدف وعدد الخسائر البشرية المتوقعة في الهجوم سوف تتسبب في تحويل الهجوم الإرهابي المزمع إلى نوع من المذبحة لأطفال بشكل من أكثر الأنواع حقارة. ولن يقل عن ذلك خطورة تدمير صورة إسرائيل وأمن مواطنيها إذا وقع هذا الهجوم.

هذه ليست أول مؤامرة إرهابية يهودية، فرغم افتضاح الحركات السرية اليهودية في الثمانينيات استمر يهود في التآمر لإرهاب العرب. فتم إغلاق بعض القضايا بينما ما زالت قضايا أخرى مفتوحة خاصة تلك التي وقعت بعد اندلاع الصراع المسلح بين إسرائيل والفلسطينيين في سبتمبر ٢٠٠٠.

إن الشين بيت تجمع معلومات أكثر حول نشاط عدد من خلايا المنظمات والأفراد، والتي عبرت حتى عن رغبتها أو نيتها في تنفيذ مثل هذه العلميات مثلما حدث الأسبوع الماضي عندما دعا إعلان تم توزيعه بواسطة جماعة يهودية مجهولة إلى مهاجمة

الفلسطينيين.

بناءً على المعلومات المُتراكمة حول أنشطة الجماعات الإرهابية، فإنها تحتاج إلى بنية أساسية مساعدة وبيئة مُشجعة تمكنها من الحصول على مستلزماتها، وأينما يمكن أن تنموا..

وإذا كانت هذه هي الحالة، فمن الصعب تجاهُل الصلة بين مشتبه فيهم سابقين وهؤلاء الذين تم اعتقالهم في الظروف الحالية، والمناخ الذي يقيمون فيه في المستوطنات والمناطق.. وبرغم الإدانة الشديدة التي وجهها قادة الحركات الاستيطانية والحاخامات للهجمات الإرهابية ضد الفلسطينيين، إلا أن هذا لم يخلق المناخ الضروري الكافي لاقتلاع هذه الظاهرة المدمرة.

إن محاميى المُعتقلين أعلنوا أن موكليهم مجموعة من الشباب السُذج الذي اعتقد أنه ربما يستطيع المساعدة في عمل شئ يعبر به عن آلامه.. إننا لا نستطيع الموافقة على السماح للأفراد والمجموعات بأن تفترض امتلاكها حق التعبير عن مشاعر الألم للضحايا اليهود من الصراع العنيف، أو إعطاء أنفسهم إذناً للتصرُّف والانتقام. هذا النوع من المبررات غير المقبولة تم توظيفها من قِبل المخططين والمتآمرين من منفذي الهجمات الإرهابية الفلسطينية.

يجب التركيز في هذه المرحلة على أن الرجال المعتقلين هم مجرد مشتبه فيهم، يجب اعتبارهم أبرياء حتى تتم إدانتهم، كما ستستمر الأجهزة الأمنية في بذل كل جهد لكشف مثل هذا النوع من المؤامرات وإحباط أية محاولة إرهابية.. ومع هذا، فعلى قادة الشعب اليهودي في المناطق وكافة الأنحاء الانضمام إلى إدانة لا تتوقف، وشجب لفكرة أن ارتكاب هجمات إرهابية يعتبر رداً ملائماً.

٩ لعبة التضخم

افتتاحية هاآرتس ١٩/٥/٢٠٠٢

بعد ثلاث سنوات من استقرار الأسعار، عاد التضخُم ليطل برأسه من جديد مُحققاً ارتفاعاً بنسبة ٣,٩٪ في الأشهر الأربع الأولى من هذا العام، وهو ما يتخطى بكثير ما استهدفته الحكومة لعام ٢٠٠٢ بأكمله (نسبة ٢-٣٪)..

فالسلة العامة للأسعار ارتفعت بنسبة ٢٪ في أبريل مُشيرةً إلى مزيد من ارتفاع أسعار مُحتمل، كما ارتفعت هذا الشهر أسعار البترول والكهرباء والتليفون، كما تخطط الحكومة لزيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٪ بدءاً من يونيو، مع فرض ضرائب جديدة على العمل وهو ما من شأنه أن يكون له تأثير مباشر على التضخُم.. كما يبدو أن الاقتصاد يغرق بشكل عميق نحو قاع الركود، فوفقاً للمؤشرات التي قدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن عدد المنضمين إلى صفوف البطالة قد ارتفع في أبريل، كما أن البيانات التي قدمها المكتب المركزي للإحصاء تعطي أدلة أكثر حول ارتفاع معدلات البطالة.

إن السبب الواضح والأكثر أهمية لارتفاع الأسعار هو الانخفاض الحاد للشيكل منذ تقديم الحكومة لخطتها الاقتصادية في ديسمبر ٢٠٠١، مُتضمنة خفضاً في الموازنة مقداره ٦ مليارات شيكل وانخفاضاً في معدلات الفائدة بنسبة ٢٪.. ففي بلد تمثل فيه الصادرات ٥٠٪ من الإنتاج، وحيث يتم استيراد كل الخامات الطبيعية، وهذا فضلاً عن الاستهلاك الخاص فإن ارتفاع سعر الدولار في مقابل الشيكل سوف يجلب ارتفاعاً في تكلفة الواردات ومستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي مما يقود بشكل محتوم إلى ارتفاع أكيد في الأسعار.

تحاول وزارة المالية توجيه اللوم إلى البنك المركزي الإسرائيلي لانخفاض قيمة الشيكل كنتيجة لقرار البنك بخفض معدلات الفائدة بنسبة ٢٪ في نهاية ديسمبر. وهو اتهام سخيف وليس له أساس من الصحة، فالتقييم العام لمعدلات الفائدة الجديدة يعود إلى ديسمبر ولكن منذ هذا الوقت يزداد الوضع الاقتصادي سوءاً من وجهة النظر الاقتصادية والأمنية، وهذا هو السبب في استمرار الانخفاض والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار هذا العام.

فالعامة يعلمون أنه عندما يكون عجز الموازنة كبيراً وعميقاً، فإن الدولة تواجه خطر ارتفاع معدلات التضخم وازدياد ميزان المدفوعات سوءاً، والجمهور يخشى من استمرار الكساد الذي سوف يقود إلى نقص أكبر في عوائد الضرائب وبالتالي مزيد من عجز الموازنة مما سيُحفز الحكومة على فرض مزيد من الضرائب، والأكثر من ذلك أن العامة قلقون بدرجة كبيرة من الوضع الأمني الدبلوماسي واحتمالات تجدُد الحرب في المناطق الفلسطينية، مما قد يُولد حلقة أخرى من التخفيضات في العُملة وارتفاع الأسعار..

وكنتيجة لذلك، يُقبل الكثيرون على الشراء اليوم بأسعار مرتفعة لتخوفهم من أن تصبح أسعار الغد أكثر ارتفاعاً.

وكنتيجة لهذا، فإن التوقُعات بالتضخُم تصبح نبوءة محققة لذاتها وخالقة لمزيد من التضخم.

من المتوقع، في مثل هذا الموقف، أن يرفع محافظ البنك المركزي معدلات الفائدة، وهو ما يتطلبه الموقف الآن. وهو إجراء سهل التنفيذ.. ولكن الأكثر أهمية هو الموازنة. ففي هذا الأسبوع سوف تقدم وزارة المالية خطتها الاقتصادية الصارمة متضمنة خفضاً قدره ١٢ مليار إلى الكنيست.. قد يكون من الملائم توجيه النقد إلى البرنامج الذي ينادى بفرض ضرائب كثيرة جداً وجديدة ويترك عجزاً ضخماً، بينما لا يقوم بتقليص النفقات الحكومية، فعندما يهدد المنزل حريقاً فإنه من غير الملائم مناقشة إدارة الإطفاء حول جودة الخدمات التي يقدمونها.

على الكنيست أن يوافق على الخطة المقترحة هذا الأسبوع، وإلا فإن مسؤولية استمرار التضخُم وتعميق الكساد والبطالة سوف تقع على عاتق أعضاء الكنيست.

١٠ دائـرة جـديـدة من العنـف

افتتاحية هاآرتس ٢١/٥/٢٠٠٢

إن الهجوم الإرهابي على ناتانيا يوم الأحد والهجمات الأخرى التي تم إحباطها خلال الأسبوع الماضي تهدد بتجدُد دائرة إراقة الدماء الإسرائيلية الفلسطينية. وبناءً على الخبرة المستمدة من العشرين شهراً الماضية من الصراع، فإن إسرائيل لن تستمر لفترة طويلة في تجاهُل الهجمات الإرهابية التي تحصد الأرواح بلا تمييز.

ومن الواضح أن هناك تغييراً في نمط العنف الفلسطيني منذ عملية "السور الواقي". حيث أن مُخططي الهجمات الإرهابية الحالية من الجماعات المعارضة وليسوا من تنظيم فتح، كما أنهم لا يتمتعون بمساندة السلطة الفلسطينية، وعملياتهم محل معارضة من الدول العربية المعتدلة.. وكنتيجة للعملية العسكرية ظهرت صدمة القيادة الفلسطينية من نواحي كثيرة في الدعوات لمراجعة وسائل النضال ضد إسرائيل في الوقت الذي ارتفعت فيه الآمال نتيجة للجهود الدولية الهادفة إلى إعادة الطرفين إلى التفاوض.

كل هذه الظروف توجب على الطرف الإسرائيلي ضبط النفس، وبذل كل ما نستطيع لمساندة المناخ الإقليمي والدولي الهادف إلى تحييد العناصر القابلة للانفجار في الصراع، ولكن الصعوبة هنا هي أن هذه التوجُهات ليست لديها القدرة الكافية على منافسة القوى المواجهة التي ترغب في إعادة الصراع إلى ميدان القتال، فوفقاً لتقديرات المخابرات الإسرائيلية، فإن سوريا وحزب الله يشجعان الإرهابيين الفلسطينيين على توجيه ضربات إلى إسرائيل.

إن القيادة الفلسطينية لا تتخذ الخطوات العملية لتحييد قدرات الجماعات الإرهابية على تنفيذ هجمات إجرامية داخل إسرائيل، فهي تكتفي في هذا الإطار بإعلان إدانة الهجمات.. وحتى في هذه الإدانة ليس من الواضح إدانتها للهجمات ضد المستوطنات والجنود الإسرائيليين العاملين في المناطق.

إذا كان ياسر عرفات يُعلِن أن عملية "السور الواقي" قد دمرت قدرته بشدة على التحكُم في أنشطة الجماعات المسلحة في الضفة الغربية، فإن هذا العُذر لا ينطوي على أيةحقيقة بشأن غزة التي ما زالت فيها القوات الفلسطينية بكامل أسلحتها وسيطرتها. ورغم هذا لا توجد أية مبادرة من الجانب الفلسطيني لتوجيه هذه القوى ضد الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية..

إن السلطة الفلسطينية ورُعاتها في العالم العربي وأوروبا يجب أن يفهموا أن أي خضوع من جهتهم للنشاطات الإرهابية سوف يُجبر الحكومة الإسرائيلية على استخدام الجيش مرة أخرى.. إن عملية "السور الواقي" أوضحت أن المدى الواسع الذي يمكن أن يكون عليه رد الفعل الإسرائيلي قد سبب تعقيدات دولية تتخطى بمدى أكبر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولهذا على عرفات والدول المساندة له اتخاذ خطوات لمنع الهجمات الإرهابية.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يجب على رئيس الوزراء أن يتعلم الدرس من عملية "السور الواقي" فمن المستحيل حل الصراع مع الفلسطينيين من خلال القوة، ولا يوجد أي معنى للأساليب الهادفة إلى تأخير المفاوضات السياسية.. إن إدراك الهدوء الأمني بعد العملية هو أمنية في الذهن، ولأنه توجد وسيلة لإنهاء الإرهاب الفلسطيني بدون القبول بطموحهم في قومية فلسطينية مستقلة.

١١ نظرة في غنائم عملية "الجدار الواقي"

افتتاحية هاآرتس ٢٥/٥/٢٠٠٢

كان من بين أهم النتائج التي أسفرت عنها عملية "الجدار الواقي"، التي تم القيام بها في أراضي الضفة، أنها أتاحت لإسرائيل الحصول على كم هائل من الوثائق والشرائط والأقراص المغنطة. وتم وضع هذه الغنائم بخزائن ضخمة في إحدى المناطق بتل أبيب.

وقد حرصت المخابرات العسكرية الإسرائيلية خلال هذه الحرب مثلما فعلت في كافة الحروب السابقة على جمع كل ما كان يقع تحت يدها. وقامت أيضاً بتصنيف ما حصلت عليه ودراسته. وأقدمت المخابرات على هذه المهمة لإحباط المخططات الإرهابية وتحقيق بعض الأهداف الإعلامية.

وقد أصدرت المخابرات حتى الآن عشرين مجلداً يتضمن الكثير من الوثائق المتعلقة بشتى الموضوعات.

وكان من بين أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، على ضوء هذا الكم الهائل من الوثائق التي تم العثور عليها. أن السلطة الفلسطينية نجحت خلال فترة وجيزة في تأسيس منظومة بيروقراطية بالغة التعقيد على نحو لم يتمكن الفلسطينيون من تحقيقه على سبيل المثال خلال فترة تواجدهم في لبنان.. وقد اتضح أن رئيس السلطة ياسر عرفات كان منشغلاً بكثير من القضايا بل وبكثير من الأمور عديمة القيمة، الأمر الذي كان يُجبر الكثير من قادة السلطة على التوجه إلى مكتبه للحصول حتى على الأموال اللازمة للحصول على تذاكر السفر إلى الخارج.

أما الأكثر أهمية من هذا وذاك. بالنسبة لإسرائيل، فيتمثل في علاقة هذه الوثائق التي تم الحصول عليها ببنية الإرهاب. ولم تتضمن هذه الوثائق أي شيء يشير إلى أن القيادات السياسية الفلسطينية الممثلة في أبو مازن وأبو علاء وعُريقات كانت تشارك في الإرهاب.

وقد تبين من خلال هذه الوثائق أن عرفات كان نشيطاً في كل ما يتعلق بالجوانب الأيديولوجية والمالية للعمليات الإرهابية وأنه قدم عدة شيكات لكل من "كتائب الأقصى" و"التنظيم" عند اشتراك هذا الطرف الأخير في العمليات الاستشهادية. وتتضمن هذه الوثائق أيضاً أن عرفات أصدر أمراً مباشراً للجنرال "الحاج إسماعيل" بإطلاق سراح سبعة وعشرين عضواً من أعضاء الجهاد الإسلامي.

وقد كان لمروان البرغوثي، الذي لا زالت إسرائيل تُحقق معه، دور نشط في العمليات الإرهابية. ومع هذا، فلا داع للإحساس بالدهشة إذا قام هذا الشخص فيما بعد. وعلى غرار نيلسون مانديلا، بإجراء المفاوضات مع إسرائيل، التي قد تبدأ خلال فترة وجوده رهن الاعتقال.

ويتضح من الوثائق أيضاً أن الجهات التي كانت تخطط للعمليات الإرهابية هي منظمات المخابرات الفلسطينية وبخاصة المخابرات العامة التي يرأسها "توفيق تيراوي".. ويفيد عدد كبير من هذه الوثائق أن المخابرات العامة كانت تعمل على مراقبة تنظيمي الجهاد وحماس، وتحذيرهما في ذات الحين من خطورة العمليات الإسرائيلية. وتفيد الكثير من الأدلة والشواهد أن المخابرات كانت تتبع نهج "الباب الدوار" مع سُجناء حماس والجهاد. إذ كانت تعتقلهم وتسارع فيما بعد بالإفراج عنهم.

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية التي قدمتها السلطة للمنظمات الإرهابية، فليس هناك أي جديد في هذا الأمر. أما الأمر الجديد حقاً، فيتمثل في وصول أموال الدول المانحة إلى بعض المنظمات الإرهابية مثل "التنظيم" و"كتائب الأقصى".. غير أنه من الضروري التوقف أمام المساعدات المالية العربية المقدمة للمنظمات الإرهابية. ومن الواضح، حالياً، أن سوريا تُعد إحدى الدول الهامة في تمويل عدة منظمات، ولكن لم يتم حتى الآن إثبات مشاركة العراق في تمويل هذه المنظمات. ويتم حالياً بحث ما إذا كانت إيران قد شاركت في تمويل الإرهاب. أما السعودية، فقد نظمت عشر حملات للتبرُع، وقد وصلت أموال هذه التبرُعات التي تم جمعها في الرياض إلى عائلات ثمانية فدائيين قاموا بعمليات استشهادية داخل إسرائيل.. وهذا الأمر يتضح جلياً من الوثائق. وقد وصلت هذه الأموال إلى عائلة الفدائي الذي استشهد عند إطلاقه النار على المارة في تل أبيب، وإلى عائلة من نفذ عملية استشهادية في عفوله، وإلى عائلتين من عرب إسرائيل تقيمان في منطقتي أم الفحم والناصرة.

ولاشك أنه يتعين على السعودية وقف تقديم المساعدة إلى الإرهاب إذا كانت جادة في المبادرة التي طرحتها.

١٢ الجولة الثانية

افتتاحية معاريف ٢٠٠٢/٥/٢٦

عادت العمليات الفدائية لتطل علينا بوجهها القبيح أسرع مما كنا نتصور أو نأمل، ومن الواضح أن مُنجزات عملية "الجدار الواقي" آخذة في التضاؤل.. ومما لاشك فيه أنه إذا كانت المنظمات الإرهابية الفلسطينية بمختلف انتماءاتها قد تلقت خلال هذه العملية ضربة قاصمة إلا أنه لازال بمقدور من تبقى منها مُمارسة عملياتها الفدائية.

وعلاوة على هذا، فمن الواضح أن العملية الفدائية التي وقعت في الجليل مؤخراً تثبت أن المنظمات الفدائية قررت التصعيد من حدة العمليات الأمر الذي يدعونا لتصور أنه من الوارد أن يصبح مفهوم "العمليات السريعة الدقيقة" - الذي ظهر عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت في نيويورك والبنتاجون - جزءاً من الواقع القائم في إسرائيل.

وإذا كانت المخابرات الإسرائيلية قد نجحت في إحباط إحدى العمليات الفدائية التي كان مُنفذها سيستخدم فيها طناً من المتفجرات لنسف إحدى ناطحات السحاب في إسرائيل فقد لعب الحظ لعبته الشهيرة في الجليل وأحبط عملية فدائية كانت ستسفر عن مقتل العشرات. وكما يبدو، فإن المخابرات والحظ أصبحا يلعبان دوراً بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب، غير أنه ليس من الممكن الاعتماد دوماً على هذين العنصرين.

ومع هذا، فإن تأمُل ما يحدث على الساحة الفلسطينية يوحي بأن دفة الأحداث تسير في صالحنا، فليس هناك أدنى شك في أن عرفات تعرض لضربة قاصمة جعلت شعبيته تصل إلى أدنى معدلاتها. كما، لا يمكن تجاهُل أن أعداداً كبيرة من مسئولي السلطة الفلسطينية ترى أن العمليات الفدائية تلحق أشد الضرر بالصالح الفلسطيني، كما أنها تعرب عن تأييدها للإصلاحات. ومن الوارد أن تسفر حالة الفوضى التي تعُم الشارع الفلسطيني حالياً عن تولد بعض الظواهر الإيجابية، ومع هذا فيتعين علينا، حتى بزوغ مثل هذه الظواهر، التعايُش مع عرفات والعمليات الانتحارية والتهديدات التي من الوارد أن تتحقق في أي زمان ومكان.

ويستلزم هذا الوضع الذي لا ينطوي على أي جديد تحلي الإسرائيليين بأقصى درجات اليقظة، وأن نصبح جميعنا مثل الجندي "إيلي فيدرمان" الذي أطلق نيرانه ليلة يوم الجمعة الماضي على الفدائي الذي كان يعتزم تنفيذ عملية استشهادية ضد إحدى النوادي الليلية في تل أبيب.

إن تحلي رجل الشارع بأقصى درجات اليقظة هو خط الدفاع الأخير، ومن الضروري أن يتم اعتقال أي فدائي قبل خروجه من منزله أو في الطريق وبالتأكيد قبل وصوله إلى أي تجمُع سكاني. ومن الضروري أن تعود القوات الإسرائيلية إلى أراضي المنطقة "أ"، ومن هنا فقد قامت هذه القوات خلال نهاية الأسبوع بعملية واسعة النطاق في طولكرم وأخرى في بيت لحم. ومن المؤكد أن عمليات إحباط العمليات الفدائية ستصبح، وعلى نحو شبه مؤكد، جزءاً من الواقع الإسرائيلي. ومع هذا، فليس من الممكن الاعتماد دائماً على إجهاض أنشطة الفدائيين إذ من الوارد أن تتحول هذه العمليات إلى هدف استراتيجي، الأمر الذي قد يستلزم حينئذ تنفيذ عملية جدار واقي آخر.

ولذلك، فمن الأفضل أن نعمل على تحليل الواقع على نحو جيد وألا نكتفي بالاعتماد على الحظ أو على تقديرات أجهزة المخابرات. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه لا مفر من العمل على تغيير الوضع سياسياً إن أمكن. أما إذا تعذر التغيير على هذا النحو. فمن الضروري أن نقدم على تنفيذ عملية جدار واقي أخرى يتم خلالها تدمير ما لم تدمره العملية الأولى. وإذا كان عدد القتلى الإسرائيليين قد بلغ قبل عملية "الجدار الواقي" أربعمائة وخمسين قتيلاً فمن الضروري ألا ننتظر سقوط المزيد من القتلى قبل البدء في العملية. ومن الضروري ألا نؤجل عمل اليوم إلى الغد.

◆ ترجمات عبرية ◆

١ حـــرب شـــــارون

■ خطة شارون للفصل ستعزز الدولة العنصرية ثنائية القومية

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٥/٩
بقلم: يهودا ليطاني

تُعَرف كلمة "الفصل" في قاموس إيفن - شوشان بإبعاد شيء عن شيء آخر.. ومؤيدو خط الفصل المخطط بين الضفة الغربية وإسرائيل مقتنعون بأن الخط الجديد - المكون من جدار، قنوات ومعوقات سيساعد في منع عبور المخربين الذين يريدون تنفيذ عمليات في إسرائيل.. ولكن ثمة شيئاً من الأحلام في إقامة مثل هذا الفصل: إبعادنا بقدر الإمكان عن الضفة الغربية التي يقطنها فلسطينيون وتنفيذ المعني اللغوي لكلمة الفصل.

إن الواقع الجديد الناجم في الضفة الغربية بعد عملية "السور الواقي" يدحض تماماً هذا الحلم، حيث تسيطر إسرائيل عملياً على كل الضفة الغربية.. صحيح أنه بدلاً من أن نكون داخل جنين، نابلس أو رام الله، تطوق الدبابات هذه المدن من الخارج ولكن الجيش على أهُبة استعداد دائم للعودة الفورية إلى نفس المدن متى استدعى الأمر.

لقد عُدنا إلى أرض إسرائيل الكاملة من النهر إلى البحر وبها جيوب بنتوستانية يمكن احتلالها فوراً بعد انتفاضة أو إندلاع في هذا المكان أو ذاك.. إن الأرض الكاملة هي عملياً دولة ثنائية القومية وفيها خطوط فصل قسرية تفرق بين أصحاب الحقوق (وخاصة حق التنقل بحرية) وبين عديمي الحقوق..

لقد شُطبت السلطة الفلسطينية عملياً، باستثناء ساحة المقاطعة في رام الله، التي يتواجد فيها حضور رمزي بشخص ياسر عرفات، حيث لم تعُد تعمل في مدن وقرى الضفة الغربية.. لقد عدنا إلى أيام بداية الانتفاضة الأولى، إلى أيام الحكم العسكري والإدارة المدنية، إلى أيام التصاريح والمتعاونين، إلى أيام الاحتلال المباشر.. ومن أجل الاستمرار في الوهم بأن الواقع السابق لا يزال قائماً تبادر الحكومة إلى إقامة حداً فاصل الغاية منه هو التفريق بين مناطق الاحتلال وبين التجمُعات السكانية الإسرائيلية وسط البلاد.. وبالنسبة لشارون، هذا خط عزل وسط البلاد وليس في أطرافها، وعلى المعبر الشرقي لخط الفصل توجد المستوطنات التي عكف علي إقامتها ولا ينوي إخلاءها بأي حال.

هذه ليست حدوداً بل خط فصل الغاية منه عملياً المساعدة في تحديد الواقع الجديد للدولة ثنائية القومية التي تميز بين قومية وقومية.. وإذا كان الحديث يدور عن دولة ثنائية القومية، من المهم أن نعرف أنه يوجد الآن أغلبية فلسطينية وسط الفئة العُمرية (من صفر إلى ٧ سنوات) بين النهر والبحر.

وبعد عشر سنوات، أي عام ٢٠١٢، سيتساوى عدد اليهود في الدولة ثنائية القومية هذه مع عدد الفلسطينيين، وبعد حوالي ١٥ سنة سيكون فيها أغلبية فلسطينية واضحة.

"الصهيونية ستنتصر" كُتب على اللافتات الكبيرة وسط المدن في إسرائيل.. هذه هي الصهيونية التي سعت إلى إقامة دولة آمنة جداً ليهود العالم..

وفي نفس الدولة سيتحول اليهود قريباً إلى أقلية إذا واصلت حكومتهم سياستها الحالية.. إن مُؤسسي ومُفكري الحركة الصهيونية لم يكونوا مُتعطشين للانتصارات بل للحياة دون أن يعيشوا في ظل السيف المنقلب.. وبعد أكثر من مائة سنة يريد أولئك الذين يجب أن يكونوا استمراراً لدربهم، رفع السيف والانتصار بكل ثمن حتى لو كان ذلك أمر بالغ الكلفة: تجسيد أضغاث أحلام دولة الأبارتيد ثنائية القومية.

حيـرة غـزة

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/١٢
بقلم: أمير أورين

ينطوي تسلسُل الأحـداث، الذي أدى في نهـاية الأسبوع إلى تعليق عملية جيش الدفاع في غزة بالحجم الذي كان مُخططاً لها على أسُس واضحة لوجود مهزلة وهذا هو الجانب الإيجابي فيهـا.. فالمهزلة أفضل من التراجيـديا. فـقـد حـاولت حكومـة شـارون أن تمثل مسرحـيـة وذهلت عندما اكتشفت أن المسدس الذي سيُعلق على الحائط في الفصل الأول سوف يجعل الممثلين المستائين يفسدون العرض قبل الفصل الثالث.

وهذه القضية تؤكد شكوكاً قديمة حول تقييم تفكير الشـخـصـيـات الأربع الرئيـسـيـة في طريقـة اتخـاذ القـرارات، وهـم آريئـيل شـارون وبنيـامين بن اليـعـازر وشيمون بيريز وشاؤول موفاز.. فهم لم ينجحوا في تفسير الغرض من هذه العملية ومكانها في الإطار الأشمل، فـقـد تورطوا في سلسلة من التناقضات الداخلية: هل هناك مُبرر لهذه العملية لأن غزة تموج بالإرهاب الذي يطفح علىٓ ضفافها وأسوارها..؟ لماذا ننتظر حُجة..؟ وإذا كنا ننتظر عملية على غرار عملية ملهى ريشون لتسيون، لماذا لم تنجح استخبارياً في إيجاد علاقة بينها وبين غزة..؟ وإذا كانت هذه العلاقة هي خط الزعم الرئيسي، كيف يمكن أن نتوقع مفاجأة بعدما يسارع مرتكبو العملية وآخرون بالاختباء في لحظة وقوع الانفجار أو على أقصى تقدير عندما يتوعد رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالرد ويعقدا الاجتماعات للتشاور..؟

السر لا يكمُن في كيف سيحقق جيش الدفاع أهدافه من البـاب أم من الشـبـاك..؟ وهل مـتـرجـلاً أم بمُصفحة..؟ وإنما هل ستأمره الحكومة حقاً بأن يفعل ذلك..؟.

وهذا السـر قـد انكشف في السلسلة الصـريحـة والمعقدة من عمليات الاعتداء المضادة والانتهاء المتأخر للعملية العسكرية في الضفة الغربية.

في المنطق الملتوي لمحاربة الإرهاب يكون هناك سبب أحياناً في الاستعدادات العلنية للقيام بعملية لأنه ربما بفضل الاستعدادات المضادة يتم رصد تحركات وأعمال وربما أيضاً إجراءات عـمليـة مـعـينة هدفـهـا ليس السيطرة على هدف وإنما تحفيز الموجودين على تغيير أماكنهم والسقوط في أيدي المتربصين بهم. وتنفيذ مثل هذه الأفكار مـشـروط بالتـأهُب الفوري للقـوات التي سيـتم استـخـدامـها، أي قوات جوية وبحرية أو قـوات خـاصـة، حسبما يتطلب الوضع من السرايا والكتائب وحـتى الألوية والفـرق.. وسـيطول الوقت المطلوب لإعدادهم وتحريكهم.

الوقت هو العـدو الأول للمـفـاجـأة وعندمـا تضم القـوات أفـراد احـتـيـاط يتم استـدعـاؤهم بشكل عـاجل فـإن هذا الأمـر يعـد أيضـاً عـدواً للاتفاق الموسع الذي بدونه لا تملك الحكومة وهيئـة الأركـان الصـلاحـيـة الحقيقية للقيام بعملية عسكرية.. إن كتيبة الاحتياط لم تعُد طائرة أو دبابة يقوم منظمو العمل في هيئة الأركان بإخراجها من الخدمة والعمل بسبب عدم الصـلاحـيـة بل يجب إقناعهـا بالحضور والتدريب والقتال. هذا الإقناع كان سهلاً في شهر مارس في الدرع الواقي في الضفة وكذلك في غزة لو كانوا عملوا فيها آنذاك أيضاً. ولكن هذا بات أمراً صعباً في شهر مايو وعملية الدرع الواقي "ب" في غزة.. فالقرارات الإدارية تركزت على مبررات موضوعية ولكن ضيقة – أي الإبقاء على قوة نظامية ومدربة في قطاع حساس في الضفـة حول مدينة قد تقوم بتصدير عمليات انتحارية، وبدلاً منها إرسال قوات احتياط تابعة للفرقة الجنوبية إلى غـزة – أثارت غضب الاحتيـاط حتى لو كـانت القـيـادة العُليـا قـد خـصـصت من أجل المهام الخطيـرة جداً – في قلب الظلام حسب تعبيـرهـا – الوحدات النظامية.

إن ذكرى شهداء أفراد الاحتياط في جنين مازالت عـالقـة في الأذهان، فـضـلاً عن أن مـبـرر العـمليـة في الجنوب ضـعيف جداً.. لا ننتظر من الذين سيذهبون إلى الموت أن يؤدوا التـحـيـة لمن يرسلوهم في إذعـان صـامت خـاصة عندما لا تكون النظرة الرسمية لغزة مزدوجة.. إذا كانت هي بؤرة الإرهاب فلماذا وافقت إسـرائيل على أن تـبـعـد إليـهـا ٢٦ من المطلوبين الذين تحصنوا في كنيسة المهد.

والمشكلة أكبر في أداء شاؤول موفاز.. ففي قضية تحـقـيق الأمم المتحـدة في جنين عملت الحكومـة التي تمثل القيادة العُليا للجيش تحت تهديد وقع من رئيس الأركـان الخـاضع لهـا بأنه سوف يستـقـيل لو أمـر بأن يسـتـدعي الجنود للإدلاء بشـهـادتهم.. وقـد انتـهـت القضية قبل أن يصبح هذا التهديد في محل اختبار. ولكن لم يسع موفاز إلى الآن لإزالة الانطباع وهو بذلك يعطي ضوءاً أخضر لجميع قادة المناطق وحتى مقاتلي الاحـتـيـاط بعـدم الطاعة والاسـتـقـالة من المناصب إذا كانت الأوامر القانونية لا تتراءى لهم.

من الذي تسبب في تأجيل الرد العسكري في غزة؟ ■

هاتسوفيه
٢٠٠٢/٥/١٣
بقلم: موشيه أيشون

من الذي يتسبب في تأجيل العملية العسكرية في قطاع غزة..؟ هذا السؤال يتردد على لسان الكثيرين، من العسكريين والسياسيين معاً.. ولا توجد حالياً إجابة قاطعة.

فمن الواضح أنهم يفضلون الاكتفاء بعبارات مُبهمة عن تناول الحقائق مثلما تظهر في الواقع. وهذا، على ما يبدو، سهل أكثر للجانبين، للذين يطالبون والذين يرفضون الرد العسكري في غزة.. هذا أفضل في نظرهم من وقوع مواجهة تصادمية بين الحكومة والجيش.

ورغم ذلك، من الصعب أن نتغاضى عن إلغاء الرد العسكري الذي أعلنت عنه الحكومة ورئيسها شارون، بعد أن اختصر زيارته لواشنطن. هذه الأمور تستحق التوضيح، ونظراً لأهميتها الخاصة لا يجب إخفاؤها.. ولكن من الواضح أن الحكومة ورئاسة أركان الجيش غير مُتعجلين لتقديم إيضاحات.

هل هذا يخدم حقاً المصالح الأمنية لدولة إسرائيل..؟ من الصعب أن نرد بالإيجاب على السؤال سالف الذكر. لن نخطئ حقاً إذا قلنا أنه في الظروف القائمة من الأفضل أن يكون هناك تفسير مباشر وقاطع عن ردود وإجابات الخفي فيها أكثر من الجلي.

هذه الإجابات بالطبع لا تشفي غليل الناس، كما أن أغلب الجمهور غير راض عن الردود المبهمة. الأكثر من هذا، أن هذه الإجابات من شأنها أن تعمق من سوء التفاهم بين السلطة الحاكمة والجماهير الخاضعة لها.. فلحظة أن تفقد الثقة، قد ينتج وضع من الفوضى يضر في النهاية بالمصالح الحيوية للدولة.

يجب أن يعرف الجمهور الحقيقة. وهذا الخط هو الذي سارت عليه الدولة في أغلب سنواتها. وهو لم يثبت فاعليته فقط، بل عمق من الثقة بين القيادة السياسية والجماهير.

المدهش إذاً أن حكومة شارون بالذات، ولسبب ما، فضلت هذه المرة أن تخفي خطواتها عن أعين الجماهير. ليس هذا فقط، بل إنها أتاحت نشر أمور كثيرة أضرت بكرامة الجيش بعدما ظهر قادته في صورة العاجزين.

في تلك الليلة، ومع فجر يوم الخميس مع عودة رئيس الوزراء شارون من واشنطن، صدرت الأوامر للجيش بالصعود إلى الدبابات والتأهب، بلا تأخير تحسُّباً للعملية العسكرية في غزة، رداً على قتل ١٥ يهودياً في ريشون لتسيون.

وهنا يبرز السؤال: ماذا حدث يوم الجمعة الذي صدرت فيه الأوامر، أو مثلما قال المتحدثون (جُمدت) وتقرر تسريح الاحتياط الذين تم استدعاؤهم طبقاً للأمر رقم "٨"..؟!.

كما قلنا، فإن الحُجج واهية.. ومن الصعب أن نتقبل الرأي القائل بأن "التسريب" هو السبب، وأنه هو الذي أدى إلى تعليق الرد الإسرائيلي.. فلم تكن هناك حاجة إلى التسريب من أجل رصد الاستعدادات للعملية العسكرية. فقد كانت هذه الاستعدادات تتم بوضوح. وعلى طول خط الحدود في قطاع غزة: الدبابات تتحرك بحرية، طوال ساعات النهار والليل، كذلك تم استدعاء الاحتياط علناً.

على ضوء ذلك، من الصعب أن نتقبل التفسيرات المتسرية من الحكومة من جانب، ومن هيئة الأركان من جانب آخر، بأن "كشف الخطة قبل أوانها قد أدى إلى تأجيلها، أو بمعنى أصح إلغاء رد الفعل العسكري".

على ما يبدو هناك أسباب أخرى تماماً أدت إلى ذلك من بينها: القمة العربية في شرم الشيخ، والاستعدادات التي بدأت تحسُّباً لعقد مؤتمر إقليمي في تركيا، لبحث خطط دفع عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية.

ووفقاً لتقارير واردة من واشنطن، نصحت الولايات المتحدة شارون بتأجيل الرد الإسرائيلي لفترة غير محدودة حتى لا يضر ذلك بالإعداد الذي يجري الآن لعقد المؤتمر في العاصمة التركية أنقره.. الأكثر من هذا، لا يجب تجاهل النداءات المباشرة من الرئيس مبارك وملك الأردن لرئيس الوزراء بعدم إضرام النار في قطاع غزة والتي قد تستشري وتسبب أضراراً خطيرة لدولة إسرائيل أيضاً.

أمامنا مجموعة من التفسيرات التي يمكن التعلق بها حتى ندرك لماذا تقرر إلغاء الرد العسكري في هذه المرحلة.. ولكن التفسيرات سالفة الذكر تزيد من حدة السؤال: لماذا قررت الدوائر العسكرية والسياسية جذب أنظار الجمهور الإسرائيلي بالذات إلى مسألة التسريب التي أدت إلى تأجيل العملية العسكرية في قطاع غزة..؟!.

التساؤلات كثيرة، وهي لا تسمح بقبول التفسير السائد بأن (التسريب) هو الذي أدى إلى إلغاء العملية..

لذلك، لم يتبق لنا الآن إلا أن نتناول بالذات الضغوط المباشرة التي مورست على شارون من واشنطن ومن قمة شرم الشيخ بواسطة الرئيس مبارك وملك الأردن.

وبدون الدخول في جدل، هل كان من الصواب الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة والدول العربية التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإلغاء العملية

العسكرية في قطاع غزة..؟!

إننا يجب أن نقر بأن الضغوط الخارجية، وليس التسريب من الداخل، هي التي حسمت الموضوع وأدت، في هذه المرحلة إلى إلغاء العملية.

لذلك، لن يُضير أبداً إذا ذكرنا الدوائر السياسية والعسكرية معاً بالشعار السائد داخل أوساط الجمهور "أخبرني بالحقيقة".. إن المبدأ النبوئي القديم الذي يدعونا إلى "الحقيقة" والحُكم الذي سيصبح ذات يوم أمام أعيُننا.. من يتمسك بكل الحقيقة، فالفرص كثيرة أمامه لكي يحظى ذات يوم بالوصول إلى السلام.

علينا أن نذكر أن الحقيقة والسلام مُتلازمان معاً ومن غير الممكن الفصل بينهما.

هذا المبدأ ليس جديداً، ولكن من كثرة الاعتياد لا يحظى بالانتباه المطلوب، وأكثر من مرة شهدنا فصلاً شبه تام بين الحقيقة والسلام.

وهذا، على ما يبدو، قد حدث هذه الأيام، حيث شهدنا الكثير من الأنباء التي تناولت تأجيل العملية العسكرية في قطاع غزة، في بعضها تم توجيه الاتهام إلى عناصر مجهولة أدت إلى إلغاء الرد الذي كان مطلوباً في أعقاب الاعتداء الأثم في ريشون لتسيون.

بعض الحساب مع النفس لن يضير أبداً، وبخاصة المسربين.. كذلك من واجبهم الاعتراف بحقيقة أن الضغوط الخارجية هي التي أدت إلى إلغاء الرد العسكري في قطاع غزة. ليس مُخزياً أبداً الاعتراف بالحقيقة.. بالعكس، فهذه أحد الأوامر النبوية التي تأمرنا "الحقيقة والسلام صنوان".

المستوطنات تحتل ٤١,٩٪ من مساحة الضفة الغربية

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/١٤
بقلم: نداف شرجائي

وفقاً لتقرير منظمة بتسليم الذي نُشر أمس تحت عنوان "اغتصاب الأراضي- سياسة الاستيطان في الضفة الغربية"، تبلغ مساحة المستوطنات المبنية ١,٧٪ فقط من بين مساحة الضفة الغربية.. ولكن مساحة الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة المستوطنات تصل إلى ٤١,٩٪.

وحسب مُعطيات التقرير الذي أعده يحزقئيل لاين، فإن ٦,٨٪ من مساحة الضفة الغربية هي منطقة تقع في حدود مشروعات الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وغزة، بما في ذلك المنطقة المبنية و ٣٥,١٪ من مناطق الضفة هي مناطق داخل حدود المجالس المحلية والإقليمية اليهودية، خارج مناطق المشروعات (المجموع ٤١,٩٪ من مساحة الضفة الغربية).

ويقسم التقرير الضفة الغربية إلى أربعة قطاعات طولية:

❖ في القطاع الشرقي، الذي يشمل غور الأردن والبحر الميت والسفوح الشرقية للضفة الغربية، حيث يسكن ٥٤٠٠ يهودي. والحدود البلدية في هذا القطاع تشمل حوالي ٧٦ ألف دونم ولكن أراضي المجالس الإقليمية التي لا تقع في الحدود البلدية تشمل نحو ١,٢ مليون دونم.

❖ في القطاع الجبلي، يعيش ٢٤ ألف مستوطن. والحدود البلدية للمستوطنات في هذه المنطقة تشمل ٦٢ ألف دونم ولكن تشمل أيضاً ٤٠٩ ألف دونم لم تضم لأي مستوطنة ولكنها تعود لنفوذ أربعة مجالس إقليمية في هذا القطاع.

❖ قطاع التلال الغربية يمتد من الشمال إلى الجنوب على مساحة بعرض عشرة حتى عشرين كيلو متراً بين الحدود الغربية للقطاع الجبلي وبين الخط الأخضر. وفي هذا القطاع يعيش ٨٥ ألف مستوطن في حدود بلدية تشمل ١١٠ آلاف دونم. ولكن إضافة إلى ذلك، يوجد أيضاً ٢٦٤ ألف دونم لم تضم إلى أي مستوطنة وتعود لثلاثة مجالس إقليمية في هذا القطاع.

❖ في المستوطنات الواقعة في منطقة القُدس العاصمة يعيش، حسب التقرير، ٢٤٧ ألف نسمة داخل الحدود البلدية التي تشمل ١٣٠ ألف دونم، إضافة إلى ٩٠ ألف دونم داخل نفوذ المجلسين الإقليميين الواقعين في هذا القطاع.

وقد ذكرت أمس مديرة المنظمة، في مؤتمر صحفي عقدته المنظمة، أن أسلوب نشر المستوطنات ومناطق القضاء في أغلب المناطق في الضفة، تحول دون إمكانية إقامة امتداد إقليمي بين المدن الفلسطينية، وتقلل بشكل ملحوظ من احتمالات التطوير الاقتصادي عامة والزراعي خاصة للسكان الفلسطينيين.. وفي القطاع الشرقي، فإن الفلسطينيون محرومون من استخدام جزء كبير من موارد المياه.. ولذا، دعا أعضاء منظمة "بتسليم" إلى حل كل المستوطنات، مع منح المستوطنين تعويضات عن مستوطناتهم.

وفي الفصل المتعلق بتشجيع الهجرة إلى المستوطنات، تعتبر كمناطق أفضلية قومية (أ) أو (ب) وكمناطق يستحق المستوطنون والمواطنون الإسرائيليون الذين يعملون أو يستثمرون فيها، الحصول على امتيازات اقتصادية من قبل الوزارات الحكومية:

❖ وزارة الإسكان. قروض لمشتري الشقق التي تتحول في معظمها إلى منح، ودائرة أراضي إسرائيل تمنح تسهيلات في استئجار الأراضي.

❖ وزارة التعليم. حوافز للمعلمين، إعفاء من رسوم الدراسة في رياض الأطفال ونقل مجاني للمدارس.

❖ وزارة الصناعة والتجارة. منح للمستثمرين، بُني تحتية لمناطق صناعية.

❖ وزارة العمل. حوافز للأخصائيين الاجتماعيين.

وزارة المالية. تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات.

❖ وزارة الداخلية. تنقل منح كبيرة للسلطات المحلية في الضفة الغربية بالمقارنة مع تلك التي تقدم للمدن في إسرائيل. والمنحة المتوسطة للمواطن عام ٢٠٠٠ في مجلس محلي يهودي في الضفة الغربية تزيد بحوالي ٦٥٪ عن المنحة المقترحة لمواطن في إسرائيل. والفجوة في المنح للمجالس الإقليمية أكثر بكثير.

وفقاً للبيانات التي ذكرها "بتسليم"، والتي تدل على ظلم دائم وعُنصُرية على حساب السكان الفلسطينيين، تقترح المنظمة أن تتخذ فوراً خطوات مرحلية قبل الإخلاء وتشمل: وقف أعمال البناء الجديدة في المستوطنات؛ تجميد عمليات تمهيد الطُرُق الدائرية؛ إعادة المناطق غير المبنية - التي تم ضمها إلى المستوطنات ومجالسها - إلى الفلسطينيين وإلغاء كل الامتيازات الخاصة للمستوطنات.

وقد أعرب مجلس المستوطنات عن أسفه لأنه لم يفلح في أن يحقق - بمعدل مرتفع - النبوءة الصهيونية في الاستيطان من البحر إلى النهر.. وقد جاء ذلك رداً على "تقرير منظمة بتسليم".

مساحات المستوطنات حسب المناطق (بالألف دونم)

المنطقة	مساحة مبنية	حدود بلدية (خاصة مساحات مبنية)	احتياطي اراضي خارج الحدود البلدية	اجمالي مساحة تحت سيطرة المستوطنات
القطاع الشرقي	١٤,٨	٧٥,٩	١,٢٠٣	١,٢٧٨,٩
قطاع الجبل	١٦,٩	٦٢,٦	٤٠٩,٤	٤٧٢
قطاع الهضاب الغربية	٣٠,٩	١٠٩,٨	٢٦٥,٢	٣٧٥
الاجمالي بالألف دونم	٦٢,٦	٢٤٨,٣	١,٨٧٧,٦	٢١٢٥,٩
الاجمالي من نسبة مساحة الضفة	١,٠٩٪	٤,٤٧٪	٣٣,٤٨٪	٣٧,٩٧٪

الانتقادات الموجهة لعرفات هي الأخطر منذ قيام السلطة

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ١٥/٥/٢٠٠٢

تقول مصادر عسكرية أن موجة الانتقادات في الضفة الغربية التي يواجهها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات هي الأخطر منذ إقامة السلطة الفلسطينية. مع ذلك لا يرون في هذه التطورات خطراً حقيقياً على مستقبل سلطة عرفات.. وفي الجيش، يرون في التغييرات الداخلية في السلطة إحدى النتائج الرئيسية لعملية "السور الواقي".

والاعتداءات على عرفات تأتي الآن من قيادة السلطة وتبذل جهود أقل من السابق من أجل إخفائها. وفي عدة مناسبات، انتقد أبو مازن، نائب عرفات في رئاسة منظمة التحرير، بشدة رئيس السلطة، أمامه وبحضور مسؤولين آخرين.

والتحفظات على عرفات في الضفة الغربية تأتي من عدة اتجاهات: المنظمات الإسلامية تعارض موقفه بشأن الوقف المؤقت للعمليات الانتحارية: المنظمات السياسية المختلفة توجه له انتقادات على التسوية بشأن اعتقال قتلة الوزير رحبعام زئيفي وإبعاد المحاصرين في كنيسة المهد في بيت لحم: فيما يربطون وسط الجمهور بين عرفات والدمار الشديد الذي أحدثه الجيش في مدن الضفة.

وتقول مصادر أمنية أن زيارة عرفات لمدن الضفة الغربية أمس الأول فشلت لأن الاستجابة الجماهيرية لها كانت قليلة.. وفي مُخيم جنين، هدد نشطاء حماس وفتح بعدم السماح للمحافظ زهير مناصرة بالدخول إلى المخيم أثناء زيارة عرفات المخطط لها، بدعوى أن المحافظ هرب

إلى الأردن أثناء القتال، وسلوك النشطاء دفع عرفات إلى اتخاذ قرار بإلغاء زيارته إلى المكان.. وقالت مصادر في فتح، في الأيام الأخيرة، أن "السور الواقي" أدى إلى تحطيم مكانة المنظمة في الضفة.. علماً بأن الدعوة للإصلاحات السلطوية تبرز أكثر في فتح. ولكن يبدو أن الانضمام الإسرائيلي والأمريكي لهذا المطلب سيضعف قوته داخل السلطة ذلك لأن مؤيدي الإصلاحات سيخشون من أن يظهروا كعُملاء لإسرائيل.. ويبدو أن الاعتداء مساء أمس الأول على الوزير الفلسطيني حسن عصفور مرتبط في معظمه بالشُبهات بالفساد.

وتسود بين أوساط مختلفة في السلطة وفتح اتهامات متبادلة بالفساد خاصة في كل ما يتعلق باستخدام أموال المساعدات التي تهدف إلى ترميم الأضرار الناجمة عن عملية "السور الواقي".

وفي داخل فتح، يجري في الأيام الأخيرة نقاش عميق في مسألة العمليات الانتحارية، حيث يرى الكثير من النشطاء في المنظمة أنه كان من الخطأ اتخاذ قرار بالانتقال إلى عمليات صعبة داخل إسرائيل بدءاً من نهاية يناير هذا العام.. ومقابل ذلك، أعلنت حماس والجهاد الإسلامي أنهما ستواصلان عملياتها بعد أن رفضتا ضغوط عرفات في التركيز الآن على العمليات في الضفة الغربية.. وحسب التقديرات في إسرائيل، فإن السلطة تمتنع حتى الآن عن بذل جهد كبير لإحباط العمليات.

وبسبب استمرار التحذيرات من وقوع عمليات جديدة، تستمر حشود الجيش على طول خط التماس في الضفة الغربية.. وقال رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز في الأيام الأخيرة أنه يكفي أن يصل انتحاريان إلى هدفهما كي تشطب كل إنجازات "السور الواقي".

وعلى ضوء الفرضية بأن العمليات ستتواصل، يواصل الجيش الاستعداد للقيام بعملية ردٍ في قطاع غزة ولكن بحجم أقل من حجم العملية التي ألغيت في الأسبوع الماضي.. وثمة الكثير من كبار حماس، منهم صلاح شحادة، انتقلوا إلى العمل السري ولا يتواجدون في منازلهم منذ العملية الأولى في ريشون لتسيون.. ورغم أنه مر أسبوع على العملية لم يتم تأكيد هوية الانتحاري ولم يقم في الضفة الغربية بيت عزاء. وقال مصدر عسكري أن هذه حالة فريدة من نوعها في المواجهة الحالية.

وعلى خلفية الضربة التي تعرضت لها السلطة في العملية تزداد التقديرات بشأن تعديلات في القيادة.. ففي الأيام الأخيرة وصلت تقارير تفيد بأن عرفات سيُقيل توفيق الطيراوي، رئيس المخابرات العامة في الضفة وقد يشغل مكانه أمين الهندي، رئيس المخابرات في القطاع.. وفي الأسبوع الماضي، أقيل في نابلس قائد قوات التدخل السريع في السلطة حسين عيد.. وبُررت الإقالة بتجاوزات أخلاقية ولكن يبدو أنها مرتبطة بصراعات قوى على خلفية الأحداث أثناء دخول الجيش في المدينة.

■ عرفات يواجه أزمة داخل سلطته

بقلم: عوديد جرنوت
معاريف
٢٠٠٢/٥/١٥

حماس تقول أن الرئيس ألغى زيارته للمخيم خوفاً على حياته.. مفاجأة غير لطيفة كانت في انتظار ياسر عرفات أمس الأول في جنين.. فالزيارة إلى مخيم اللاجئين الذي تعرض لضربات موجعة من خلال عملية "السور الواقي"، كان من المفروض أن تكون عنوان خروجه من رام الله بعد حصار متواصل امتد إلى أكثر من خمسة أشهر.. ولكن عرفات لم يدخل أبواب المخيم بل اكتفى بنظرة جوية عابرة على الدمار، من مروحيته التي مرت بسرعة.

والرواية الرسمية لمساعديه تقول أن رجال الأمن فقدوا السيطرة أمام مئات الأشخاص في المخيم الذين انتظروا قدومه ولم ينجحوا في ضمان دخول منظم وآمن إلى المنطقة. التي كان من المفروض أن يوزع من عليها الثناء للمُقاتلين الشُجعان في جنينجراد. وهو التعبير الذي استعاره الرئيس من عضو الكنيست أحمد الطيبي. التي صمدت ببطولة في وجه الدبابات الإسرائيلية.

ولكن رواية حماس، المدعومة بمعلومات جيدة من داخل المخيم، تختلف بعض الشيء.. فهي تدعي أن مساعدي عرفات ببساطة خشوا على حياته بعد أن اتضح أن الجماهير في مخيم جنين تهتف بدون توقف ضد الرئيس ويذكرون بصوت عالٍ أسماء قتلى جنين للتذكير بعجز السلطة الفلسطينية التي لم تأمر أجهزتها الأمنية بالقتال كتفاً إلى كتف مع الناشطين داخل المخيم.

وبعد أن حرقت المنصة، التي أقيمت لعرفات من أجل أن يلقي من عليها خطابه، بيد مجهولين قبيل وصوله، وبعد أن أطلقت طلقات نارية في الهواء من داخل المخيم قبيل ساعات من وصوله إلى أبوابه. ألغيت الزيارة، لسوء حظ الكثير من السكان الذين أرادوا أن يصبوا جام غضبهم، وبصوت عالٍ على الرئيس ذلك لأنه لم يعمل بما فيه الكفاية لتحسين وضعهم.

وللدقة، يجب أن نذكر أن مخيم جنين كان دائماً وأبداً شوكة في لحم السلطة الفلسطينية، كان بمثابة دولة داخل دولة مُسيطر عليه من قبل نشطاء الجهاد الإسلامي وحماس. إلى درجة أن الكثير من رجال الأمن الفلسطيني امتنعوا عن الدخول إليه.. وسمعت أمس الأول في المخيم هتافات بهذا المعنى: "يا أبو عمار لم تدخل إلى هنا عندما كنت قوياً، فمن باب أولى ألا تدخل إلى هنا اليوم وأنت في

أوج ضعفك".

ورغم ذلك، فإن حقيقة أن عرفات اختار عدم الدخول إلى المخيم رغم أنه خطط لفعل ذلك، وحقيقة أن شوارع بيت لحم، جنين ونابلس لم تخرج لاستقبال رئيسها في أول خروج له من الحصار، تدل على أن شعبية الرئيس في الشارع الفلسطيني لم تكن كما كانت.. ثمة معاناة وضائقة شديدتان في الشعب الفلسطيني، وإلى جانب الرغبة المستمرة في الانتقام من إسرائيل ثمة الكثير من الأسئلة حول نهج القيادة الفلسطينية وغياب ضوء في نهاية النفق المظلم. وليس هذا فحسب، بل إنه بعد ساعات من عودة عرفات إلى رام الله، مع حلول الظلام، انهال خمسة من الملثمين بالضرب المبرح على حسن عصفور أحد مُقربي عرفات، وزير شؤون المنظمات الأهلية ورئيس طاقم المفاوضات مع إسرائيل سابقاً.. ويبدو أن الملثمين الذين انهالوا بالضرب على حسن عصفور قصدوا التلويح بشيء ما لرئيسه. ادعى حسام خضر، رجل فتح، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا الأسبوع بوضوح أن الجماهير لم تخرج لاستقبال عرفات لأنها تريده أن يتخلص من مجموعة الفاسدين المحيطين به، وهذا ينقلنا إلى قضية الإصلاحات في السلطة الفلسطينية التي ينشغل بها الكثيرون.

والإصلاحات التي يفكر فيها ياسر عرفات ليست الإصلاحات التي يقصدها بوش وشارون.. حيث أن الإصلاحات التي يفكر بها بوش وشارون هي الإصلاحات التي تطالب بها القاعدة. وحين نتحدث عن القاعدة نتحدث أساساً عن نشطاء فتح، كبار التنظيم الذين قادوا الانتفاضة الأولى وأقصوا جانباً حماس والجهاد الإسلامي في النصف الثاني من المواجهة الحالية. وهؤلاء الكبار يفكرون بأن المطلوب ليس إصلاح المظالم في السلطة الفلسطينية، إنما قلب الأمور رأساً على عقب..

لنبدأ بعرفات: طالما أن الأمور متعلقة به فإنه يستطيع العيش بهدوء بدون إصلاحات، وإذا تطلب الأمر إصلاحات فلتكن تعديلات بالحد الأدنى، تعديلات تجميلية ليس أكثر. قال نبيل عمرو، وزير أساسي في المجلس الوزاري الفلسطيني، قبل عدة أيام أن عرفات يخشى من الإصلاحات وهو غير معني بالهزات ولا بالإطاحة بالأشخاص.. إنه يريد الهدوء.. لهذا السبب إذا حشروه في الزاوية سيوافق، ربما على إجراء انتخابات بلدية ولكن في موعد مُتأخر بقدر الإمكان.

وبالنسبة لاستبدال المجلس الوزاري وإجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي، فإنه ليس هناك ما يُقال.. وإبعاد المقربين المتهمين بالفساد لا يرد بالحُسبان. من ناحية عرفات، ثمة شيء آخر غير وارد في الحُسبان: الإصلاحات التي يفترض بوش وشارون، والتي تهدف، حسب رأيه، إلى حشره في الزاوية وتحويله إلى رئيس رمزي غير ذي صلة. فالفكرة الأساسية التي طرحت في المفاوضات في واشنطن والقدس هي تعزيز مكانة شخصين أساسيين في السلطة الفلسطينية محمد دحلان ومحمد رشيد.. سيكون دحلان وزير الدفاع المسؤول عن أجهزة الأمن الموحدة في السلطة والذي سيضع حداً لظاهرة تعدد الأجهزة التي تقاتل كل منها ضد الآخر. ومحمد رشيد سيكون وزير المالية الذي يحرص على أن تخضع الأموال التي تصل السلطة، للرقابة والسيطرة ولكن ليس سيطرة عرفات بل سيطرة أطر خارجية ونظيفة، تحرص على نقلها للأهداف المطلوبة. بهذه الطريقة، وتدريجياً، يعزز الاثنان مكانتهما، ويُقلصون من قوة عرفات. إن تنفيذ هذه الفكرة سيواجه عدة صعوبات أساسية خاصة حقيقة أن كونها فكرة أمريكية تجعلها مثار شُبُهات وسط الكثير من الفلسطينيين.

لن يفضل عرفات الفكرة لأنه لا يريد أن يتنحى جانباً وليس له أي مصلحة في تعزيز مكانة آخرين حتى لو اعتبروا من مُقربيه. وهو يعرف أن ما هو جيد لبوش وإسرائيل يجب بالضرورة أن يكون ضاراً بمصلحته. وهكذا ورغم ضعف عرفات ثمة شك أن يتجرأ دحلان ورشيد على أن يوافقا على هذا الدور خلافاً لإرادته.

ولكن العقبة الرئيسية التي ستعيق تنفيذ فكرة الإصلاحات الإسرائيلية الأمريكية مرتبطة ليس فقط برفض كل المذكورين أعلاه بل بحقيقة أن الشارع غير معني بإصلاحات من هذا القبيل، بل بتغييرات جذرية لكل بناء السلطة الفلسطينية. بكلمات أخرى، نشطاء التنظيم هؤلاء الذين قاتلوا ضد إسرائيل ولكن لم يحظوا بحصة من الكعكة السلطوية ولم يتمتعوا بنعيم السلطة، يريدون إقصاء كل طبقة القيادة وكل المسؤولين الذين جاءوا مع عرفات من تونس واشتروا منازل ويعيشون في رخاء.

لذلك من هذه الناحية، يعتقد التنظيم أن محمد رشيد المتهم من قبل الكثيرين بالفساد واكتساب رأس مال شخصي، غير جدير بأن يكون وزير مالية. كذلك دحلان الذي تعرض لانتقادات بسبب معالجته لمسألة قتلة زئيفي بتسليمهم إلى سجن دولي في أريحا، غير جدير، بالنسبة لهم، بأن يكون وزير دفاع. عملياً، يدور الحديث هنا عن حرب فتح ضد فتح، رجال الجيل الشاب لفتح الذي ترعرع في الضفة الغربية، أمام الجيل القديم من تونس.. الداخل ضد الخارج.

صحيح أن قدرة التنظيم على إحداث انقلاب في السلطة الفلسطينية. وفي هذه المرحلة لا أحد يرغب بالمس بعرفات. قد باتت محدودة بشكل كبير، سواء بسبب تحطيم قوته على يد الجيش أو بسبُب حقيقة أن زعيمه مروان البرغوثي مُعتقل في إسرائيل.

مع ذلك، يبدو أن العملية العسكرية الإسرائيلية وتحطيم جزء من أجهزة السلطة.. كل ذلك ساهم في تأجيج التوتر والنزاع بين القوى الميدانية المختلفة: الرجوب ضد دحلان.. دحلان ضد الرجوب. رجال التنظيم يهددون محمد رشيد ويوجهون ضرباتهم لحسن عصفور.. وهذه، كما يبدو، هي فقط البداية.

شـارون وأفكـاره

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/١٦
بقلم: زئيف شيف

لاشك أن كل من يروق له التحدُث عن أن لقاء شارون مع الرئيس الأمريكي جورج بوش اقتصر على فكرة الإطاحة بعرفات، فإنه لا يقدم إلا صورة جزئية لما حدث.. كما أن كل من يتحدث في وسائل الإعلام عن أن الإدارة الأمريكية لم تهتم إلا ببحث قضية إضعاف عرفات فإنه يعمل على تضليل الجمهور.

والحقيقة التي يجب أن نشير إليها هي أن الولايات المتحدة طالبت إسرائيل بدفع عرفات للسير على الدرب السياسي ووقف الإرهاب.. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة في حاجة حالياً إلى الدول العربية. ولا يمكننا في هذا المقام، تجاهُل ذلك التفاهُم الأمريكي السعودي الذي تحقق خلال زيارة ولي العهد السعودي للولايات المتحدة. والذي أسفر عن إطلاق سراح عرفات.

ويمكننا تصور أن الولايات المتحدة ستطرح فيما بعد على إسرائيل الكثير من المطالب المؤلمة، بل ويمكننا تصور أن إسرائيل ستتعرض لضغوط أمريكية ودولية بالغة الحدة في حالة إذا ما أصرت على تبني مواقف حزب الليكود. وهذا الوضع لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بعرفات، خاصة أن الموقف الأمريكي تجاهه يتراوح بين معارضة مواقفه واحتقاره وبين العمل على ردعه. ومما لاشك فيه أن الفترة السابقة شهدت فشل عرفات على نحو ذريع، فلم يفشل عرفات في وقف الإرهاب الفلسطيني فقط وإنما فشل أيضاً في إقامة مجتمع فلسطيني سوي. وبالرغم من هذا الفشل، فإن الإدارة الأمريكية ترى أنه طالما أن عرفات يتولى رئاسة السلطة فإنه لا مفر من التفاوض معه.

ولا تثق الإدارة الأمريكية في المقابل في أن شارون يعتزم إزالة عدد كبير من المستوطنات في إطار التسوية مع الفلسطينيين.. وتتردد في الإدارة الأمريكية عدة آراء مفادها أنه ليست لدى شارون أية حلول سياسية للصراع حتى لو اختفى عرفات عن الساحة.

أما الحقيقة هي فإنه ليس لدى شارون أو بوش أي تصور سياسي لحل صراع الشرق الأوسط. ومع هذا، فلا يعني هذا الوضع أنه لن تكون لدى بوش، مع مُضي الوقت، خطة للحل خاصة أن الإدارة الأمريكية معنية حالياً بآليات الحل أكثر من إقرار حل بعينه.

وتشهد الإدارة الأمريكية جدلاً مستمراً بشأن الخطة التي من الواجب طرحها لحل الصراع، غير أنه لم يتم حسم الموقف الأمريكي. وتطرح كافة الحلول الأمريكية فكرة إقامة دولة فلسطينية. ومن المعروف أنه قد راقت للرئيس الأمريكي جورج بوش، خلال محادثته، مع العاهل الأردُني الملك عبد الله الفكرة التي طرحها الأخير الداعية إلى إقامة إطار للدولة لثلاث سنوات، وأن يظل هذا الإطار قائماً حتى يتم التوصُل إلى تسوية نهائية، وأن تخصص السنة الأولى للمرحلة الانتقالية.

ولا يمكننا في هذا المجال تجاهُل الجدل القائم في الإدارة الأمريكية بشأن قضية كيفية مواجهة الولايات المتحدة لصدام حسين.. وتوجد داخل الإدارة الأمريكية ثلاث اتجاهات في هذا الشأن.. فيمثل دونالد رامسفيلد اتجاه البنتاجون الداعي إلى توجيه كل الجهود الأمريكية للإطاحة بصدام حسين لأنه يشكل تهديداً استراتيجياً ضخماً. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الممكن أن تشن الولايات المتحدة بمفردها هجومها ضد العراق دون الاستعانة بالدول العربية ودون النظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما الاتجاه الثاني، فيمثله كولن باول الداعي إلى التوصُل، في البداية، إلى حل للصراع.. ويحذر دائماً من إمكانية فقدان السيطرة على الوضع. أما الاتجاه الثالث، فيتمثل في البيت الأبيض الذي يتسم بالتردُد. وسيدوم هذا الوضع كما يبدو حتى يُقدِم الرئيس بوش على خطوة حاسمة يتبنى خلالها خطة واضحة.

مطلوب إصلاح في إسرائيل

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/٢٠
بقلم: عكيفا إلدار

حتى من بين خريجي مدرسة أوسلو، ومنهم على سبيل المثال مدير عام وزارة الخارجية آفي جيل، الذين يتفقون على أنه بعد كل ما حدث يمكن أن يتضح أن عملية "السور الواقي" لم تكن فكرة سيئة للغاية..

ففي الاجتماع الذي عقده مع كبار مستشاريه، غداة عودته من واشنطن، قال جيل أن هذه العملية قد أخرجت من رأس الفلسطينيين وهم الانسحاب الإسرائيلي، تحت ضغط النيران.. وقال: "لقد أدركوا أن الإرهاب يزيد من تطرُف مواقف إسرائيل وردود فعلها، كما أنه يقضي أيضاً على معسكر السلام".

والدعوة المتزايدة لدى القيادة الفلسطينية بإجراء حساب مع النفس يمكن أن تعود هي أيضاً إلى فضل العملية.. فقد ختم المدير العام كلامه قائلاً: "لقد فتحت العملية أمامنا طاقة من الفرص، في شكل المؤتمر الإقليمي.. وحذار علينا بأي شكل أن نضيع هذه الفرصة والقدرة التي توفرها لنا". لم يكتف وزير الدفاع وزعيم حزب العمل. بنيامين بن اليعازر، بالدعوة إلى تحويل النجاح العسكري إلى تحرك سياسي.. فقد صاغ مع إبراهام بورج، أحد زعماء "تحالف السلام" والذي يعتبر معارضته للحكومة، مشروعاً سياسياً، عبارة عن خليط من المشروع السعودي، وتفاهمات طابا وإطار كلينتون.

في الوقت نفسه، يواصل وزير الخارجية شيمون بيريز، الذي ينتمي إلى نفس الحزب، تعزيز مشروع بيريز- أبو علاء الداعي إلى إقامة دولة فلسطينية مصغرة أولاً على أنه المشروع الوحيد المقبول. كذلك لدى المنافس الجديد، حاييم رامون. مشروعاً سياسياً.. فهو يقترح تحديد خط فاصل ينضم بالفعل إلى إسرائيل ليس فقط أغلب المستوطنين، إنما أيضاً ٢٠٠ ألف فلسطيني. وفي نفس الوقت، وكأن الأمر في بلد آخر وحكومة أجنبية يعلن رئيس الأركان المنتظر أثناء زيارته للولايات المتحدة، أن استئناف القتال واحتلال عزة ليس إلا مسألة وقت ويُعلن مُنسق العمليات في المناطق أن القيود الجديدة على التحرك في الضفة (إنما لتخفف الوضع على السكان). بينما يؤكد تقرير جديد لمنظمة بتسليم، أنه تحت أنظار وزراء حزب العمل يواصل المستوطنون الاستيلاء على الأراضي.

فماذا يرى رئيس الوزراء من خلال نافذة الفرص التي أتاحتها له عملية "السور الواقي"..؟ بمعنى آخر. ما هي القيمة التي يراها شارون في المؤتمر الإقليمي..؟

يمكن أن نجد الإجابة في المقال الذي نشر في ١٠ مايو في صحيفة "الواشنطن بوست" بقلم جيم هوجلاند، حيث قال شارون لهوجلاند: إن المؤتمر سيعمل على خلق مناخ صحيح للحوار والتفاوض.. والوضع الحالي ليس مناسباً للتفاوض السياسي.. ومن ثم، يجب أن يتم ذلك مباشرة بين الأطراف، طبعاً بعد أن يتوقف الإرهاب". وذكر شارون أن الرئيس بوش وافق على أنه ليس هناك أهم من إجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية.. ومن جانب آخر، سمع منه أن إطار كلينتون وتفاهمات طابا وحدود ١٩٦٧ ليست في حساباته.

ماذا كنا سنقول عن نظم الحكم لدى الجيران..؟ لو أعلن أبو مازن مثلاً عن الاستعداد للتخلي عن حق العودة، بينما أصر عرفات عليه..؟ كم سيكون حجم الضجة عندنا لو دعا محمد دحلان إلى استئناف الصراع والعنف في الوقت الذي يقرر فيه المجلس التشريعي منع رؤساء الأجهزة الأمنية من الإدلاء بتصريحات في أمور سياسية..؟ ولنفترض أيضاً أن الفلسطينيين قد وافقوا على أن المؤتمر ليس بالمكان المناسب للتفاوض حول التسوية النهائية - هل كانت إسرائيل ستوافق على مطلبهم، إلى جانب الإصلاحات في السلطة، بأن المؤتمر سيتناول الإصلاحات وسياسة المستوطنات..؟

مازالوا في البيت الأبيض يحاولون وضع جدول للمؤتمر الذي يناسب مقاسات شارون ويمكن الزج بعرفات فيه.. إنهم يقللون من التوقعات ويتكلمون عن التأجيل. يقوم الأمريكيون بالتشاور مع السعوديين والمصريين والأوروبيين حول كيفية استغلال الفرصة. ولكن بوش يميل أكثر إلى الإنصات لمستشاريه السياسيين الذين يقولون له إن شارون يُحذرهم بأن أي "ضغط من أجل التنازل للفلسطينيين سيؤدي إلى سقوط حكومته".. ومن المرجح أنه لا يقصد ضغطاً من جانب بن اليعازر أو بيريز.

وفقاً لقواعد الديموقراطية الإسرائيلية، مسموح لكبار الوزراء بأن يطرحوا أمام العالم مشروعات مُتناقضة مع سياسة الحكومة، بشرط ألا يضعوا هذه المشروعات ومصداقيتهم في اختبار مائدة الحكومة.

القُدس: بيانات واتجاهات

هاتسوفيه
٢٠٠٢/٥/٢٠
بقلم: إليشع إيفرت

بعد مرور ٣٥ عاماً على توحيد القُدس من المهم أن نفحص عدد من البيانات الكمية والنوعية لتوضيح تطورات الوضع فيها خلال هذه الفترة. منذ حرب الأيام الستة، وإلى اليوم ازدادت مساحة القدس من ٣٧,٥٠٠ ألف دونم إلى ١٢٦ ألف دونم. وهكذا هي أكبر اليوم في مساحتها بمقدار الضعفين وأكثر سواء من تل أبيب أو من حيفا.

ويبلغ عدد سكانها اليوم حوالي ٦٥٧٥٠٠ نسمة منها ٤٤٨٨٠٠ يهودي، يشكلون ٦٨٪ من سكان المدينة، مقابل ٢٠٨٧٠٠ عربي يشكلون ٣٢٪ من السكان. مثلما يتضح طرأ انخفاض كبير في نسبة السكان اليهود في القدس مقابل العرب وكانت النسبة عام ١٩٦٧ بنسبة ٧٣ : ٢٧. في المدينة القديمة يقيم حالياً ٣٢٩٥٢ مواطن وهو أقل من كيلو متر مربع وذو كثافة مرتفعة جداً. يبلغ عدد السكان اليهود في المدينة القديمة ٣٧٩٢ نسمة، مقابل ٢٩١٦٠ نسمة من العرب، أغلبهم من المسلمين وربع فقط منهم عرب مسيحيين.

منذ عام ١٩٦٧، ازداد السكان في المدينة القديمة بنسبة ٦٣٪.. كيف توزع سكان القدس منذ أن ازدادت مساحتها بمقدار ٣,٢ ضعفاً بعد حرب الأيام الستة..؟ يتضح أن ٥٧٪ من إجمالي مواطني القدس يقيمون اليوم في المناطق

التي أضيفت للمدينة بعد ١٩٦٧، ويبلغ عددهم فيها حوالي ٢٧٦ ألف نسمة حوالي ٤٦٪ من هؤلاء السكان يهوداً ويبلغ عددهم هناك حوالي ١٧٠٤٠٠ نسمة. من هنا، فإن ٣٨٪ من مواطني القدس اليهود يقيمون حالياً في المناطق التي أضيفت إلى المدينة بعد حرب الأيام الستة، وهي نسبة تعتبر عالية جداً.

ويشير توزيع السكان اليهود حسب الأحياء الجديدة بالمدينة إلى أن حوالي ٣٧٧٠٠ يقيمون في راموت ألون و ٣٤٨٠٠ في بسجت زئيف، و ٢٧٥٠٠ في جيلا، و ٢٠٢٠٠ في نافيه يعقوب و ١٣٠٠٠ في تليفوت مزرح.

في عام ٢٠٠٠، كان معدل زيادة السكان العرب في القدس ونفعاً بمقدار ١، ٤ ضعفاً عن ذلك الذي لدى السكان اليهود. بينما معدل زيادة السكان اليهود كان في ذلك العام يبلغ ٧، ١٪ فقط، فقد وصل داخل السكان العرب إلى ٧، ٣٪. ومع هذا، جدير بالذكر، أنه في السنوات ما بين ١٩٦٧ - ٢٠٠٠ ازداد عدد سكان القدس بنسبة ١٤٧٪ وازداد عدد السكان اليهود فيها بنسبة ١٢٧٪ أما العرب فزادوا بنسبة ٢٠٤٪. وبالمقارنة بإجمالي زيادة السكان في إسرائيل، نجد أن السكان اليهود قد زادوا بنسبة ١٢٩٪ والعرب بنسبة ٢٠٢٪.

وتعتبر نسبة الزيادة الطبيعية في القدس مرتفعة جداً مقارنة بإسرائيل، وذلك بسبب التركيبة السكانية، والتي تمثل نسبة مرتفعة من الحريديم والدينيين والعرب. بينما تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية ٢، ٢٣٪ في العام في القدس، فإن النسبة تبلغ ٦٪ فقط في تل أبيب و ٢، ٢٪ في حيفا.

وفي عام ٢٠٠٠، كانت نسبة المواليد في القدس ٨، ٢٧ حالة ولادة لكل ألف نسمة، منها ٤، ٢٤ ولادة لدى اليهود و ٦، ٣٤ لدى العرب. ومتوسط عدد الأولاد المنتظر من المرأة اليهودية في القدس هو ٨، ٣ مقابل ٦، ٢ في إسرائيل و ٩، ١ طفلا في تل أبيب وحيفا.. ويرجع السبب في ذلك إلى نسبة الخصوبة المرتفعة داخل النساء الحريديات.. فيمكن للمرأة الحريدية أن تنجب في حياتها حوالي ٥، ٧ طفلا، وربما أكبر من ذلك. كذلك، فإن نسبة الخصوبة لدى النساء المسلمات في القدس ونفعه وتبلغ ٦، ٤ طفلا.

في المقابل، فإن نسبة الوفيات في القدس منخفضة مقارنة بنسبة الوفيات في إسرائيل، ولكنها أعلى كثيراً عن تلك التي داخل السكان العرب في القدس ٤، ٥ لكل ألف نسمة لدى اليهود مقابل ٩، ٢ لدى العرب.

وتمثل الهجرة بين المدن وضعاً ديموجرافياً بالغ الصعوبة. يواصل ميزان الهجرة السلبي في القدس في التزايد طوال الوقت ويبلغ حالياً أكثر من ٨٠٠٠ نسمة في السنة.. في عام ١٩٩٩، بدأت زيادة ملحوظة في عدد الذين يغادرون المدينة إلى قطاع القدس، وبخاصة إلى بيت شمش، والتجمعات القروية التي في القطاع.

في هذا العام، انتقل إلى بيت شمش ٢١٨٤ نسمة وانتقل إلى التجمعات القروية ١٢٥٢ نسمة. وقد أتيحت الزيادة في الذين ينتقلون إلى هذا القطاع مع زيادة المعروض من الشقق والتنوع في الأحياء الجديدة في بيت شمش، وفي توسيع التجمعات القروية والجماعية. في العقد ما بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ دخل إلى القدس ١٠٢١٠٠ نسمة وتركها ١٦٩٧٠٠ نسمة، أغلبهم يهوداً. إجمالياً نقص من سكان المدنيين نتيجة ميزان الهجرة بين المدن ٦٧٥٠٠ نسمة خلال عقد واحد. هل الهجرة إلى إسرائيل تحسن الميزان الديموجرافي في القدس..؟ في عام ٢٠٠٠، اختار ٤٣٠٠ مهاجراً القدس كمكان للإقامة وهم مثلوا ٧٪ من إجمالي المهاجرين الذين وصلوا إلى البلاد في ذلك العام، وهي نسبة غير مرتفعة.. كذلك، فإن كم بناء وحدات سكنية في القدس في تناقص. في عام ١٩٩٩، تم البدء في بناء ١٧٠٠ وحدة مقابل ٢٠٠٠ وحدة عام ١٩٩٨ أي انخفاض بمقدار ١٥٪ وقد مثلت مساحة بناء المساكن ٣، ٣٪ فقط من إجمالي مساحة أعمال البناء الجديدة في إسرائيل، بينما يقيم ٤، ١٠٪ من سكان الدولة في القدس.

يبدو أن البيانات سالفة الذكر، والمأخوذة عن الإحصاء السنوي الأخير عن القدس لعام ٢٠٠٠ (إصدار معهد القدس لأبحاث إسرائيل) لا تعد بمستقبل زاهر لديموجرافية المدينة طالما أنها في وضع سياسي إشكالي وبدون حل سياسي معقول.

الانتخابات المبكرة قد تكون بداية النهاية لشارون

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٥/٢٢
بقلم: سيما كدمون

تصويت الكنيست على الميزانية جعله يحول العار إلى هالة.. ولكن الحقيقة، شارون لم يشرح لنا كيف خسر أمس الأول في التصويت على الميزانية.. وكذلك أعضاء الكنيست، الذين لم يصوتوا لصالح الحكومة، لم يقدموا لنا التفسير: لماذا لم يصوتوا لصالحه..؟.

ما فعله شارون، قبل أسبوع في مركز الليكود، فعله في الكنيست. لقد نجح ثانية، وبصورة عجيبة في تحويل الخسارة إلى انتصار.. والعار إلى هالة.. وفشل التصويت إلى موجة كبيرة من التأييد يهدد صداه بإسقاط كل هؤلاء الذين ساهموا في هذه الإهانة.

إن هذا الجو العام، الذي يحمل شارون على الأكتاف، يجعل كل أولئك الذين صوتوا مع شارون أخياراً، والباقي أشراراً. ويمكننا أن نلمس النتائج في التصويت الثاني على الميزانية.. سيعود حاييم رامون من البحر مع وحل

على الوجه، وميكي إيتان سيصل في الوقت المحدد، وإبراهام بورج يجد الطريق من مكتبه في الطابق الثالث إلى القاعة في الطابق الرابع، وليمور ليفنات ستخرج من المنزل مُبكراً كي لا تعلق في اختناقات الطرق، وإبراهام هيرشزون سيفحص جيداً زر التصويت.

كل السياسيين المجربين هؤلاء حرصوا على السير ضمن الخط أمس. لقد فهموا أنهم إذا لم يفعلوا ذلك سيجدون أنفسهم في جانب الأشرار، مع أعضاء شاس، هؤلاء الذين يستخفون بالقانون والنظام والذين على خرابهم يبني شارون الآن التأييد العام الواسع الذي يحظى به.

هذا ليس عجيباً: فالجمهور الإسرائيلي الذي اعتاد سماع تبجُح رؤساء حكومات، بأنهم غير قابلين للابتزاز ولا يتعرضون للضغط، وبعد ساعات من ذلك يرونهم يستسلمون في الساحة الخلفية، اكتشف، لعظيم دهشته، أن العكس ممكن: رئيس الحكومة يخضع المبتزين. إن خطوة شارون هذه مع خطوات أخرى نفذها مؤخراً أكسبته دعماً يرتفع عن ضفتيه عائداً إلى الليكود.

كذلك في الليكود، لا يحبون شاس. وفي الليكود أيضاً يقدرون رئيس الحكومة الذي يتحلى بالقوة حتى لو كان ضد مركز حزبهم.

إن السؤال الوحيد الذي يجب أن يُطرح اليوم هو: ماذا ينوي شارون عمله مع هذه الثروة..؟ كيف ينوي استغلال الدعم الذي لم يكن له مثيل منذ الانتخابات وثمة شك أن يتكرر بمثل هذه الأبعاد. إنه يستطيع أن يقدم موعد الانتخابات وأن يقول: "كسبت ما كسبته، والآن يجب تجسيد ذلك".. بعد عدة أشهر قد يكون ذلك مُتأخراً جداً، يجب فعل ذلك الآن وبسرعة، أن يُقدم استقالته لدى الرئيس ويُجري انتخابات تمهيدية سريعة في الليكود على أمل أن يفوز فيها وينافس على منصب رئاسة الحكومة.

إنه يستطيع أن يكون ديجولاً، وأن يقيم حزب وسط ويضم قوات ويستغل الدعم الذي يحظى به اليوم في ميريتس، في العمل، في شينوي وكذلك في اليمين اللين في الليكود. وهذا يمنحه أيضاً خياراً سياسياً، يستطيع أن يدخله التاريخ، وليس مجرد صورة على الحائط في "متسودات زئيف" بين نتانياهو ونتانياهو. الإمكانية الثالثة هي التراجُع عن الخطوات الأخيرة والعودة إلى المستنقع ويقول: لماذا نقدم أو نؤخر، فلنعيد شاس ونرسي الائتلاف ونواصل المناورات والتأرجُح وكسب الوقت..؟

إذا كان اليوم يوماً دراماتيكياً في المعركة السياسية فهذا ليس بسبب التصويت على الميزانية، فالميزانية ستمُر.. هذا يوم دراماتيكي لأنه يشير إلى نوايا رئيس الحكومة.

هذا القرار ليس سهلاً. ثمة لشارون إغراء كبير في دفع الانتخابات.. إنه يعرف أن هذه قد تكون فرصة لن تتكرر لفوزه.. إنه يعرف أيضاً أن هذا قد يكون بداية لتحطمه.

الزعيم الجديد: عرفات

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/٢٣
بقلم: تسفي برئيل

أوضحت حالة الترقُب التي سيطرت على الجميع، قبل إلقاء عرفات لخطابه يوم الأربعاء الماضي، أنه ليس من الممكن أن يخلف أحد أياً كان عرفات، ونعلم جميعاً أنه قد كثر الحديث قبل إلقائه لهذا الخطاب عن الشخصيات الفلسطينية التي من الممكن أن تخلفه في الرئاسة، وعن الحروب الداخلية التي من الوارد أن تتفجر في الداخل، وعن الضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية من قبل الشارع.

وقد تحدث البعض عن إمكانية قيام مندوبي السعودية ومصر والأردن بتعيين زعيم فلسطيني جديد بل وإمكانية أن يكون هذا الزعيم صهيونياً. ومع هذا، فقد حرص البعض على وضع الأمور في نصابها.. ومن هنا، فقد استشهدوا بما ذكره وزير الخارجية المصري أحمد ماهر الأسبوع الماضي. إذ ذكر أن النشاط السياسي الذي تقوم به الدول العربية لا يهدف إلى كبح جماح الانتفاضة أو القضاء على السلطة وإنما يهدف إلى نقل النضال الفلسطيني إلى المسار السياسي.

ومن جهة أخرى، أعلن شارون أن استئناف المسيرة السياسية يستلزم قيام السلطة الفلسطينية بإدخال بعض التعديلات. وعند الحديث عن الإصلاحات، فإن إسرائيل ليست معنية إلى هذا الحد باتباع السلطة لوسائل الحكم الديمقراطية أو بتحسين وضع المرأة الفلسطينية أو بقضايا عمالة الأطفال وإنما تهتم فقط بالإطاحة بعرفات من السلطة واختفائه من المشهد السياسي الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي، فقد سارعت الإدارة الأمريكية بإطراء على خطاب عرفات وإدانته للإرهاب، وقراره بتطبيق بعض الإصلاحات، التي من شأنها تأسيس إدارة فلسطينية قوية.. وستتمثل هذه الإصلاحات في توحيد قوات الأمن الفلسطينية، والقضاء على كافة مظاهر الفساد المستشرية في

الاقتصاد الفلسطيني على نحو يجعله جدير بالحصول على مساعدة خارجية تمكنه من إقامة دولة فلسطينية.

ولن يحصل شارون في نهاية الأمر إلا على أحد أشكال الديمقراطية الفلسطينية التي سبق له أن رفضها من قبل. ونتذكر جميعاً أن الاتحاد الأوروبي تقدم منذ بضعة أشهر باقتراح دعا إلى إجراء انتخابات في السلطة تحت إشراف دولي بغرض تدعيم موقف عرفات كشريك شرعي في مسيرة السلام. وقد رفضت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هذا الاقتراح.. غير أنه من الجائز حالياً الاستعداد للانتخابات الفلسطينية التي ستجرى إما في غضون عام أو في وقت مبكر. ويمكننا التكهن بالنتائج حيث إنها ستسفر عن فوز عرفات وعندئذ لن تستطيع أية جهة أن تردد أية مزاعم بشأن شرعيته.

وستصبح هذه النتيجة أكثر وضوحاً فور بدء عرفات في جولة الزيارات التي سيقوم بها في الخارج. والتي سيقوم فيها بزيارة للسعودية التي سيعرب فيها عن خالص شكره للأمير عبد الله للجهود التي قام بها من أجل رفع الحصار عنه في رام الله. وسيتوجه فيما بعد إلى مصر والأردن ومنهما إلى أوروبا.

وعندئذ، سيتضح أن عملية "الجدار الواقي" دعمت مكانة عرفات. ويتمثل سبب هذا الأمر في أن عرفات مقارنة بشارون هو الذي يملك خطة سياسية أو صفقة تسمى إصلاحات السلطة. أما شارون فلا يملك شيئاً سوى حديثه عن التنازلات المؤلمة والتطلع صوب السلام.. هذا الحديث الذي يتردد في ظل الفترة التي يتضح فيها أنه عاجز عن جني أية فائدة من انتصاره السياسي.

وفي ظل الفترة الراهنة، فإن الأمير عبد الله يعلن دور المنطقة في التسوية.. ومن هنا، نجد أن الطرفين الفلسطيني والعربي يدينان الإرهاب، كما أن المنطقة تتعهد بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل، ويتعهد الفلسطينيون بتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

وهكذا لن يتبقى إلا دور بوش في التسوية، وينتظر الجميع البضاعة الإسرائيلية التي سيعرضها في التسوية.

جهات عربية طالبت إسرائيل مواصلة تحركاتها الأمنية المحددة

بقلم: بن كسبيت
معاريف
٢٠٠٢/٥/٢٤

برأت المحكمة العليا الفلسطينية فؤاد الشوبكي هذا الأسبوع لعدم كفاية الأدلة والتبرئة كانت خاطفة ومرت بهدوء نسبي إلا أنها تحتوي في ثناياها على إشكالية.. والشوبكي، كما قال أحد قادة جيش الدفاع ساخراً هذا الأسبوع، يستطيع أن يطلب إخلاء سبيله الفوري من السجن.. وفي هذه الحالة، ستنشأ مشكلة كبيرة. فشريكه في الزنزانة أحمد سعدات ضبط كمسؤول عن العملية الأخيرة في سوق ناتانيا.

حسب تقارير الاستخبارات السرية، يتمتع الاثنان بحرية نسبية في سجنهما بما في ذلك إجراء الاتصالات الهاتفية.. فسعدات يواصل إرسال العمليات تحت عيون السجانين البريطانيين اليقظة، وعلى ذلك - يقولون في جيش الدفاع - يفضل إطلاق سراحهما.. ففي الخارج سيكون بالإمكان معاقبتهما بطريقة أخرى.

في الوقت الحالي، وبينما تستكمل الاستعدادات لعملية "السور الواقي ٢" تتزايد الانقسامات حول درجة نجاح العملية الأصلية.. وفي مجلس الأمن القومي أعدت في الآونة الأخيرة وثيقة مدروسة، على أساس مداولات كثيرة من المشاركين، تعتبر عملية السور الواقي فشلاً فاضحاً :العملية كما قرر المختصون قربت الصراع من التدويل، وحولت إمكانية إرسال قوة دولية إلى المنطقة إلى مسألة ملموسة، وزادت من خطر فرض عقوبات دولية. وزادت من حدة العزلة الدولية حول إسرائيل. وسرعت من الأزمة الاقتصادية ولم تحل المشكلة الأمنية.

إن النجاح العسكري المحدود سيتبدد مع مرور الوقت بينما لن يغير الفلسطينيون افتراضهم الأساسي القائل أن استمرار العمليات التفجيرية سيسرع من فرض تسوية قسرية على إسرائيل. وعداً ذلك كله ما زال عرفات هنا حيٌ يرزق واعداً بالإصلاحات، إلا أنه لا يعد بتنفيذ ما وعد به.. والصراع حول خلافته يدور بصورة قاسية حول العالم، إلا أن المرحوم يرفض الرحيل.

في هذه القضية تطرح في الآونة الأخيرة عدة تساؤلات صعبة :لماذا أضعفت إسرائيل جبريل الرجوب وربما صفته سياسياً..؟. في جهاز الدفاع يوجد إجماع حول حقيقة أن الرجوب كان أحد القلائل الذين كان من الممكن التوصل إلى تفاهمات معهم. جهازه كان الجهاز الأقل تلوثاً بالإرهاب من بين

كل الأجهزة الفلسطينية الأخرى، وعلاقة الجهات الأمنية (وخصوصاً رئيس الشاباك آفي ديختر) معه كانت مجدية ومثمرة حتى في أشد الأيام صعوبة.

الخطوة التي أضرت بالرجوب (حصار قيادته في بيتونيا وإهانته بصورة علنية) اتخذت من دون تشاور حقيقي حول تأثيرات ذلك، ومن دون تفكير مسبق. وليس واضحاً لماذا وكيف حدث ذلك..! ويجب البحث عن الجواب في ديوان رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز حسبما تقول بعض الجهات الأمنية العُليا، هؤلاء يقولون أن لموفاز حساباً شخصياً مع الرجوب. وهو يتجاهل الانتقادات التي توجه إليه في كل السياقات السياسية حول أسلوب إدارته المثير للإشكال ويسخر منها. المسألة الوحيدة التي أخذها بحساسية خلال فترة خدمته في هذا المنصب كانت التفريط بالجريح مدحت يوسف في قبر يوسف في نابلس حيث نزف حتى الموت.

وموفاز، المقاتل حتى النخاع لا يغفر لنفسه هذه الوصمة التي ألمت به. والمذنب المباشر حسب رأيه كان جبريل الرجوب الذي وعد بإخلاء المقاتل ولم ينفذ وعده.. ولكن موفاز دفع الثمن عن هذه المأساة على حساب صورته في أعيُن الناس.. والرجوب يدفع الثمن عنها الآن بصورة متأخرة نسبياً من خلال حياته السياسية .

إن تعامُل إسرائيل والولايات المتحدة مع كل ما يتعلق بالصراعات الداخلية الفلسطينية والإصلاحات في السلطة الفلسطينية جدير بإجراء نقاش آخر. جهات كثيرة ومن بينها مصادر عربية عُليا(مصر على وجه الخصوص) تعبر في الآونة الأخيرة عن استغرابها من حقيقة أن إسرائيل وأمريكا تطالبان الفلسطينيين بالديمقراطية والانفتاح والشفافية ومكافحة الفساد، وفي المقابل تعملان على إبراز مجموعات تشكل رمزاً مطلقاً لما هو عكس ذلك.. وما محمد رشيد إلا مثال على ذلك.. وكل هذا يدلل على عدم فهم السياسة الفلسطينية الداخلية وعلى نوايا مبهمة، ويدل أكثر من أي شيء على احتمالات نجاح ضئيلة.

وبمناسبة ذكر السور الواقي ، بعض الجهات العربية، وخصوصاً في المحادثات مع نظراء إسرائيليين (منهم مستشار وزير الدفاع للشؤون العربية ديفيد حاخام) قالت مؤخراً أن العملية الإسرائيلية كانت حيوية ومبررة وناجحة.. المفاوضون الإسرائيليون وجدوا صعوبة في إخفاء شعورهم بالمفاجأة لسماع ذلك منهم. هذه الجهات العربية واصلت القول بأن العملية قد انتهت في الوقت الصحيح وتمخضت عن أرضية مريحة لإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية وإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

حسب رأي تلك الجهات، يتوجب على إسرائيل أن تواصل تحركُاتها الأمنية المحسوبة، ولكن عليها ألا تنجر إلى عملية أخرى واسعة النطاق بأي شكل من الأشكال وبروحية التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة الأركان القادم في واشنطن. هذه التصريحات نزلت على رأس الأمريكيين كالدُش البارد.

والتوصية لجورج تينت بالبقاء في أمريكا وعدم القدوم للمنطقة والتي قيلت له على أرض أمريكا على لسان ضابط إسرائيلي هي توصية مثيرة للأشكال وتشكل في الواقع تصريحاً سياسياً واسع التأثير.

◆ **تقرير ديان المثير للفضول :**

بعد شهر سينشر مجلس الأمن القومي تقييمه لوضع الأمن القومي، وهو تقرير يُنشر لأول مرة.. تقييم الوضع سيشمل أكثر من مائة صفحة وهو نتاج لعمل طويل من الطاقم وبإشراف اللواء عوزي ديان وبمشاركة كل الأذرُع الأمنية :جيش الدفاع، الشاباك، الموساد، شُعبة الاستخبارات العسكرية، وزارة الخارجية وغيرها من الأذرُع الحكومية والسياسية.

أطقم العمل تعمل منذ مدة طويلة بشكل متعمق وواسع. ففي الأسبوع الماضي أرسلت مسودات للمشاركين المختلفين في الطاقم حيث يفترض أن يضعوا ملاحظاتهم عليها استعداداً لبلورتها بشكل نهائي. هذا التقييم سيتضمن فصولاً مختلفة، سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وستكون هناك توصيات تنفيذية ميدانية.

اللواء عوزي ديان يطمح في تحويل تقييم الوضع هذا إلى خطوة ثابتة تصدر في كل عام أو عامين.

في الوقت الحالي، يمكن أن نشخص بلورة عدة توصيات واستنتاجات مثيرة للاهتمام.. مثلا التقدير بأن الوجود الإيراني في لبنان يشكل خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل، ويستلزم استعداداً ملائماً للمرة القادمة التي سيحدث فيها تصعيد بحيث يكون ذلك مترافقاً مع نشاط سياسي بهدف إبعاد أرجُل إيران عن حدود إسرائيل الشمالية من قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً. فمن هناك، من ضواحي بيروت، يرسل الأخطبوط الإيراني أذرُعه نحو حماس والجهاد وعرب إسرائيل والأردُن ومصر.

الضغط على إسرائيل للانسحاب من المناطق قبل أي انتخابات فلسطينية

شلومو بن عامي
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٥/٢٦

الفصل يجب أن يتم فقط في إطار دولي وليس أحادي الجانب.. المطلب الإسرائيلي بالإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية صحيح وشرعي. وقد ورد عرفات، أن الانتخابات الحُرة لن تجري طالما استمر الاحتلال، ولاقى ذلك تأييداً من الرأي العام العالمي.

إن ما بدا كما لو كان ضغطاً على عرفات سُرعان ما سيتحول إلى ضغط علينا لإنهاء الاحتلال من أجل التمكين من إجراء الإصلاحات. ولكن الأطر الفلسطينية لا تستطيع أن تصلح نفسها.. فكل إصلاح يجري في ظل وجود عرفات في القيادة سيكون تجميلياً فقط.. الحل هو إقامة انتداب دولي على المناطق، يستعين بقوات مُتعددة الجنسيات ويرافق السلطة الفلسطينية في طريقها إلى الاستقلال وإلى الاستقرار الاقتصادي والتسوية الأمنية التي تتناسب مع احتياجات إسرائيل، على أن يعمل الانتداب لفترة انتقالية مُتفق عليها. والنموذج لمثل هذا الانتداب هو الانتداب الدولي الذي أقيم لمدة عامين في تيمور الشرقية. ووصل الآن إلى نهايته الناجحة.. فقط في مثل هذا الإطار يكون من المناسب إجراء فصل بين إسرائيل والمناطق. إن الفصل أحادي الجانب مع إخلاء كبير للمستوطنات، والذي يتم خارج إطار دولي، سيكون بمثابة مُغامرة خطيرة تقسم الشعب دون أن يتلقى المقابل.الشئ الوحيد الذي يستحق المخاطرة من أجله بمثل هذا الانقسام. تسوية سياسية ونهاية للنزاع. إن النضوج الدولي والعربي. على غرار المبادرة السعودية. لمثل هذه التسوية هو نضوج أكبر من أي وقت مضى.. يحظر على إسرائيل أن تهدر هذه اللحظة من خلال خطوة للفصل العنيف الذي سيُخلف وراءه فوضى خطيرة على أمننا. بعد تنفيذ الفصل، سيعلن الفلسطينيون، من منطلق الإحساس بالنصر الكبير، عن طرد إسرائيل من المنطقة وإقامة دولة فلسطينية. هذه الدولة التي ستلقى فوراً اعتراف أكثر من ١٦٠ دولة في أنحاء العالم.. وستكون، وهذا أمر مفهوم بذاته، دولة مواجهة أخرى في الحدود الشرقية لإسرائيل.. إن حربها في الخط غير الشرعي الذي حددته إسرائيل لنفسها بصورة أحادية الجانب، ستحظى بدعم العالم العربي والمجتمع الدولي.. وكذلك لن يسري عليها أي قيد في مجالات التسلح وإمكانية إبرام معاهدات عسكرية مع أوساط مثل العراق، إيران، حزب الله وربما كوريا الشمالية.

إن مجال عملنا مع دولة المواجهة الفلسطينية سيكون مُقلصاً أكثر من مجالنا أمام السلطة الفلسطينية الفوضوية في ظل "السور الواقي" .. هل يخطر بالبال أن ندخل، كأمر عادي، إلى عاصمة دولة ذات سيادة ونفرض حصاراً على مقر رئيسها المنتخب الذي يتواجد حوله ١٦٠ سفيراً أجنبياً..؟ بالعكس، فالهجوم على مثل هذه الدولة سيكون مدخلاً لحرب شاملة، والفصل أحادي الجانب الذي لا يكون مُنسقاً مع المجتمع الدولي هو أمر خطير.. في مثل هذه المرحلة، فإن القيادة الفلسطينية ستكون في حالة دفاع عن النفس أمام الرأى العام العالمى. من جهة أخرى، تستند القيادة العالمية للرئيس بوش، الذي وضع على الطاولة خطة لتسوية دائمة بين إسرائيل وجاراتها، على تحقيق انتصار.. ومن ثم، هذه فرص نادرة يجب ألا نفرط فيها.. لذلك يحظر على المؤتمر القادم لحزب العمل أن يراهن على الفصل أحادى الجانب كسياسة.

الآن، يجب على هذا الحزب أن يقود الكفاح من أجل تحديد حدود دائمة لدولة إسرائيل في محكمة الشعوب كما قال هرتزل بدلاً من أن يعلق في نقاش عقيم، فني في جزء منه . حول الهرب، أحادي الجانب والحافل بالمخاطر. من المناطق.

ضمانات عربية لأمن تل أبيب

بقلم: تسفي برئيل
هاآرتس ٢٠٠٢/٥/٢٦

يوجد اليوم واقع مؤقت ثابت بدأ يترسخ في المنطقة: عملية هنا وأخرى هناك: إعادة احتلال للمناطق: حالة بطالة وعجز سياسي.. حتى التظاهُر بالقيام بعمل ما كما حدث مع الإدارة الأمريكية قد تلاشى هو الآخر ولم يتبق منه إلا لافتة ساحات باهتة تقول "استعدوا للمؤتمر الدولي"..

دبلوماسيون أمريكيون يقولون أن الإدارة الأمريكية بذلت حتى الآن كل ما في وسعها والتقت مع أغلبية الزعماء العرب ذوي العلاقة(مع الملك عبد الله والأمير عبد الله) وأحدثوا بعضا من الهدوء.. الآن تركز الإدارة الأمريكية اهتمامها على أمور أخرى :حرب توشك على الاندلاع بين باكستان والهند، والرئيس بوش ما زال يواجه

مشكلة داخلية حول قضية الإنذارات بحدوث عمليات إرهابية في الولايات المتحدة. وحسب تقارير واردة من أطراف عربية كانت الأردن ومصر والمغرب هي الدول التي أرسلت معلومات تفصيلية جداً حول إمكانية حدوث عملية بواسطة استخدام الطائرات، كما أن اسم العملية "العُرس الكبير" كان قد نُقل لممثلي الـ سي.آي.إيه في هذه الدول. وعلى كل الأحوال، ليس لدى الإدارة ما تقدمه لحل الصراع في الشرق الأوسط بعد أن انخفض مستوى العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. إذ أن هذه الإدارة تركز على قضية واحدة فقط في اليوم.

كل هذا يحدث بالتحديد في اللحظة التي يوجد فيها لدى الدول العربية استعداداً، ربما أكثر من أي وقت مضى، لإحداث تغيير انقلابي ما.. فالملك عبد الله، ملك الأردن، يعكف في هذه الأيام على صياغة أفكار تفصيلية لموقف عربي موحد مع مصر والسعودية. ولكن ليس مع سوريا التي لا تنوي في الوقت الحالي الانضمام للمؤتمر الدولي. حول نوع الإغراء الذي يمكن للدول العربية أن تعرضه على إسرائيل..

فعبد الله يؤمن بخطة تتضمن عنصرين أساسيين: ضمانات عربية لأمن إسرائيل وحل شامل للصراع بدلاً من خطة حل مرحلي.. إلا أن ولي العهد السعودي والرئيس المصري ليسا مشاركين كاملين في هذا الموقف على الأقل في كل ما يتعلق بالحل السياسي المحتمل.

أما الموقف المصري فيتلخص في أنه طالما بقي شارون رئيساً للحكومة في إسرائيل، وطالما بقيت الإدارة الأمريكية غارقة في غفوتها. فإن كل ما يمكن التوصل إليه هو اتفاقات مؤقتة فقط.. "فليس في إسرائيل اليوم أية إمكانية يمكن أن نبني عليها أية خطة سياسية" يقول مصدر حكومي مصري، ويضيف: " ولذلك لا يوجد مكان يمكن دفع عرفات باتجاهه حتى لو افترضنا أن القادة العرب يملكون القُدرة على دفعه باتجاه معين".

في الأسبوع الماضي، أوضح وزير الخارجية المصري، أحمد ماهر، أن كل قضية المؤتمر الدولي أمر فارغ طالما اعتقدت إسرائيل أنها تستطيع تحديد من سيشارك به وما هو جدول أعماله.. إن شروط عقد هذا المؤتمر هي الانسحاب الإسرائيلي للمواقع التي اقترحتها قبل الانتفاضة. وكل الأطراف العربية ستشارك في هذا المؤتمر... رغم ذلك يمكن الافتراض بأنه إذا دُعيت كل الأطراف للمؤتمر وقررت سوريا عدم المشاركة فيه فإن قرارها هذا لن يمنع مصر والسعودية والأردن من إرسال مندوبين عنهم. الدعوات لم تصدر من واشنطن في الوقت الحالي.. بل إن الإدارة الأمريكية لم تصدر إشارات احماسية ولم تكلف نفسها عناء خلق أجواء من العمل والنشاط السياسي المهيأ لهذا المؤتمر. وكأنهم يتوقعون أن يحدث شيء ما بشكل تلقائي وعفوي.

ليس هناك تخطيط لإرسال أي شخصية أمريكية رفيعة المستوى، وعدا تصريحات بوش، التي تشبه بشكل متزايد بيانات السكرتيرة الآلية في الهاتف، لا يوجد تعامُل جدي مع قضية المؤتمر: هل سيعقد هذا المؤتمر حسب معايير حددها شارون (وعندئذ لن تكون هناك احتمالية لانعقاده) أم أن الأمريكيين يملكون رؤية أخرى خاصة بهم..؟.

صحيح أنه من الصعب اتهام الإدارة الأمريكية وحدها فقط بعدم العمل، في الوقت الذي لم تطرح فيه إسرائيل أي مشروع سياسي حقيقي.. ولكن عندما تتخلى دول عربية عن مواقفها التقليدية التي تكتفي بدور المتفرج لدرجة أنهم نجحوا خلال فترة قصيرة في خلق أجواء معارضة للعمليات الانتحارية، فمن الأفضل أن يصحو أحد ما في الإدارة الأمريكية بدرجة أكبر ويبدأ في تحريك المبادرة التي قامت هي نفسها بطرحها.

يوجد ضوء.. أين النفق؟

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/٢٧
بقلم: عكيفا إلدار

حقاً، من الصعب التعامُل بجدية مع مشروع السلام الذي طرحه وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر الذي يعمل في حكومة يعلن رئيسها أن ما ينطبق على نتساريم ينطبق على تل أبيب.

ورغم ذلك، فمن المهم أن السماء لم تسقط على بنيامين بن اليعازر الذي كرر عرض إيهود باراك باشراك دول إسلامية والأمم المتحدة في التحكم في "الحوض المقدس" في القدس.

إن ردود الفعل الإيجابية على المبادرة السعودية والتأييد الدائم لإقامة دولة فلسطينية في أغلب مناطق الضفة، حسبما يتضح من استطلاعات الرأي، كلها تدل على وجود شئ ما عميق للغاية.. فيدل استطلاع للرأي قام به الباحث الفلسطيني د. خليل الشقاقي في المناطق أثناء عملية "السور الواقي" على أن الكراهية ودافع الانتقام لم يعميا عيون الخلق - ثلثا الفلسطينيين يؤيدون المبادرة السعودية و ٧٠٪ يؤيدون الوفاق مع إسرائيل، بعد أن يحصلوا على دولة لهم.

أحسن مسؤول أمريكي يتابع عملية السلام منذ سنوات عديدة وصف هذا الوضع الغريب بأنه، على الرغم من العنف. فإن الطرفين على استعداد للوفاق

وقال: "كل واحد منا يعرف كيف يبدو الضوء في نهاية النفق.. مشكلتنا هي كيف ندخل شارون مع عرفات إلى النفق". ويؤكد الذين يعرفون المجتمع الفلسطيني عن قرب، أنه لا يوجد زعيم مناسب أكثر من عرفات.. ويحذرون من أن الفوضى التي ستعم بعدما يتضح أن الإصلاح الذي طالب به شارون لم يكن إلا خطة لإبعاد عرفات، وهذا سوف يُثير الاشتياق لعرفات.

ينفي د. يائير هيرشفيلد، الذي أدار الاتصالات الأولى لعملية أوسلو، في كتابه "أوسلو - صيغة للسلام" الافتراض بأنه لو كانت هناك قيادة فلسطينية أخرى لتبنت تكتيكاً مختلف عن تكتيك عرفات.

منذ عامين، حذر هيرشفيلد من أن: "التطورات، مثل انهيار السلطة الفلسطينية وسيطرة حماس، قد يؤديان إلى استبدال الذين يمسكون بالقيادة وليس الأسلوب".. ولكن في واشنطن، وكذلك في القاهرة والرياض، توصلوا إلى نتيجة تقول أنه لا توجد قوة أو مبرر منطقي يُقنعا شارون بإدخال عرفات إلى نفس النفق.

على الجانب الآخر، فإن ترك الساحة للإرهاب والرد على العمليات الانتحارية قد يُطفئ النور في نهاية الأمر. إذا أضفنا لكل هذا الوضع السيئ لحزب العمل، الذي يمثل بديلاً لشارون، لا يتبقى سوى أن نبني لرئيس الوزراء نفقاً يتفادى محور شارون - عرفات. بالفعل، هذا هو الخط الذي يحدد الخطة التي تصاغ هذه الأيام في مجلس الأمن القومي بواشنطن، والتي، وفقاً لها، لن يضطر شارون لأن يتبادل كلمة واحدة مع عرفات حول التسوية النهائية.. فقد تلقى الفلسطينيون مبادئ التسوية في صورة نبؤة الدولة الفلسطينية التي أطلقها الرئيس بوش والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في أعقاب هذه النبوءة. ستكون هذه الحكومة مطالبة بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها - منذ اتفاق واي، الذي حدد جدول زمني لتنفيذ مراحل الانسحاب، وحتى تقرير ميتشل، الذي يقضي بعودة القوات الإسرائيلية إلى الوضع الذي كانت عليه عشية الانتفاضة.

يتفق مسؤولون أمريكيون، وكذلك في إدارتي السعودية ومصر، على أن نبوءة الدولة الفلسطينية والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية المجاورة يمكن أن يتحقق فقط بعد أن تخلي حكومة شارون مكانها لقيادة تفرق ليس فقط بين نتساريم وتل أبيب، بل وأيضاً بين القدس الشرقية والقدس الغربية.. قيادة لا تتكلم فقط، بل وتعمل أيضاً من أجل تحقيق هذا الاختلاف. كذلك يدرك الجميع أنه من أجل أن يؤمن الجمهور الإسرائيلي بوجود شريك فلسطيني لهذه الصفقة يجب إعادة تنظيم أجهزة الأمن الفلسطينية. كذلك يتفق الأوروبيون على أن أموال المساعدات التي يرسلونها إلى المناطق من أجل إثبات أن السلام يتكامل يجب أن تصل إلى كل بيت، وليس لسكان الفيلات في رام الله.

وفقاً لخطة تفادي شارون - عرفات، فإن الإشراف على تنفيذ الإصلاحات سيتم عن طريق أطراف ثالثة.. والآن، لم يتبقى سوى الانتظار لقرار الرئيس بوش والتأكد مما إذا كان مُستعداً - في الطريق إلى النور - لأن يخاطر.

البرغوثي المرشح الأبرز بعد عرفات

بقلم: عكيفا إلدار
هآرتس ٢٠٠٢/٥/٢٨

حزب العمل فقد قدرته الردعية بالنسبة لشارون ويطرح مشروعه السلمي من أجل ذر الرماد في العيون.. وشارون يستخف بحزب العمل ولا يُقيم له وزناً، ورغم ذلك فإن رئيسه بن اليعازر يواصل تنفيذ سياسة شارون عملياً.

لا غرابة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يجد يديه ولا رجليه في الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويجد مشقة في اتخاذ قرار بشأن القفز داخل المياه الهائجة المائجة أو أن يحاول البقاء جافاً قدر المستطاع.. فبوش يسمع من جهة أن شارون يخاطر ب بمستقبله السياسى من أجل إنقاذ خيار الدولة الفلسطينية في مواجهة بنيامين نتانياهو، ولكنه يرفض من الناحية الأخرى وبشدة أن يُرفق كتاب الدعوة للمؤتمر الدولي بجدول زمني يُدخله ولو رمزياً إلى الرواق المُفضي للدولة الفلسطينية. المُقربون من وزير الخارجية شيمون بيريز يدعون أن شارون يُبدي تعاطفاً وميلاً لمشروع بيريز. أبو علاء في محادثاته مع المسؤولين الأمريكيين. أعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست شعروا في الأسبوع الماضي أن بيريز يرى الأمور من خلال أفكاره الخاصة.

خلال النقاش في لجنة الخارجية والأمن سأل عضو الكنيست موشيه آرنس رئيس الوزراء قائلاً: كيف تسمح لوزير خارجيتك بالتجول في أرجاء العالم مع هذا المشروع الذي هو صورة من صور الدولة الفلسطينية..؟ حاييم رامون أراد في نفس المناسبة أن يسمع رد شارون على ادعاء وزير الخارجية إذ يقول أن ما تبقى بينه وبين رئيس الوزراء هو الخلاف حول

موعد إقامة الدولة الفلسطينية (بيريز يقول أنه يقترح أن تنتهي العملية خلال ثلاث سنوات، بينما يقترح شارون ان تكون ثماني سنوات)، رئيس الحكومة قال أن أبو علاء لم يقل أبداً أنه يقبل المشروع، هذا أولا. بعد ذلك، توجه نحو ايرنز وقال له: أنت لا تعرف كم هي مهمة حكومة الوحدة في نظري، ولهذا الأمر ثمنه كما ترى من خلال الإرباك الذي يصيبنا في هذه الحالة.

الابتسامات التي تم تبادلها بين بعض المشاركين في اللجنة دلت على أن كمية السم التي رشقها شارون باتجاه شركائه في حزب العمل قد استوعبت وفهمت جيداً. شارون عرف طبعاً أن رفاق بيريز في حزب العمل كانوا من المستمعين لأقواله. وقد أخذ في الحسبان بالتأكيد أن أحدهم على الأقل لن يتنازل عن متعة مشاهدة تعابير وجه بيريز وهو يسمع عبارات رئيسه الساخرة. هذا مؤشر آخر على أن حزب العمل قد فقد قدرته الردعية في نظر شارون. فشارون لا يتأثر أيضاً من الجلبة التي يثيرها رئيس الحزب بنيامين بن اليعازر حول مشروعه السلمي. هذا الثمن الذي يدفعه من أجل أن يتمكن بن اليعازر من سد الطريق على حاييم رامون ويوسي بيلين اللذين يهددان بتفكيك حكومة الوحدة له.. وماذا يضيره إذا قال بن اليعازر للصحفيين في ختام عملية السور الواقي أن الوقت قد حان لتحريك العملية السياسية..؟ هل سمع أحدكم بنيامين بن اليعازر وهو يوضح ما الذي سيفعله إذا واصل شارون إصراره علي أن تستأنف العملية فقط بعد أن ينظم الفلسطينيون انتخاباتهم الديموقراطية وشريطة أن لا ينتخبوا ياسر عرفات..؟.

أمس صباحاً وعد بن اليعازر من خلال صوت إسرائيل أن يضع مشروعه السلمي علي طاولة الحكومة غداة مؤتمر الحزب في نهاية الشهر. وإذا رفضته الأغلبية في الحكومة كما هو متوقع. فإنه سيستقيل منها. هذا وقد قال بن اليعازر في نهاية الأسبوع أنه لا يوجد أي أمر عاجل الآن. فهناك حاجة حسب قوله لترجمة المشروع للغة الإنجليزية والفرنسية حتى يقوم بعرضه علي العالم. فهو مثلاً يخطط لعرض مشروعه هذا علي مؤتمر الاشتراكية الدولية في الدار البيضاء (الزيارة ألغيت بسبب غياب ملك المغرب عن البلاد). وربما يكون قد توصل إلى استنتاج بأن القيام بحملة لدفع عملية السلام في دول الشرق الأوسط أكثر إلحاحاً الآن من خطة سلام يطرحها الوزير المسؤول عن عملية السور الواقي، وهذا ما يؤكد بناء المستوطنات. ياسر عرفات أيضاً كان سيشارك في مؤتمر الاشتراكية الدولية في الدار البيضاء حسب إحدى الروايات. إلا أن المغاربة لم يبدو حماساً لذلك خشية أن يرفض شارون عودته فيعلق في الدار البيضاء. ومن الملفت للنظر أنهم لا يكتفون بتصريحات بيريز وبن اليعازر القائلة أن بإمكان عرفات الخروج والدخول إلى المناطق كما يريد.

◆ المرشح الأقوى مروان البرغوثي :

يبدو أن البيت الأبيض قد توصل إلى استنتاج بأن الوضع في المناطق أكثر تعقيداً من رسالة الدعاية الإسرائيلية: مناطق =عرفات =إرهاب.

من الملفت للنظر أن أعضاء طاقم نائب الرئيس ديك تشيني الذي لا يمكن اتهامه بالتعاطف الكبير مع القضية الفلسطينية هم الذين قاموا بدعوة الباحث الفلسطيني الدكتور خليل الشقاقي حتى يوضح لهم مجريات الأمور والمزاج السائد في المناطق. الشقاقي قال أمس من خلال محادثة هاتفية من مكتب مركز البحوث الفلسطيني في رام الله آن الأمور التي قالها للأمريكيين لا تختلف من حيث الجوهر عن ما قاله في هذه الزاوية منذ شهر سبتمبر ٢٠٠١.. في حينه أيضاً كان الجدل الشعبي في إسرائيل يدور حول مكافحة الإرهاب وخلافة ياسر عرفات.. "الطريقة الوحيدة لمنع دوائر حركة فتح العازمة علي الاستمرار في العمليات، هي أن يقوم عرفات بفرض وقف إطلاق النار" هذا ما قاله الشقاقي في حينه. وأضاف علي الفور: "ولكن عرفات لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون عملية سياسية قادرة علي البقاء، إذا دخل شارون مثل هذه العملية فإن وقف إطلاق النار سيتواصل لأيام، أما إذا تواصل الجمود السياسي، فإن عرفات لن يبذل جهداً لإيقاف العنف". الشقاقي أكد في حينه أن الجمهور الفلسطيني سيواصل اتهام إسرائيل بالمسؤولية وسيستمر في دعم الانتفاضة رغم الانتقادات لطريقة إدارتها. سياسة العقاب الجماعي والحصار تتسبب في كراهية هائلة لإسرائيل. في هذه الانتفاضة يشارك فلسطينيون قلائل جداً، ولكن كل الفلسطينيين يعانون من وسائل العقاب الإسرائيلية. يبدو أن الغضب والإحباط يخطفان أبصار قادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين لدرجة أنهم يقومون بتدمير كل الأمور الجيدة التي نشأت في العلاقات بين الشعبين خلال عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

نتائج الاستطلاع الأخير الذي أجراه خليل الشقاقي في آخر أيام عملية السور الواقي (١٥ ـ ١٨ مايو).. العينة شملت ١٣١٧ شخصاً من سن ١٨ سنة فما فوق من الضفة وغزة، تؤكد الافتراض الذي عبر عنه الشقاقي: القبضة الحديدية الإسرائيلية وسياسة العقاب الجماعي لن تقمع روح الكفاح الفلسطيني ولا تأييده للسلام مع إسرائيل.

بعد أن تلقى الفلسطينيون الضربات القاضية في العملية يظهر من الاستطلاع أن ٦٧٪ منهم (مقابل

٦١٪ في ديسمبر ٢٠٠١) يعتقدون أن الكفاح المسلح سيحقق من أجلهم ما لم تحققه المفاوضات السياسية.. ٨٦٪ يعارضون اعتقال منفذي العمليات (مقابل ٧٦٪ في ديسمبر ٢٠٠١)، تأييد الكفاح العنيف ضد الجنود والمستوطنين بلغ ٩٢٪ (مقابل ٨٩٪ في ديسمبر ٢٠٠١).. في المقابل، يلمس انخفاضاً في تأييد العمليات ضد المدنيين في داخل إسرائيل (من ٥٨٪ إلى ٥٢٪)..

وفي ذات الوقت هناك ثلثان تقريباً يؤيدون المبادئ المذكورة في المبادرة السعودية: دولتان لشعبين وانسحاب إسرائيلي حتى حدود ١٩٦٧ وعلاقات طبيعية مع إسرائيل.. ٧٠٪ يؤيدون المصالحة بين الشعبين في سياق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينية. مع ذلك نجد أن ١٧٪ فقط منهم يصدقون احتمالات الانتقال السريع من الكفاح المسلح إلى المفاوضات السياسية..

التغيُّر الأبرز في الاستطلاع الجديد بشكل صارخ هو التأييد الهائل (٩١٪ للإصلاحات السياسية) من الداخل من جهة والتآكل في مكانة ياسر عرفات من ناحية أخرى (٣٥٪ يؤيدونه - مثلما كان في ديسمبر، مقابل ٣٦٪ في يونيو ٢٠٠١، و٤٦٪ في تموز ٢٠٠٠).

ليس من المؤكد أن البدائل الأكثر بروزاً في استطلاع الشقاقي ستروق لشارون وتنال إعجابه: ١٩٪ كانوا سينتخبون مروان البرغوثي. ضعف النسبة التي حصل عليها قبل اعتقاله (حيث حصل في ديسمبر ٢٠٠١ على ١١٪).

يبدو أن الفلسطينيين لا يسارعون لشراء وتصديق ادعاء الشاباك حول انهيار البرغوثي السريع في التحقيق. البرغوثي حصل على نسبة أعلى من زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين ١٣٪، والمعارض الخالد لياسر عرفات من غزة الدكتور حيدر عبد الشافي.. رئيس طاقم المفاوضات صائب عُريقات حصل على ١٠٪، ومن بعده يأتي فاروق القدومي ٨٪ وحنان عشراوي ٦٪.

المفاوضات التي أجراها أبو علاء مع بيريز لم تصُب في مصلحته، إذ حصل على ٢٪ فقط، وبإمكانه أن يعزي نفسه في أن نسبته هي ضعف ما حصل عليه أبو مازن رفيقه - منافسه من جيل خريجي مسيرة أوسلو.

في الثاني والعشرين من مارس الماضي، في ختام زيارة قام بها وفد السلام الآن لديوان وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر، أودعوه قائمة تفصيلية من ٣٤ موقعاً استيطانياً غير قانوني أقيمت في عهده. بعض المواقع صُورت من الجو وبعضها الآخر وُثق إثر معلومات تكرم بها المستوطنون أنفسهم. بن اليعازر وعد وفد السلام الآن بأن يقوم بالتحقُق وإعلامهم بما يتوصل إليه بأسرع وقت ممكن. وأفراد السلام الآن لم يسمعوا منه شيئاً حتى يومنا هذا. وعندما سُئل بن اليعازر عن الأمر في الأسبوع الماضي، قال أن ١٥ موقعاً من هذه المواقع قد أخلي حسب تعليماته الصريحة. مستشاره لشؤون المستوطنات أعطانا أسماء ١٣ موقعاً استيطانياً قد أزيلت على يد المستوطنين بعد اتفاق مع بن اليعازر في شهر يونيو الماضي. هذا وادعى أن موقعين اثنين فقط بقيا علي حالهما وهما عوفريم وتسومت جيت.

أعضاء حركة السلام الآن عرضوا بالأمس صوراً لبعض المواقع الواردة في القائمة التي يدعي أنها قد أخليت في يونيو ٢٠٠١ (الصور التقطت في شهر فبراير ٢٠٠٢) ويتبين منها أن نصف النقاط الاستيطانية المذكورة لم تظهر بالمرة في قائمة السلام الآن..

في المقابل، لا تتطرق القائمة بالمرة لأكثر من ٢٠ نقطة، الواردة في التقرير الذي قدمته الحركة للوزير. مستشار بن اليعازر للشؤون الاستيطانية يُصر على أن باقي المواقع المذكورة في قائمة السلام الآن هي مواقع عسكرية أو مواقع تم إخلاؤها. رد السلام الآن: إنهم مستعدون لتوفير أدلة تبرهن علي ادعائهم بأن فترة بن اليعازر تتميز بقيام المستوطنين بعملية نهب واسعة للأراضي بشكل لا مثيل له.

وإليكم أهم ما جاء في مسح السلام الآن حول وضع بعض المواقع الاستيطانية الواردة في قائمة المواقع التي جرى إخلاؤها من قِبل الوزير. التقرير أعِد في شهر فبراير من هذا العام:

❖ بات عين معراف: هناك موقعين غربي بات عين، أقدمها يحتوي علي ٢٠ كرفان، وبعض المباني المؤقتة، وغربي الموقع بقي كرفانين غير مأهولين بالسكان.

❖ يتسهار: هناك ثلاثة تلال مأهولة بالمستوطنين حولها، شلهيبت والتلة الشرقية والتلة ٧٢٥، جنوبي يتسهار(عائلتان حتى الأمس).

❖ مفترق جفعات أساف: هناك خمس عائلات تقطن مع الجنود.

❖ معاليه مخماش - تلة الرجال: ثلاثة مواقع جديدة هي متسبيه داني ومتسبيه حاجيت ونفيه ايرز، الذي جري تفكيكه في عهد رابين وأعيد بناؤه الآن.

❖ مغرون: مستوطنة جديدة تقام في هذه الأيام في منطقة كوخاف يعقوب (غربي التفافي رام الله) وفيها الآن سبعة كرفانات.

بالمناسبة، لقد تم رفض عدة طلبات تقدمت بها السلام الآن للتحليق فوق الضفة لالتقاط الصور بدواعي أمنية .

٢ أزمة الأحزاب السياسية

توتُر في حزب العمل

بقلم: بن كسبيت
معاريف ٢٠٠٢/٥/٣

حالة من التوتُر تسود حزب العمل. حيث يُعيد حاييم رامون بناء معسكره، ويبدو أنه قرر خوض المنافسة، في جميع الأحوال، أمام بنيامين بن اليعازر. مُتحدثاً عن إنقاذ الحزب.. وسوف ينضم إليه آفي يحزقئيل.. وينوي رامون أن يشن هجوماً جبهوياً ضد شيمون بيريز بالذات.

وكان النقد قد تزايد في الفترة الأخيرة بسبب سياسة حزب العمل في حكومة الوحدة.. وتركز النقد أكثر على الأسباب التي تدفع الحزب إلى الاستمرار في البقاء في الحكومة؛ ويبدو أن على رأس هذه الأسباب تمسُك بنيامين بن اليعازر بمنصب الوزير من أجل التغلب على رامون وحاجة الوزراء إلى سيارات الفولفو والأموال لتمويل الانتخابات الداخلية.

وقد وضع أحد أعضاء الحزب يده على قُصاصة الورقة التي كتبها أحد الوزراء وتحتوي على البيانات التي دونها الحزب خلال مناقشات الحكومة للميزانية.. ومن خلال هذه الورقة، يمكن أن نعرف مدى السخرية التي يتعامل بها هذا الحزب مع القضايا الهامة.. فقيل على سبيل المثال عن داليا ايتسك أنه ليست هناك أي مشكلة في وزارتها، وعلى الرغم من ذلك اعترضت على بعض البنود وتركت بطاقتين للاقتراع إحداهما بالسلب والأخرى بالإيجاب). وقيل عن شالوم سمحون أنه يطالب بعدم رفع أسعار المياه للمزارعين ورفعها للصناعة والأفراد.

وفيما يتصل بشيمون بيريز: هل حصل في نهاية الأمر على ميزانية إضافية لوزارته حسب طلبه؟ وهل هذا يغير من الأمر في شئ؟ كيف يمكن أن يكون ذلك سهلاً في الوقت الذي ينهار فيه الاقتصاد؟.

من الممكن أن يتعلم حزب العمل من شاس الكثير في هذا الصدد.. مثل أساليب الإدارة والسلطة والأخلاقيات الحميدة.. فإلى أي مدى يبدو هذا الأمر غريباً..؟ فتصرُف وإدارة شاس في هذا الصدد لها مصداقية أكثر من تصرُف وإدارة حزب العمل. ويكفي أن شاس تدعي أنها تناضل من أجل زيادة ميزانيات الطبقات الفقيرة. ويسعى إيلي يشاي في الفترة الأخيرة إلى إثبات أن شاس ليس حزباً لقطاع معين ولكنه حزب موضوعي مفتوح لجميع القطاعات. وسيقيم يشاي، قريباً، مجلساً أمنياً من أجل تقديم مشورات أمنية له وللحاخامات.. وقد استجاب يشاي لطلب شارون بالاقتراع لصالح رفع الحصار عن عرفات بعد أن فشل في فعل ذلك مع الحاخام عوفيديا يوسف على الرغم من الضغوط الشديدة من اليمين، حيث لم يتمكن من إيقاظه. فقد اعتاد ثلاثة أشخاص فقط إيقاظ الحاخام عوفيديا يوسف هم سائقه وابنه وسكرتيره.. ولم يكن هؤلاء الثلاثة موجودين ظهر يوم الأحد في المنزل، فقد قرأ الحاخام طوال الليل ثم ذهب إلى السرير. وفي بعض الأحيان كانوا يرسلون إلى هناك حفيده عوفيديا يوسف الصغير الذي يبلغ من العمر ١٢ عاماً إلا أنه كان يفشل أيضاً في إيقاظ جده ومعلمه.

وفي مثل هذه الحالة، كان الحاخام "بعدني" هو الذي يقوم بالمهمة، وهو الذي حسم مسألة الاقتراع حول رفع الحصار عن عرفات ومن ثم إلغاء لجنة تقصي الحقائق.

ما الفرق بين العنصري لوبان وحزب موليديت..؟

بقلم: زوهير أندراوس
هآرتس ٢٠٠٢/٥/١٤

المجتمع الإسرائيلي يتجه بخطوات واثقة نحو الفاشية.. إن النظرية الأساسية لدى بعض المستشرقين والتي لا يمكن، بموجبها، أن تقوم دولة ديموقراطية في العالم العربي هي نظرية خاطئة.. وأكثر من ذلك، فهي نظرية تنم عن تفكير عنصري.

إن النظرية الأساسية لدى معظم الإسرائيليين، بأن دولتهم - ليست دولتي - دولة ديموقراطية، هي في الحقيقة ذر للرماد في العيون.. فإسرائيل هي دولة ديموقراطية لليهود، ودولة يهودية للعرب..وإلا كيف يمكن تفسير الحقائق التاريخية الجافة: إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ما زالت تسيطر بالقوة على شعب آخر؛ إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في العالم التي تمنح الحقوق للمواطنين، شريطة أن يقوموا بواجباتهم تجاه الدولة.. والمجال لا يتسع، في هذا الصدد، لذكر القوانين العنصرية التي يحتويها كتاب القوانين الإسرائيلي، والتي تفرغ من أي مضمون مما جاء في وثيقة استقلال إسرائيل بأنه لا توجد تفرقة بين المواطنين بسبب انتمائهم القومي، الديني والعرقي. تقرير مراقب الدولة الأخير هو إثبات جازم وحازم لسياسة التفرقة العنصرية التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة . وما زالت، ضد أبناء الأقلية القومية العربية الفلسطينية، الذين يعيشون فيها. اقتراحات القوانين التي تقدم إلى الكنيست بالجملة، هدفها تضييق الخناق على النواب العرب ومنع تحركاتهم بشكل حر. وهذا يثبت أن أعضاء الكنيست اليهود، لا يقدرون على استيعاب أسس ومبادئ الديموقراطية..

من ثم، في هذا الصدد، لا بد من التذكير بمشروع القانون الذي تقدم به النائب ميخائيل كلاينر لتشجيع العرب في إسرائيل على الهجرة إلى الدول العربية. إن المجتمع الإسرائيلي يتجه بخطوات واثقة نحو الفاشية. حزب إسرائيلي بإسم موليديت ، يصل إلى الرأي العام الإسرائيلي، ومن ثم إلى الكنيست عن طريق طرح مبدأ الترانسفير (الترحيل) الديموقراطي.. ولا بد هنا من طرح عدة أسئلة هامة: "لماذا عندما وصل الفاشي لوبان إلى الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية في فرنسا أقامت الصحافة الإسرائيلية الدنيا ولم تقعدها، واصفة هذا الأمر بأنه هزة أرضية..؟" ما الفرق بين مبادئ واطروحات لوبان وبين حزب موليديت.. ؟ وماذا عن الوزير الذي ينتظر المسيح . آفي إيتام، عضو المجلس الأمني - السياسي المصغر، الذي ينادي صباح مساء بترحيل العرب من إسرائيل، ويصف القرى والمدن العربية بأنها سرطان في جسم دولة إسرائيل..؟ وماذا عن القوانين التي ما زالت سارية منذ عهد الانتداب البريطاني..؟ كيف تسمح إسرائيل الديموقراطية لنفسها بتطبيق هذه القوانين ضد العرب..؟ ولماذا لا يستفيق المتفتحون في المجتمع الإسرائيلي ويطالبون بإلغاء هذه القوانين الانتدابية..؟ في أي دولة في العالم الغربي المتنور تقوم وزارة الداخلية بمنع مواطن من السفر إلى خارج البلاد، استناداً إلى تقرير صادر عن المخابرات، كما حدث للشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في البلاد..؟ في أي دولة متنورة تحضر وزارة الداخلية قائمة بأسماء أشخاص عرب لسحب جنسياتهم..؟ هل المجتمع الإسرائيلي يعلم، أنه في شركة الكهرباء الإسرائيلية يعمل ٥ عمال غير يهود، حسب تعبير الشركة، مع العلم بأن عدد الموظفين والعمال في هذه الشركة يصل إلى ٤١ ألف عامل..؟

إنني أقر وأعترف بأنه لا توجد دولة ديموقراطية واحدة في العالم العربي، ولكن يجب أن نسأل: لماذا لا توجد ديموقراطية..؟ الجواب: ليس لأن الإنسان العربي لا يريد أو لا يقدر أن يكون ديموقراطياً، إنما بسبب الأنظمة المستبدة، التي تتحكم فيه بشكل مُحكم.. ويا لسخرية الأقدار، فهذه الأنظمة الرجعية تتلقى الدعم الكامل من أم جميع الديموقراطيات في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية..

إن مطالبة شارون بتحويل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ديموقراطية، هي مطالبة استفزازية، تنم عن نظرة استعلاء وعنجهية.. لماذا عندما وقعت إسرائيل على اتفاقية سلام مع مصر لم تطالبها بالتحول إلى دولة ديموقراطية..؟ لماذا لم تطالب إسرائيل الأردن بالتنازل عن النظام الرجعي والتحول إلى ديموقراطية عندما توصلت معها إلى اتفاقية سلام..؟ إن شارون نسي أن الاحتلال يقتل ويدمر، كيف يستطيع أبناء الشعب الفلسطيني أن يديروا أمورهم بشكل ديموقراطي، وهم حتى الآن لم يحصلوا على الاستقلال ولم يقيموا دولتهم المنشودة..؟ وبشكل عام، كيف، وبأي حق، يسمح لنفسه المحتل، بفرض أجندته على الشعب الذي يرزح تحت نير الاحتلال..؟ على شارون وزمرته، أن يتذكروا أن ياسر عرفات انتخب من خلال انتخابات ديموقراطية وتحت إشراف أمريكي مُحكم. وماذا عن منظمة التحرير الفلسطينية،

التي تضم في كنفها أغلبية التنظيمات الفلسطينية، هل يسمع الإسرائيليون عن النقاشات الديموقراطية التي تميز اجتماعاتها..؟ هل هذا لا يدل على أن لدينا، نحن أبناء الشعب الفلسطيني، نوعاً مميزاً من الديموقراطية على الرغم من الظروف القاهرة التي نعيشها..؟

قبل أكثر من عشرين عاماً، قال الدكتور جورج حبش، مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنه لا يمكن تحرير فلسطين بدون تحرير الإنسان العربي من الأنظمة الرجعية والمستبدة التي تتحكم بمصيره.. وهذه المقولة، للأسف الشديد، ما زالت حتى يومنا هذا، نافذة المفعول.

سياسة الخداع الإسرائيلية

جريدة هاآرتس
٢٠٠٢/٥/١٥
بقلم: جدعون سامت

كان الانتصار الوحيد الذي حققه مركز الليكود هو التعليقات التي أثيرت حوله.. فلم ينتصر أحد، بلغة التعليقات الكلاسيكية، ولم يخسر أحد إلا الشعب الذي أدار حزبه الحاكم النقاش والجدل - بهذه الطريقة - حول إحدى مسائله الهامة جداً.

والعبرة التي يمكن استخلاصها من مؤتمر مركز الليكود هذه المرة كانت بيع نواب الحزب المشاركين نفس البضاعة القديمة، وهم يصفقون لها. كان الدرس في "قصر الثقافة" (المقر الذي عُقد به اجتماع مركز الليكود) أشبه بالمشتركين في عروض الأوركسترا (الفرقة الفلهارمونية)، وقد أعطى مستوى التصفيق أفضلية للمايسترو نتانياهو.. ولكن الأيدي قد تشتد اليوم ثم تتراخى غداً.. فمازال أمام شارون الوقت لإعادة ضبط معياره السياسي قبل مواجهة الاختبار الرئيسي في انتخابات الأوائل.

ولكن بصفة عامة، فإن الانطباع الأهم الذي ساد هو أسلوب الكذب وتجارة الجياد التي راجت في هذا الحدث.. ليس مركز ميكروفونات، كما كان قبل خمس عشرة سنة، وإنما مركز خداع إسرائيلي.. فهل يريد شارون دولة فلسطينية..؟ في الأحلام.. هذا تعهُد معين لإدارة بوش حتى تتصرف بشكل مُتزن. وهل يؤمن نتانياهو بأن دولة عرفات هي خطر في الأفق؟ "في الكتب والمحاضرات"، مثلما تهكم عليه شارون، وليس في الحياة الحقيقية.. فهذا الأمر بالنسبة له حيلة رخيصة، ذلك أن نتانياهو ذا طموح أعمى، لكنه ليس غبياً.. فهو يعرف أنه إلى أن يبدأ شخص ما في فعل شئ ما في موضوع الدولة الفلسطينية يكون قد فات أكثر من موعد لانتخابات أوائل واحدة.. هنا وفي واشنطن.

وهل يشتهي الرئيس بوش استقلالاً فلسطينياً..؟ ليس في حياته. فلو أنه أراد ذلك لفعل الكثير من أجله منذ فترة.

أيضاً حزب العمل لم يحفر علم فلسطين، كما هو معروف، على رايته. فالبرنامج الانتخابي المنزوي له منذ عام ١٩٩٧ لم يرفض "دولة ذات سيادة محدودة".. وبدلاً منه، نُشرت عشية الانتخابات شروح للمرشح إيهود باراك حول دولة على نصف الضفة الغربية وخطة فصل أحادي الجانب في حالة إذا ما أعلن الفلسطينيون استقلالاً.

لذا، فإن وعد شارون، بأنه سيوجه ويقود بإصرار نحو دولة فلسطينية، فارغ إلى حد كبير. فهو سيعمل كل شئ حتى لا تقوم هذه الدولة. فالشرط القديم للتفاوض كان فترة تهدئة. بعد ذلك جاء مطلب تدمير البنية التحتية للإرهاب. لقد دفنت هذه الشروط تحت خرائب المدن الفلسطينية. لكنها قد تطل من جديد حتى لو لم تقع الآن عمليات تفجيرية.

ويحمل الشرط الجديد الشعار المتعالي بإدخال إصلاحات في السلطة الفلسطينية، وهو شعار يمكن أن يصمُد حتى فترة ما، يُطلق عليها الرومانيون "رؤوس الشهر اليونانية" (التي لم تذكر في تقويمهم). وبلغتنا - حتى يأتي إلياهو (١).

وهذا المسار من الأكاذيب هو الذي يقود السياسة القومية بشكل لا تستطيع أن تتحرر منه حتى لو كان نتانياهو قد هُزم في التصويت (على قرار عدم إقامة دولة فلسطينية خلال اجتماع مركز الليكود).

والظاهرة المدهشة هي أن هناك أغلبية بين الجمهور على إطلاقه تؤيد إقامة دولة فلسطينية وتؤيد حتى التنازلات المتعلقة بالمسيرة التي ستؤدي إلى ذلك. ولذا، فإن الخداع السياسي الإسرائيلي خطير جداً في هذه الحالة.

فمن خلال الانتهازية الواسعة، التي تستعين بالإعلام، وانطواء حزب العمل وجُبنه، يقود الليكود خطاً يتعارض مع اتجاهات الريح لدى الناس الموجودين في استطلاعات الرأي حتى لو كانوا في سُبات عميق.

وهذه الحقيقة تعرض وعود زعامة شارون بكاملها للانكشاف. فلو أنه أراد حقاً، لاستطاع منذ بداية شغله المنصب السعي إلى مفاوضات، وانتهاز فرصة الوقت لتوسيعها.. إلا أنه يفتقر إلى هذه النية وليس

هناك ما يدعوه إلى العجلة بوجه خاص.

وحتى المظاهرة وفيرة المشاركين من حركات "السلام الآن" و"ائتلاف السلام"، و"كتلة سلام" مساء يوم السبت لم تدفع فرص التحول إلى القناة السياسية أكثر من أطفال الشموع في نفس الميدان في منتصف العقد الماضي.. لأنه وفقاً للسيكولوجية الشخصية، يُخيل أحياناً لنا أن الشارع الإسرائيلي يفضل أن يخدعوه بدلاً من أن يعالج من مخاوفه.. ولعل دكتور شارون ومستر نتانياهو (٢) يساعدانه سوياً على ذلك بكامل قواهما الكلامية وبنجاح مؤسف.

---

(١) شخصية يهودية أسطورية ثمة اعتقاد بأنها رُفعت إلى السماء في مركبة من نار وبأنها ستعود يوماً ما، ولذا يُخصص اليهودي المتدين كرسياً يُسمى كرسي إلياهو بجوار مائدة يوم عيد الفصح انتظاراً لمجيئه.

(٢) على وزن دكتور جايكل ومستر هايد الشخصية الفصامية في الرواية الشهيرة.

إنها في حقيقة الأمر أيديولوجيا فقط

هاتسوفيه
٢٠٠٢/٥/١٥
بقلم: حاجي هوبرمان

كانت إحدى النجاحات المدوية لرئيس الحكومة وأنصاره هو عرض المواجهة في مركز الليكود على أنها "شارون ضد بيبي".. فبضربة إعلامية ناجحة تحولت المواجهة الأيديولوجية إلى جدل شخصي بين شخصين يتشاجران ظاهرياً على نفس الكرسي: أحدهما يجلس عليه بالفعل ويتشبث به بعناد، والثاني جلس عليه في السابق ويفعل كل شئ من أجل استرداده.

وقد نجح شارون في أن يحظى بتعاون من الإعلام، سواء انطلاقاً من خبث أو من عدم فهم. ولكن بصفة عامة، لا يجب اتهام الاثنين.. فسلوك المنظومة السياسية الإسرائيلية في السنوات الماضية، لجميع الأحزاب تقريباً، قد علّمهما أن يكونا داعرين تامين، وألا يبحثا، بالتأكيد، عن أيديولوجيات. فكل شئ شخصي، كل شئ منافع وكل شئ يخضع لاعتبارات المصالح.. فكيف يُعقل، إذاً، أن يدور، داخل حزب ذي هيئة أيديولوجية، نقاشاً أيديولوجياً؟

من المؤكد أن هناك شيئاً ما شخصياً، وهو الأساس.. ولكن ما العمل، وخلفية كل ما حدث هذا الأسبوع في مركز الليكود كان بالفعل أيديولوجياً بحتاً.

إنني أعرف، شخصياً، جزءاً من الشخصيات التي بدأت تطرح فكرة عقد اجتماع لمركز الليكود منذ نصف عام، فور إلقاء شارون خطابه المسمى بخطاب "الليطرون"، والذى تعهد فيه، للمرة الأولى علناً وكرئيس للحكومة، بالعمل على إقامة دولة فلسطينية. كما أعرف أيضاً جزءاً من رجال منطقة يهودا والسامرة وغزة، الأعضاء في الليكود، الذين يتزعمهم عضو الكنيست إيلي كاهان (الذي لم يكن بعد عضو كنيست عندما شرع يُدحرج العملية.. وثمة شك إن كان قد اعتقد، بشكل عام آنذاك، أنه سيحظى هكذا سريعاً بدخول الكنيست).

من ناحية التصنيف في مركز الليكود، فإن إيلي كاهان هو رجل شارون. إنني أعرف شخصياً "شيفح شيترن" و"ناتان انجلسمان" اللذين أثارا العملية. إن وصف رجال منطقة يهودا والسامرة وغزة، حزب الليكود، برجال الفعل الحقيقي في مجال الاستيطان، وباسم "أنصار نتانياهو" هو تقريباً مثل وصف "دوف شيلانسكي"(❖) بأنه من أنصار "إبراهام بورج" (رئيس الكنيست الحالي ومن المعتدلين في حزب العمل).

آنذاك، قبل نصف عام، انضمت إليهما مجموعة المؤسسين، قدامى أعضاء "الإتسل" و"ليحي" (منظمتان عسكريتان يهوديتان متطرفتان عملتا ضد العرب قبل قيام إسرائيل) بما في ذلك عضوا الكنيست السابقين، "يديداه بئيري"، و"أهرون ملتسر"، فضلاً عن "بتسلئيل فاينشل" الصديق الشخصي لآرييل شارون.. هؤلاء الأشخاص كان يهمهم شئ واحد فقط: أن يقول حزبهم، بيتهم السياسي، الليكود، بصوت عال وواضح وصاف وقاطع: لن تقوم دولة فلسطينية كأيديولوجيا بحتة، بدون أي غرض شخصي.

وقد حكى لي هذا الأسبوع أحد منظمي الأمر، قبل نصف عام، أن نتانياهو لم يكن مرتبطاً بهذا التنظيم بأي شكل من الأشكال.. فكان من السهل على نتانياهو أن ينضم إلى هذه المبادرة، لأنه لم يؤيد في الحقيقة قط إقامة دولة فلسطينية. وقد أوضح لي عندما التقينا بعد أن وقع على اتفاق "واي" الذي كان وما يزال في نظري اتفاقاً أشد خطراً من ناحية التنازلات التي تضمنها، لأنه منع، بهذه التنازلات، إقامة الدولة الفلسطينية.

وقد أثبت التاريخ صدقه، حتى لو لم تكن الأحداث هي بالضبط نتيجة تخطيط مسبق من لدنه: أجّل عرفات في أعقاب اتفاق "واي" خطته للإعلان من جانب واحد عن إقامة دولة فلسطينية، ثم اعتلى "باراك" الحكم بعد ذلك وأجلت الخطة مرة أخرى، وآنذاك ذهبا إلى المفاوضات الفاشلة في كامب ديفيد، التي قرر عرفات في نهايتها شن الحرب. إن الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية، والذي بدا مستقيماً مقدساً قد اعتراه انحراف حاد يصعُب معه الآن رؤية كيف ستعود العملية السلمية إلى مسارها.. فقبل أربع سنوات، عشية توجه وفد إسرائيلي إلى المفاوضات

التي قادت إلى اتفاق "واي"، التقى أرئيل شارون مع زعماء المستوطنين، وطلب منهم طلباً شاذاً بالنسبة لسياسي.. وعلى ما يبدو أنه اشتم رائحة التنازلات المتوقعة هناك قائلاً: "ضعوا في أيدينا قيوداً".

إن مركز الليكود، ربما بعد تأخير ما، قد فعل هذا الشيء بالضبط.. وكان غريباً جداً أن نسمع آرئيل شارون" نفسه يحتج على ذلك بقوة.

(*) رئيس سابق للكنيست ويميني ليكودي متطرف.

رؤية شارون ونتانياهو العارية

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٥/١٥
بقلم: يارون لوندون

تُخفي حدة الجدل بين شارون ونتانياهو تفاهة هذا الجدل.. فقد استبعدا، من الخلاف، الخصومة الشخصية وبدا أن ما يفصل بينهما هو التكتيك فقط الذي يرفضان من خلاله إقامة دولة فلسطينية..

فنتانياهو يوافق على إقامتها في آخر الأيام (يوم القيامة) عندما يسكن الذئب مع الحمل ويربض النمر مع الجدي (فقرة من سفر أشعيا).. أما خصمه فيشترط لإقامتها إجراء تغيير كبير في الثقافة السياسية للمجتمع المجاور (الفلسطيني).

وبما أن فرصة تحقيق الرأي الأخير ضئيلة، وأقل حتى من فرصة تغيير أنماط سلوك مركز الليكود، فإن الخلاف يتلخص في وجهة النظر..

فشارون يرى من موقع رئيس الحكومة أشياء لم يرها وهو خارج المنصب، أما نتانياهو فتتوق عيناه إلى المنصب الرفيع (رئيس الحكومة) ولسانه مُتحرر. الأول مُكره، بسبب منصبه، على ترديد أصوات ليبدو وكأنه رجل يبادر بالسلام، ثم يغمز لنا في نفس الوقت - بمكر بعينه -، أما الثاني، فإنه في حل من هذا الاضطرار. لذا يردد ما بداخله.. فما الذي يدور بداخله؟.. ليس ثمة فرصة لاتفاق.. ولذا يجب حبس الفلسطينيين خلف جُدران تطوق التجمعات الرئيسية للسكان (بانتوستونات إلى الأبد).

ولكن الإقامة المُرة أفضل من السذاجة.. فمسموح أن نعتقد بأن السلام بين الشعوب سيتحقق بعد أجيال عديدة فقط، وبأنه حتى ذلك الوقت لن يتخلى الفلسطينيون عن جهودهم لتقويض إسرائيل.. ومسموح أيضاً القول بأنه إذا كنا نحن حقاً راغبين في الحياة، فإنه لا مفر من أن يتحكم أسلافنا، وحتى يوم القيامة تقريباً، في المدن العربية بالمناطق المحتلة وأن يقوموا بدوريات حول السجون التي سنقوم بإدخال السكان الخاضعين لحكمنا بداخلها. هذا ما يمكن فهمه من أقوال شارون ونتانياهو عندما تهدأ الضجة التي أثيرت حولها.

ما الذي يجب على الجمهور أن يفعله..؟ أن يطلب منهما عرض هذه الرؤية بوضوح حتى يستطيع أن يعرف إن كان لهذه الرؤية بديل أقل فظاعة.

في النهاية، على شارون ونتانياهو أن يُجيبا على الأسئلة التالية: أي شكل سيكون عليه مجتمعنا العسكري الفظ..؟ وما الذي سنفعله إذا تسللت القنابل الحية، بالرغم من كل شئ، إلى داخل مدننا..؟ وما الذي سيحدث بعد نصف جيل، عندما تكون هناك أغلبية عربية بين البحر ونهر الأردن..؟ وما الذي سنفعله عندما يقاطعنا ائتلاف مُكون من كل دول العالم، باستثناء أوكرانيا صديقتنا، مثلما قوطعت جنوب أفريقيا..؟

هذا الحزب غير صادق في توجهاته العملية

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/١٩
بقلم: عوزي بنزيمان

حزب العمل يشبه طالب الطب الذي يحفظ الامتحان النظري عن ظهر قلب، إلا أنه لا يتجرأ على التقدُم إلى الامتحان العملي..

هذا الحزب يعرف أن عليه أن يطرح خطة سياسية بديلة لخطة الليكود، إلا أنه يبحث لنفسه، طوال الوقت، عن ذرائع حتى لا يضع هذه الخطة في محك الاختبار.. تارة يقولون أن ياسر عرفات ليس شريكاً وتارة أخرى يتذرعون بأن الظروف الدولية ليست ناضجة. ومرة يقولون أن العمليات تحول دون ذلك، ومرة أخرى يتذرعون بالخطوات السياسية التي يُقدِم عليها رئيس الحكومة.

من الناحية العملية، نجد أن حزب العمل موجود في الوضع الأمثل والنموذجي بالنسبة لمن يسعى للحفاظ على الوضع الحالي وإبقائه: عندما تصدح المدافع يعلل حزب العمل مشاركته في الحكومة بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية إبان الحرب، وعندما يتم التوصُل إلى فترة هدوء يدعي أن هناك ضرورة لإعطاء فرصة للمُجريات

السياسية. وبهذه الطريقة يجسد حزب العمل خطته الحقيقية وهي عدم الانفصال عن الحكومة.

عشية العيد، بسط حزب العمل مذهبه السياسي.. لا يوجد سبب للتخفيض من قيمته النظرية: على المستوى المبدئي، طرح بديلاً واضحاً لتوجُّه الليكود ونهجه. وبعد يوم واحد من رفض مركز الليكود فكرة قيام دولة فلسطينية جاء مركز حزب العمل ليقترح رؤية معاكسة، وهي السعي للانفصال عن الضفة الغربية وقطاع غزة والاستعداد للعيش بسلام إلى جانب الدولة الفلسطينية.

في مواجهة التوجُّه الموجود في برنامج حزب الليكود - تكريس السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية واستمرار تداخل واختلاط الشعبين مع بعضهما البعض - يرفع حزب العمل راية أخرى: الانغلاق في داخل حدود الخط الأخضر وإنشاء منطقة عازلة بين الشعبين بل والتنازل عن السيادة الإسرائيلية في الحرم.

من المسموح لنا أن نتجاهل الظروف التي ولّدت هذا الموقف المعدل الذي يتبناه حزب العمل وهي تحدي حاييم رامون لزعامة بنيامين بن اليعازر. ولكن من المبرر أيضاً أن لا نولي وزناً كبيراً للفوارق والتباينات في المواقف بين قادة الأحزاب: شيمون بيريز الذي تخلى عن كون عرفات شريكاً وحيداً للتوصل إلى تسوية (اليوم يؤمن وزير الخارجية بالحوار مع بطانة عرفات وأتباعه ومع الدول العربية المعتدلة ومع نادي الأربعة الذي اجتمع قبل فترة وجيزة في مدريد).. رامون الذي يدعو للفصل أحادي الجانب.. وبن اليعازر (الذي قام إبراهام بورج بالتحالف معه بشكل غريب) الذي أخذ على عاتقه وضع خطة سياسية شاملة تتضمن تمييزاً بين الفصل الأمني والانفصال السياسي.

هذه الظواهر غير أساسية بالنسبة للرسالة الشمولية التي تنبعث من نقاشات مركز حزب العمل، فهي تُبشر بالاستعداد لإخلاء مناطق وتفكيك مستوطنات والشروع في مبادرة سياسية تهدف إلى إنهاء الصراع مع الفلسطينيين بروح اقتراحات كلينتون.

إن الضعف في الموقف الذي ينادي به حزب العمل هو درجة الصدق التي يتحلى بها، فقادة حزب العمل يعترفون بينهم وبين أنفسهم أن حلم إخلاء المستوطنات هو مجرد هذيان.. وعندما يتطرقون لهذه المسألة في الحوارات الداخلية يطرحون النموذج السلبي الذي شكله إسحاق رابين إذ خشي في اللحظة الأخيرة من إخلاء الجيوب اليهودية في الخليل بعد مذبحة باروخ جولدشتاين ضد المصلين المسلمين في ٢٥ فبراير ١٩٩٤. والرأي السائد حوله إجماع في قيادة حزب العمل هو أنه لا توجد حكومة إسرائيلية قادرة على تفكيك المستوطنات ونقل ٢٠٠ ألف يهودي إلى داخل الخط الأخضر.. ولعل انهيار حكومة إيهود باراك، الذي كان قد طرح اقتراحات موغلة في مداها في قضية تفكيك جزء من المستوطنات وتجميع أغلبيتها في كتل استيطانية، قد عزز لدى قادة حزب العمل التقدير بأنه لا توجد احتمالية للحصول على تأييد للحل الذي يتضمن تنازلاً عن المستوطنات في الجهاز السياسي القائم.

إن عدم الصدق في توجُّه قادة حزب العمل، كما يجد تعبيره من خلال الحوار الذي دار داخل مركز الحزب قبل أيام، يبرز بشكل أقوى من خلال تصرُّف الحزب العملي.. فهو ما زال الشريك الأساسي لليكود في الحكومة وما زال شريكاً في السياسة التي يقودها أريئيل شارون والتي تهدف في الواقع إلى الاستمرار في تكريس السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

من أجل بديل سياسي

هاآرتس ٢٠/٥/٢٠٠٢
(مقال افتتاحي)

تُعد المشروعات السياسية التي طُرحت على مركز حزب العمل في الأسبوع الماضي بمثابة إشارة أولى لليقظة في الحزب، والذي سخر طريقه المستقل من أجل المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية..

فقد أدرك زعيم الحزب، بنيامين بن اليعازر، وحاييم رامون الذي يتطلع لأن يحل محله، بأنه لا معنى في قيادة الحركة بدون طرح خطط عمل خاصة بهما، وقد ظهرت في تصريحاتهما ومناقشات مركز الحزب خطوط أطر، عامة بعض الشيء، لمشروعات بديلة لتلك التي تحكم الحزب الحاكم. فقد اقترح رامون صيغة لمشروع فصل، يعتمد على افتراض أنه لا يوجد شريك لمفاوضات شاملة. وتحظى فكرة الفصل بتأييد واسع داخل الجمهور في أعقاب مُبادرات مُماثلة - كتلك التي صدرت عن مجلس الأمن والسلام - ولقيت تعاطفاً ملحوظاً حتى في مركز حزب العمل..

اقترح بن اليعازر مشروعاً مُكوناً من فصل أمني وتسوية دائمة تماثل في خطوطها مشروع الرئيس، أي إقامة دولة فلسطينية في أغلب مساحة المناطق وإخلاء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقل شؤون الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى الفلسطينيين وتطبيق نظام خاص على المدينة القديمة والأماكن المقدسة.. في حين طرح شيمون بيريز بديلاً يقوم على اتفاق مع الأسرة الدولية بدلاً من التفاوض مع الفلسطينيين.

وأثناء الاجتماع، صدرت انتقادات لنقائص مختلف المشروعات، حيث قال شلومو بن عامي، أن الحدود التي يريد مشروع رامون رسمها بشكل أحادي الجانب لن تلقى اعترافاً من جانب المجتمع الدولي وسيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مُعادية. وأطلق الوزير إفرايم سينيه على هذا

المشروع وصف (انهزامي ومُتهرب) وتساءل رامون بالنسبة لمشروع بن اليعازر: هل، إلى أن يوافق عرفات وخلفاؤه على الحوار، سيظل جنودنا يحرسون حدائق نتساريم؟.. وقد جاءت بعض أجزاء النقد نتيجة التنافس بين معسكرات حزب العمل حول الاستيلاء على القيادة. ولكن ما قيل يعبر عن عيوب فعلية في كل مشروع من هذه المشروعات.

إن المقترحات، والتي سيتم حسمها في مؤتمر الحزب الذي سيُعقد في مؤتمر الحزب في الثاني من يوليو القادم. تفترض مرحلياً برنامجاً لفصل ضروري في السياسة الإسرائيلية.. الحزبان الكبيران مُرتبطان كلٌ بالآخر في ائتلاف من التناقضات. لقد تم التغاضي عن الاختلافات بين الليكود والعمل استجابة لرغبة الجمهور في وجود حكومة وحدة وطنية، ولكن ذلك تسبب في إلحاق ضرر بالمصلحة القومية. إن إسرائيل في حاجة اليوم إلى وضع اتجاه سياسي واضح. وبنفس القدر، فإن وجود مُعارضة نشطة يعتبر ضرورياً للنظام البرلماني.. وقد أكد بن اليعازر، وليست هذه المرة الأولى بشكل يُشير إلى ثقة محدودة، بأنه لو تمت الموافقة على مشروعه في مؤتمر الحزب، فسوف يطرحه على طاولة الحكومة. وقال أنه إذا لم تتم الموافقة عليه فلن يكون لديه سبب للبقاء في الحكومة.

من هذا الجانب أيضاً، فإن لهذه المشروعات قيمة.. فمشروع بن اليعازر يعبر عن تعارُض كبير جداً مع موقف رئيس الوزراء، ولكن كليهما يقضي بإخلاء المستوطنات والسعي، إن آجلا أو عاجلا، إلى تسوية وفقاً لخطوط كامب ديفيد وكلينتون.. وفي الأسابيع القادمة، سيُختبر زعيم حزب العمل، بمقدار التزامه بالخروج من الحكومة التي ولى عهدها، بعد مؤتمر الحزب، سواء تم تبني مشروعه أو منافسة على الزعامة.

لا يريدون شاس في الحكومة

بقلم: سيفر فلوتسكر
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٥/٢٢

بعد ٢٤ ساعة من تصويت وزراء شاس ضد خطة الطوارئ الاقتصادية التي طرحتها الحكومة وإقالة شارون لهم من حكومته، أعرب ٧٠٪ من مواطني إسرائيل عن دعمهم الكامل لخطوات العقاب التي فرضها رئيس الحكومة على شاس. هذا ما يتضح من استطلاع للرأي أجراه مركز داحف (د. مينا تسيمح)..

والإسرائيليون لا يربتون فقط على كتف شارون بالقول أعظم بطل وينظرون باحتقار لشاس، بل وأيضاً لا يريدون عودته إلى الحكومة.. فقط خمسة من المشاركين في الاستطلاع (٢٠٪ من مواطني إسرائيل) يفضلون تجديد الائتلاف مع شاس على خيارات سياسية أخرى. وثمة نحو نصف المستطلعين ينضلون ضم كتلة "شينوي" للحكومة ونحو رُبعهم يفضلون تبكير الانتخابات. والتأييد الواسع لإدخال "شينوي" إلى حكومة شارون يكشف عن النفور الذي يشعر به ٨ من بين كل ١٠ إسرائيليين إزاء شاس. فهذه الكتلة استطاعت إثارة الملل لدى ملايين الإسرائيليين: شرقيين وغربيين، مُتدينين وعلمانيين، حمائم وصقور.. فلو جرت انتخابات للكنيست الآن، كما يكشف الاستطلاع، لكانت كتلة شاس قد تقلص نصيبها من الأعضاء من ١٧ عضواً إلى ١١ عضواً، أي لكانت قد فقدت ثلث جمهور ناخبيها.. مقابل ذلك، كانت كتلة "شينوي" ستتضاعف قوتها في الانتخابات ويرتفع نصيبها من ٦ أعضاء اليوم إلى ١١ عضواً حسب الاستطلاع.

إن الانتخابات مسألة حزبية وليست شخصية.. لذلك لم يُسأل في الاستطلاع سؤالاً: "لصالح من كنت ستصوت لرئاسة الحكومة..؟" إنما: "مَنْ كنت ستفضل رئيساً للحكومة..؟" ٥٠٪ من الإسرائيليين اختاروا شارون الرئيس المُفضل لحكومتهم، مقابل ١٨٪ لصالح نتانياهو.. كما حدث أيضاً انخفاض آخر، بالمقارنة بالأسبوع الماضي: ١٥٪ لحاييم رامون وفقط ٨٪ معنيون بتأييد بن اليعازر رئيساً للحكومة. تحت قيادة شارون، من المتوقع أن تتعزز كتلة الليكود بـ ٥٠٪ من ١٩ نائباً في الكنيست الحالي إلى ٣٠ في الكنيست الذي سيُنتخب حسب نتائج الاستطلاع. وكتلة العمل من المتوقع أن تقل بثمانية أعضاء كنيست.. وحسب العقل السليم، من الممكن الافتراض أن التأييد الساخن الذي يمنحه الجمهور لشارون في كفاحه ضد السلوك غير الديموقراطي لشاس يُعبر عن دعم نفس الجمهور لخطة الطوارئ الاقتصادية لحكومة شارون. إذ أن هذه هي أساس المشكلة: "خطة التقليصات والضرائب".. ولكن الإسرائيليين يفاجئون أنهم ضد شاس وأيضاً ضد الخطة الاقتصادية لوزارة المالية.

ليس من مُنطلق الجهل ولا تجاهُلا لخطورة الأزمة الاقتصادية النابعة من المعارضة العامة الواسعة لخطة وزارة المالية، فالمواطن يدرك الأزمة بصورة عميقة.. فلم يسبق أن كشفت استطلاعات الرأي العام عن قلق شامل عميق للمواطنين مما يحدث في الاقتصاد مثلما كشف الاستطلاع الحالي، حيث أن ٩٠٪ من الإسرائيليين قلقون على الوضع الاقتصادي للدولة وحوالي ٧٠٪ قلقون على وضعهم الاقتصادي الشخصي. هذه هي الصورة. إذن: الإسرائيليون ينظرون إلى التدهور الاقتصادي وهم خائفون من الخطة الاقتصادية لوزارة المالية التي من المفترض أن توقف التدهور ،ولا يثقون بها. إنهم ينظرون إلى كتلة شاس التي تعارض نفس الخطة بإسم الضعفاء وينفجرون غضباً، فالإسرائيليون يرون في الاستطلاع أن شاس تعبر عن قلقها على مجموعات مصالح فقط وليس على المصلحة العامة. فقط شخص واحد يحظى بثقة راسخة لدى الجمهور، تحت جناحيه وظله يشعر الجمهور بالأمان.. هو آريئيل شارون.

فرصة لثورة مدنية

هاآرتس ٢٠٠٢/٥/٢٤

بقلم: نحميا شترسلر

بدون أن يقصد، توافرت الآن لآريئيل شارون فرصة ذهبية للقيام بعمل تاريخي، فهو لا يملك أي بُشرى في المجال السياسي - الأمني. هدفه الوحيد هو أن يقلل من حجم الاعتداءات قدر الإمكان حتى يوفر بعض السكينة لشعب إسرائيل، وهكذا لن يُقال أن فشله الأمني كان فشلاً مُدوياً. لا يهم شارون خوض أي مفاوضات مع الفلسطينيين لأن مثل هذه الاتصالات مرتبطة بمخاطر سياسية داخلية وتنازلات كبيرة، وهو غير مستعد حالياً لأن يتنازل عن أي مستوطنة، ولا حتى عن نتساريم.. هدف آخر لشارون وهو الحفاظ على حُسن العلاقات مع الولايات المتحدة، ولذلك فإنه على استعداد لأن يدفع أي نفاق مطلوب، حتى ولو بدا بمظهر من يؤيد إقامة دولة فلسطينية أمام مركز الليكود - فهي كلمات خاوية، يمكن فقط لأمريكي ساذج مثل كولن باول أن يصدقها. ولكن حُسن طالعه وضع الآن على طريقه فرصة لاستبدال الخيول وأن يمتطي الجواد المدني، الذي ينتظر منذ سنوات في الإسطبل.. ذلك الجواد الذي يستطيع أن يقوم بالمعجزات - فانظروا إلى الحماس الشديد الذي استقبل به الجمهور خبر إقالة وزراء شاس. ولذلك الآن، بعدما دخلت الإقالات حيز التنفيذ يجب على شارون أن يستبدل المستشار: أن يكُف عن الإنصات لروبين ريفلين الذي يكرر على الدوام أنه بدون شاس لن يمكث الليكود في الحكم، فالحقيقة نقيض لذلك تماماً. إن الحَريديم ليسوا بالحُلفاء الطبيعيين لليكود، بل إنهم ألد خصومه، فقد استحوذت شاس على زيادة ناخبيها من داخل وعاء ناخبي الليكود، وهي تواصل ذلك، حتى في ظل أسلوب الانتخابات الجديد - القديم، لو أعطوها التمويل المطلوب.

لذلك، يجب على شارون حالياً أن يغير من الاتجاه وأن يشكل حكومة بدون الحَريديم، وإنما مع حزب العمل والمفدال وشينوي ويسرائيل بعلياه ويسرائيل بيتينو.. فحكومة كهذه ستمنح واقعنا الرمادي "ضوء الثورة المدنية".

أول خطوة يجب أن تقوم بها مثل هذه الحكومة هي فرض التجنيد الإجباري على كل الحَريديم. هذه الخطوات سوف تقابل بالترحاب الشديد من الأغلبية العظمى للجمهور الذي لم يعُد مُستعداً لأن يرى أبناؤه يُجرحون أو يقتلون بينما أبناء الحَريديم يضحكون عليهم من داخل المدارس والكليات الدينية.. يجب أن يدرك شارون أن عدم التجنيد في الجيش يمثل مغنطيساً رئيسياً لشاس ويهودوت هاتورا، لأنه لا يوجد أهم من المياه في الحياة..؟ كذلك، سيدين الجمهور العلماني بالشكر لتخفيف العبء عنه، لأن كتيبة أخرى من الحَريديم تعني توفير استدعاء ١٢ كتيبة احتياط في العام.

الخطوة الثانية، ستكون في مجال التعليم - وهي وقف تمويل شبكات التعليم الحَريدية المستقلة. فمن غير المعقول أن أموال دافع الضرائب تقوم بتمويل نظام تعليمي يحث على عدم العمل.. لا توجد دراسات علمية ولا رياضيات ولا لغة إنجليزية.. وهكذا يصبح تعليماً جاهلياً الهدف منه ألا يستطيع هؤلاء التلاميذ أبداً الالتحاق بمهن حديثة ذات عائد كبير، بل يظلون إلى الأبد مرتبطون بأموال ميزانية الدولة، والمفتاح الأساسي سيكون في أيدي أعضاء الكنيست من شاس. كذلك حان الوقت لوضع نهاية لوضع يسمح فيه دافعو الضرائب لشاس بتوفير يوم دراسي كامل، وانتقالات ووجبات ساخنة وفصول دراسية ذات أعداد صغيرة - بينما لا يوفر التعليم الحكومي كل هذه الامتيازات لتلاميذه.

الخطوة الثالثة، ستكون القيام بتخفيض كبير في كافة الميزانيات الضخمة التي تحصل عليها المدارس الدينية التي تتزايد بمعدل مُثير للقلق. هناك لا يدفعون مرتبات وإنما بدل معيشة، وضمان دخل وامتيازات مختلفة وغريبة - بينما يضطر الطالب في الجامعات أن يدفع رسوم دراسية وأن يعمل حتى يعول نفسه وأن يخدم أيضاً في الاحتياط.. هل هناك سخف أكبر من هذا..؟

إن تخفيض الميزانيات سوف يضطرهم للعودة إلى حجم معقول، ويجعل الحَريديم يخرجون إلى سوق العمل، كما سيوفر على خزينة الدولة مليارات كثيرة.

سيقوم الوزراء الجُدُد الذين سيتولون الوزارات التي كانت خاصة بحزب شاس بتمشيط وزارات العمل والرفاهية والداخلية والصحة والأديان بأمشاط من حديد، وسيكتشفوا وجود مليارات عديدة يمكن توفيرها، والتي كان يتم ضخها للمؤسسات الدينية المختلفة.

وفي هذه الحالة، سيُمكن إلغاء وزارة الأديان تماماً، وكذلك المئات من المجالس الدينية، وسيمكن استثمار الأموال الجديدة في البنية الأساسية والتعليم والتأهيل المهني وتشجيع التنمية، وتقليل البطالة وتطبيق نظام اليوم الدراسي الطويل، وهذه هي الثورة الاقتصادية - الاجتماعية المطلوبة جداً وفوراً.

يستطيع شارون أن يرفع القفازات ويقوم بهذه الثورة. فهي فرصة ذهبية خاصة أن أغلبية الشعب تهفو إلى هذه الثورة المدنية الكبرى.

٣ إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية

١٠٠ مليار دولار

هاتسوفيه ٢٠٠٢/٥/١
بقلم: يوسف فريدلندر

قال رئيس الوزراء المصري لصحيفة تصدر في دُبي أنه "لو خصص العالم العربي لنا (أي لمصر) ١٠٠ مليار دولار، سوف نُعلن الحرب على إسرائيل". ثم فسر هذا الاقتراح المفاجئ بقوله: "لو ترغبون في القيام بعمل، وإذا كنتم على استعداد لمواجهة التحدي، فيجب على العالم العربي أن يخصص ١٠٠ مليار دولار من الأموال العربية المودعة في أنحاء العالم. وأن يقولوا لمصر: هذه هي ميزانية المواجهة.. هذا المبلغ لك، وعليك الدخول في مواجهة". كما يوجد هنا تلميح آخر في قوله: (لو أنتم على استعداد لمواجهة التحدي).. فقد يكون القصد ألا يجند أصحاب الأموال أموالهم فقط، وإنما أنفسهم أيضاً للحرب لأن الحرب لا تُخاض بالأموال فقط.. الحرب تحتاج إلى الكثير من الدماء.

كثيرٌ جداً ما يطالب به رئيس وزراء مصر، فهو لا يكتفي بالمال فقط وإنما يريد الدم أيضاً.

ونتذكر هنا التصريح المعروف للرئيس السادات في حينه، بأنه على استعداد لأن يضحي بمليون جندي مصري من أجل إعادة سيناء إلى مصر بعد حرب ١٩٦٧. وهذا يعني أن ثمن الدم كثمن المال. ولكن مصر الآن لها أوجُه قلق أخرى غير المواجهة مع إسرائيل.

على النقيض من التصريح السخيف لرئيس الوزراء المصري وهو رجل اقتصاد، نعلم موقف الرئيس مبارك، الذي دائماً ما يؤكد أن مصر لا ترغب في الحرب لأنها لا تجلب إلا الخراب والدمار والضحايا.. وقد أكد المستشار هيلموت كول منذ عدة سنوات أنه في مقدور سياسي أوروبا أن يناموا في هدوء طالما أن هذا الرجل (مبارك) يحكم مصر. وهو الموقف الذي بمقتضاه تمنح الولايات المتحدة مصر أموالاً كثيرة، وإن كانت أقل من إسرائيل.

صحيح أن مبارك يهاجم إسرائيل في خطبه الكثيرة.. أي أنه يؤدي واجبه تجاه العالم العربي بالكلمات، إلا أنه يدرك ذلك الغليان الذي يسود بلاده بسبب الوضع ما بين إسرائيل والفلسطينيين. فالكراهية مازالت متعمقة في الصدور حتى بعد توقيع اتفاقية السلام وإلى يومنا هذا.. فالسلام مع أرض النيل لم يكن بارداً فقط، وإنما أشبه بقطعة من جليد القطب الشمالي.. فطبقة محدودة فقط من المثقفين هي التي أيدت الاتفاقية. ويعتبر القطاع الأكاديمي ونقابات الأطباء والمحامين من أكبر بؤر مُعاداة السامية. والطلاب في أغلبهم وربما في أقليتهم، ساخطون على إسرائيل ولا يتوانون عن إلصاق صورة الدم بها.. ولكن هؤلاء فقط دون غيرهم هم الذين يثورون على دولة اليهود.. فالجماهير المصرية ليس لديها (دماغ) للتفكير في إسرائيل: الفلاحون فقراء ومُتمردون منذ أجيال وهم يعيشون أحوالاً كتلك التي كانت سائدة في عهد الملك فاروق.. وأمريكا تقدم لهم الفتات. والمأساة هي أن أرضاً خصبة مثل مصر غير قادرة على أن تقتات من أرضها، لا في عهد عبد الناصر ولا في عهدي السادات ومبارك.. ومن ثم ليس لديهم أي اهتمام بمسألة خوض حرب الفلسطينيين ضد إسرائيل.

لقد شارك مبارك في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ولمس بنفسه أهوال الحرب، هذا فضلاً عن دوائر أخرى لا تفكر في مقولة الحروب بسبب الوضع الاجتماعي الداخلي، الذي تفرضه على الدوام عناصر دينية أصولية ومتطرفة.

كل هذه الأمور كان يجب على رئيس الوزراء المصري أن يعرفها، قبل أن يصرح علناً بهذه التصريحات العسكرية.

في سوريا يدرسون مواد بلغات غير مطلوبة

هاآرتس ٣/٥/٢٠٠٢
بقلم: تسفي برئيل

"فلتُخصص الدول العربية لنا أولاً مائة مليار دولار، وآنذاك يمكن الكلام عن الدخول في حرب ضد إسرائيل".. هذه هي المعادلة التي طرحها رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد، عند سؤاله الأسبوع الماضي عن احتمال دخول مصر حرب ضد إسرائيل.

إن عبيد يعرف نفوس أقرانه وما يجول في نفس رئيسه، الرئيس حسني مبارك، الذي قال أن الحرب تتكلف مبالغ طائلة ولذلك يجب أولاً أن نسأل الشعب، لأن أولاده هم الذين سيخوضونها ويذهبون إلى ميادين القتال ومواطنوا الدولة هم الذين سيعانون من الانخفاض الحاد على مستوى الخدمات.. لم تنجح الدول العربية حتى في جمع مليار واحد من أجل مساعدة الفلسطينيين، فما بالنا بـ ١٠٠ مليار دولار.. وهكذا كان مُلخص الموقف المصري.

إن عبيد - الذي يهاجم الدعوة إلى الحرب عن طريق حُجج اقتصادية - يعرف جيداً البيانات التي نشرتها صحيفة "الأهالي" المعارضة، حيث اقترح الكاتب المعروف أمين هويدي على القارئ أن يتناول أقراصاً مُهدئة قبل قراءتها: "ثلاثة رجال أعمال مصريون عليهم ديون مقدارها ثلاثة مليارات جنيه (نصف مليار دولار) كقروض حصلوا عليها بلا ضمانات مناسبة، وهرب المدينون من البلاد، فمن الذي وافق لهم على هذه القروض..؟ ثمانية رجال أعمال آخرون مدينون للبنوك بـ ١٢ مليار جنيه مصري - ومثل هذا المبلغ بالدولار كانت مصر قد طلبته من الدول المانحة في المؤتمر الذي عُقد في شهر فبراير بشرم الشيخ.

إن تكلفة نفقات الحكومة، بما في ذلك المُرتبات والمكافآت والمعاشات.. إلخ تبلغ ٤٨ مليار جنيه (مقابل ٥٥٥ مليون جنيه في ميزانية ١٩٦٢ - ١٩٦٣).. لقد كان عدد موظفي الحكومة عام ١٩٥٥ (٤٤١ ألف موظف)، واليوم يصل إلى (٥,٥ مليون)...

ويواصل كاتب المقال عرض الفشل المالي للحكومة المصرية متناولاً: مسألة الدين الخارجي الذي يبلغ حوالي أربعين مليار دولار، وحجم الثروة السمكية البائسة التي تنتجها مصر من سواحلها وبُحيراتها، والإنتاج الفقير والتصدير الذي يتفاخر بأن (التي - شيرت) المصري هو أهم مُنتج تصديري (بعد البترول) بحوالي ١٠٠ مليون دولار/ سنوياً.

◆ **عدم وجود إغراء للمستثمرين:**

مع بيانات غير مُشجعة كهذه، تبدأ مصر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ينبغي عليها كل عام أن توفر أكثر من نصف مليون مكان عمل جديد للعاطلين. يقول رجل أعمال مصري: (لو أخذت دولاراً عن كل مشروع تعلن عنه الحكومة ولا تنفذه لأصبحت رجلاً ثرياً.. فالحكومة لا تبشرنا إلا بالقروض الجديدة، مرة للموظفين ومرة للفلاحين، المهم أن تحصل على بعض الوقت وبعض الهدوء).

وباللغة الدبلوماسية الجافة لوكالة المساعدات الخارجية الأمريكية USAID ، تظهر صورة سيئة بالنسبة للمستقبل أيضاً.. فأكثر من ٦٤٪ من النساء أميات مقابل ٣٥٪ من الرجال. وتبلغ نسبة الفتيات المسجلات في المدارس بالمناطق القروية ٦٤٪.. يقول رجل الأعمال المصري: (في المدن الوضع أفضل كثيراً، وخاصة فيما يتعلق بالفتيان.. ولكن فائدة هذه المدارس تتراجع، حيث يزداد عدد السكان بنسبة ٢,٧٪ في السنة بينما المدارس الجديدة وكم المدرسين التي يمكن للحكومة إعدادهم قليلون.. والناس لا تريد أن تعمل كمُدرسين والحكومة ليس لديها المال الكافي لبناء المدارس). والنتيجة ليس فقط التكدُس الشديد في الفصول الدراسية وتوزيع الدراسة على عدة فترات، بل وأيضاً نقص شديد في الأدوات وخاصة في البرامج الغالية للتعليم التكنولوجي.

ومصر ليست الوحيدة في معركة المقياس المنحنى لبناء بنية تكنولوجية عالمية أو أن تصبح دولة جاذبة للمُستثمرين.

يتساءل رجل تعليم مصري: (ما هي الميزة التي يمكن أن نطرحها على المستثمرين الأجانب..؟ كل الدول يمكنها أن تقدم الأرض بالمجان، وكذلك الإعفاء من الضرائب.. أما الميزة النسبية لمصر يمكن أن تكمُن في الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة. وهذه القوى العاملة موجودة لدينا، ولكنها غير مُدربة، فخريج المدارس الثانوية لا يستطيع التحدُث بالانجليزية، وخريجي الجامعات ليسوا مُدربين على أحدث التكنولوجيات في العالم).

◆ **سوريا:**

هذه التساؤلات يمكن أن يطرحها أي زعيم عربي، خاصة في الدول الفقيرة التي لا تنتج البترول.. فسوريا، مثلاً، لا تعمل على تطوير التعليم التكنولوجي العالي. وإذا كانت مصر تتمتع بالمساعدات الأمريكية، والتي يُخصص جزء منها لتطوير نظام التعليم (وبخاصة الأساسي)، فإن سوريا ليست لديها هذه الخاصية.

فطبقاً للبنك الدولي، ليس في مقدور سوريا أن تطلب قروضاً لأنها مازالت تسدد ديون الماضي وإذا لم تسددها لن يوافق البنك على منحها قروضاً جديدة. وهناك مستثمرون يعملون في مجالات تطوير الزراعة، والإنتاج ليس مخصصاً للسوق العالمية وإنما للوفاء بالاستهلاك المحلي.

في الأسبوع الماضي، أعلنت حكومة سوريا عن خطة طموحة لتشغيل العاطلين.. وتريد الحصول على مليار دولار لمساعدة حوالي نصف مليون عاطل (المسجلين رسمياً وفقاً لتقديرات مؤسسات التمويل الدولية في سوريا حوالي مليون عاطل).. ومن ثم، فإن سوريا في حاجة إلى توفير حوالي ٢٠٠ ألف مكان عمل جديد كل عام، وقد طلبت مؤخراً مساعدة من الحكومة الكويتية التي وعدتها بمائة مليون دولار وكذلك البنك الإسلامي للتنمية (الذي تملكه السعودية)، حيث سيمنحها حوالي ٤٠٠ مليون دولار. وستقوم الحكومة نفسها بتخصيص حوالي نصف مليار دولار من ميزانيتها لاستكمال الباقي لصالح الهيئة الجديدة لمكافحة البطالة.

◆ ترخيص لكل من يريد:

في سوريا، التي يعيش فيها حوالي ١٨ مليون نسمة، مُسجل حوالي أربعة ملايين عامل. من بينهم أكثر من مليون ونصف مليون يعملون في الحكومة من بينهم مُعلمون وعسكريون وموظفون، وهذه نسبة ضخمة للموظفين مما يُثقل كاهل الدولة.. الأكثر من هذا، ومن أجل مواجهة مشكلة البطالة، تخصص حكومة سوريا سنوياً ميزانية لاستيعاب ٧٠ ألف موظف جديد. ولكنها مُخصصات شكلية فقط.. فعلياً ليس في مقدور المؤسسات الحكومية استيعاب كل هؤلاء العاملين في مواقع عمل فعلية وبعضهم يحصل على رواتب مقابل عدم عمل. والمهم ألا يصبحوا جزءاً من العاطلين.

ومشروع القروض المخصص لمساعدة العاطلين، وخاصة لـ ٣٠ ألف خريج جامعي لا يستطيعون الحصول على عمل، أو أن يقيموا أعمال صغيرة. ويتم منح قروض تتراوح ما بين ١٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠ دولار لمن يتقدم بمشروع معقول يمتد عائده على خمس سنوات وبفائدة منخفضة نسبياً بمقدار ٥٪ سنوياً.

إلا أن هذا النظام لا يضمن عملاً فعلياً.. فقد أثبتت التجربة السورية أنه فيما يتعلق بتشجيع المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، فإن الطموحات والتصريحات العلنية نابعة من الخيال. مثلاً، أصدر الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٩١ قانوناً خاصاً لتشجيع الاستثمارات الخاصة هو القانون رقم (١٠) الذي صدر بضجة كبيرة وأدى إلى إقامة مشروعات عن طريق مستثمرين من الخارج.. صحيح أن القانون يتضمن إعفاءات من مختلف الأنواع ليتمتع بها المستثمرون الأجانب، ولكنه لا يلغي نظام الاحتكار السائد في سوريا، حيث تقوم طبقة قليلة العدد مُقربة لنظام الحكم بمنح تراخيص الإنتاج والتسويق والاستثمار.

وقال رجل أعمال غربي في حديث صحفي: (في سوريا أنت في حاجة إلى ترخيص خاص من أجل استيراد أي شئ أو قطع غيار أو حتى علبة ألوان، الاتصالات شبه معدومة، وقوانين العمل تثقل على المستثمرين لبناء مصانع، حيث أن جميع المميزات المسجلة في قانون تشجيع الاستثمارات لا تساعد على تنفيذ أي مشروع).

ووفقاً لبيانات تم تجميعها منذ ١٢ عاماً هو عُمر صدور القانون، نجد أنه قد نجح في توفير أقل من ٢٠٠ ألف فرصة عمل، وهو العدد الذي يجب أن توفره سوريا سنوياً. في الوقت ذاته، استثمر مواطنون سوريون أكثر من ثمانية مليارات دولار خارج الدولة ولا يفكرون في إعادة هذه الأموال إلى الدولة.

الأخطر من هذا هو حالة تنمية القوى البشرية المتطورة.. فقانون البطالة الجديد سوف يُخصص فقط حوالي ١٠٪ من ميزانيته للتأهيل المهني في مجالات التكنولوجيا المتطورة.. ولكن هذا التخصيص أيضاً، حسبما يتكهن رجال اقتصاد عرب، لن يساعد بشكل مؤثر بسبب غياب البنية.

يقول رجل اقتصاد أردني: (من أجل إعداد مهندس برمجة يجب شراء أجهزة كمبيوتر وإقامة منظومة اتصالات مناسبة وتوفير ثقافة علمية.. ولكن عندما تستخدم الجامعات السورية حاسبات قديمة وتدرس برامج بلغات غير مطلوبة يُدرسها مُعلمون غير قادرين على متابعة التطورات في العالم، يظهر جيل جديد من الجهل التكنولوجي).

هذا مجرد جزء فقط من المشكلة.. لأنه بالنسبة أيضاً للذين أنهوا الدورات المتقدمة ليس لديهم فرصة لإيجاد أماكن عمل. فالحكومة السورية التي تعد أكبر جهة عمل في الدولة، مازالت بعيدة عن أن تكون مُميكنة. لذلك فهي ليست في حاجة إلى هؤلاء المتخصصين. ويقول رجل الاقتصاد الأردني: (إنها دائرة مُغلقة يصعب اختراقها.. وطالما أن الحكومة لا تحسن البنية التكنولوجية فإنها لن تحتاج إلى خريجي الجامعات، وليس هناك ما يدفع هؤلاء لدراسة شئ غير ذي فائدة في المستقبل). ويوضح بشأن مسألة جمع مائة مليار دولار قائلاً: (إن الشرط الأساسي الذي طرحه رئيس الوزراء المصري لمحاربة إسرائيل هو شرط اقتصادي خالص.. فنصف هذا المبلغ سيغطي الديون الخارجية لمصر وسوريا، والنصف الثاني لدفع رواتب للعاطلين طوال سنوات استمرار هذه الحرب. وهذا حل أيضاً. فبربع هذا المبلغ يمكن توفير أماكن العمل المطلوبة، وإعداد أيدي عاملة مُدربة والصمود والمواجهة على الجبهة الاقتصادية قبل الجبهة العسكرية).

الاتفاق مع مصر في اختبار الواقع

هاتسوفيه
٢٠٠٢/٥/١٣
بقلم: أفيش بارأوشر (❖)

في مثل هذا اليوم منذ عشرين عاماً، قمنا بتسليم أجزاء من أرضنا في سيناء لمصر، وعلى رأسها قطاع ياميت.. عشرون عاماً هي فترة طويلة للاختبار وإعادة تقييم العلاقات مع مصر ووضع اتفاق السلام في محك اختبار الواقع. وهذا الموضوع ثانوي الأهمية، على ضوء قرار القيادة المصرية مؤخراً بقطع العلاقات بين الدولتين، باستثناء الاتصالات الدبلوماسية.. نتذكر جميعاً ذلك الانفعال العاصف الذي استحوذ على الشعب الإسرائيلي عندما حضر الرئيس السادات إلى القدس. ومع هدوء الانفعال بدأت أيام المفاوضات المكثفة والصعبة من أجل إعطاء مضمون لإطار اتفاق السلام. كان هناك مد وجزر، مصادمات وأزمات، ولكن في النهاية تم توقيع الاتفاقية مع أكبر دولة عربية.

اشتملت الاتفاقيات التي وقعت في كامب ديفيد على جزءين: الأول، يطلق عليه "اتفاقيات" كامب ديفيد الذي كان بمثابة اتفاق إطار لحل مشكلة عرب إسرائيل. والثاني، هو معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.

وجدير بالذكر، أنه قد تقرر صراحة عدم وجود أي ارتباط بين الاتفاقيتين وأن كل اتفاقية منفصلة مستقلة بذاتها.. لذلك، لا صحة لما يقال بأنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق سلام كامل مع إسرائيل طالما لم تحل المشكلة الفلسطينية كاملة، وهو الزعم الذي يتردد كثيراً وبخاصة من جانب مصر. بالنسبة لاتفاقية السلام مع مصر، فإننا نرى بوضوح أن هناك بنوداً كثيرة لم يتم تنفيذها من جانب مصر بل وتخترق.

من البنود الهامة في اتفاقية السلام "إقامة علاقات دبلوماسية كاملة". وخاصة فتح سفارات ووجود سفير مقيم.. ونتذكر ذلك الجدل العنيد الذي خاضه مناحم بيجين مع كارتر والسادات في هذا الشأن.. ولكن من المؤسف، أنه منذ فترة لا يوجد في إسرائيل سفير مقيم (وإنما قائم بالأعمال) بل إن مصر قد أعلنت مؤخراً عن قطع العلاقات باستثناء الدبلوماسية.. أي أنهم لا ينوون فقط عدم إرسال سفير مقيم، بل في نيتهم أيضاً تقليص العلاقات.

بند آخر في اتفاقية السلام وهو "خطر الدعاية المعادية في أجهزة الإعلام لدى الدولتين كل ضد الأخرى". ولكن للأسف الشديد، تقوم مصر بشن حملة دعائية معادية لا تتوقف ضدنا. وهي تمثل تحريضاً ضد دولة إسرائيل التي تنعتها الصحافة الرسمية بإسم (العدو الصهيوني).

إضافة إلى ذلك، تضم اتفاقية السلام "بنداً يحظر على الدولتين التأييد أو التضامن مع المنظمات الإرهابية التي تعمل ضد الدولة الأخرى".. في حين أن مصر تمنح الرعاية لعرفات ولمنظمة التحرير وتشجع أعماله وتساعده.. ولدى منظمة التحرير مكاتب في مصر. وهذا الأمر يتناقض تماماً مع الاتفاقيات.

منذ توقيع اتفاقية السلام، تم توقيع عشرات الاتفاقيات في مجالات التجارة والصناعة والتعليم والثقافة والسياحة وغيرها ولكنها لم تنفذ.

في مجال السياحة، ظلت الحركة السياحية من جانب واحد فقط، وهو الجانب الإسرائيلي.. فاللوائح المصرية تحد من سفر السياح المصريين إلى إسرائيل. وفي العامين الأخيرين، تم تشديد الإجراءات المصرية حتى بالنسبة للسياح الإسرائيليين الذين يريدون الحصول على تأشيرات دخول.

والأخطر من هذا هو الاعتداء المصري على حرية الدين والحظر التام على الزيارات الدينية وأداء الصلوات عند ضريح الصديق الحاخام يعقوب أبو حصيرة، حيث منعت هذا العام أفراد أسرته من إقامة المولد التقليدي الذي كان الآلاف يشاركون فيه في الماضي.

من جانب آخر، نتذكر الحوادث المأساوية التي فقد فيها إسرائيليون حياتهم أثناء زيارتهم لمصر مثل عملية رأس بركة، والهجوم القاتل على موظف السفارة الإسرائيلية في مصر ومؤخراً قتل السائح مائير فرنكو بالقرب من دهب. رغم أن كثيرين يقولون أن السلام البارد أفضل من الحرب الساخنة، فإنه لا يجب التسليم بالوضع القائم.. فهذا الوضع ليس طيباً على المدى البعيد، وقد يؤدي لا سمح الله إلى الحد الذي قد تتنكر فيه مصر لأي اتفاقية اليوم.

وبعد عشرين عاماً من الانسحاب التام من أنحاء سيناء وإزالة المستوطنات وهدم ياميت، أتذكر كيف ناضلنا من فوق (النصب التذكاري) ومن فوق أسطح المنازل في ياميت من أجل وقف الانسحاب من سيناء.. لم ندري كم كنا على حق عندما قلنا أن نضالنا في ياميت ضد إزالة المستوطنات كان يهدف إلى منع حدوث سابقة لإزالة المستوطنات في يهودا والسامرة.. وبعد مرور عدة سنوات، بدأت المفاوضات للانسحاب من يهودا والسامرة وتسليم أجزاء من أرض الوطن للأغراب.. كلام بهذا المعنى قلته لرئيس الوزراء مناحم بيجين في عيد الفصح عام ١٩٨٢ وقبل هدم ياميت بأيام، في إطار وفد من (شباب حيروت) الذي دعاه إلى وقف الانسحاب من سيناء.

(❖) كاتب المقال كان من نشطاء وقف الانسحاب من سيناء.

إقامة علاقات مع دول إسلامية يؤدي لتمييع البُعد الديني للصراع

جيروزاليم بوست
٢٠٠٢/٥/١٣
بقلم: إفرايم عنبار

عاصمة أذربيجان على بحر قزوين هي مكان يتضمن الكثير من التفهُم لأمن إسرائيل وأزمتها الدولية. وأذربيجان - البلد الذي تحده إيران، بثماني ملايين نسمة من السكان، معظمهم من المسلمين - لا يبدو أنه صديق طبيعي لإسرائيل. ومع ذلك، فإن فحصاً أكثر تعمُقاً في التاريخ والوضع الجغرافي السياسي للجمهورية السوفييتية السابقة يوفر لنا سلسلة من الاهتمامات المتوازية التي تفسر لماذا تهتم أذربيجان بعلاقات طيبة مع الدولة اليهودية.

إن أذربيجان، مثلما هي إسرائيل، واعية لمكانتها كدولة صغيرة. تشعر بأنها مُهددة من مُحيط استراتيجي غاية في الإشكالية. فهي جغرافياً محصورة بين قوتين إمبرياليتين هما إيران وروسيا، حكمتا أراضيها في الماضي.. فضلاً عن ذلك، فإن أذربيجان تعيش حالة حرب مع جارتها أرمينيا التي احتلت خمس أراضيها وتورطت في أعمال التطهير العرقي. وقد سهلت تجربة الأذربيجانيين في النزاعات المسلحة على فهمهم لبعض المعضلات التي تواجهها إسرائيل.

وخلافا لقادة معظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، فإن النخبة الأذربيجانية العلمانية تمكنت من طرد القوات الروسية من ترابها وتبنت توجُهاً مؤيداً للغرب بحذر في سياستها الخارجية.. والأذربيجانيون الذين هم عرقياً ولغوياً قريبون من الأتراك، حاولوا اتباع النموذج التركي في التحديث والتحول الديموقراطي.. وعليه، فإن أذربيجان تعارض المحاولات الإيرانية خلف الحدود لتصدير رؤيتهم للإسلام الأصولي.. وتتشارك تركيا وإسرائيل في هذا الهم حول توسيع النفوذ الإيراني في القوقاز وآسيا الوسطي.

وبالفعل، فإن علاقات أنقرة الطيبة مع إسرائيل ملحوظة تماماً في باكو وهي تساهم في تحسين مكانة إسرائيل في تلك البلاد.. ومن أوجُه عديدة، فإن التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي - التركي المشترك ينطبق علي أذربيجان أيضاً.. فالأطراف الثلاثة ترغب في وجود أمريكي قوي ومصمم، فيما يتبعون موقف غاية في التأرجُح تجاه السياسات الأوروبية. فالأوروبيون يترددون في قبول تركيا في أوساطهم، ويظهرون العطف للأرمن والفلسطينيين.. وينظر إلى روسيا على نحو مشابه بريبة بسبب العلاقات الثنائية الماضية المشحونة معها. كما أنه ليس لدى أنقرة وباكو وتل أبيب أي مصلحة واضحة في نقل مصادر الطاقة عبر بحر قزوين، بما في ذلك النفط الأذربيجاني، لا عبر إيران إلى الخليج، ولا عبر روسيا. والمنطق هنا واضح: رفض الفضائل الاستراتيجية الناجمة عن السيطرة على خطوط أنابيب النفط.. وعليه، فإنها تميل بقدر أكبر إلى تأييد بناء خطوط أنابيب بديلة، والتي مع اكتمالها في عام ٢٠٠٥، ستنقل النفط والغاز القزويني من أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء تركي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، مسار باكو - شيحان.. وفضلاً عن ذلك، فإنها تفضل أن تشهد، إلى جانب العديد من الدول الأخرى، ضعف نفوذ أوبك - منظمة الدول المصدرة للنفط - في تحديد الأوضاع في سوق الطاقة. كما أن هناك إجماعاً في العواصم الثلاثة على أن النظام الإسلامي في إيران مصدر جدي للقلق. ويطرح الأذربيجانيون على نحو مُقنع بأن بلادهم مُزدهرة ومُفعمة بالحياة يمكنها أن تضعف إيران على نحو جدي من خلال تشكيلها نموذجاً بديلاً لأكثر من خمسة عشر مليون أذربيجاني يعيشون في شمالي إيران..

ومع أن هذه هي حُجة ذاتية ترمي بوضوح إلى حث الدعم الاقتصادي والسياسي من الغرب، إلا أنه لا ينبغي استبعادها.. فالغرب سيربح فقط من تعزيز قوة دول مأهولة بكثافة بالسكان المسلمين، تسعى بصراحة إلى الديموقراطية واقتصاد السوق والتفسير الليبرالي لمقومات الدين الإسلامي. وهذا هو السبب وراء تواصُل تعليق (التعديل للقانون رقم ٩٠٧ في يناير ٢٠٠٢) قرار الكونجرس الأمريكي منع الدعم الأمريكي لأذربيجان جراء نفوذ اللوبي الأرمني. فالاستعداد الأذربيجاني لتأييد الحملة الأمريكية ضد نظام طالبان في أفغانستان والخدمات التي يقدمها بلد إسلامي صغير ولكن في موقع جيد، كان أمراً مُفتحاً للعيون في واشنطن. كما أن العديد من المنظمات اليهودية الأمريكية لعبت دوراً هاما في تحقيق هذه النتيجة.. وتعترف باكو بالجميل اليهودي في واشنطن، تماماً مثلما تفعل أنقرة.

إن لإسرائيل مصلحة جلية في عقد روابط ودية مع دول ذات أعداد كبيرة من السكان المسلمين. بالتحديد لأن الأعداء العرب يحاولون إدراج العامل الإسلامي في صراعهم ضد الدولة اليهودية، ومن ثم فإن على إسرائيل أن تحاول تمييع البُعد الديني للنزاع العربي - الإسرائيلي من خلال تنمية علاقات طيبة مع دول مثل تركيا وأذربيجان..

وواقع الحال، فإن لكلا البلدين تاريخاً من التسامُح مع الطوائف اليهودية لديهما، مُظهرين إمكانية التكامُل المستمر بين اليهود والمسلمين. وحتى الآن، كانت أذربيجان مُترددة في اتباع تركيا ولم تفتح قنصلية لها في إسرائيل، رغم أن هناك قنصلية إسرائيلية تعمل في باكو.. فهي تعتبر نفسها ضعيفة وهي تتعرض للضغط الإيراني. ومؤخراً، كرر موظفون أذربيجانيون وعودهم بإجراء زيارات رفيعة المستوى لإسرائيل وبفتح قنصلية بها. وقد تحسن التقدير الاستراتيجي الأذربيجاني بعد الحادي عشر من سبتمبر، مع الحضور العسكري الأمريكي في آسيا الوسطي وأفغانستان، فيما وضعت إيران ضمن محور الشر.

ويحدونا الأمل في أن تسمح الظروف المتغيرة للأذربيجانيين بإظهار المزيد من الشجاعة ليرسلوا قنصلاً لهم إلى إسرائيل.

وقف المساعدات الروسية لطهران

هاآرتس
٢٠٠٢/٥/٢٦
بقلم: ألوف بن

"إسرائيل ستفكر في عملية وقائية لرفع الخطر الناجم عن السلاح النووي الإيراني"

كانت لإسرائيل مصلحة في قمة الرئيسين الأمريكي والروسي في موسكو، حيث أرادت أن يطرح الرئيس الأمريكي جورج بوش بقوة أمام نظيره فلاديمير بوتين مطلب وقف المساعدات الروسية للخطة النووية لإيران.

وفي إسرائيل، لم يكن أحد يتوهم أن لقاءا واحداً بين زعماء الدولتين الأعظم سيوقف تسرب التكنولوجيا الروسية إلى الإيرانيين. إن طرح القضية على المستوى الأعلى جاء للتلويح للروس بأن الولايات المتحدة تتعامل مع الموضوع بجدية. تحذر مصادر إسرائيلية من أنه خلال سنة أو سنتين ستصبح القوة النووية الإيرانية قوة تنفيذية. وحينها ستقف إسرائيل أمام مشكلة واجهتها قبل قصف المفاعل النووي العراقي عام١٩٨١ :هل تخرج لعملية وقائية ترفع عن إسرائيل الخطر الوجودي الناجم عن السلاح النووي في إيران.

إن الجهود المبذولة لإفشال مشروع القنبلة النووية الإيرانية تتركز الآن في المجال الدبلوماسي، وقد رُفعت المشكلة الإيرانية إلى صدارة جدول الأعمال بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث وعد بوش رئيس الحكومة آريئيل شارون أن يطرح القضية بصرامة أمام بوتين والتزم بوعده.. وقد نقلت الرسالة في مباحثات الزعماء وكذلك في الخطابات العلنية لبوش.

والرئيس الروسي كعادته، وعد ضيفه بأن بلاده ليس لها أي مصلحة في حصول إيران علي سلاح نووي أو صواريخ باليستية بعيدة المدي.. وقال أن علاقات بلاده مع الإيرانيين تستهدف أغراضاً مدنية فقط.

قبل أسبوعين، اجتمعت في واشنطن لجنة تسريب التكنولوجيا النووية المكونة من إسرائيل والولايات المتحدة للبحث في المواقف التي سيعرضها بوش في موسكو.. ويترأس اللجنة مستشار الأمن القومي اللواء عوزي ديان، ونائب وزير الخارجية للرقابة على الأسلحة والأمن جون بولتون، أحد الصقور في الإدارة الأمريكية ومن أبرز الداعمين لإسرائيل.

ومثلما هو الأمر دائماً، في هذه المرة أيضاً افتتح النقاش حول تبادل تقديرات استخبارية، حيث قال ممثلو شعبة الاستخبارات العسكرية والموساد أن إيران تستطيع أن تحصل على قدرة نووية أولية خلال خمس سنوات، إذا تمت إدارة المشروع بدون خلل أو تاخير. وقد تحدث رجال الـ سي.آي.إيه عن جدول زمني بعيد المدى، نحو سبع سنوات، ولكنهم لا يخالفون التقديرات الأساسية.. والبند الأهم في هذه التقديرات الاستخبارية هو أن إيران لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة، التي بعدها تستطيع أن تتقدم بقواها الذاتية نحو السلاح النووي.

وقد وافق الإسرائيليون والأمريكيون على أنه إذا أوقفت روسيا التدفق التكنولوجي، وقطع الغيار والخُبراء إلى طهران فإن المشروع الإيراني سيتأخر لوقت طويل جداً.. هذا هو السبب وراء تركيز الجهود لصد القنبلة الإيرانية، بالاتصالات مع موسكو. فإسرائيل والولايات المتحدة قلقتان من المفاعل النووي الذي تقيمه شركات روسية في بوشهر.

والهدف المدني للمفاعل، كمحطة قوة ذرية، أمر غير مُقنع.. لماذا تحتاج إيران احتياط النفط الكبير لإنتاج كهرباء بواسطة مُفاعل نووي باهظ الثمن..؟ فمشروع بوشهر يمنح للإيرانيين تكنولوجيا يمكن استخدامها أيضاً في تطوير السلاح النووي مثل إنتاج اليورانيم المخصب.

والولايات المتحدة تريد أن تُوقف روسيا المشروع قبل أن يُستكمل مُفاعل بوشهر ويبدأ العمل فيه. ولكن القلق يزداد على ضوء الأنباء عن شركات روسية تبيع لإيران قطع غيار وتكنولوجيا لإنتاج صواريخ أرض - أرض.. صحيح أن حكومة بوتين لديها دلائل على زيادة الرقابة على إنتاج السلاح والتكنولوجيا الأمنية، ولكن حسب مصادر إسرائيلية كبيرة لم يتمثل ذلك في تقييد عملية التسريب بشكل قاطع..

لقد سمع شارون من بوتين في سبتمبر الماضي نفس التفسيرات، واتفق معه على أن تبدأ الدولتان مباحثات مباشرة لحل الخلاف.. وقبل نحو شهرين، جاء إلى إسرائيل وفد من الكريملين وعرض على ديان وأعضاء آخرين في الطاقم الإسرائيلي أساليب الرقابة الروسية على التصدير. وقد طلب الروس أيضاً عدة طلبات من إسرائيل مثل التعاون المتزايد في الحرب ضد الإرهاب واتفاق التعاون في مجالات الفضاء وتشجيع الاتصالات الاقتصادية. وفي المباحثات لم يُحرز أي تقدُم كبير.

في إسرائيل، يعرفون أن المصدر الوحيد الذي يستطيع أن يؤثر على الروس هو الولايات المتحدة ويتوقعون بعد طرح موضوع التسريب في لقاء الرئيسين أن تبدأ مناقشات عملية أكثر بين الدولتين. والهدف هو بلورة صفقة يمتنع بمقتضاها الروس عن اتخاذ خطوات معينة في علاقاتهم مع إيران مقابل الحصول على حوافز من الولايات المتحدة في مجالات أخرى.

٤ الرأي العام في إسرائيل

ارحمونا من إيتام وأمثاله

بقلم: شمعون سيفر . طبيب نفسي في إحدى المصحات بتل أبيب . من موقع الإذاعة على الإنترنت - ٢٠٠٢/٥/٧

أثار الاقتراح الذي طرحه زعيم حزب "المفدال" الحالي آفي إيتام بشأن تهجير الفلسطينيين إلى سيناء والمكوث فيها ردود فعل واسعة النطاق خاصة مع وصف وزير الخارجية المصري أحمد ماهر "إيتام" بأنه يهذي كالمدمنين وأن ذلك الاقتراح لا يستحق الرد عليه.

والخطير في الأمر أن إيتام أو غيره ممن يطلقون تلك التصريحات السخيفة ويطرحون الأفكار الغريبة يعتبرون من المسؤولين في إسرائيل الذين لهم دور في صناعة القرار السياسي لدولتنا. والجميع يعرف الآن أن رئيس الحكومة "آريئيل شارون" قرب "إيتام" لجانبه وعينه وزيرا في حكومته، الأمر الذي سيزيد الأمور تعقداً نظراً لأن جميع الدلائل تؤكد مدى غباء إيتام وعصبيته وهو ما سيورط الحكومة بالتأكيد في العديد من المشاكل التي هي في غنى عنها الآن مع دقة المرحلة التي نعيشها. وقد وضح ذلك من خلال الأزمة العنيفة التي تفجرت مع مصر أخيرا بسبب مقترحاته.

والمثير للاشمئزاز أن إيتام ارتبط بعلاقات سيئة مع كل من تعاملوا معه، خاصة مع الجنود وذلك إبان خدمته كضابط في الجيش. حتى إنه أوقف عن العمل وتعرض للمحاكمة العسكرية بسبب تصرفاته السيئة وسلوكه العصبي في وحدة "جفعاتي" العسكرية.. ووجد القضاة والمحامون العسكريون آنذاك الكثير من المصطلحات والتعبيرات السيئة بما فيه الكفاية لوصف سياسة إيتام وسلوكه غير السوي والذي لم يتوقف فقط عند معاملته الفلسطينيين معاملة سيئة ولكنه وصل إلى حد معاملة الجنود الإسرائيليين معاملة قاسية.

والمثير للدهشة أن إيتام حث الجنود على أن يحذو حذوه ويعاملوا الفلسطينيين بنفس القسوة.. والواضح أنه يقوم بكل ذلك من أجل إقناع الإسرائيليين بأنه قادر على القضاء على الإرهاب من جذوره واقتلاع ظاهرة العصابات الإرهابية التي أصبحت تهدد فعلياً أمن البلاد.

وهو ما يؤكد أنه أصبح جزءاً من "ظاهرة الأفاقين" التي تظهر الآن على الساحة السياسية وتغزوها بانتهازية واضحة.. ويعتبر "هؤلاء الأفاقون" أنفسهم من منقذي دولة إسرائيل وتتزايد تلك الفكرة عُمقاً وترسيخاً مع خدمة الظروف لهم. ويكفي أن أبرزهم وهو إيتام أصبح الآن وزيراً ووسائل الإعلام تقتبس أقواله وتصريحاته الاستفزازية. حتى أنه دعا في إحدى المؤتمرات الصحفية صراحة إلى ضرورة إخضاع الفلسطينيين تحت السلطة الإسرائيلية، بل وضرب إيران والعراق أيضاً.

والأدهى من ذلك أنه اقترح شنق "عرفات" لدعمه العمليات الإرهابية داخل إسرائيل وأكد بأن عملية الشنق يجب أن تكون علنية. وأوضح بأنه لا مفر من شن حرب واسعة على العالم الإسلامي زاعماً بأن تلك الحرب يجب أن تكون هادفة ونهائية وبناءة لكي تعود في النهاية لصالح دولة إسرائيل.

ويثق إيتام المتعصب بحتمية تنفيذ سياسة الترانسفير ضد العرب من المناطق الفلسطينية حتى وإن كان الوقت غير مناسب لذلك.. ويدعو أيضاً لتنفيذ نفس السياسة مع العرب داخل إسرائيل. وكل ذلك مع المناداة بقيام ما يسميه بـ"الثورة العالمية" لأن إسرائيل فوق الجميع واليهود شعب الله المختار الذي بدونه يموت العالم أجمع ويندثر.

ويرى إيتام أن شرارة تلك الثورة يجب أن تنطلق مع إزالة جميع الكنائس والمساجد من على كل أرض إسرائيل

مع وضع منطقة الحرم المُقدس تحت السيادة الإسرائيلية الواحدة.

صراحة، إنني وبصورة شخصية اعتبر تصريحات إيتام بمثابة وصمة عار في جبين إسرائيل لأنها ساهمت وبصورة فعالة في الإساءة لنا كأناس نعيش في كنف تلك الدولة نحمل جنسيتها وندين بالديانة اليهودية.

وأؤكد أن كل تصريحات إيتام لا تعدو كونها كلاماً فارغاً لا طائل منه ويجب ألا ينتبه أحد في العالم إليه.. وأنا كمحلل نفسي أؤكد أن هذه التصريحات ناجمة عن إصابة إيتام بمرض نفسي حاد راجع إلى ظروف التنشئة الاجتماعية الخاصة به. ويجب أن نصلي جميعاً لله حتى يشفيه من المرض الذي أصابه وينقل عدواه للآخرين.

مُعاداة الأمم المتحدة.. وصمة عار في جبين شارون

بقلم: إيتان يهودا - عامل في محطة بنزين في منطقة بئر سبع - من موقع الإذاعة العبرية على الإنترنت - ٢٠٠٢/٥/١٦

عبارة "أمم مُتحدة فاشلة وغبية" - التي قالها من قبل رئيس الوزراء الأسبق "ديفيد بن جوريون" وسُجلت في تاريخ دولتنا كوصف يُجسد عدم الاكتراث أو الاهتمام بالشجب الكثير والمتواصل الصادر عن هذه المنظمة الدولية إزاء إسرائيل بفعل الغالبية الأوتوماتيكية المعادية لنا فيها - عادت للظهور الآن مرة أخرى مع الحكومة الحالية التي يترأسها "أريئيل شارون" والذي تسببت في أكثر من أزمة مع تلك المنظمة منذ توليه المسؤولية حتى الآن.

ويبدو أن السيد شارون لا يعلم أن الأحوال والظروف قد تغيرت وأن الأمم المتحدة أصبحت الآن أكثر قوة وفاعلية عن ذي قبل.

فخلال العقدين الأخيرين كانت الأمم المتحدة على صلة وثيقة بالتدخل المكثف في النزاعات المختلفة المتفجرة في العالم، إلى حد إنشاء "محكمة مُجرمي الحرب"، الأمر الذي يؤكد أن الاستخفاف المبالغ فيه بقيمة هذه المنظمة لن يكون من الحكمة على الإطلاق. ومازال "شارون" يُصر على الاستخفاف بالأمم المتحدة حيث قرر عدم التعاون مع لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الأمم المتحدة لبحث كافة الأوضاع في مُخيم جنين، وهو ما خلق أزمة خطيرة في علاقة إسرائيل بالأمم المتحدة.. حتى أن السكرتير العام لهذه المنظمة السيد كوفي أنان أوصى مجلس الأمن بحل اللجنة ومناقشة الأحداث بنفسه دون تقصي الحقائق. وهو ما اعتبر بمثابة التنديد الشديد بإسرائيل وتوصية بفرض عقوبات عليها.

وهذه مسألة خطيرة للغاية.. ولن يحمينا من فرض هذه العقوبات إلا فرض قرار فيتو يمنع من تنفيذها وهو ما ستقوم به بالتأكيد الولايات المتحدة حليفتنا الدائمة وصديقتنا على طول الخط منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن.

إلا أن ما يثير الغضب والاشمئزاز هو رؤية رئيس الوزراء أريئيل شارون ومساعديه يعيشون في حالة تخبُط شديدة، حيث فشلوا في توضيح الهدف الإسرائيلي من عملية السور الواقي، حيث واجهتهم صعوبات جمة في شرح ذلك الهدف أمام الأمم المتحدة والعالم بأسره.

ولو كان شارون يمتلك سياسة خارجية قوية ومنظمة لبذلت الجهود من أجل تخلي الأمم المتحدة عن لجنة تقصي الحقائق منذ البداية.

وقد ساهم في ذلك أيضاً ارتكاب الجنود لفظائع ومجازر في حق الفلسطينيين، وهي الفظائع اللاأخلاقية التي رواها أكثر من جُندي إسرائيلي.

ولكن يبدو أن شارون هدف من وراء قراره منع تجريم أو تشويه صورة الجنود الإسرائيليين أمام العالم، خاصة وأن العديد من وسائل الإعلام العالمية نقلت الاعتداءات التي قام بها جنودنا في جنين.

والوضع الآن يتطلب ضرورة اتخاذ خطوات أكثر إيجابية حتى لا تتدهور العلاقة بيننا وبين الأمم المتحدة.. والأهم من ذلك كله ألا نجعل قصيدة اللاسامية وكراهية العالم لنا هي المسيطرة علينا وعلى سلوكنا مع كافة الأطراف الأخرى سواء كانوا من تلك الهيئة الدولية أو من غيرها.

ومثال ذلك الخلاف الذي تفجر بين إسرائيل والمبعوث الخاص بهيئة الأمم المتحدة تيري لارسن والذي يتعرض ومنذ فترة طويلة لهجمة شعواء من قبل العديد من الدوائر سواء السياسية أو الإعلامية عقب انتقاده للعمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي في جنين، وتأكيده على أن ما قام به الجيش يعتبر جريمة حرب لا يمكن السكوت عليها أو التغاضي عنها.

وكانت علاقة إسرائيل مع لارسن قد ساءت في الأساس مع تفجُر قضية الجنود الإسرائيليين الثلاثة الذين اختطفوا على يد حزب الله، حيث اتهمه الجنرال جابي أشكنازي قائد اللواء الشمالي السابق والذي يشغل الآن منصب نائب رئيس هيئة الأركان بإخفاء العديد من الحقائق المتعلقة بحادثة اختطاف هؤلاء الجنود. وعدم إبلاغ إسرائيل بكافة التفاصيل المتعلقة بتلك الحادثة وهو ما أدى لتعقد تلك المسألة وعدم معرفة مصير أي من

هؤلاء الجنود منذ اختطافهم حتى الآن.

عموماً، إن تلك القضية مُعقدة للغاية ولا أحد يعرف الحقيقة الكاملة فيها خاصة وأن هناك كثيراً من الجوانب التي لم يتم الكشف عنها حتى الآن.. وبالرغم من كل ذلك، فإن سلوك الحكومة كان خاطئا عندما أكدت أن لارسن شخصية غير مرغوب فيها لأننا لا نريد مُعاداة الأمم المتحدة، والوصول بنا للحد الذي قد يجعلنا نُصنف كدولة مُعادية لتلك المنظمة ولا نتعاون معها.

أرجو من السيد شارون وجميع أعضاء حكومته أن يدركوا حجم الخطأ الذي يرتكبونه، لأن معاداة الأمم المتحدة لن تسيئ إلينا فقط بل ستسيىء أيضاً لأولادنا وأحفادنا من بعدنا في المستقبل.

يجب إصلاح الموقف داخلياً وخارجياً حتى لا يتأزم الوضع

بقلم: ناحوم مزال. عضو في حزب الليكود - فرع بئر سبع. من موقع الإذاعة على الإنترنت ٢٢/٥/٢٠٠٢

خلال الاجتماع الذي عقده مركز "الليكود" مؤخراً، والذي شهد مناقشات حادة وصاخبة، رفض ٦٠٪ من أعضاء الحزب اقتراح رئيس الوزراء أريئيل شارون باتخاذ قرار بشأن دعم إقامة دولة للفلسطينيين إلى جانب إسرائيل.

ويمثل هذا القرار بالتأكيد انتصار كبير للجناح المعارض لـ "شارون" بقيادة رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتانياهو، والذي رغب منذ أول يوم عُين فيه رسمياً رئيساً للوزراء في إلغاء كل اتفاقيات أوسلو وتصفيتها.. والمضحك أن السيد نتانياهو يتخذ من شعار تصفية اتفاقيات أوسلو بل وتصفية اتفاق "واي"، والتي أشرف عليها بنفسه وتم التوقيع عليها وهو رئيس للوزراء، دعاية من أجل العودة إلى الحلبة السياسية الرسمية مرة أخرى.. وهو يلعب بذلك الشعار في انتهازية واضحة مُستغلاً جو العنف الذي تعيشه وتتعرض له إسرائيل على يد المخربين الفلسطينيين.

والأكثر من ذلك، أن رئيس الوزراء أريئيل شارون ظهر في صورة أكثر اعتدالاً من نتانياهو الذي يجب أن نعلم جميعاً أنه قائد فاشل.. لأن رفض اتفاقيات أوسلو سيؤدي لاهتزاز استقرار البلاد تحت وطأة العمليات الإرهابية الوحشية التي يدعمها ويمولها أناس مُقربين من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.. والمشكلة الأكبر الآن التي وقع فيها نتانياهو هي مخالفته للعالم كله.

حيث أكد الأمريكيون، وكذلك الأوروبيون، أنهم يرون في الدولة الفلسطينية المستقلة جزء من أي تسوية سياسية مستقبلية قادمة، الأمر الذي سيجعل الجميع ينظرون إلى حزب العمل على أساس أنه الحزب الأكثر تفهماً وقدرة على إدارة الدفة السياسية في البلاد.

وقد تعمقت تلك الفكرة وترسخت مع المبادرة السياسية، التي طرحها زعيم الحزب بنيامين بن اليعازر. والتي تعتمد على مُخطط الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وسبق له عرضها أثناء مباحثات كامب ديفيد الثانية على رئيس الوزراء السابق إيهود باراك والرئيس الفلسطيني الحالي ياسر عرفات والقائمة على ثلاثة أجزاء رئيسية: الأول محاربة الإرهاب والتطرُف والقضاء على كافة المنابع التي تموله: الثاني الفصل بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية: الثالث التوصُل إلى حل دائم يشمل وضع المقدسات الدينية تحت الإشراف الإسلامي.

ومن ثم، أصبح حزب العمل هو الحزب الأكثر قُدرة على توجيه الحوار والتخاطب مع العالم الخارجي، وظهر في دور الحزب الداعم للسلام والمحافظ على الأمن الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس، وبصورة سلبية، على "حزب الليكود" وعلى "سُمعته السياسية" على الصعيد الخارجي.

وبالطبع، استغل البعض في حزب العمل قرار مركز الليكود ودعى للانسحاب من الحكومة، وهو ما يهدد بانهيارها ويؤكد على فشل حزب الليكود والسيد شارون في إدارة الشؤون الداخلية للدولة.. والأهم من ذلك كله. أن الحزب لم يعد يستطيع الاعتراف بإمكانية التعايُش وإبرام السلام مع العرب على الرغم من أنه كان أول حزب في إسرائيل يُبرم معاهدة سلام مع إحدى الدول العربية (مع مصر عام ١٩٧٩)..

ومما يُزيد الطين بلة تصاعُد حالة اللاسامية والكراهية لإسرائيل في العالم.. وهو ما يواجه، للأسف الشديد، بتصعيد وهجوم من كبار مسئولينا السياسيين والذي تسيطر عليهم على ما يبدو حالة من النرجسية والغطرسة لا طائل منها.. وقد أدى ذلك في النهاية لنشوب أزمة كبيرة بين إسرائيل وأكثر من دولة أبرزها فرنسا والتي تشهد العلاقات بينها وبيننا الآن توتر شديد، أخذ في التزايُد عقب فوز الرئيس جاك شيراك بالرئاسة الفرنسية والتي حاولت عدة جماعات وهيئات يهودية قوية في فرنسا وأوروبا خلالها دعم منافسيه خاصة في ظل مواقف شيراك السيئة تجاه إسرائيل وهجومه المتواصل عليها.. إلا أن شيراك نجح وبأغلبية كبيرة في الفوز بالرئاسة الفرنسية.

وكان من الممكن احتواء تلك الأزمة وحلها، إلا أن كبار الساسة في البلاد لم يقوموا بذلك، ودخلوا في مواجهات سياسية ودبلوماسية عنيفة مع شيراك وغيره من المسؤولين الأوروبيين، واستمروا بجانب ذلك في فرض الحصار على المناطق الفلسطينية وضربها غير مُبالين بحالة الغضب المتزايدة تجاهنا، وهو ما ظهر في المظاهرات الصاخبة المعادية لنا والتي خرجت في أكثر من دولة وعاصمة أوروبية وعالمية.

ويا ليت مسئولينا يتعلمون فنون الكلام والدبلوماسية من الفلسطينيين الذين يشنون الهجمات الإرهابية ضدنا ولكنهم يقومون في نفس الوقت بالتظاهُر بالألم والمعاناة وكأنهم ضحايا لما يقوم به الإسرائيليين ضدهم.. والمستفز أن الفلسطينيين ينالون العطف والحب على هذا التظاهُر والسلوك الكاذب.

وأن أخشى بشدة، بجانب كل هذا، أن ننزلق في بئر من الفشل والأزمات على الصعيد الداخلي نظراً لأن الصراع بين الأحزاب السياسية وبعضها البعض أو حتى الصراع داخل الأحزاب المختلفة نفسها قد تؤدي إلى حدوث هزات عنيفة ستؤثر على إسرائيل بالتأكيد في العديد من المجالات والأوضاع السياسية الهامة، أبرزها تركيبة حكومة الوحدة الوطنية التي يُكثر شارون من الإشادة بها وبإنجازاتها في كل مناسبة ووقت.

ولن يستطيع شارون، بالتأكيد، تجاهُل التصاعُد المستمر في معارضة الأحزاب الائتلافية المشاركة معه في الحكومة، بالإضافة لتعقد أزمة الحكومة مع مُناداة رئيس حزب العمل ووزير الدفاع بنيامين بن اليعازر بإجراء انتخابات عامة في نهاية العام الحالي.

وأنا أقول ذلك وأعرض لمثل تلك الخلافات حتى لا يأتي اليوم - لا قدر الله - الذي نشاهد فيه أنفسنا نتعرض لما يتعرض له الفلسطينيين من خلافات داخلية وصراعات على السلطة.

إن توحيد الأدوار والتنسيق مع الجهات الخارجية وبذل الجهود من أجل تحسين صورة إسرائيل أمر هام للغاية، ويجب ألا يُنسينا الصراع مع الفلسطينيين تلك النقطة الهامة بالغة الخطورة حتى لا نفقد مصداقيتنا وقوتنا أمام العالم.

ليس مهماً من يأتي .. ولكن المهم تحقيق السلام

بقلم: اليعازر سيفر - طالب في الجامعة العبرية بالقدس - من موقع "walla" الإخباري على الإنترنت -٢٢/٥/٢٠٠٢

بعد مرور عدة أيام على زيارة رئيس الوزراء آرييل شارون إلى الولايات المتحدة واجتماعه هناك مع عدد من كبار المسؤولين وضح أن البيت الأبيض بدأ، وبصورة جدية، في العمل على تنفيذ الخطة التي اقترحها شارون والقائمة على إجراء إصلاحات جذرية في بنية السلطة الفلسطينية وإعادة هيكلتها مرة أخرى وذلك دون إحداث أية أخطار جذرية تمس رئيس تلك السلطة السيد ياسر عرفات. وفي ذروة الحديث المتبادل الآن عن تلك الإصلاحات، يجب أن يعلم الجميع أنها تكمُن أولاً، وقبل أي شئ، في ضرورة التركيز على قوة أجهزة الأمن الفلسطينية. وتوحيد الأجهزة الأمنية المنقسمة على بعضها البعض بداخلها والمتنافسة فيما بينها لتكون في إطار واحد قوي لا يسمح بخروج أي تنظيم إرهابي مُتطرف منها يسبب الألم والإرهاب لإسرائيل ويعتدي على مواطنيها الأبرياء دون أي ذنب اقترفوه.

ووضح أن الولايات المتحدة تنفذ خطة خاصة بها لإجراء ذلك الإصلاح.. وهي الخطة المكونة من ثلاثة مراحل :

❖ المرحلة الأولى، يتولاها رئيس جهاز الاستخبارات الـ "C.I.A" جورج تينت بنفسه حيث سيُعنى بتشكيل جهاز أمني واحد للسلطة الفلسطينية ويختار المسؤول عن هذا الجهاز ويدعمه، على أن يكون ذلك المسؤول محل ثقة سواء بالنسبة للإسرائيليين أو الأمريكيين بجانب الفلسطينيين من أجل أن يتم ضمان تحقيق الأمن وعدم القيام بأية عمليات تخريبية في المستقبل قد تؤثر على عملية السلام.

❖ المرحلة الثانية، تتعلق بإقناع الحكومة الإسرائيلية إعطاء الفرصة والوقت الكافي للفلسطينيين بإجراء تلك الإصلاحات.. والفلسطينيون يعلمون تماماً ضرورة القيام بتلك الإصلاحات، وهو أمر مفروض عليهم سواء شاءوا أم أبوا لأن العالم كله أدرك خطورة العمليات التخريبية التي يقومون بها وتزايُد الرغبة في وضع حد لها.

❖ أما المرحلة الثالثة فتختص بتفعيل دور الدول العربية المعتدلة الراغبة فعلياً في وضع حد لتلك العمليات والعمل على إقناع دول معينة كانت غائبة تماماً عن ساحة التسوية بضرورة تواجُدها في تلك الساحة وبأن لها دور هام يجب أن تلعبه وتمارسه في ذلك الوقت الحرج.. وهذا هو ما يتم القيام به مع المملكة العربية السعودية والتي أقنعتها الولايات المتحدة بأن لها دور هام في عملية السلام يجب أن

تمارسه.. وبالفعل، تحولت السعودية إلى شريك هام في عملية السلام. وبدأت التصريحات والتوصيات التي يصدرها كبار مسئوليها تحتل أهمية كبيرة للغاية، حتى أن الأمير عبد الله ولي العهد السعودي برز في دور الزعيم العربي القادر على قيادة العرب وحل مشاكلهم، ومن ضمنها بالطبع مشكلة الشرق الأوسط المتفجرة منذ فترة طويلة.

إلا أن التساؤل المطروح الآن :من هو الشخص الذي سيكون رئيس الجهاز الأمني الفلسطيني المنتظر والذي من المقرر أن يصبح الخليفة المنتظر للرئيس عرفات..؟ الإجابة على هذا التساؤل صعبة للغاية خاصة مع تزايد الصراع بين الأطراف الفلسطينية المختلفة على ذلك المنصب.

ومن أبرز أطراف ذلك الصراع السيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة والذي بدأ منذ فترة طويلة يتحدث عن ضرورة إجراء إصلاحات وتغيرات في البنية التحتية للسلطة الفلسطينية.. والأهم من ذلك، أن دحلان قام بجهود مضنية من أجل عدم إطلاق المخربين الفلسطينيين لصواريخ "القسام" على المستوطنات الإسرائيلية في غزة. الأمر الذي أظهره في صورة القائد النظيف الذي يستطيع إدارة شؤون بلاده ومراعاة مصالحها وإدراك حجم المسؤولية الهامة الملقاة على عاتقه.

إلا أن الطريق غير ممهد أمام دحلان لكي يصبح رئيس ذلك الجهاز المنتظر مع قوة المنافسين له، وعلى رأسهم جبريل الرجوب الذي أصبح تأثيره ضعيف للغاية بعد عملية "الجدار الواقي" العسكرية التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي وضلوعه في تسليم الإرهابيين الفلسطينيين الـ ١٢ الذين اختبئوا في كنيسة المهد طوال تلك العملية وتم إبعادهم إلى قبرص تمهيداً لنفيهم إلى عدد من الدول الأوروبية بعد ذلك.

ولكن الرجوب يمتلك قدرات كبيرة في اللعب بالعديد من الأوراق المؤثرة وعلى رأسها تأثير الحساسية التقليدية القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل عرقلة توحيد أجهزة الأمن الفلسطينية تحت قيادة دحلان.. وهذه نقطة هامة للغاية نظراً لأن الجميع يدرك مسألة الغيرة والتنافس المتواجدة بين أهل المنطقتين :"الضفة الغربية وقطاع غزة".. فأهل الضفة أغلبهم من ميسوري الحال ويتمتعون بمكانة ثقافية واقتصادية واجتماعية كبيرة، في حين يعيش أهل غزة في فقر مدقع وأغلبهم من الفقراء المعدمين الذين يتوسلون كل يوم لجنودنا من أجل السماح لهم بالعبور لداخل المناطق والمدن الإسرائيلية والعمل فيها لكسب رزقهم.

وهذه نقطة هامة للغاية وسيستغلها الرجوب حتى آخر وقت لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، فهو من النوع الذي لا يتنازل عن منصبه بسهولة مهما كانت التضحيات التي يبذلها.

وبالإضافة لكل من دحلان والرجوب يوجد محمود عباس "أبو مازن" الذي يعتبر الآن الرجل الثاني في السلطة الفلسطينية، وأحمد قريع "أبو علاء" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، واللذان لن يتنازلا عن طموحاتهما في الجلوس على مقعد الرئيس الفلسطيني بسهولة.. إلا أنني أعتقد أن الصراع في النهاية سينحصر في دحلان والرجوب نظراً لخبرتهما وقوتهما الأمنية التي تكفل لهما تحقيق أكبر تأييد وسط الجماهير الفلسطينية.. ولا ننسى أن المجتمع الفلسطيني، مثله مثل سائر المجتمعات العربية، مجتمع بوليسي توجهه قوتان أساسيتان :الردع والقوة.. وهذا ما يضعف أي منافس لـ "دحلان" و"الرجوب".

ولكن في نفس الوقت، يجب أن نعترف بضرورة إشراك كلا من مصر والأردن في تلك القضية.. فالأولى هي الدولة العربية الأكثر تأثيراً على الفلسطينيين، والأكثر خبرة في إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية.. وهو ما يظهر في الزيارات المتبادلة بين الطرفين، والتي كان آخرها زيارة رئيس جهاز الاستخبارات المصرية عمر سليمان للمناطق الفلسطينية ثم زيارة "دحلان" و"الرجوب" إلى القاهرة واجتماعهم مع عدد من كبار المسؤولين هناك.

أما الأردن، فلا يوجد أدنى شك في قوتها هي الأخرى وتأثيرها على الفلسطينيين.. والملك عبد الله ملك الأردن يحاول أن يقوم بنفس الدور الذي كان يلعبه والده الملك حسين.. وهناك العديد من صناع القرار في الأردن الذين يعلمون تماماً كيف تدار الأمور وتصنع القرارات داخل دهاليز السلطة الفلسطينية.

ومن الممكن طرح اسم الرئيس المقبل الذي تريده إسرائيل على أياً من الدولتين والتنسيق معهما من أجل ذلك. إن تلك القضية هامة للغاية ويجب بذل أقصى الجهود من أجل إنجاحها. وإلا فما هي فائدة السلام الذي أقمناه مع كلتا الدولتين.

إن الوضع حساس للغاية ويجب أن يتحرك قادتنا في ذلك الاتجاه حتى لا يتأزم الموقف ويتعقد أكثر مما هو عليه الآن، ونجد أحد الإرهابيين المتعصبين يجلس على مقعد السلطة الفلسطينية ونعاني معه ما نعانيه الآن من إرهاب.

أرجو أن تلفت رسالتي الانتباه حقناً للدماء وتحقيقاً للسلام الذي ننشده منذ فترة طويلة.

٥ حوارات واستطلاعات

حديث خاص مع بيني ايلون: نتانياهو سيصبح أسوأ من شارون

معاريف
٢٠٠٢/٥/١٠
بقلم: دان شيلون

= بيني ايلون، هل أنت جان ماري لوبان الإسرائيلي؟

- لا أشعر أني كذلك.

= هل يوجد فارق جوهري بين مواقفك وبين مواقف قادة اليمين المتطرف في أوروبا؟

- الوضع لدينا مختلف، والصراع العربي اليهودي الموجود هنا يختلف تماماً عن الوضع فى فرنسا، ولذلك فإن المقارنة في هذا المقام سطحية. ومن الممكن المقارنة فقط حيث أنني قائد وطني، وهو كذلك أيضاً.

= هل تسبب مقتل زعيم اليمين المتطرف في هولندا في خوفك على حياتك؟

- أنا لا أخاف على حياتي، ولكني لا أستهين أيضاً بها.. فأنا أطيع كل الأوامر الأمنية، وقائد اليمين المتطرف في هولندا لم يحب (مثلي) أن يُدعى قائد اليمين المتطرف وهو شخصية مُعقدة للغاية ولم أهزأ به أبداً.

= لماذا لا تحب أن يناديك أحد بقائد اليمين المُتطرف رغم أنك تتغذى سياسياً من كراهية الأغيار؟

- كلا وألف كلا، أنا لا أكره العرب إنما لدي الشجاعة. التي لا توجد لدى يساري أو يميني. لمواجهة محاولات اقتلاع جذور حرب تحرير اليهود.

= الفلسطينيون يشعرون أنهم يناضلون في حرب تحريرهم.. هل يمكنك تفهُم موقفهم؟

- لا، فأنا لست من الأمم المتحدة.. إن العرب هم المُحتلون الحقيقيون عندما وصلوا إلى هنا في القرن السابع الميلادي، أما أنا فقد عُدت إلى منزلي وبلدي ووطني وهذا هو كل شئ.

= حتى وإن كنت صادقاً في هذا، ففكرك لن يؤدى إلى أي حل عملي.. ولا يوجد سبيل لتنفيذ الترانسفير الذي تؤمن به؟

- إن الترانسفير في الوقت الحالي هو التفسير العملي لما يحدُث، والعملية تتمثل في مقدار الإصرار ووضع الأمور بجدية على جدول الأعمال.

= هل يوجد عربي يوافق على الترانسفير؟

- لقد نجحت - بمساعدة عرفات - في كسر المحظور حول موضوع الترانسفير.. والكل يتحدث عنه في الوقت الحالي.

= يتحدثون عنه، ولكن لا يوجد عربي واحد يوافق عليه؟

- إنني أرى أمامي بشائر النجاح.. ولدي علاقات طيبة مع رجال الكونجرس الأمريكي وأماكن أخرى بالعالم.

= تقصد أننا لن نحتاج موافقة العرب؟

- بالطبع، لا نحتاج إليها.

= بمعنى أننا سنفرض عليهم الترانسفير؟

- إنا أتحدث عن الترانسفير بموافقة الجميع، ولكن من المحتمل أن يتم تنفيذه بدون رغبة الفلسطينيين.. ومن ثم، يتوجب علينا تهيئة الأجواء الدولية وخاصة في الولايات المتحدة لأن السلام لن يتحقق إذا لم نُفكك معسكرات اللاجئين ولم نتوصل إلى موافقة إقليمية بضرورة التغيير الديموجرافي.

= سيرد عليك الأمريكيون والعديد من الإسرائيليين بأنه إذا قمت بتفكيك هذه المعسكرات لن يحدث أي

سلام؟

- هذا صحيح، إنهم واليسار الإسرائيلي يقولون هذا ولكنهم لا يواجهون المشكلة الحقيقية وهي مشكلة اللاجئين القائمة منذ عام ١٩٤٨.. وطالما أننا لم نواجه مشكلات عام ١٩٤٨ لن يحدث سلام ولن يكون هناك عدل في المنطقة.

= هل تريد حل تلك المشكلة بواسطة فرض الترانسفير؟

- كلا، أنا أؤيد تنفيذ الترانسفير بالموافقة ولكن قد يتم دون رغبة الفلسطينيين.

= هذا تلاعُب بالألفاظ..؟ لماذا لا تحاول فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الفلسطينيين؟

- لا توجد صفحات جديدة.. فالتاريخ لم يتجمد لدينا لأن اليهود الذين هربوا من الدول العربية بدأوا هنا حياة جديدة وأقاموا دولة بأنفسهم. أما العرب الذين خرجوا من فلسطين فقد تجمدوا في معسكرات اللاجئين بواسطة الأمم المتحدة وبواسطة دول الجامعة العربية. وعلى عكس اليمين واليسار الإسرائيليين فأنا أقول: كل الاحترام للسعودية التي تحاول وضع حل لمشكلة الفلسطينيين في الوقت الذي تهرَّب اليمين واليسار في إسرائيل من بحث تلك المشكلة وحولوا المشكلة الإنسانية إلى مشكلة قومية.

= لو آمنت بصدق نوايا الفلسطينيين في السلام الحقيقي، هل كنت مُستعداً للتوصُّل معهم إلى أي اتفاق؟ وهل كنت ستوافِق على تفكيك المستوطنات؟

- والعياذ بالله.. هل تقصد بذلك أن تل أبيب مستوطنة يجب تفكيكها.. أنا لن أوافق على تفكيك تل أبيب أو القدس أو أية مستوطنة يهودية قبل الأردن غرباً. الحل الوسط المؤلم بالنسبة لي هو أنني سأعترف بوجود دولة فلسطينية - أردُنية ٧٥٪ من مواطنيها فلسطينيين.. وعندئذ أنا مُستعد للتوصُّل معهم إلى اتفاق وسط.

= وفقاً لكل الاستطلاعات، فإن أغلب الإسرائيليين يؤيدون شن حرب شعواء ضد الإرهاب، ولكن مقابل السلام الحقيقي نجدهم مُستعدين للتنازل عن الأراضي المحتلة وتفكيك المستوطنات!

-الحقيقة لا أستطيع فهم ذلك، لأننا بقايا الحروب وأغلب اليهود الذين وصلوا إلى هنا لم يصلوا لأسباب صهيونية إنما جاءوا كلاجئين.. واليوم، نجد أغلبهم مُنهكين يريدون قسطاً من الهدوء وهم على استعداد لشرائه.

= أنت لا تمثل اليوم أكثر من ٥٣٪ من مجموع الدولة. والأمر المنطقي بالنسبة لك هو أن تحاول إملاء الطابع والحدود والمصير الإسرائيلي على الدولة الإسرائيلية بالقوة!

- في الهجرة الثانية وفي بدايات الحركة الصهيونية، لم يكن هناك سوى ٢٪ من الصهيونيين الحقيقيين.. ودائماً نجد أن النواة تعلم ما تريده. وعليه، فإنه يتوجب عليها إقناع الشعب بما لا يعلمه بشكل ديموقراطي.

= وإذا قررت أغلبية الشعب تفكيك المستوطنات.. ماذا ستفعل؟

- سأحارب القرار بشكل ديمقراطي، ولكنها ستصبح حرباً شعواء.

= هل ستستخدم القوة ؟

- كلا، أنا لم أرفع يدي على أحد في حياتي.. صحيح أنني سأصبح داخل إطار تمرُّد عنيف ولكن أحياناً هناك مناطق رمادية نجد أن الإنسان يقول بشأنها أنه مُستعد للجلوس قعيداً دون حراك.

= وعندئذ فإنك تتخطى المنطقة الخطرة؟

- هذا صحيح، ومن المحظور أن نجعل الأمور تزداد توتراً أكثر من هذا.

= وخلال تلك الأحداث هل من الممكن أن ينشأ ييجال عامير جديد؟

- يجب أن نعترف أن أمراً كهذا لن يحدُث لأنه قد يؤدي إلى فناء دولة إسرائيل.. ولكن يجب أن نتذكر أن الفناء لا يبدأ بالقتل إنما يبدأ باجتثاث المواطنين من منازلهم.

= في اللحظة التي استخدمت فيها كلمة (لكن) أبرأت ساحة ييجال عامير وربما أصبغت نوعاً من الشرعية على حادث القتل السياسي القادم في إسرائيل!

- لا والعياذ بالله، لن نعطى الشرعية لقاتل سافل ونذل لا تربطني بما فعله أية صلة نفسية أو روحانية.. ويجب أن نأخذ حذرنا بشدة لكي لا يتكرر هذا الأمر. ولكن في الوقت نفسه، أقول أن الحرب الأهلية تبدأ عندما نجد البعض يقول: "سنجتث مستوطنتك".

= إحدى أقاربك وتدعى مرجليت هارشيفي كانت على علاقة بييجال عامير.. هل لديك تبرير لإطلاق سراحها المبكر من السجن؟

- إنها لم تنحز لتلك العملية ولم تكن لها أية صلة بعملية القتل.

= ولكنها كانت تستطيع منع حدوثها ؟

- غير صحيح.. لقد كان هذا أمراً محل نقاش طويل وكانت هناك آراء مختلفة. وفي النهاية، قضت عقوبتها ولأنها قضت معظم فترة العقوبة جاءها العفو وخرجت قبل انتهاء المدة.

= لماذا لم تمنع عملية القتل؟

- لقد حاولت منعه.

= كيف..؟ لماذا لم تتوجه إلى الشاباك أو إلى الشرطة؟

- لقد حاولت واعترضت على تلك العملية ولكن للأسف الشديد لم تنجح هذه المحاولات.

= من سيصبح قائد حزب موليديت بعد عشرة أيام؟

- آمل أن أصبح زعيم الحركة.. لقد أسس غاندي الحركة ولا أرى أي فرد يمكن أن يصبح غاندي الثاني.

=حتى ابنه ؟

- حزب موليديت سيتفاخر بهذا لأنها ليست سوبر

ماركت سياسي. والحزب لا يحتاج لقائد كاريزمي تليفزيوني، إنما قائد لديه رسالة وأيديولوجية واضحة.
= أنت تتهرب من الإجابة ؟
- سأسمح بإعطائك إجابة بعد أن أعرف قدرات نجل زئيفي ومؤهلاته.
= مازلت تتهرب من الإجابة ؟
- كلا، أنا لا أتهرب.. نجل زئيفي غير معروف بالنسبة لي أو بالنسبة لباقي أعضاء الحركة، وهو لم يصبح أحد نشطاء الحركة بعد. وعندما كنا نجلس على الطرقات لم يكن معنا. لقد قال أن وجهة نظره هي مثل وجهة نظر أبيه وهذا يبدو شيئاً منطقياً ولكني اريد رؤية هذا عملياً.. فالجميع يريد رؤية سلوكه ونشاطه داخل الحركة.
= وإذا انتصر هل ستوافق على أن تكون رقم ٢ في الحزب ؟
- سأوافق على أن أكون رقم ١٠٠. فأنا أحد جنود الحزب قبل أن أكون في الكنيست أو الحكومة. فالأمر لن يكون مسألة شخصية ولا مسألة كرامة.
= نجل زئيفي يشعر أن موليديت هو شأن عائلي داخلي..!
- لو كان حزب موليديت يتبع رجل واحد أو عبارة عن ضيعة لأسرة ما، لمات مع مقتل غاندي. ولكن هذا لم يحدث لأن أعضاء موليديت جماعة من المفكرين المخلصين. وهذا ليس حزباً لرجل واحد.
= نجل زئيفي مقتنع أن لديك أشياء أكثر أهمية من حزب موليديت ؟
- رحبعام زئيفي هو الذي قال لنا دائما أن موليديت بدون علامتي تنصيص افضل كثيراً من "موليديت" بعلامتي تنصيص (*).
= وهل ترى هذا ؟
- الوطن أكثر أهمية من الحزب.
= أسرة زئيفي تشعر أنك خنت إرث عائلها..!
- أنا مقتنع أنني لم أخن إرث زئيفي.
= إنهم يدعون أنك كنت على استعداد للبقاء في الحكومة أو على الأقل الزحف إليها والتنازل في المقابل عن المطالبة بتسليم قتلة زئيفي؟
- هذا غير صحيح.. من العيب خداع إرث غاندي بسبب فترة انتخابات قصيرة ستمضي قبل مثول هذا العدد من الجريدة للطبع. ومن المحظور أن نحول تلك الفترة إلى سياسة تعتمد على المصلحة.
= لماذا هذا التعنت على تسليم قتلة زئيفي ولماذا لا يصبح التعنت على جميع القتلة؟
- لقد قال غاندي دائماً أنه لن يسافر بسيارة محصنة، إذا لم تحظ المرأة البسيطة في الضفة الغربية بنفس تلك السيارة؟
= وماذا حدث ؟
- الموضوع هو أن رئيس الوزراء لم يكن حليفاً لي أو لموليديت، فقد قال أنه سيصوت بشأن تسليم قتلة زئيفي.
= لماذا..؟ هل لأن دماء زئيفي أغلى من دماء مئات الإسرائيليين الآخرين الذين قتلوا العام الأخير من جراء العمليات الإرهابية؟
- أعترض على تلك المقولة.
= أنت تعترض ولكن هذا ما يحدث على أرض الواقع.
- رئيس الوزراء هو الذي جعل موضوع قتلة زئيفي رمزاً وشعاراً. وأنا أريد تسليم جميع القتلة.. غاندي لم يكن يريد التفريق بين دماء فرد وفرد آخر.
= هل أنهيت رواياتك العاطفية السياسية مع رئيس الوزراء؟
- بالطبع كلا، فلا توجد روايات عاطفية في السياسة وأنا لا أعلم أين توجد الروايات العاطفية..! ربما في الأدب. ولكن على العموم، أنا أقدر رئيس الوزراء وإن كنت أغضب منه بشأن العديد من الأمور.
= لقد فاض غضبك بشدة عليه هذا الأسبوع في أعقاب عملية ريشون لتسيون التي حدثت أثناء لقائه بالرئيس بوش في واشنطن؟
- زيارة شارون السياسية هي سيناريو متكرر. وقطع برنامج الزيارة قبل إنهائها تشير إلى الأوهام السياسية التي تتحطم على أرض الواقع، سواء جاء المخربون من قطاع غزة أو من أي مكان آخر في العالم.. إن شارون لم يهتم بعد بمعالجة مشكلة المخربين أو معسكرات اللاجئين.
= هل ترى أن عملية "السور الواقي" انتهت مبكراً جداً ؟
- أي عملية عسكرية لا تنتهي بتفكيك معسكرات اللاجئين.. فهي تنتهي مبكراً للغاية. فأي عملية لجمع الأسلحة لن تقضى على البنية الحقيقية للإرهاب.
= هل ترى أن نتانياهو يمكن أن يؤدى عمله أفضل من شارون ؟
- نتانياهو أسوأ من شارون وليس لدي شك في هذا.. أنا لا أشتاق لنتانياهو فهو لم يستوعب بعد فشله كرئيس وزراء. إنه يحتاج للتحلي بالصبر. وهو لا يزال رجلا صغيراً في السن ويتوجب عليه مساعدة أريئيل شارون.
= هل تهزأ من الأمريكيين؟
- كلا، لا أهزأ.. ولكني أريد تعليم الشعب أن يصبح أكثر استقلالية. فيجب علينا أن نتخلص من المساعدات الأمريكية وننظر إليها باعتبارها أمراً ثانوياً.. إننا نحصل على ١,٢ مليار دولار معونة مدنية و١,٨ مليار دولار مساعدة عسكرية.
= هل تعتبر هذا أمراً ثانوياً في الوقت الذي نجد إسرائيل فيه على عتبة كارثة اقتصادية ؟
- يتوجب علينا الدخول ببرنامج كفاف اقتصادي من المساعدات الخارجية الأمريكية. علماً بأن أي رئيس وزراء لم يكن مستعداً للذهاب في هذا الطريق. مما جعلنا دائماً في موقف التابع الذليل. وقد رأيت أكثر من

مرة تلك المسرحية الهزلية التي يمثلها سُفراء الولايات المتحدة وهم يدخلون مكاتب رؤساء الوزراء ويملون عليهم أوامرهم.. فهذه مسرحية فشل فيها كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية.

= هل تقبل الحل الوسط الذي تم التوصُل إليه بشأن أزمة كنيسة المهد؟

- فيما يتعلق بأزمة كنيسة المهد التي يتفهمها العالم المسيحي أكثر من العالم الإسلامي.. كنا مُلزمين باتخاذ خطوات مؤثرة، وأنا أحترم الحل الذي توصلوا إليه.

= هل تستمتع بوجودك في الكنيست؟

- أسعى دائماً إلى الاستغراق في مسألة ما والعمل على حلها، وعندما كنت ناشط في لجنة التشريع بالكنيست كنت أعشق هذا العمل.

= هل تفسدك المعارك السياسية ؟

- عندما دَخلت إلى عالم السياسة أعددت نفسي وأدركت لماذا أدخل إلى هذا العالم.. وهناك ظواهر سيئة كثيرة ولكن الأسلوب الديموقراطي الذي نتعامل به هو أهون الشرين.

= لقد قال الوزير روبين ريفيلين قبل أسبوع أن الدولة تسير مثل المنزل الصغير.. هل يُقلقك هذا؟

- أنا أحب روبين، وهو فتى لم يعَرف الدنيا بعد، ولذلك فهو ينسى دائماً أنه وزير.

= هل أصبت بالدهشة عندما علمت بفضيحة رشوة حكام كرة القدم؟

- الرشوة ليست مسألة حكام كرة القدم.. إنها ظاهرة يجب على كل إنسان محاربتها. وهي شهوة الكسب السريع، التي حذرتنا منها التوراة وحذر منها الأنبياء.. ولكنها لم تتحدث عن أن الأشرار فقط هم الذين يرتكبون تلك الأفعال.

= كم مقعد كنيست ستحصل عليه ؟

- هذه ليست مسألة شخصية.. لقد كتب حامي شليف في معاريف أن نسبة التصويت لحزب الترانسفير اليميني قد تمنحه ٢٥ مقعداً.. الترانسفير هو الذي سيجلب لنا المقاعد بالكنيست ولن أكون أنا أو أي شخص آخر جالباً لها.

= نجل زئيفي يعتقد أن حزب موليديت تحت قيادة بيني إيلون لن يحصل سوى على ثلاثة مقاعد؟

- لا يزال نجل زئيفي مُبتدئاً في الحياة. وحقاً تجده يتطرق بأسلوب شخصي للأمر برُمته. إنه في حاجة لفترة حتى يحصل على الخبرة اللازمة.

= أنتم حزب صغير مليء بتاريخ زاخر بالمؤامرات ؟

- أعتقد أنني نجحت في إيقاف هذا.. فحتى مجيئي كان كل أعضاء الكنيست على غير ما يرام مع غاندي. ورغم أنه كان شخصية قيادية رائعة إلا أن الجميع لم يكونوا على ما يُرام معه. وقد حظيت بأن أكون معه لمدة ستة أعوام كاملة وقد تعلمت منه الكثير.. وفي تلك الأعوام، كان الحزب هو حزب المشاكل والمُشاجرات. وأنا لا أسعى لقيادة ظاهرية إنما لدي شعار مهم وهو الترانسفير، ولدي إيماني بدولة إسرائيل وهذا سيجلب مقاعد الكنيست.

= هل أنت رجل مُتعنت ؟

- أعتقد أنني لستُ كذلك.

= بدون هذا لن تصل إلى أي مكان.

- لا أملك مواهب الفنان . وببساطة لا أحتاج إلى التصفيق الحاد .

= هل تعتقد أنه لا يوجد شئ يمكنه كسرك؟

- هناك امرأة واحدة إذا قامت بإلقاء البيض في وجهي فإني سأسقط لا محالة ألا وهي زوجتي. وباستثنائها لا أحتاج للتصفيق من أي فرد .

= حتى بالنسبة لموضوع زوجتك، فأنت مختلف عن نجل زئيفي بشأن زوجته.. فهو يعترف أنه رجل مُتعصِب بشدة مثل أبيه ؟

- لا أعلم هذا، لقد فزت بزوجة رائعة وهذا شرف كبير لي.

= كم طفل لديكما ؟

- ستة أطفال .

= هل هناك احتمالية أن يصبح أحداً منهم يساري التوجُه ؟

- أي يساري سيصبح في النهاية يميني.

= ورغم هذا إذا اكتشفت أن أحد أبنائك يساري، كيف ستتصرف معه؟

- أخي يساري التوجُه، ولكنني أحبه وأُقدره.. إن الثقافة والتمدُن هما المقارنة والاستنتاج، ويجب أن يكون هناك حواراً بين الناس.

= هل قالوا لك ذات مرة أنك رجل مُخيف ؟

- لا أعتقد هذا.. لماذا ؟

= لأنك مثل الكثيرين من قادة اليمين المُتطرف في العالم.. شخص مُثقف للغاية، جماهيري للغاية، مُتسع الأُفق بشدة ولكنه شديد التطرُف.

-أنا لا أحب تلك المقولة، لأن من يقول هذا لا يحب ما أقوله.

= ألست نمراً في جلد حمل ؟

- لست خبيراً في عالم الحيوان، ولست خبيراً في الأمثال.

= هل أنت نمر ؟

- هناك أمور تستدعي جُرأة النمر وإصراره ويجب أن أتحلى بتلك الصفات.

= بيني ايلون، شكراً لك.

(*) كلمة "موليديت" تعني بالعبرية "الوطن" ويقصد الكاتب هنا الوطن مقابل الحزب.

جريدة معاريف
٢٠٠٢/٥/٦

عملية الجدار الواقي كانت صائبة

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان

يرى الجمهور اليهودي أن عملية الجدار الواقي قد ساعدت إسرائيل من الناحية الأمنية، إلا أنها ألحقت بها ضرراً من الناحية السياسية. ولكن، بتقييم أشمل للعملية، فإن الاعتبار الأمني يتغلب بوضوح على الاعتبار السياسي، حتى أن الأغلبية الحاسمة من الجمهور تعتقد بأن قرار شن العملية كان مبرراً.

أيضاً، ثمة اتفاق في الرأي بأن المزاعم حول وقوع مذبحة في مخيم جنين للاجئين مزاعم مضللة.. كما تعتقد الأغلبية بأن تقريراً يُعده طاقم فحص من قبل الأمم المتحدة في هذا الشأن لن يكون موضوعياً..

وكقاعدة عامة، فإن التقدير السائد هو أن تدخلاً دولياً في النزاع سيكون أكثر فائدة للفلسطينيين مما لإسرائيل.. حقاً، توجد أقلية ملموسة لا ترفض إمكانية تدخل دولي، لكن هذا مشروط بأن يتمثل من خلال ساسة من الخارج أو من خلال اقتراح لحل من قبل هيئات دولية. لا يكون مُلزماً إلا إذا وافقت عليه كل الأطراف.

وفي مقابل ذلك، تعارض الأغلبية أي شكل من أشكال التدخل يكون فيه إكراه. إضافة إلى ذلك، يفرق الجمهور وبوضوح بين الهيئات التي يقبل تدخلها وبين تلك التي لا يرغب في تدخلها.. وحقيقة الأمر، تحظى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقط بثقة الجمهور اليهودي في إسرائيل في هذا الشأن.

هذه هي النتائج الرئيسية لاستطلاع مقياس السلام لشهر أبريل عام ٢٠٠٢.. وقد أجري الاستطلاع يومي الثلاثاء والخميس ٢٣ و٢٥.

❖ هل ساعد عمل جيش الدفاع الإسرائيلي، في تقديرك، في مناطق السلطة الفلسطينية، في إطار عملية الجدار الواقي، أم أضر بإسرائيل من الناحية الأمنية؟

= أجاب ٨٦٪ بأن هذا العمل ساعد جداً أو ساعد بما فيه الكفاية من الناحية الأمنية، في حين أقر ٩٪ فقط بأن العملية أضرت بالأمن (٥٪ لم يعرفوا).

❖ في مقابل ذلك، عندما سُئل نفس السؤال بالنسبة للصعيد السياسي، اعتقد ٣٢٪ فقط بأن العملية ساعدت إسرائيل من هذه الناحية في مقابل أغلبية من ٥٤٪ قدروا بأن العملية أضرت بإسرائيل من الناحية السياسية (١٤٪ لم يكن لهم رأي).

ولكن، من بين هذين الاعتبارين، الأمني والسياسي، فإن الجمهور يولي اعتباراً حاسماً للأول، ويتضح ذلك من خلال هذا السؤال:

❖ بشكل عام، هل تعتقد أن قرار شن عملية الجدار الواقي كان صائباً أم غير صائب..؟

= أيد ٩٠٪ بشكل قاطع قرار شن العملية، فيما قدَّر ٦٪ فقط بأنه كان قراراً خاطئاً (٤٪ لم يدلوا برأي).

ويشير تحليل الإجابات طبقاً للتصويت (الانتماء) الحزبي إلى أن الاتفاق داخل الجمهور اليهودي في هذا الشأن كان قاسماً مشتركاً بين مصوتي جميع الأحزاب، فيما وجدت داخل مصوتي حزب "ميريتس" (يساري) فقط أقلية لا بأس بها (٣٥٪) تعتقد بأن القرار كان خاطئاً، في حين أيد ٦٠٪ من مصوتي هذا الحزب شن العملية.

❖ تزعم دوائر مختلفة في العالم وفي إسرائيل أيضاً بأن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ارتكبت، خلال القتال في مخيم جنين، مذبحة ضد السكان الفلسطينيين.. وفي مقابل ذلك، ينفي متحدثون رسميون إسرائيليون ذلك ويقولون بأن القتل لم يشذ عما كان متوقعاً أخذاً في الاعتبار ظروف القتال في المكان. فهل كانت هناك، أم لم تكن، مذبحة، من وجهة نظرك؟

= أجاب ٩٣٪، ممن استطلعت آراؤهم من بين اليهود، بأنه لم تقع مذبحة في جنين، في مقابل ٣٪ أعربوا عن اعتقادهم بأنه قد وقعت مذبحة (٤٪ لم يدلوا برأي).

= وعلى الرغم من الاقتناع التام بشأن طابع الأحداث في جنين، فإن الاعتقاد السائد (٧٦٪) هو أن تقريراً في هذا الشأن، يقوم بكتابته طاقم فحص من قبل الأمم المتحدة، لن يكون موضوعياً.. في حين يعتقد (١٦٪) فقط بأن مثل هذا التقرير سيكون فعلا موضوعياً، و(٨٪) لا يعرفون.

❖ ومع ذلك، ففي السؤال الرئيسي الخاص بتدخل دولي، بهدف وقف العنف وربما حتى إيجاد صيغة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، اتضح أن الميل إلى رفض مثل هذا التدخل ليس جارفاً إلى هذا الحد: ١٥٪ يعارضون ذلك في مقابل ٤٤٪ يؤيدون التدخل. وذلك على الرغم من التقدير السائد (٥٦٪) بأن مثل هذا التدخل سيكون أكثر فائدة للفلسطينيين، في

مقابل ١١٪ فقط يقدرون بأنه سيكون مفيداً بقدر متساو لكلا الطرفين فيما يعتقد ٧٪ بأنه لن يكونُ مفيداً لأي طرف.

ويشير تحليل الإجابات، طبقاً للتصويت (الانتماء) الحزبي، إلى أن ٤٩٪ من بين مصوتي حزب العمل يؤيدون التدخل، فيما يعارضه ٤٧٪، وأن ٤٥٪ من بين مصوتي الليكود يؤيدونه، فيما يعارضه ٥١٪، وأن ٣٨,٥٪ من بين مصوتي شاس يؤيدونه فيما يعارضه ٥٨٪. ومن بين الأحزاب الكبرى، فإن حزب ميريتس هو الوحيد الذي توجد بين مصوتيه أغلبية واضحة لصالح التدخل: ٧٠٪ يؤيدون في مقابل ٣٠٪ يعارضون.

مصدر الفجوة بين نسبة المؤيدين التي لا بأس بها لصالح التدخل (٤٤٪ كما سبق وذكرنا) وبين التقدير السائد بأنه لن يكون مفيداً لإسرائيل يكمن - على الأرجح - في تفسير الجمهور اليهودي لمصطلح "تدخل دولي".. فقد اتضح أن هناك أغلبية تؤيد مثل هذا التدخل فقط إذا كان غير مقترن بحل مفروض. فأغلبية داخل الجمهور اليهودي (٦١٪) توافق على وساطة ساسة أجانب، ويؤيد ٦٥٪ عقد مؤتمر سلام دولي. يصوغ حلاً يكون ملزماً فقط إذا وافق عليه الطرفان. في مقابل ذلك، فإن أقلية، حوالي ٣٥٪، تؤيد نشر قوة مراقبين غير مسلحة أو قوة حفظ أمن مسلحة، فيما يؤيد ٢٨٪ فقط بلورة حل للنزاع بواسطة هيئة دولية مثل الأمم المتحدة، تلزم الطرفين وتفرض الحل من خلال عقوبات اقتصادية أو عسكرية على من يرفضه.

ويشير تحليل الإجابات في موضوع أشكال التدخل الدولي المختلفة، إلى أنه باستثناء إمكانية وساطة ساسة أجانب (في هذه الحالة يوجد استعداد كبير بين مصوتي باراك ٧٤٪ في مقابل ٥٢٪ بين مصوتي شارون) لا توجد فوارق بين المجموعتين في نظرتهما حيال أشكال التدخل.

وقد وجدت في هذا الشأن فوارق كبيرة طبقاً لمدى تديُن مَنْ سُئلوا: ففي حين وافق ٤١٪ فقط ممن وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون، و٤٩٪ من بين الحَريديم، على وساطة ساسة أجانب، فإن ٦١٪ من المتمسكين بالتراث (الديني) نظروا بإيجابية إلى مثل هذه الوساطة و٦٦٪ من بين العلمانيين.

أيضاً، فإن معارضة تدخل قوة حفظ أمن مسلحة ظهرت بوضوح في موازاة مدى التديُن: ٥٩٪ من بين العلمانيين والمتمسكين بالتراث عارضوا ذلك، فيما ارتفعت المعارضة بين الدينيين والحَريديم إلى ٧٠٪ و٧٤٪ على التوالي. من المهم أن نشير إلى أنه لم توجد في هذا السؤال أي فوارق على أساس محدد.

وبنفس الروح، فإن الجمهور اليهودي "يشك" في نوايا معظم اللاعبين على الساحة الدولية، الذين توجد إمكانية لأن يأخذوا دوراً في التدخل الدولي.. فمن بين ١٠ لاعبين تم عرضهم، حظي اثنان فقط بقبول من جانب معظم الجمهور اليهودي: الولايات المتحدة (٨٨٪) تليها بريطانيا بفارق ملموس (٦٣٪).

في مقابل ذلك، تعارض الأغلبية تدخل سائر العناصر الأخرى وتقف فرنسا على رأس قائمة الدول "غير المقبولة" بنسبة معارضة تبلغ (٨٥٪) تليها السعودية بنسبة (٧٢٪) ثم ألمانيا وروسيا بنسبة (٧٠٪) ثم مصر بنسبة (٦٨٪) ثم المجموعة الأوروبية بنسبة (٦٧٪)، ثم الفاتيكان بنسبة (٦٦٪)، ثم الأمم المتحدة بنسبة (٦٢٪) بمعني أن العالم كله (تقريباً) ضدنا، في نظر الجمهور اليهودي.

❖ وفيما يتعلق بمواطني إسرائيل من العرب، فإن الاستطلاع يشير إلى أن مواقفهم حيال معظم الموضوعات التي تم فحصها هي عكس تلك التي يتبناها الجمهور اليهودي. فأغلبية حاسمة (٧٨٪) من بين الجمهور العربي تؤيد تدخلاً دولياً والتأييد لديهم لأي شكل من التدخل بنسب عالية ولكنه عال بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بحلول مفروضة: (٧٥٪) يؤيدون فرض حل تبلوره هيئة دولية، و(٨٠٪) يؤيدون قوة حفظ أمن مسلحة.

وبالتوازي، فإن اللاعبين الذين يقبلهم الجمهور اليهودي - الولايات المتحدة وبريطانيا - غير مقبولين بالنسبة للجمهور العربي، وأما الذين لا يقبلهم الجمهور اليهودي فإنهم يحظون بأفضلية لدى معظم الجمهور العربي.. فعلي سبيل المثال، يؤيد ٦٥٪ تدخل فرنسا و٧٥٪ تدخل مصر، و٧٨٪ تدخل الأمم المتحدة، و٨٤٪ تدخل المجموعة الأوروبية.

ويوجد اتفاق في الرأي لدى الجمهور العربي بأن قرار شن عملية الجدار الواقي كان خاطئاً بنسبة ٨٦٪. وذلك في مقابل ٩٪ فقط يعتقدون بأنه كان صائباً.

وفيما يتعلق بأحداث جنين، فإنه، خلافاً لتقدير الجمهور اليهودي في هذا الشأن، فإن ثمة اتفاق في الرأي بين العرب مواطني إسرائيل بأنه كانت هناك مذبحة بنسبة ٩١٪.

وحول مدي موضوعية تقرير يقدمه طاقم فحص من قبل الأمم المتحدة، أعرب ٥٥٪. ممن استطلعت آراؤهم من العرب، عن الاعتقاد بأن من الممكن الافتراض بأنه سيكون موضوعياً، في مقابل ٣٩٪ قدروا بأنه لن يكون متوازناً.

وثمة اتفاق في الرأي حول موضوع واحد فقط بين الجمهور العربي واليهودي هو: لمن سيكون التدخل الدولي أكثر فائدة..؟ فتوجد أغلبية أيضاً فـ (٥١٪) من بين العرب تعتقد بأنه سيكون أكثر فائدة للفلسطينيين.

٦ عــروض كــتـب

الجيش والمجتمع الإسرائيلي: رؤيـة جديـدة

مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بارإيلان
دراسات في أمن الشرق الأوسط رقم ٤٦ - أبريل ٢٠٠١
بقلم: ستيوارت أ. كوهين إعداد: حسام حسن محمد

تحظى التغيُرات التي تطرأ على نسيج العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع باهتمام كبير في النقاش السياسي الاستراتيجي في إسرائيل، الذي ينصب حول مسار هذه العلاقات في الآونة الأخيرة وانعكاس الظواهر المجتمعية على أداء الجيش وبناء القوة فيه.

وفي هذا الإطار، طرح ستيوارت أ. كوهين ثلاثة افتراضات دلل على صحتها في الدراسة، من خلال دراسة تطور طبيعة العلاقات بين الجيش والمجتمع منذ تأسيس الدولة وحتى الآونة الأخيرة (١).. فمن خلال دراسة هذا التطور، استنتج أولاً، أن التغيُرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة أثرت على العلاقة بينه وبين الجيش الذي تأثر أدائه بهذا التغيُر. ثانياً، أن الخبرة التاريخية التي دللت على أن الجيش يمثل علامة بارزة في التجربة الإسرائيلية باعتباره بوتقة صهر أصبحت محل شك، إذ أن استعراض الفجوات المتزايدة التي تساهم الخدمة العسكرية في تنميتها تلقي بظلال من الشك على هذا الادعاء. ثالثاً، أن التغيير في الظروف المجتمعية يفرض تغيير بناء القوة الذي اعتمد عليه الجيش الإسرائيلي وبحث بدائل جديدة خاصة تحويل الجيش إلى جيش من المحترفين.

◆ أولاً: تأثير العلاقة بين المجتمع والجيش على أداء

الجيش:

تتيح العوامل الاجتماعية فهم التغيُرات التي تحدث في المؤسسة العسكرية، ومن ثم تمثل هذه العوامل مُتغيراً قائماً بذاته. وبمساعدة التغيُرات في البيئة الداخلية، يمكن تفسير التغيُر في المفاهيم المسلم بها وفي الإدارة العسكرية القومية: ينطبق هذا الأمر على التغيُرات التي حدثت في فرنسا بعد عام ١٧٩٨، وروسيا بعد عام ١٩٤٧ وإيران بعد عام ١٩٧٩. كما أن الأمر لا يرتبط بالتغيُرات ما بعد الثورات، ولكن بتأثير مسارات التغيُرات الداخلية التدريجية على الجيش فيما يطلق عليه مجتمعات "ما بعد الحرب".. هذا الأمر ينطبق على ما حدث داخل إسرائيل. فالتغيُرات التي حدثت داخل المجتمع الإسرائيلي أثرت على الجيش وأدائه. فخلال العقدين الأخيرين، لم يعُد التقارُب بين المجتمع والجيش الذي كان يعد علامة بارزة في إسرائيل كما كان في السابق، فالخدمة العسكرية التي كانت تمثل العقيدة المدنية لدولة إسرائيل أصبحت عنصراً هامشياً في أوساط قطاعات عديدة. ومن ثم، أدى ذلك، وباستمرار، إلى تقلص تقدير الجمهور للجيش الإسرائيلي.. ففي الاستطلاعات التي أجريت بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٩، أعرب ٣٥.٥٪ من السكان اليهود عن اتفاقهم مع ما قيل بأن قوة الجيش

الإسرائيلي انخفضت في السنوات الماضية، وأعرب ١٠٪ عن اعتقادهم بأن الانخفاض كبير وملحوظ. وسعياً للإجابة على التساؤل عن كيف حدث هذا التغيُر..؟ وما تأثيره على تطور السلوك العسكري الإسرائيلي..؟ نجد أن من بين المظاهر المختلفة لتغيُر العلاقات بين المجتمع والجيش أن هناك مظهرين يستحقان الاهتمام: الأول، الانخفاض في وضع الخدمة العسكرية كتجسيد للوضع المدني. الثاني: زوال القيود التي كانت تمنح الجيش في الماضي حصانة ضد الانتقاد العام.

فالانخفاض في وضع الجيش في الوعي الثقافي للمجتمع الإسرائيلي تم التعرُف عليه في عدة مستويات وأصبح واضحاً مؤخراً.. ومن هذه المستويات: أولاً، تكرار التهرُب من خدمة الاحتياط التي وصلت في وحدات معينة إلى حد "الوباء". ثانياً، انخفاض الحافز على أداء الخدمة العسكرية وتغيُر الحافز ذاته الذي كان في الماضي يعبر عن أن الالتزام بأداء الخدمة هو تعبير عن الالتزام القومي تجاه الوطن. فقد استبدل هذا الحافز بقدر مُتزايد بالسعي نحو الالتزام بتحقيق عائد اقتصادي، فبدلاً من المفهوم التقليدي للتجنيد، كتعبير عن إنكار الذات، تغيرت النظرة بحيث أصبحت الخدمة وسيلة لتحقيق الذات. وقد تجسد ما سبق في نتائج بحث فحص نظرة خريجي المدارس الثانوية تجاه التجنيد أجري في منتصف التسعينيات.

الجانب الآخر في التغيُر في العلاقة بين المجتمع والجيش، هو التزايُد المستمر في تآكل الحصانة التقليدية للجيش ضد الانتقاد الجماهيري.. هذه السمة تكشف عن أن التغيُرات في المضمون وليس في الأسلوب فقط.. ففي الماضي، كانت هناك صلاحيات واسعة للرقابة العسكرية بفرض الحظر على نشر أي موضوع بوصفه انه أمر خاص "بأمن الدولة". وقد تعززت هذه الصلاحيات بعد انتصار عام ١٩٦٧. لكن الأمر تغير بعد حرب عيد الغفران عام ١٩٧٣ عندما تزعزع كيان الجيش ككيان لا يُخطئ، ووجد الجيش نفسه في حرب متواصلة ضد تردي وضعه في نظر الجمهور خاصة بعد الصورة الفاشلة للعديد من عملياته القتالية في حرب لبنان بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥، والانتفاضة الفلسطينية الأولى بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، والقتال بكفاءة ضعيفة ضد مقاتلي حزب الله. بالإضافة إلى أن تطور وسائل الإعلام كسر احتكار المعلومات العسكرية في يد المتحدث العسكري فقط وألغى قوة الرقابة العسكرية.

فقد أدت هذه التغيُرات ـ سواء من منظور المجتمع لقيمة أداء الخدمة أو نظرة المجتمع لأداء الجيش وقوته ـ إلى التأثير على الأداء العسكري للجيش فيما يتعلق بثلاثة مستويات هي: أنواع القوة: نشر القوة: تشكيل القوات.

❖ ففي **المستوى الأول**، فرضت الحساسية المتزايدة من جانب الجيش، للاعتبارات ذات الطابع الاجتماعي، تغيُراً في اتجاه تعديل تفضيل الجيش للمعارك القصيرة الحاسمة على العمليات الطويلة، وتفضيل الهجوم على الدفاع على المستوى التكتيكي.. فقد فرضت هذه الحساسية التغيُر على نحو ما وصفه "لوتواك" بصورة "قتال ما بعد البطولة" الذي يكون فيه منع الخسائر هدفاً لا يقل أهمية عن هدف إحداث خسائر. فقد أدت المتغيرات المجتمعية إلى تبني الجيش للمهام ذات الطابع الدفاعي. ومن مؤشرات هذا التغيير: الإنفاق الهائل على مشروع الصواريخ المضادة "حيتس" و الجهود التي بُذلت لتعزيز قيادة الجبهة الداخلية بعد هجمات صواريخ سكود العراقية عام ١٩٩١ تفضيل الجيش شن عمليات ضد أهداف مُختارة في جنوب لبنان..

❖ وفيما يتعلق **بالمستوى الثاني**، المُتمثل في تأثير التغيُرات المجتمعية على نمط نشر القوات، أدت هذه التغيُرات إلى فرض قيود على الجيش فيما يتعلق بتعدُد المهام والأهداف.. فإدراك هذه القيود يفرض على القيادة العُليا تحديد مفهوم واضح للتهديدات لأن ذلك هام جداً بالنسبة لجزء من الجيش "جنود الاحتياط" باعتبارهم مدنيين لديهم حساسية لاتجاهات الرأي العام. فقد يرفضون أداء الخدمة عندما يتم إرسالهم لمهام تتعارض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم بعكس العسكريين المحترفين. وقد ظهر جانب من ذلك خلال سنوات الهدوء النسبي بعد اتفاقية أوسلو، فقد أصبح ضباط الجيش أكثر حساسية لصعوبة التوفيق بين طول فترة خدمة الاحتياط وبين المطالب المتزايدة من جانب الجمهور لرؤية مكاسب فورية للسلام.

❖ **وأخيراً، فيما يتعلق بتشكيل القوات**، فإن الأسلوب الذي يُطبق به الجيش نظام الخدمة العسكرية يجعلها لا تعد ضريبة اجتماعية كما كانت في الماضي.. فقد أصبح الجيش مؤسسة تقسيم وليس توحيد بحيث أنه لم يعُد بوتقة صهر كما في السابق.

❖ ثانياً: رؤية جديدة للمغزى الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل:

لقد أدت التغيُرات داخل المجتمع الإسرائيلي إلى التأثير على وظيفة الجيش باعتباره مؤسسة صهر قومية، فقد ساهمت هذه التغيُرات في إضفاء مزيداً من الشك على المقولة السائدة بأن الجيش الإسرائيلي هو العنصر الرئيسي في تحقيق مساواة اجتماعية.. فالأمر ليس كذلك الآن، فمن نواح عديدة وصلت العلاقات بين إسرائيل وجيشها إلى حدّ الأزمة. فالوضع الذي كان يحظى فيه الجيش باحترام لا يتزعزع تبدل وانتهى. ويؤكد المحللون أنه لا يجب تفسير هذا التغيُر بمعزل عن السياقات الأوسع، والتي أهمها التآكل الواضح في الإجماع شبه العام حول قضايا الأمن القومي الذي اتسمت به الحياة العامة في إسرائيل في الماضي.. ففي الوقت الذي يعاني فيه الرأي العام انقساماً بين يمين ويسار في المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن، فإن الجيش غير قادر على الحفاظ على صورته كتجسيد للإدارة

العامة التي تعلو على الانتماء الحزبي. وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه أصبح عنصر انقسام داخل الدولة.. ويتضح ذلك في ثلاثة مستويات: الأول، التمييز الذي يُحدثه الجيش بين المواطنين الذين يخدمون فيه والذين لا يخدمون. الثاني، أن الجيش يُجسد تفرقة عازلة داخل إسرائيل بين الرجال والنساء. الثالث، أن الخدمة العسكرية تعزز حدة الخلاف العلماني الديني في المجتمع.

❖ ففي **المستوى الأول**، أكد باروخ كيمرلينج "أن الخدمة العسكرية أوجدت في حدودها طبقتين من المواطنة.. ففي مقابل المكانة الرئيسية للإسرائيليين اليهود، فقد دعموا - عن قصد وبصورة كبيرة - المكانة الثانوية لعرب إسرائيل الذين كان معظمهم، لأسباب واضحة جداً، معفيين من الخدمة العسكرية".. وفي نفس المستوى، أدت الخدمة داخل الجيش إلى التفرقة بين اليهود ذاتهم، فهناك طابع انتقائي (انتقاء المجندين) أدى إلى إعفاء فئة من اليهود من أداء الخدمة وهم أبناء الطائفة الدينية المتزمتة (الحريديم) وهي طبقة تمثل من ٨ إلى ٩٪ من إجمالي السكان اليهود. وإلى جانب هذه الظاهرة، هناك ظاهرة مختلفة تماماً ولكنها موازية لها من ناحية عدم أداء الخدمة العسكرية من بعض المنتمين إلى التيار العلماني نتيجة موقفهم إزاء الخدمة العسكرية.

❖ وفيما يتعلق بـ**المستوى الثاني**، أدت الخدمة العسكرية الإلزامية للنساء في الجيش الإسرائيلي إلى تفرقة مع الرجال، فالحديث عن المساواة هو حديث نظري أكثر منه واقعي. فبرغم الخطوات التي اتخذها الجيش منذ منتصف الثمانينيات لتغيير بعض السلبيات السابقة المتعلقة بأداء النساء في الجيش، والتي أبرزها القانون الذي كان يحظر عليهن أداء مهام قتالية والذي تغير في يناير ٢٠٠٠ بعدما صادق الكنيست على قانون المساواة في الجيش وبموجبه سمح للمرأة بتولي أي منصب بما في ذلك المهام القتالية، إلا أن الانعكاسات العملية لهذه التغيرات متواضعة جداً، فعلى الرغم من القانون الجديد، فإن نسبة النساء في الخدمة التطوعية لا تزيد عن ١٣٪، بالإضافة إلى تأكيد بحوث "إيريس جربي" و"دفنا يزرعيئلي" بأن ظاهرة سيطرة الرجل على كافة النواحي القتالية وعدم مساواة المرأة لازالت مستمرة.

❖ **المستوى الثالث** من مستويات الانقسام التي يعمقها الجيش داخل المجتمع الإسرائيلي، هو زيادة الهوة بين المتدينين والعلمانيين الذين يخدمون في الجيش.. ففي السنوات الأخيرة، تزايد القلق من الدور المتزايد للجنود المنتمين للتيار الديني القومي. وهذا القلق يرجع لسببين: الأول، سياسي في جوهره، وإن كان تأثيره ضعيف ومحدود. والثاني، يحمل طابعاً ثقافياً أشمل وهو يؤثر على المدى الطويل. ففيما يتعلق بالسبب الأول، هناك تخوف من عدم تنفيذ الجنود لأوامر انسحاب من مناطق يعتبرونها أرض مقدسة خاصة بعد ما حدث في عام ١٩٩٣ عندما نشرت، في عدة مرات، وثيقة بتوقيع عدد من الحاخامات تنكر أن نقل السيادة اليهودية على أي جزء من الأرض المقدسة إلى أيدي السلطة هو أمر يتعارض مع الشريعة.. وهناك خوف من انعكاس ذلك على الجنود المتدينين. أما السبب الثاني وهو الثقافي، فينحصر تأثيره على توجهات الدينيين الذين يطالبون بمعاملة خاصة داخل الجيش. وهو ما ظهر في إنشاء وحدات خاصة لهم وطريقة أدائهم ليمين القسم بشكل مختلف عن قسم الجيش. فإذا استمر هذا الاختلاف، فإنه سوف يتسع على المدى البعيد وسيظهر انعكاس له في الحياة المدنية بعد الجيش.

❖ **ثالثاً: تأثير المتغيرات المجتمعية على بناء القوة في الجيش:**

بعد ثلاث سنوات من إنشاء الجيش رسمياً في ٢٦ مايو ١٩٤٨، صمدت قوة البناء الأساسي لعناصر قوته: ومن الناحية الشكلية، يعتبر هذا البناء قائماً حتى اليوم مع قليل من الاختلاف، فالبناء شابه نموذج الميليشيات لكونه مؤلفاً من ثلاثة أنواع من الخدمة العسكرية (الخدمة الإلزامية، نواة لجيش محترف، جنود الاحتياط). وهناك ثلاثة اعتبارات حكمت تفضيل اختيار هذا البناء حتى منتصف الثمانينيات هي: الاعتبار العملياتي والاعتبار المالي والاعتبار الاجتماعي (٢).

فمنذ نشأة الجيش وحتى منتصف الثمانينيات، كانت هذه الاعتبارات تفضل اختيار بناء القوة للجيش باعتباره نموذجاً لقوة الميليشيات.. فمن منظور الاعتبار العملياتي، كان هذا البناء يلائم الموقف الاستراتيجي لإسرائيل الذي كان دفاعياً؛ ومن المنظور المالي، فإن جنود الخدمة الإلزامية والاحتياط هم موارد بشرية أرخص من الجنود المحترفين. ووفقاً للاعتبار الاجتماعي، والذي كان الأهم في هذا الإطار، فإن هذا النموذج كان يجعل الجيش بوتقة صهر قومية، كما أنه يمنع من أن يتحول إلى وضع وظيفي مُنفصل عن المجتمع.. لكن المعارضة الحقيقية لنموذج الميليشيات كانت لأسباب تنظيمية بسبب رغبة البعض في تحويل الجيش إلى جيش مُحترفين.

لكن الاعتبارات الثلاثة هي التي فضلت اختيار بناء القوة السابقة.

إن التغيرات التي حدثت مؤخراً طرحت سؤالاً هو: هل الاعتبارات التي سبقت والتي حسمت الأمر لصالح نظام الميليشيات لازالت سارية المفعول..؟ والإجابة على هذا السؤال بالنفي.. فمن المنظور العملياتي، إن تغيرات البيئة العسكرية تطرح تغيراً على بناء قوة الجيش، خاصة بعد اتفاقيات السلام مع مصر والأردن وانهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان يوفر السلاح لغالبية الدول المعادية لإسرائيل. ومن المنظور المالي، فإن الجيش بصورته الحالية مُبذر ومُسرف ويُلحق أضراراً بالاقتصاد

القومي.. وأخيراً، فإن الاعتبارات الاجتماعية التي فرضت تبني النموذج السابق فقدت صلاحيتها، فقد أصبح الجيش عنصر انقسام وتفرقة في المجتمع الإسرائيلي، لكن الاعتبار التنظيمي ربما لا يسير في إتجاه التغيُر، حيث توجد جماعات ضغط اجتماعية تعارض تغيُر بناء القوة.

والبحث عن بدائل جديدة، والتي تتمثل أهمها في إحداث تغيُرات تنظيمية في النظام الحالي، أو التحول نحو نظام الجيش المحترف، أو اتباع نظام خدمة انتقالية.. فبالنسبة للبديل الأول، هناك مؤشرات على أنه يحدث، باعتبار أن هناك مؤشرات عن تغيُرات تدريجية تراكمية مُتبعة في الجيش الإسرائيلي. في حين أن البديل الثاني، يتطلب نفقات اقتصادية عالية. أما البديل الثالث يتطلب إحداث تغيُرات أكثر راديكالية تتطلب أيضاً نفقات اقتصادية عالية.

وفي النهاية، فإن التحدي الذي يواجه مُخططو بناء قوة الجيش هو تقدير المزايا النسبية لكل بديل من البدائل.. لكن الأهم هو إيجاد صيغة تعطي وزناً مناسباً لكل بديل.

الهوامش :

(١) تنقسم دراسة كوهين إلى ثلاثة أجزاء: الأول، عن الانعكاسات العملية للعلاقات المتباينة بين المجتمع والجيش في إسرائيل. الثاني، والذي كتبه بمشاركة "يسرائيل بجانو"، عن المغزى الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل: رؤية جديدة. والثالث، عن بدائل بناء القوة في الجيش الإسرائيلي.

(٢) الاعتبار العملياتي هو اعتبار عسكري مهني يحدد بأي مقدار يمكن بناء القوة بشكل يُحسن من قدرة الجيش على تأدية مهامه على ساحة القتال.. أما الاعتبار المالي فيتعلق بالتكلفة الاقتصادية النسبية لكل الاحتمالات الماثلة أمام مُخططي بناء القوة.. أما الاعتبار الاجتماعي فينصب على تأثيرات وانعكاسات اختيار أسلوب معين على النسيج الاجتماعي بوجه عام.. والاعتبار التنظيمي هو أن اختيار نموذج البناء هو في نهاية الأمر بيد المؤسسة العسكرية دون غيرها.

غاندي واليهود والمشكلة الفلسطينية

ترجمة وعرض: د. نادية جمال الدين

عثرت وأنا أُعيد ترتيب مكتبي، على كتاب باللغة الأسبانية بعنوان "الثورة الفلسطينية والعالم الثالث".. لفت نظري إليه أسماء أصحاب المقالات التي يحتويها وأهمها اسم "المهاتما غاندي" و"تشى جيفارا" و"هوشي منه" وغيرها من الأسماء.. إلخ.

الكتاب مطبوع في الأرجنتين في نوفمبر عام ١٩٧٠ عن دار نشر "القارات الثلاث" وقد قدم له الناشر واصفاً بإيجاز أهداف الكتاب وهو، حسب قوله، يُعبر عن كفاح شعوب العالم الثالث للتحرُر من الاستعمار، ويذكر من تلك الشعوب: "الشعب الفيتنامى وشعوب ولاوس وغينيا المسماة بالبرتغالية وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وفلسطين".

ويضيف الناشر في تقديمه "أن الإمبريالية تلجأ، في يأسها إلى كل السُبُل والحيل الممكنة، التي تبدأ من محاولة القضاء على الشعوب المستعمرة والمقهورة إلى إشاعة الكذب الباحث عن تضليل الرأي العام العالمي في محاولة تبرير ما لا تبرير له..إلخ.

وينتهي الناشر إلى القول بأن النصوص التي نقدمها حول كفاح الشعب الفلسطيني، وهي الأرض التي تحولت اليوم، بجانب فيتنام إلى مركز للكفاح ضد الإمبريالية العالمية، تمثل إضافة لعملية توضيح هذه القضية ومحاولة لكسر الإعداد المنظم للصهيونية رفيقة درب الإمبريالية.

إلى هنا وانتهت مقدمة الناشر.. المُلفت للانتباه هو أول مقال في الكتاب بعنوان "اليهود" للمهاتما غاندي. وقد أدهشني المقال لموضوعيته وحيدته والرؤية المستقبلية النافذة وكأنما يسجل ما يدور اليوم، بعد ٦٤ عاماً، على أرض فلسطين.

المقال، حسب ما جاء في الكتاب، نُشر في صحيفة "حاريخان harijan" في ١٩٣٨/١١/٢٦، ثم أعقبه بمقال آخر في نفس الصحيفة ـ بعد ثماني سنوات ـ في ١٩٤٦/٧/٢١ بعنوان "اليهود وفلسطين".

فأول مقال لغاندي حول اليهود يقول: "تسلمت العديد من الرسائل التي يطلب مني أصحابها كتابة وجهة نظري حول المشكلة العربية اليهودية في فلسطين وحول اضطهاد اليهود في ألمانيا. وليس أمراً غير مقلق المغامرة بتقديم أفكاري حول هذه المشكلة الصعبة.. إنني أتعاطف مع اليهود. فقد تعرفت عليهم عن قرب في جنوب أفريقيا. وكان بعضهم رفقاء حياتي. وقد استطعت عن طريق هؤلاء الأصدقاء التعرُف على اضطهادهم الذي دام قروناً. فقد كانوا منبوذي المسيحية. إن التوازي بين معاملتهم من جانب المسيحيين والمنبوذين الهنود وثيق جداً، فقد إستند إلى حُجج دينيه كمنبوذين في الحالتين لتبرير المعاملة غير الإنسانية التي أخضعوا لها.. لذلك، وإضافة إلى الصداقة، فإن

تعاطفي مع اليهود مؤسساً على أسباب عامة وجامعة. لكن تعاطفي لن يعميني عن مقتضيات الإنصاف. إن المطالبة بوطن قومي لليهود ليس له أي صدى عندي. إن المبرر ملتمس من التوراة وفي المحاولات الدؤوبة التي طمح من خلالها اليهود للعودة إلى فلسطين.

لماذا لم يجعلوا، كما فعل غيرهم من شعوب الأرض الأخرى، وطنهم القومي في البلد الذي وُلدوا به حيث يرتزقون..؟

إن فلسطين تنتمي للعرب مثلما تنتمي إنجلترا للإنجليز وفرنسا للفرنسيين.. وإنه لمن الخطأ وغير الإنساني فرض اليهود على بلاد العرب. إن ما يحدث اليوم في فلسطين لا يمكن تبريره بأي أساس سلوكي أخلاقي. إن الانتدابات ليس لها أي مُبرر ما عدا الخاصة بالحرب الأخيرة. من المؤكد أنه ستكون جريمة ضد الإنسانية لو تم إخضاع العرب حتى يمكن تسليم فلسطين لليهود، سواء بشكل جزئي أو كامل، كوطن قومي لهم.

إن السبيل الأكثر نُبلاً كان لابد وأن يكون في الإصرار على معاملة عادلة لليهود في المكان الذي وُلدوا وترعرعوا فيه. فاليهود المولودون في فرنسا فرنسيون تماماً مثلما أن المسيحيين المولودين في فرنسا فرنسيون.. فإن لم يكن لليهود وطن سوى في فلسطين، فهل سيقبلون بفكرة إجبارهم على مغادرة دول العالم الأخرى التي استقروا بها..؟ أم أنهم يرغبون في وطن مزدوج يستطيعون البقاء في ظله..؟ إن صيحة الوطن القومي هذه تتخذ كمُبرر مقبول لطرد اليهود من ألمانيا. بالرغم من أن الاضطهاد الألماني لليهود يبدو لا نظير له في التاريخ. فالطغاة السابقون لم يصل بهم الجنون إلى الدرجة التي تصرف بها هتلر. إن ما يقوم به دافعه ديني لأنه يقوم بطرح دين جديد لقومية متعصبة وحزبية، والتي باسمها يتحول أي فعل لا إنساني إلى إنساني يستحق الجزاء. إن جريمة شباب جريء، لكنه أصيب بالخبل بشكل واضح، قد وقعت على جنسه بشراسة لا تصدق. وبسببها، فإنه لو كانت قد قدرت يوماً ما حرباً مُبررة باسم ومن أجل الإنسانية، حرب ضد ألمانيا من أجل تفادي الاضطهاد الذي لا يُغتفر لجنس بأكمله، فإنها كانت ستكون عادلة تماماً.. لكنني لا أؤمن بأي حرب، فمحاسن ومساوئ حرب ما بعيدٌ عن نطاق تفكيري الآن.

لكن، إذا لم تكن هناك حرب ضد ألمانيا، حتى لو كانت فقط بسبب الجُرم الذي ترتكبه ضد اليهود، فالمؤكد هو عدم إمكانية وجود أي تحالف مع ألمانيا.. فكيف يمكن أن يكون هناك تحالف بين أمة تؤكد وقوفها بجانب العدل والديموقراطية وأخرى تعلن عداءها لهما..؟ أم أن إنجلترا تجد نفسها مُنجرفة نحو ديكتاتورية عسكرية بكل ما تعنيه هذه الكلمة؟

إن ألمانيا تُظهر للعالم مدى فاعلية العنف عندما لا يكون مُستتراً بأي رياء أو بقناع ضعيف للشفقة. إنها تظهر أيضاً كم تبدو مُخيفة ومُرعبة ومُروعة في عُريها.

هل يستطيع اليهود تحمُل هذا الاضطهاد المنظم والوقح..؟ هل هناك من سبيل للحفاظ على كرامتهم وعدم إشعارهم بأنهم منبوذون، مخذولون ومنسيون..؟ أسمح لنفسي بأن أقول "نعم".. فلا أحد يؤمن برب حي في حاجة إلى الشعور بالنبذ أو الخذلان.. إن يهوهُ رب اليهود رب أكثر خصوصية عن رب المسيحيين أو المسلمين أو الهنود.. ولو أنه في الحقيقة، وفي الجوهر، هو إله الكل وهو أحد لا شريك له مُنزه عن أي وصف.. لكن بما أن اليهود يشخصون الله ويؤمنون بأنه يحكم كل أفعالهم فعليهم ألا يشعروا بالنبذ.. فلو أنني كنت يهودياً وُلد في ألمانيا وأكسب قوتي هناك، لأعلنت أن ألمانيا وطني بنفس الطريقة التي يمكن أن يفعلها أسمى ألماني ولتحديت ذلك بإطلاق رصاصة على نفسي أو حبسي في سجن مُظلم. كنت سأرفض طردي أو أن أكون خاضعاً لمعاملة عُنصرية. ولفعل هذا، ما انتظرت أن يقوم اليهود الآخرون بالانضمام لي في اعتصامي المدني، وإنما كنت سأثق بأن الآخرين سيكونون مُجبرين على حذو حذوي في النهاية.

لو كان يهودي واحد، أو جميعهم قد قَبل، أو قبلوا، الفرضية التي أعرضها هنا، فإنه، أو أنهم، ما كانوا في وضع سيئ حتى الآن، ولكان العذاب الذي يعانوه بإرادتهم قد أمَّن لهم قوة داخلية وإبراءً لا يستطيع كل تعاطف العالم الخارجي مع ألمانيا إتاحته لهم.. والمؤكد هو أنه حتى لو كانت أي من إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا قد أعلنت عدائها ضد ألمانيا، فإنها لم تكن لتستطع منحهم الإبراء أو أي قوة داخلية. إن العنف التقديري لهتلر كان يمكن أن ينتهي بمذبحة عامة لليهود مثل ردة الأول عن إعلان ذلك العداء.

لكن إذا كانت الروح اليهودية تستطيع أن تكون على استعداد للمعاناة الإرادية، بما في ذلك المذبحة والتي تصورت إمكانية تحولها إلى يوم من الامتنان والإبراء الذي صاغه يهوه (الله) من أجل تحرير جنسه ولو على يد طاغية. لأن يؤمنون بالله لا يرهبهم الموت.. إنه حلم يسعدون بالمضي به في طريق مُتجدد نحو الحلم الأكبر. أجد من الضروري علي التأكيد على أنه من السهل على اليهود - عن التشيكوسلوفاكيين - اتباع فرضياتي، ولديهم في حملة الاعتصام الهندية في جنوب أفريقيا مثالاً دقيقاً.. فهناك، كان الهنود بالذات يحتلون نفس المكانة التي يحتلها اليهود في ألمانيا. وكان اضطهادهم مصبوغاً أيضاً بصبغة دينية. وكان الرئيس كروجر يردد القول بأن المسيحيين البيض هم شعب الله المختار وبأن الهنود كائنات أدنى خُلقت لخدمة البيض. وكانت هناك مادة أساسية في دستور ترانسفال تنص على أنه لا يجب أن تكون هناك مساواة بين البيض والأجناس الملونة بما فيهم الآسيويين.

كان الهنود هناك مُجبرين على الإقامة في جيتو. وكانت المظالم الأخرى هي ذاتها تقريباً التي يعانيها اليهود في ألمانيا، فلجأ الهنود، وهم مجموعة صغيرة، إلى الاعتصام دون أي مساندة من العالم الخارجي أو الحكومة الهندية. وقد حاول المسؤولون الإنجليز، بالطبع، إقناع المعتصمين بالعدول عن قرارهم. وبعد ثمان سنوات من الكفاح، استطاع الرأي العام العالمي والحكومة الهندية مساعدتهم وتم ذلك أيضاً عبر وسائل الضغط الدبلوماسي وليس التهديد بالحرب.

لكن يهود ألمانيا بإمكانهم عرض اعتصامهم تحت رعاية أفضل تماماً من هنود جنوب أفريقيا، لأن اليهود يمثلون جالية كبيرة ومُتجانسة.. فهم أكثر عدداً بكثير من هنود جنوب أفريقيا، إضافة إلى هذا هم يتمتعون بالرأي العام العالمي المنظم لأزرهم.. إنني على يقين بأنه لو ظهر من بينهم رجل يتمتع بالشجاعة والبصيرة ليرشدهم إلى تحرُّك بلا عنف، فإن شتاء يأسهم يمكن أن يتحول إلى طيف من الأمل في طرفة عين. ومن صار اليوم فريسة ذليلة لقناص يمكن أن يتحول إلى رباطة جأش وعزم بفضل رجال ونساء عُزل يمتلكون قوة التحمُّل التي نادى بها يهوه (الله). ولكان هناك، حينئذ، صمود ديني حقيقي يقف في مواجهة ثورة بلا رحمة لرجل مُجرد من الصفات الإنسانية. ولحصل يهود ألمانيا على نصر حاسم على الألمان الآخرين، بمعنى أنهم قدموا لهؤلاء مثالاً للكرامة الإنسانية. وهكذا يقدمون خدمة لمواطنيهم الألمان ويثبتون أحقيتهم بأن يكونوا هم الألمان الحقيقيون عن هؤلاء الذين يقومون اليوم بتدنيس اسم ألمانيا دون أن يدروا. والآن، كلمة إلى اليهود الموجودين في فلسطين: "ليس لدي أدنى شك في أنكم تسلكون طريقاً خاطئاً. ففلسطين بالمفهوم الذي جاء بالتوراة ليست مكاناً جغرافياً، إنها في قلوبكم".. ولكن إذا كانوا يريدون اعتبار فلسطين الجغرافية وطناً قومياً لهم، فإنه من الخطأ دخولها في ظل البنادق الإنجليزية أو القنابل.. إنهم يستطيعون العودة إلى فلسطين برعاية العرب فقط. عليهم محاولة تحويل مشاعر العرب. إن الذي يحكم قلب العرب هو ذاته الذي يحكم قلب اليهود. إنهم يستطيعون الاعتصام في مواجهة العرب وأن يقدموا أنفسهم للإعدام أو بإلقاء أنفسهم في البحر الميت دون رفع الخنصر ضدهم. عندئذ، سيجدون الرأي العام العالمي إلى جانبهم وفي صف آمالهم الدينية.

هناك مئات السُبل لاستخدام المنطق مع العرب إذا استبعدوا مساندة الأسلحة الإنجليزية. وهم، بما يقومون به الآن، يتقاسمون الإنجليز عملية سلب شعب لم يلحق بهم أي ضرر.

إنني لا ادافع عن تجاوزات العرب. كنت آملاً أن يختاروا طريق اللاعنف من أجل ما يعتبرونه بحق اغتصاباً غير عادل لبلادهم. ولكن وحسب القواعد المنصوص عليها، لا شئ يمكن أن يقال عن المقاومة العربية في مواجهة تفوق ساحق. فلنعطِ الفرصة لليهود الذين يرغبون في أن يكونوا الجنس المختار ليبرهنوا على أحقية لقبهم هذا باختيار طريق اللاعنف في المطالبة بموقع لهم على الأرض. إن أي بلد هو وطنهم بما فى ذلك فلسطين، ليس بالعدوان وإنما بالمحبة.

بعد ذلك بثماني سنوات نُشر في نفس الصحيفة مقال آخر لغاندي بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢١ بعنوان: "اليهود وفلسطين" يقول غاندي فيه: "كنت أمنع نفسي حتى الآن من ذكر شيئاً على الماء حول الصراع اليهودي العربي. كانت لدي أسباب وجيهة لعدم فعل ذلك. ولكن هذا لا يعني أنني غير مهتم بالمسألة، وإنما كنت لا أعتبر نفسي على قدر من المعرفة لهذا الغرض. ولنفس السبب حاولت عدم إبداء الرأي حول أحداث عالمية كثيرة لم أعرضآرائي حولها حتى لا أزيد النار اشتعالاً. على أية حال، إنني أعتقد أن اليهود قد عوملوا بوحشية من قبل العالم. فكلمة "جيتو" تعني، على حد علمي، الأحياء اليهودية في جهات كثيرة بأوروبا، لكن ما كان يجب أبداً أن يفكروا في عودة محتملة إلى فلسطين بسبب اضطهادهم الوحشي. كان يجب أن يصير العالم وطنهم، على الأقل، بسبب إسهامهم الملحوظ به.

وفي رأيي، أنهم قد أخطأوا للأسف بالتطلع إلى فرض أنفسهم في فلسطين بمساعدة الأمريكيين والإنجليز وبالأخص باللجوء الآن إلى الإرهاب المكشوف.. إن انتمائهم إلى العالم كان يجب وكان يستطيع أن يجعل منهم ضيوفاً شُرفاء لأي بلد. فنبوغهم المتعدد واجتهادهم العظيم كان يجب أن يحولهم إلى أشخاص مرغوبين في أي مكان في العالم. إن نبذهم نتيجة قراءة خاطئة للعهد الجديد.. إذا قام فرد يهودي بارتكاب خطأ فان العالم اليهودي كله يُدان بسببها.

إن تعاطفي مع اليهود بلا شك في وضعهم الحزين الذي لا يُحسدون عليه. ولكنني كنت أظن أن المصائب كفيلة بأن تعلمهم دروساً في السلام.. لماذا يعتمدون إذن على الدولارات الأمريكية والأسلحة الإنجليزية من أجل الدخول عنوة في أرض غير مرغوبين فيها..؟ لماذا يجب أن يلجأوا إلى الإرهاب من أجل نزع ملكية فلسطين..؟.

إذا كانوا مُستعدين لتبني سلاح اللاعنف الذي لا يقهر والذي دعا أنبياؤهم العظام إليه، وأن عيسى اليهودي الذي قبل حمل تاج الشوك قد أوصى بعالم يئن، فإن مشكلتهم كانت هذه الأشياء ستكون مشكلة الدنيا.. وأنا لا أشك أن من بين الأشياء الكثيرة التي منحها اليهود للعالم، كان يمكن أن يكون ذلك الأفضل والأكثر إشراقاً. إنه مبارك بشكل مزدوج.. كانت يمكن أن تجعلهم سُعداء وأغنياء بمعني الكلمة وكانت ستكون بلسماً لعالم عليل.

١ مخاطر "التشريع" الفلسطيني لتجريم وإبعاد المقاومين

د. السيد عوض عثمان

"المقدمات الخاطئة تُفضي دوماً إلى نتائج مغلوطة". تصدق تلك المقولة إلى حد كبير على مُلابسات وتفاعُلات وتداعيات ما أصطلح على تسميته بـ "صفقة المقاطعة" - أي مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله - وفك حصاره المفروض منذ الاجتياح الإسرائيلي على مدن وقرى الضفة الغربية، في ٢٩ مارس الماضي، وعودته لممارسة مهامه الرئاسية. وهذه الصفقة وثيقة الصلة بأزمة تسليم أربعة من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأمينها العام أحمد سعدات، ومسؤول الشؤون المالية العسكرية بالسلطة الفلسطينية، العميد فؤاد الشوبكي، وأيضاً بفك حصار كنيسة المهد ببيت لحم، الذي فرضته القوات الإسرائيلية، منذ أبريل الماضي.

وحقيقة الأمر، أن إجراء مفاوضات سياسية تقترن بأبعاد قانونية، في ظل ظروف غير مُتكافئة، وشيوع ظاهرة "فوضى المفاوضات" ما بين رسمية وسرية، تحولت إلى "كمين" تحت ضغوط إسرائيلية وأمريكية وإقليمية مُكثفة دفعت الجانب الفلسطيني إلى اقتراف سلسلة من الأخطاء، وتجاوزه لخطوط حمراء، تؤسس لمبدأ محاكمة المناضلين الوطنيين الفلسطينيين وطرح سيناريو الحراسة الأجنبية والتي تمثل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية الفلسطينية، و"التشريع" لمبدأ الإبعاد والنفي داخل الوطن وخارجه، وخصوصاً للإملاءات الأمريكية - الصهيونية التي تستهدف تبديد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتصفيتها، إضافة إلى ما تبدى من تفريط المفاوض الفلسطيني في قضايا مصيرية ربما سيكون عنوان المرحلة المقبلة.

◆ أولاً: الإطار القانوني لتجريم وإبعاد المقاومين:

تكفل كافة المواثيق والأعراف القانونية الدولية حق المقاومة للشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي، وتُقر بمشروعية مقاومتها لواقع الاحتلال ورفض التعايُش معه. ومن ثم يتوجب، بداية، ضرورة عدم الخلط الوظيفي بين حق المقاومة المسلحة للاحتلال والإرهاب الأعمى. بل أن الشعوب التي لا تبرز مقاومة لقوات الاحتلال الأجنبي لأراضيها، تعني عَبر تواتر السلوك، نوعاً من القبول الضمني لواقع الاحتلال، ومن ثم تتنازل طوعاً عن حقها في مقاومة الاحتلال، وتغدو أراضيها بمثابة "أراض متنازع عليها" والاحتلال نفسه يولد ظاهرة المقاومة ويُحدد آلياتها ووسائلها. ويفرض نوعاً من الارتباط الشرطي بين الاحتلال والمقاومة، حيث تستمر بوجوده وينتفي وجودها بزواله واندحاره. ويجسد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، عبر استخدام القوة المسلحة، تناقضاً صريحاً وانتهاكاً صارخاً لأبرز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة عدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة أو التدخُل في الشؤون الداخلية. وعلى هذا المبدأ تحديداً نهضت مشروعية المقاومة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها واستقلالها.

وفي هذا السياق، فإن الحديث عن مرجعيات مثل "الأرض مقابل السلام" ليس سوى تقنين لشرعية القوة ومنطق الغاب، وتقديم "مكافأة" لانتهاك المواثيق والأعراف الدولية.

على صعيد آخر، تُقر مواثيق حقوق الإنسان، في إعلاناتها وعهودها بمركزية الحق في الحياة، باعتباره الحق الأساسي الذي تتفرع عنه سائر حقوق الإنسان، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمثل مبدأ الإبعاد، نوعاً من الاغتيال المعنوي للحق في الحياة. وتؤكد المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد حق في الحياة والحرية والأمان على شخصه"؛ والمادة الثامنة على أن "لكل

شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المُختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور والقانون"؛ وتضيف المادة التاسعة "عدم جواز اعتقال أي إنسان أو حجزه تعسُفياً"؛ وتتيح المادة العاشرة لكل إنسان المعاملة على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مُستقلة ومُحايدة للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه". وتضيف المادة (١١) حقيقة أن لكل "شخص مُتهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه". وحسب المادة (١٢) لا يجوز "تعريض أحد لتدخُل تعسُفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو سكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخُل أو تلك الحملات". وأخيراً، تؤكد المادة (١٣) أن "لكل فرد حق في حرية التنقُل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة. ولكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده".

وبدوره يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن لكل فرد "حق في الحرية، وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسُفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه (المادة التاسعة - فقرة أولى) ولا يجوز حرمان أحد تعسُفاً من حق الدخول إلى بلده (المادة ١٢ - فقرة رابعة).

ومن ناحية القانون الدولي الإنساني، الذي تجسده اتفاقيات جنيف الأربعة، تبرُز أهمية المادة (٤٩) من الاتفاقية الرابعة والتي تحظر "النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة أو إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه .. كما لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". ودلالة ذلك أن هذه المادة لا تقر بمشروعية الإبعاد والاستيطان على حد سواء.

ومن الأهمية بمكان بيان زيف ادعاءات إسرائيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد حرب يونيو ١٩٦٧، تقعان تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية، أو أنهما طبقاً لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، يمثلان "مناطق مُتنازع عليها يتم البت في مصيرهما عبر الآلية التفاوضية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ونزولاً على أحكام المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، والتي تطالب الأطراف المتعاقدة أن تحترم وتؤكد احترام اتفاقية جنيف الرابعة تحت كل الظروف. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أنه، على امتداد عامين من ١٩٩٧ - ١٩٩٩، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمسة قرارات مهمة، طالبت فيها بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للبحث في طرُق تطبيق الاتفاقية في الأرضي الفلسطينية. وبهذا الشأن، تتبدى دلالة القرار الذي تبنته الجمعية العامة في ٨ فبراير ١٩٩٩ بالنظر إلى الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحددت الجمعية العامة في قرارها التاريخي - والذي حاز موافقة جماعية لعدد ١١٥ دولة، وامتناع خمس دول عن التصويت، ولم يعارضه سوى الولايات المتحدة وإسرائيل - في ١٥ يوليو ١٩٩٩ موعداً لعقد هذا المؤتمر، وخولت الحكومة السويسرية، بصفتها الدولة المودعة للاتفاقية بالتحضير لعقد هذا المؤتمر، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ اتفاقية جنيف الرابعة. وأكدت الجمعية العامة أن جميع الانتهاكات الإسرائيلية وأعمالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عارية من أي شرعية، ولا يمكن الاعتراف بها، وتظل متعارضة مع أحكام القانون الدولي، بغض النظر عن انقضاء الزمن، أي لا تسقط بالتقادُم، ودعت من جديد الدول الأعضاء بوقف كل أشكال المساعدات والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس، والأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في بناء أو تطوير المستوطنات. وحيث أن القرار - سالف الذكر - وكما في قرارات سابقة أكد على أن الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة القوات الإسرائيلية في حرب يونيو ١٩٦٧، هي أراض محتلة وتتطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة ويجب على إسرائيل الالتزام بما تمليه الاتفاقية من واجبات قانونية في علاقاتها بسكان الأراضي المحتلة. باعتبار أن إسرائيل قد وقعت وصدقت على هذه الاتفاقية دون تحفظات جوهرية، واعتبرت طرف فيها، ومن ثم، فهي مُلزمة بتنفيذ الأحكام الواردة في المواد من ٤٠ إلى ٨٧ والبروتوكولين الملحقين بها، خاصة المادة (٩١) من بروتوكول عام ١٩٧٧ بشأن حقوق المدنيين الفلسطينيين في التعويض المناسب عما لحق بهم من أضرار، ومسؤولية إسرائيل عن ذلك من الناحية القانونية بالنظر إلى الانتهاكات اليومية التي تمارسها هناك.

خلاصة القول، أن القاعدة العامة تتمثل في عدم جواز إبعاد أي شخص جبرياً عن وطنه سواء من جانب السلطة أو دولة الاحتلال.

◆ **ثانياً: الإطار السياسي لتجريم وإبعاد المقاومين:**

تحت عنوان رئيسي يتمثل في اغتيال وتقويض انتفاضة الأقصى والاستقلال التي اندلعت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، شرعت إسرائيل في حملتها العسكرية المسماة "الدرع الواقي" في ٢٩ مارس الماضي، واستهدفت بصورة أساسية، عبر اجتياح كافة مدن

وقرى الضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية "تنظيف" الأراضي الفلسطينية من عناصر المقاومة، وتدمير ما تدعي أنه البنية التحتية "للإرهاب" ومصادرة جميع الأسلحة ومدافع الهاون، وتقويض السلطة الفلسطينية وتدمير بنيتها التحتية ومؤسساتها، ونسف كل ما هو أمني أو مدني فلسطيني، ومُمارسة "حملة تأديب" ضد عرفات والإمعان في حصاره واعتقاله داخل مقره، وصولاً إلى إذعانه وقبوله بالإملاءات الإسرائيلية وشروط التسوية الشارونية البائسة والمذلة بعد تصور إنهاك قواه، وهو تحت التهديد بالقتل أو النفي أو إيجاد قيادة بديلة، أي إذعان القيادة للقبول بما سبق ورفضته في "ورقة زيني" خاصة حق إسرائيل في التدخل العسكري في مناطق السلطة للبحث عن واعتقال المقاومين. إضافةً لأهداف أخرى، في الصدارة منها الحيلولة دون ولادة حلم الدولة الفلسطينية المستقلة إلا عبر دعم المفاوضات، ووفق رؤية شارون للسلام. وتدمير كل عملية أوسلو ومدريد. واشتراط رفع الحصار عن الرئيس عرفات في مقره برام الله بتسليم إسرائيل من تتهمهم بتنفيذ عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي، وهم أربعة من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأمينها العام أحمد سعدات، باعتباره "العقل المدبر" والمخطط لاغتيال زئيفي. إضافة للعميد فؤاد الشوبكي، والذي تتهمه إسرائيل بالضلوع في قضية سفينة الأسلحة "كارينA" وبأنه حلقة الوصل بين عرفات وإيران، وقيامه بتمويل العمليات "الانتحارية" وذلك كشرط مُسبق لرفع الحصار عن مقر عرفات. وكان الأمن الفلسطيني قد اعتقل الكوادر الأربعة في ٢١ فبراير الماضي. وتم نقلهم بسيارات أمريكية من نابلس إلى رام الله، بالتنسيق الكامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبمعرفة مصر والأردن وروسيا والأمم المتحدة.. وتجسد الهدف الأمريكي من عملية النقل في الحيلولة دون فرارهم. كما اعتقل الأمن الفلسطيني أحمد سعدات (٤٨ عاماً) في ١٥ يناير الماضي، وهو أبرز مسؤول فلسطيني توقفه السلطة، وقامت بترحيله هو والشوبكي إلى "المقاطعة" وفرضت إسرائيل على عرفات خيار محاكمتهم داخل إسرائيل، أو النفي إلى الأردن ومصر.

وقبل الاجتياح وبعده، ظلت السلطة ترفض مبدأ التسليم والإبعاد على حد سواء، حيث أصر عرفات على رفض نفيهم إلى الأبد خارج الأراضي الفلسطينية. وصرح أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بأن السلطة الفلسطينية لن تقبل بتسليم أي فلسطيني إلى إسرائيل لأن ذلك مُخالف لكافة القوانين والمواثيق والاتفاقات الموقعة، حسب اتفاقية أوسلو - المعترف بها دولياً، والتي تقضي بعدم تسليم أي فلسطيني "مطلوب" لإسرائيل، إذا ما حاكمته السلطة الفلسطينية.. وتواكب ذلك مع تحذير للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مغبة تقديم مُنفذي عملية اغتيال زئيفي للمحاكمة، لأن مثل هذه المحاكمة تعطي مؤشراً سياسياً خطيراً إلى اتجاه السلطة وعرفات نحو التنازل عن "حقوقنا" وفي غياب مبدأ التبادُلية، أي تقاعُس السلطة عن المطالبة بمحاكمة مسؤولين إسرائيليين عن اغتيال الشهيد أبو علي مصطفي - أمين عام الجبهة - وعديد من كوادر ونشطاء الانتفاضة.

وضمن تفاعُلات وتداعيات الاجتياح الإسرائيلي، منذ الثاني من أبريل الماضي، برزت أزمة كنيسة المهد ببيت لحم، مهد السيد المسيح، تلك البُقعة الأكثر قداسة، و"الرمز" الذي تصبوا إليه أفئدة وعقول ومشاعر أكثر من مليار ونصف المليار من البشر، ومبادرة القوات الإسرائيلية بمحاصرة قرابة ٢٠٠ فلسطيني من المدنيين والمقاومين، اتخذوا من الكنيسة ملاذاً آمناً. وبهذا الخصوص، أكد الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي لاحقاً، في ١٥ أبريل الماضي، المطلب الإسرائيلي الرسمي بأن على المعتصمين داخل الكنيسة الاختيار بين السجن أو النفي مدى الحياة. وإذا رحلوا فسيكون ذلك إلى الأبد، حيث يتعين عليهم التعهُد بعدم العودة إلى الأراضي الفلسطينية.

وفي ضوء تكثيف الجهود الدولية والإقليمية، خاصة على خلفية زيارة ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله، للولايات المتحدة الأمريكية، احتلت جزئية الإفراج عن الرئيس عرفات وفك حصاره بؤرة الاهتمام والتركيز بعد أن حققت إسرائيل بعض "الإنجازات" الأمنية، و"بأثر رجعي" ضد فعاليات ونشطاء الانتفاضة، من مُلاحقة واغتيال وتمشيط واعتقال لأكثر من خمسة آلاف فلسطيني ومصادرة للأسلحة وتدمير للبشر والشجر والحجر الفلسطيني. وهي مهام أمنية كان من الصعوبة بمكان على السلطة القيام بها حفاظاً على مصداقيتها أمام مواطنيها، ومهد ذلك لما اصطلح على تسميته بـ "صفقة المقاطعة" خاصة في ضوء ما تسرب عن رسالة بعثت بها السلطة إلى الرئيس الأمريكي في ٢٠ أبريل الماضي بخصوص استعدادها للتعاون لحل هذين الموضوعين، أي محاكمة مُنفذي عملية اغتيال زئيفي وحصار كنيسة المهد. وتصورت السلطة أن "مرونتها" سوف تفضي إلى حل الملفين معاً.. ومن الأهمية هنا بيان أن محمد رشيد، المستشار الاقتصادي للرئيس عرفات، وأحد المقربين منه والذين شملهم الحصار منذ ٢٩ مارس، لعب دوراً بارزاً في اتفاق فك الحصار عن "المقاطعة" وكنيسة المهد. وهنا تتجلى دلالة تصريحه بتأكيد قبول عرفات مبدأ محاكمة كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفق القانون الفلسطيني وأمام محكمة فلسطينية على الرغم من رفض إسرائيل حينئذ الاقتراح الفلسطيني رفضاً قاطعاً مؤكدة مجدداً أنها ستعتقلهم إن آجلاً أو عاجلاً.

وعملياً، أقدمت السلطة الفلسطينية على مبدأ

محاكمة المقاومين للاحتلال حيث عقدت المحكمة العسكرية الميدانية، برئاسة العميد رمحي عرفات رئيس لجنة التنسيق الأمني مع السلطات الإسرائيلية، والتي جرت في مُجمع المقاطعة - حيث يُحاصر عرفات - جلستين لها في ٢٢ و٢٤ أبريل الماضي، في محاكمة "صورية" غير قانونية تفتقر إلى كافة معايير المحاكمة العادلة والمنصفة أمام القاضي الطبيعي وأصدرت في ٢٥ من الشهر نفسه، أحكاماً بالسجن على الفلسطينيين الأربعة، لمدد تراوحت ما بين سنة إلى ١٨ سنة، في حين وافقت السلطة مُمثلة في الرئيس عرفات على وضع الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعدات والعميد فؤاد الشوبكي قيد التوقيف والخضوع المباشر لسلطة المدعي العام الفلسطيني والذي سينظر "قريباً" في أمر إخلائهما. بعدما اعتبرت السلطة الفلسطينية أن "قضيتهما" في حُكم المنتهية".

بيد أن التطور الأكثر أهمية هو موافقة شارون في ٢٨ أبريل الماضي على اقتراح للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، بوضع الفلسطينيين الأربعة ومعهم سعدات والشوبكي، تحت حراسة أمنية، بريطانية أمريكية، في سجن أريحا، شريطة أن تدعم واشنطن المطالب الإسرائيلية بوأد وإجهاض لجنة تقصي الحقائق حول جرائم الحرب والإبادة التي نفذتها قواتها في مخيم جنين، دعماً مطلقاً، واحتراماً للعلاقات الاستراتيجية والسياسية المهمة التي تربط بين إسرائيل والولايات المتحدة. وبالفعل، استمرت الولايات المتحدة في استخدام حق "الفيتو" على أي قرار يتخذ بحق إسرائيل بهذا الخصوص.. ووفق ترتيبات أمنية مُشددة، تمت عملية النقل، في أول مايو الماضي إلى سجن أريحا، وبصفة خاصة انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذا الاتفاق، معتبرة أن السلطة الفلسطينية وبغض النظر عن التبريرات التي قدمتها لتلك الموافقة "ارتكبت خطيئة جديدة في سلسلة أخطائها "وأن تنازلها الجديد "سيفتح شهية أعداء الشعب الفلسطيني، في واشنطن وتل أبيب". وأن هذه الصفقة مرفوضة بكل المقاييس والمعايير. وأدانت سيناريو الحراسة الأجنبية على "سُجناء فلسطينيين". باعتبارها سابقة قد تتكرر وفقاً لمطالب إسرائيل، وجددت الجبهة تمسكها بخيار مقاومة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة حتى يتم استرجاع الحقوق الوطنية. وتحذيراً من مغبة اعتماد هذه السابقة الخطيرة، والتي تؤسس لمحاكمة كل المناضلين الوطنيين الفلسطينيين، نددت الفصائل الفلسطينية المقاومة بهذا الاتفاق، واعتبرت أن ما أقدمت عليه السلطة يشكل "نقطة تحول خطيرة للغاية في مسار النضال الوطني الفلسطيني، ويعطي مؤشراً بالغ الدلالة على خطورة التوجُهات السياسة التي ستقدم عليها السلطة في المرحلة المقبلة، واستعدادها للرضوخ للاملاءات الأمريكية الصهيونية التي تستهدف تبديد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتصفيتها" تجديد المطالبة بالإفراج عن الرفاق والمناضلين والالتفات إلى الفاسدين داخل السلطة وإلى إخراج عُملاء المخابرات المركزية الأمريكية من الأراضي الفلسطينية.

وإزاء حالة تعمُد التعتيم حول مضمون الاتفاق وبنوده وعدم نشره، ظهرت علامات استفهام كبيرة، تتعلق بماهية الضمانات التي حصلت عليها السلطة خاصة عدم مطالبة شارون لاحقاً بوقف عمل هؤلاء الخُبراء الأمنيين المكلفين بحراسة "السُجناء" الفلسطينيين حسبما يريد، وهل هناك ضمانات بأن شارون وجنوده لن يشرعوا في علمية اقتحام أريحا حيث يحتجزون ويقوم باعتقالهم حسبما وعد أكثر من مرة، لاسيما في ظل ما تردد، إسرائيلياً، من أن الاتفاق المُبرم بين الأمريكيين والإسرائيليين يقضي باستمرار الوضع المتفق عليه لمدة ١٤ شهراً فقط إلى أن يتم التوصُل إلى حل وسط بالنسبة لمطلب تسليمهم للسلطات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أفادت مصادر حقوقية غير حكومية فلسطينية في ٨ مايو الماضي، بأن محكمة العدل العُليا الفلسطينية أصدرت قراراً مؤقتاً يقضي بإلزام السلطة الفلسطينية، خاصة جهاز المُخابرات العامة ويمثله النائب العام، ببيان الأسباب الداعية لاحتجاز سعدات وأمهلته ثمانية أيام لإيداع رده، حيث لم يتم عرض سعدات على النيابة العامة، ولم توجه إليه تهمة مُحددة، كما لم يتم عرضه أمام القضاء لتوقيفه أو تمديد توقيفه وذلك خلافاً للإجراءات والأصول القانونية الواجب اتباعها وفقاً للمقتضى القانوني الفلسطيني، وضرورة التمسُك بمبدأ سيادة القانون لضمان تمتع الأفراد والمواطنين بحقوقهم وحريتهم غير منقوصة.

وبدورها، فرضت أزمة حصار كنيسة المهد. واستمرار إسرائيل في اعتدائها على هذا الصرح التاريخي والحضاري والديني والإنساني، نفسها على السلطة الفلسطينية. وتزايدت التهديدات الإسرائيلية باعتماد الخيار العسكري لإنهاء الأزمة. وبفعل تدخُلات خارجية، ومنذ ٢٢ أبريل الماضي، جرت عدة جولات من المفاوضات المباشرة بين فريق التفاوض الفلسطيني، برئاسة صلاح التعمري عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ومعه حنا ناصر رئيس بلدية بيت لحم من ناحية، والإسرائيليين من ناحية أخرى، رفض خلالها مبدأ النفي خارج الوطن، أو تسليم ٣٠ فلسطينياً تطالب بهم إسرائيل، مقترحاً نقلهم إلى قطاع غزة بعد تجريدهم من أسلحتهم. في ظل ضمانات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والفاتيكان والولايات المتحدة توافقاً مع تفويض من الرئيس عرفات محصور فقط في التوصُل إلى اتفاق على من سيتم ترحيله من

المقاومين المحاصرين إلى قطاع غزة. بيد أن إسرائيل تشددت في ضرورة تقديم قائمة بأسماء الفلسطينيين المحاصرين داخل الكنيسة وتسليمها للوسيط الأوروبي الدبلوماسي "اليستر كوك"، وهو ما رفضه التعمري، وبعدما تبين صعوبة تحقيق تقدم أعلن التعمري في ٤ مايو الماضي انسحاب الفريق وتقديم استقالته للرئيس عرفات.

واللافت للانتباه أنه منذ ٣ مايو الماضي برزت قناة سرية تولى إدارتها محمد رشيد وشرع في جولة جديدة من المفاوضات مع أمريكيين وبريطانيين تأكيداً لظاهرة فوضى المفاوضات واستمرارية لمنهج تقديم التنازلات المؤلمة وإجراء مفاوضات في ظروف غير متكافئة. ورغبة في التوصل إلى حل سلمي للأزمة ولتسهيل مهمة شارون في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة أقدمت السلطة على ارتكاب خطيئة غير مسبوقة، عندما وافق الرئيس عرفات على تسليم قائمة بأسماء المحاصرين إلى المسؤول الأوروبي. والأهم، تراجعه عن رفض نفي أي من ناشطي الانتفاضة إلى الخارج. وبالتداعي المنطقي، ساعد ذلك على "تيسير" مهمة فريق المفاوضات، والذي ضم طوني سليمان المحامي، ورمحي عرفات ممثل السلطة الفلسطينية في التوصل إلى اتفاق - لم يعرف الكثير عن تفاصيله وبنوده، أفضى إلى إبعاد ١٣ فلسطينياً تتهمهم إسرائيل بالتورط في عمليات "دامية" ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية أو داخل العمق الإسرائيلي إلى قبرص، وتعتبرهم إرهابيين و"خطرين جداً". وقد حملتهم طائرة بريطانية من مطار بن جوريون بتل أبيب إلى أحد الفنادق بمدينة لارنكا الساحلية، جنوب قبرص، تمهيداً لإعادة توزيعهم على بُلدان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ٢٦ آخرين، تعتبرهم إسرائيل أقل خطراً تم نفيهم إلى قطاع غزة بعد أن تعهدوا، خطياً، بنبذ العنف. وجرى إطلاق سراح ٨٤ آخرين، ليس لإسرائيل مأخذ عليهم، بعد عملية التحقق من الهوية. وكان الاتفاق قد اصطدم بعقبة تتعلق بموضوع الأسلحة التي شرع خبراء أمريكيون في جمعها والتي بقيت بالكنيسة، وصعوبة الاتفاق حول الأسلحة الشرعية وتلك غير الشرعية في إشارة إلى تجريم وسائل المقاومة في مواجهة الاحتلال. ومكمن الخطورة في هذا الشأن أن هذا الاتفاق - الصفقة - يتم وفقاً "لمرجعية أمنية إسرائيلية " تقرر تصنيف المقاومين من صفوف الشعب الفلسطيني إلى فئات "أكثر خطورة" و"أقل خطورة".. وفي السياق ذاته، وإزاء ما تدعيه السلطة من صعوبة الخيارات المتاحة ما بين التسليم لإسرائيل، أو التصفية الجسدية والاختطاف، أو النفي، لا يتوجب الاعتداد بمقولة أن "تشريع" الإبعاد والنفي داخل الوطن وخارجه، أولته ضرورات تجنب كارثة بخصوص المحاصرين داخل الكنيسة، وأنه يمثل حسب مصادر فلسطينية" أقل الممكن سوءاً" وأنه ساعد على تجنب مجزرة مروعة. فالأصل هو الإصرار والثبات على تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية السياسية الأخلاقية كاملة عن حصار واحدة من أقدس بقاع العالم ووضع المجتمع الدولي بأسره أمام ضرورات محاسبة إسرائيل وحدها عن الإساءة إلى الرسالة الإنسانية والأخلاقية لكنيسة المهد ومسئوليته عن التدخل من أجل فك الحصار ووضع حد لما تقوم به القوات الإسرائيلية، وممارسة الضغوط ذاتها التي استخدمها لوقف المجازر بحق شعوب أوروبا الشرقية ويوغسلافيا السابقة وما أثبته من فعالية آنذاك. وليست من مسؤليات السلطة أو من واجباتها تقديم طوق النجاة لشارون وحكومته وجنوده وشعبه. ومن شأن اعتماد هذه المرجعية الأمنية الإسرائيلية، والقبول الفلسطيني - حتى وإن كان اضطرارياً أملته دعاوى عدم وجود خيار آخر - أن يشكل سابقة لإسرائيل في فرض خيار الإبعاد على الشعب الفلسطيني الرافض للاحتلال.

ومن ناحيتها، رفضت الفصائل الفلسطينية المقاومة الاتفاق واعتبرته "كارثة" وأن العدو الصهيوني يحرم الشعب الفلسطيني من شرعية وجوده في فلسطين، والسلطة تقر بذلك وتتفق معه على الإبعاد. وحذر أمين سر حركة "فتح" في الضفة الغربية من "مغبة جعل أسلوب إبعاد المناضلين عن فلسطين، بموافقة السلطة الفلسطينية، نهجاً معتمداً من جانب الحكومة الإسرائيلية".

وللمرة الأولى، تقبل جهة رسمية فلسطينية بإبعاد مناضلين عن أرض الوطن، بما يفتح شهية العدو إلى مزيد من الإملاءات التي يتم بموجبها إبعاد من لا يرغب فيه، أو زجه في غياهب السجون تحت الحماية الأنجلو- أمريكية. والثابت أن أي إجراء يستهدف إبعاد فلسطينيين إنما يصب في سياق تهجيرهم قسراً عن أراضيهم، ويعد من مقدمات النكبة الفلسطينية الثانية، ويمثل تجاوزاً لمبادئ الشعب الفلسطيني وثوابته، وإهانة لجهاده ونضاله، وتوجيه ضربة قاصمة لإنجازاته، حيث ظل على مدار أكثر من ٥٠ عاماً يرفض سياسة الإبعاد ويقاومها، متمسكاً بالبقاء على أرضه وفى وطنه.

من زاوية أخرى، ولما يرتبه هذا الاتفاق من تبعات طارئة مستقبلية، تتناقض مع مبدأ حق العودة وقدسيته، برزت فوضى المفاوضات وواقع انفراد فئة محددة باتخاذ قرارات مصيرية، وحالة الارتباك والخلط بين المرونة التكتيكية في تسويات سياسية غامضة، ومعالجة مبدأ استراتيجي أصيل، لا يجوز التنازل عنه بمواقف تكتيكية، فالمرونة والواقعية لا تعني التنازل الطوعي عن الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف، خاصة حق العودة، والإصرار على ضرورة تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن مأساة اللجوء والشتات الفلسطيني.

◆ **ثالثاً: الخلط بين "السياسي" و"القانوني":**

على خلفية هذه التسوية السياسية الغامضة- وعدم صدور أي قرار قضائي بنفيهم أو إبعادهم، بل أجبروا على مغادرة وطنهم، لأن ذلك شرطاً إسرائيلياً فرضته أزمة كنيسة المهد، ونتيجة لأن النفي والإبعاد جاء بغير إرادة هؤلاء الـ ١٣ فلسطينياً، الذين تعرضوا لعقوبة أشد من الموت والقتل، وهي الانسلاخ القسري عن أرضهم وأهاليهم بدعوى أنهم يشكلون خطراً على أمن إسرائيل- فقد برزت تعقيدات قانونية، تتعلق بالأساس بمشكلة "الصفة" التي سيُعامل بموجبها هؤلاء المبعدين، أي ما يتعلق بتكييف وضعهم القانوني، والتحديات التي يفرضها هذا التحديد. وقد حرص الاتحاد الأوروبي على ضرورة التوصُل إلى وضع قانوني موحد يتم العمل به في الدول الأوروبية التي وافقت على استضافتهم.

وإزاء التعمُد بعدم نشر بنود الاتفاق ونصوصه، تضاربت التصريحات بهذا الخصوص. فناهيك عن الهزل في موضوع الجد، وما ذهبت إليه. بداية تصريحات بعض المسؤولين داخل السلطة، بأن الموضوع هو "ترانسفير" اختياري في صورة خروج في دورات تدريبية أو دراسية لمدة زمنية معينة..!!، فإن تصريحات أخرى لمسؤول أمني فلسطيني تناولت حقيقة أن ظروف إقامتهم في الخارج تستند إلى أربعة مبادئ: سيكونوا أحراراً، وسيعاملون كحالات إنسانية. وسيؤمن لهم السكن وسيسمح لهم لاحقاً بتواجُد أفراد عائلاتهم (أي الزوجة والأبناء) يكون بمقدورهم متابعة "دروسهم" وان إبعادهم مؤقت الطابع. إلا أن مدير إدارة التخطيط في قيادة الأركان الإسرائيلية، أكد أن المبعدين لن يتمكنوا من العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلا بموافقة إسرائيل.. ومن ناحيته، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، شيمون بيريز، في مايو الماضي، أن إسرائيل تحتفظ بحقها في المطالبة بتسليم المبعدين. الأمر الذي دفع ميجيل موراتينوس، المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط، إلى التأكيد على أن المبعدين سيتمتعون بكامل حرياتهم في الدول التي ستقوم باستضافتهم. وهذا يقود مرة أخرى إلى العودة لتحديد الصفة: هل يأتون لمحاكمتهم ومن ثم يتوجب توفير الاتهامات والأدلة ضدهم، وحيث أنهم لم يرتكبوا جُرماً في الأراضي الأوروبية ولم توجه إليهم أي تهمة فيها: فلا يمكن ملاحقتهم حتى وإن توافرت اتفاقيات أمنية بشأن تسليم المجرمين. وحتى إذا جاءوا بصفتهم "معتقلين" فعلى القضاء المحلي في أي دولة أوروبية يتواجدون فيها أن يبت في مسألة هل يجب حرمانهم من حريتهم. وخلاف ذلك، فإن أي تواطؤ من أي دولة وقيامها بتسليم أي مُبعد مستقبلا يرتب عليها مسؤولية دولية. ومن الثابت أن اي دولة ليست مُلزمة بقبول أي أجنبي على أراضيها، بصفة دائمة، وإذا وافقت فإنه يمنح صفة اللاجئ السياسي وحقوقه، تنطبق عليه قواعد واضحة في القانون الدولي تقضي بعدم تسليمه ويتمتع اللاجئ طبقاً لمعاهدة "شينجن" المتصلة بحرية تنقل السكان والمقيمين عبر الحدود الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي، كما تتحمل هذه الدول مسؤولية تأمين حمايتهم من الاعتداءات التي قد تستهدفهم؛

بيد أن التسريبات المتاحة تبرز أن الدول الأوروبية ستقوم باستضافتهم لمدة عام واحد، ولا يُعرف تحديداً مصيرهم بعد ذلك.

◆ رؤية ختامية :

الحقيقة أن تجريم وإبعاد المقاومين، والقبول الفلسطيني من جانب عرفات بذلك يشكل سوابق تزرع الانقسام في الصف الفلسطيني وتهدد الوحدة الوطنية، وتتناقض بالكامل مع خط وخيار المقاومة والانتفاضة في مرحلة بالغة الخطورة والحساسية، خاصة مع جنوح عرفات، وسعيه لنيل "ثقة" الإدارة الأمريكية وإثبات حضوره وسلطته مُجدداً. إلى إدانة أي عمليات للمقاومة تستهدف المدنيين الإسرائيليين، واعتبارها "عمليات إرهابية" إضافة لمطالبة الإدارة الأمريكية توفير الحصانة والدعم اللازمين للأجهزة الأمنية الفلسطينية لمساعدتها في القضاء نهائياً على العمليات الإرهابية التي تمس بالمدنيين الإسرائيليين. ناهيك عن إعلان عرفات مشاركته الولايات المتحدة في حملتها ضد "الإرهاب".. !! بما يتناغم مع تنفيذ الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية بضرورة إنهاء نمط العمليات الاستشهادية، والارتكان إلى المفاوضات، كأسلوب وحيد، للتوصُل إلى تسوية سياسية.

ومن نافلة القول، أن إزالة التعارُض بين منطق خيار المقاومة، ونزع السلطة إلى تسوية سياسية عبر المفاوضات يفرض ضرورة حل ثنائية السلطة - المقاومة، والتوافق على الهدف المركزي للمشروع التحرُري الفلسطيني وآلياته. وبات مطلب الإصلاح الداخلي، وديموقراطية وجماعية صُنع القرار والسياسات ليس وفق رؤية السلطة أو الضغوط المفروضة من الخارج، ضرورة مُلحة وعاجلة، بإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل أجهزتها ومؤسساتها ومسؤولياتها، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة للكافة، وتدعيم الوحدة الوطنية عبر آلية الحوار والنقاش الوطني الواسع، وليس بمُقاربة أمنية تفرز التناحُر والإقصاء وتهدد بتحولات جوهرية لدور السلطة كذراع أمني تحت ذريعة مقاومة الإرهاب، بدلاً من مقاومة الاحتلال والاصطفاف الوطني على طريق التحرير والاستقلال.

٢

إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية (رؤية أولية)

هانى عياد

تثير طبيعة وماهية العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية جدلاً واسعًا وحوارًا متصلاً، يبدو عاجزًا عن فك رموزها وحل الغازها، خاصة عندما يدخل منحنى مقارنتها مع نظيرتها العربية، ثم ينسحب بالضرورة إلى تأثيراتها وانعكاساتها على مجريات الصراع العربى - الصهيونى.

ثمة من يتحدث عن دور اللوبى الصهيونى فى رسم حدود واتجاهات هذه العلاقة. وهناك من يرى سرها كامنًا فى ترابط وتشابك العلاقات بين الاحتكارات الأمريكية والرأسمال الصهيونى. ويتجه الحوار احيانًا نحو فكرة تحييد الولايات المتحدة كموقف وسيط بين من يرى أن العداء الأمريكى للعرب ليس سوى تعبير عن تناقض رئيسى ليس ثمة سبيل إلى حله. وبين من تأخذه الاحلام إلى تخوم البحث فى امكانيات واحتمالات كسب واشنطن إلى جانب العرب على حساب علاقاتها مع تل أبيب.

وبينما الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن يكاد يكون الوحيد فى العالم الذى يرى فى رئيس الوزراء الإسرائيلى آريئيل شارون «رجل سلام»!، فإن الجدل لم يزل محتدمًا والحوار لم يزل ساخنًا بين كل الاطراف.

و حتى لاتأخذنا الاوهام بعيدًا أو تقودنا المصالح الذاتية إلى دروب تبتعد بنا كثيرًا عن الحقيقة، اتصور أن موقع إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية يستدعى التوقف امام عدة محطات قد يكون بعضها مغرقًا فى القدم.

◆الحلم بدأ هناك:

تحت يدنا وثيقة (متاحة على الانترنت) يعود تاريخها إلى ماقبل ٢١٣ سنة، وتحديدًا إلى عام ١٧٨٩، نسختها الاصلية مودعة فى معهد فرانكلين فى مدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية. تتحدث الوثيقة عن اليهود باعتبارهم «خطر عظيم يهدد الولايات المتحدة». ورغم أن الوثيقة تعترف أن اليهود الأمريكيين الذين تحذر من خطرهم الداهم على الولايات المتحدة «قد طردوا من ارضهم فى أسبانيا والبرتغال» إلا أن واضعيها لايرون سبيلاً للخلاص من هذا الخطر إلا «إذا عاد العالم المتمدن اليوم واعطاهم فلسطين» وتستطرد بصيغة الجزم «إذا لم يطرد اليهود خلال ٢٠٠ سنة فإن أبناءنا سيكونون فى الحقول يعملون كى يطعموهم، بينما يعيشون هم وابناؤهم فى مكاتب المحاسبة منهمكين فى عقد الصفقات نشوانين طربًا ويفركون ايديهم فرحًا» وفى ختام الوثيقة تأكيد جديد على أن «اليهود خطر داهم على بلادنا وإذا سمح لهم بالدول اليها فسوف يفسدون حضارتنا ومن ثم يجب أن يطردوا بالقانون. إن جميع الفوضى والاضطرابات التى تشهدها الولايات المتحدة هى من صنع اليهود».

أظن أنها المرة الاولى التى يظهر فيها أن الأمريكيين اختاروا فلسطين وطنًا لليهود، قبل اكثر من مائة عام على ظهور تيودر هرتزل، مؤسس الصهيونية وابوها الروحى، الذى بدا مترددًا بشأن المكان الانسب لاقامة «الوطن القومى» وما إذا كانت أوغندا او احدى بلدان أمريكا اللاتينية. قبل أن يستقر به الرأى عند فلسطين.

وبينما تكشف نصوص الوثيقة بجلاء أن الأمريكيين

قد قرروا أن يبذلوا جهدهم لطرد اليهود من بلادهم «بالقانون». وتسهيل مهمة اقامة الوطن القومى لهم فى فلسطين، درءًا لشرورهم، فإنها لاتتضمن اية اشارة إلى أن الأمريكيين كانوا حينئذ يفكرون فى كيفية الاستفادة من هذا «الوطن» الذى قرروا منحه لليهود، ولا نظن أن مثل هذا التصور كان واردًا فى اذهان الرأسمالية الأمريكية التى كانت لم تزل أنذاك فى طور الاكتمال ولم تكن تطلعاتها قد امتدت بعد إلى خارج حدودها.

◆ تبادل الادوار:

عندما بدأت الصهيونية تتبلور كحركة سياسية فى نهايات القرن التاسع عشر، تطلعت إلى دعم ورعاية الامبرطورية البريطانية، وكان لها ما ارادت، منذ «وعد بلفور» وحتى ترتيب ذلك التزامن بين اعلان انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين من جانب واعلان دولة إسرائيل من جانب آخر، مرورًا بتنظيم ورعاية موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتسهيل دخول المهاجرين واقامتهم واستيلائهم على اراضى وممتلكات الفلسطينيين.

لكن مع قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، كانت مياهًا كثيرة قد جرت فى كل الانهار.

كانت الحرب العالمية الثانية قد وضعت اوزارها للتو معلنة تغيير العالم تغييرًا كليًا، ومدشنة بدء العمل بالنظام الدولى ثنائى القطبية، على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى. وفى حين لم يكن ثمة من ينافس هذا الاخير على دور الزعامة فى المعسكر الاشتراكى. كان على الولايات المتحدة أن تزيح منافسيها من الطريق. والذى حدث أن واشنطن لم تجد صعوبة تذكر فى ذلك حيث كان منحنى قوة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية قد اخذ طريقه إلى الهبوط. بينما كانت الرأسمالية الأمريكية قد اكتمل نموها ووصلت إلى مرحلة الاحتكار وحققت قدرًا هائلاً من التراكم الرأسمالى، وراحت تتطلع إلى ماوراء حدودها. عند هذا الحد فإن المشكلة الأمريكية لم تعد فى كيفية التخلص من الخطر اليهودى الذى يتهدد البلاد مثلما كان عليه الحال قبل اكثر من ١٥٠ عام من هذا التاريخ، بل فى كيفية الاستفادة من «الوطن القومى» الذى اصبح الآن واقعاً قائماً فى فلسطين. ربما لذلك كانت واشنطن أول عاصمة فى العالم تعترف بالدولة الصهيونية فور صدور قرار الامم المتحدة الخاص بذلك. فيما بدا وكأنه استئناف للدور الأمريكى الذى كان قد بدأ مع اواخر القرن الثامن عشر (عام ١٧٨٩) عندما فكر الأمريكيون فى طرد اليهود من بلادهم إلى فلسطين.

وفى عام ١٩٥٦، بدا أن واشنطن قد وجدت فى العدوان الثلاثى على مصر فرصتها الذهبية للاطاحة بمنافسيها على زعامة العالم الرأسمالى، وبالتالى احتكار خدمات الدولة الصهيونية الوليدة، بضربة واحدة. وهذا على وجه اليقين ما جسده الانذار الأمريكى الشهير لعواصم البلدان الثلاث بالانسحاب الفورى من منطقة قناة السويس.

والحاصل أن حرب السويس مثلما كانت هى المسمار الاخير فى نعش الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، كانت فى الوقت بمثابة نقطة البداية فى عملية انتقال مهام رعاية وحماية الدولة الصهيونية من لندن إلى واشنطن.

والشاهد أنه ما أن هدأت المدافع واستقر الغبار الذى اثارته معارك السويس، وقبل أن يأخذ منحنى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى التصاعد والتطور، حتى تقدمت واشنطن بنظرية «ملء الفراغ». ثم ظهرت مشاريع الاحلاف متعددة الاسماء والاشكال. وعندما سقطت النظرية وفشلت المشاريع راحت واشنطن تمارس مهامها فى رعاية وحماية الدولة الصهيونية. لتقوم هذه الاخيرة، بالمقابل، بدورها فى حماية مصالح العالم الرأسمالى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فى الشرق الاوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

هذه الرؤية ربما تفسر لنا - من جانب - ماقد يبدو لوهلة وكأنه تناقض فى المواقف الأمريكية، من عداء صريح للثورة المصرية تجسد فى الموقف من تمويل بناء السد العالى، إلى تأييد لا ينقصه الوضوح عكسه الانذار الأمريكى الشهير. وربما تزيل - من جانب آخر - ماقد يظهر من النظرة المتعجلة وكأنه التباس فى السياسات الأمريكية تجاه إسرائيل، بدأت بلجم بعض شهوات واطماع الدولة الصهيونية فى التوسع، ثم سرعان ما تطورت وصولاً إلى مرحلة التحالف الاستراتيجى، مرورًا بالدور الإسرائيلى فى تحقيق الاهداف الأمريكية عبر عدوان يونيو ١٩٦٧.

◆ صراع النظريات:

فى عام ١٩٩٠، بدا أن العالم مقبل على مرحلة جديدة نوعيًا.

والذى حدث أن السنوات العشر الاخيرة من القرن العشرين شهدت انتهاء الحرب الباردة وانتصار المعسكر الرأسمالى الغربى وسقوط النظام الدولى ثنائى القطبية، بانهيار الاتحاد السوفييتى وتفكك ما كان يعرف بالمنظومة الاشتراكية، وماترتب على ذلك

من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ذى القطب الواحد. ثم أن العقد الاخير من القرن العشرين شهد ايضًا مغامرة غزو العراق للكويت، وما تلاها من تشكيل اول تحالف عسكرى دولى خاض الحرب التى اصطلح على تسميتها «حرب تحرير الكويت»، بقيادة مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أن إسرئيل ابتعدت، او بالاحرى جرى ابعادها، عن المشاركة المباشرة والعلنية فى التحالف الدولى الذى خاض الحرب «تحرير» الكويت، فيما اعتبره البعض بداية تقليص دور إسرائيل باعتبارها الذراع الأمريكية الضاربة فى المنطقة، بعد انهيار المعسكر الاشتراكى وبعد أن قررت واشنطن أن تأخذ مقاليدها بيدها ودون الحاجة إلى وسيط.

ثم أنه بعد سقوط قوى عظمى وانتهاء زمن الحرب الباردة، ازدحمت الساحة الدولية بالنظريات، من نظرية «نهاية التاريخ» لصاحبها فوكوياما، إلى نظرية «صدام الحضارات» لمؤسسها صموئيل هنتجتون، مرورًا بنظرية انتهاء دور إسرائيل، التى لم تكن اكثر من جدار أمريكى يحمى المنطقة من خطر تسلل شيوعى إليها. والآن، بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية، فإنه لم تعد ثمة ضرورة أمريكية تبرر بقاء الدور (حائط صد يواجه الخطر الشيوعى)، أو استمرار حماية صاحبه (إسرائيل).

ولأن ابعاد إسرائيل عن المشاركة العلنية والمباشرة فى تحالف «تحرير الكويت» الدولى بدا منطقيًا ومفهومًا، إذ أنه لم يكن مقبولاً ولا معقولاً أن تشارك إسرائيل فى تحالف عسكرى يضم دولاً عربية وتنطلق قواته من اراضى عربية لتهاجم وتدمر دولة عربية. وفى ظل صمت عربى رسمى كان مطلوبًا او بالاحرى كان ضروريًا، أقول لأن ابعاد إسرائيل كان مفهومًا ومنطقيًا. فإن نظرية «انتهاء الدور الإسرائيلى» بدت غريبة وغير قابلة للتداول، حتى عندما ابتعدت، او جرى ابعادها مرة اخرى، عن المشاركة العلنية والمباشرة فى الحرب الأمريكية ضد «ارهاب بن لادن»، لم تجد «النظرية» لها انصارًا يروجونها. والواقع أن هذه «النظرية» لم تصمد طويلاً فى صراع النظريات الذى اتسم به العقد الاخير من القرن العشرين.

والشاهد أنه عندما تأكدت واشنطن. من خلال جولة ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى فى بعض عواصم المنطقة، أن الاجواء العربية الرسمية غير مهيأة لتحمل ضرب العراق باعتباره الحلقة التالية لأفغانستان فى «الحرب ضد الإرهاب»، كان أن العاصمة الأمريكية استعادت مواقفها التى اعلنتها خلال حرب مطاردة بن لادن فى أفغانستان، والتى اعتبرت فيها أن منظمات حماس والجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب الله هى منظمات ارهابية، وما صاحب ذلك من موقف رسمى عربى التزم الصمت فيما هو اقرب إلى التأييد، ثم اضاءت الضوء الاخضر امام إسرائيل، فوقع اجتياح الاراضى الفلسطينية الخاضعة لسلطة الحكم الذاتى على النحو الذى وقع به منذ ٢٩ مارس الماضى، دون أن تشعر واشنطن بادنى حرج فى اعلان تأييدها له، ودون أن تجد أية غضاضة فى اعتبار الاجتياح حلقة فى الحرب ضد الارهاب، على اساس أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها فى مواجهة الارهاب الفلسطينى، وأن شارون رجل سلام.

◆ الحدود الحمراء:

ولئن كانت وقائع ما جرى فى الاراضى الفلسطينية منذ يوم ٢٩ مارس الماضى، لم تزل طرية فى الاذهان، بما فى ذلك ملابساتها وتداعياتها وانعكاساتها وخاصة على المستويين العربى الرسمى من جانب والأمريكى من جانب آخر، وبما يعفينا من اعادة سردها وتكرارها. فإن «مشروع» اجتياح غزه يبدو جديرًا بالتوقف امامه.

بعد أن فرغ شارون من اجتياح وتدمير الاراضى الفلسطينية فى الضفة، راح يحشد قواته فى محيط قطاع غزه استعدادًا لاقتحامه، لكن فاته - على الارجح - أن غزه تقع مباشرة على الحدود المصرية، وأن دخول القوات الإسرائيلية إليها إذا كان يعنى من الناحية القانونية انتهاك بنود معاهدة كامب ديفيد، فإنه يعنى من الناحية العسكرية - وهذا هو الخطر - أن سيناء بكاملها سوف تكون تحت رحمة المدافع الإسرائيلية، وهذا مايتجاوز حدود قدرات وامكانيات صانع القرار المصرى على الصمت. والارجح أن شيئًا بهذا المعنى كان هو مضمون الاتصالات العاجلة التى دارت بين القاهرة وكل من واشنطن وتل أبيب. وعندما اكتشفت العاصمة الأمريكية أن تكلفة اجتياح غزة قد تكون اكثر فداحة مما يمكن أن تحققه من مكاسب، كان أن سارعت إلى اطفاء الضوء الاخضر امام البلدوزر الإسرائيلى واستبداله بالضوء الاحمر، وكانت النتيجة المباشرة أن مغامرة اجتياح غزة قد انتهت قبل أن تبدأ، وإنما كانت النتيجة الاعمق دلالة أن واشنطن تعرف كيف ومتى تستخدم إسرائيل لتحصد اعلى المكاسب باقل الخسائر، وأنه إذا ما اختل ميزان الارباح والتكاليف لصالح هذه الاخيرة، فإن واشنطن

نفسها تعرف كيف وأين ترسم أمام تل أبيب الحدود الحمراء، حتى ولو كان الجالس على كرسى الحكم فيها رجل بمواصفات شارون.

◆فى طبيعة العلاقة:

كان من الطبيعى أن تبحث الولايات المتحدة لها عن ركائز فى مختلف بقاع العالم، وقد راح نجمها يعلو فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، باعتبارها قوى عظمى. كان المطلوب ركائز محلية لاتتعارض مصالحها الخاصة مع مهمة حماية ورعاية ودعم المصالح الأمركية. ولعل هذا على وجه التحديد ماكان يشغل ذهن راسم السياسة وصانع القرار فى الادارة الأمريكية عام ١٩٥٦. ولم تكن المواقف الأمريكية المتلاحقة من سحب تمويل السد العالى إلى انذار دول العدوان الثلاثى وصولاً إلى نظرية ملء الفراغ ثم مشاريع الاحلاف التى راحت تنهال على المنطقة سوى سياسة متكاملة عنوانهاالعصا والجزرة وهدفها خلق مثل هذه الركائز التى يمكن أن تقوم بادوار مساعد او مكملة للدور الإسرائيلى او حتى مغايرة تماماً لما يمكن أن تقوم به إسرائيل. وإذا كانت إسرائيل وإيران قد شكلتا معاً قاعدة أمريكية ثنائية فى المنطقة. فلقد كان ضرورياً أن تصبح القاعدة ثلاثية بانضمام مصر إليها. ففى هذه الفترة كان من المفيد أن تبتعد إسرائيل قليلاً عن مقدمة الصورة، وبما يعفى القادة العرب عموماً، والقاهرة خصوصاً من اى حرج، وهذا ما كان. لكن عندما تبين صعوبة استكمال اضلاع المثلث، عادت إسرائيل بقوة إلى واجهة الاحداث، حتى أنها اعادت فى عام ١٩٦٧ تأدية ذات الدور الذى لعبته قبل تسع سنوات (١٩٥٦) وإن كانت قد قامت هذه المرة بدور البطولة المنفردة، اعتماداً على دعم الملقن الأمريكى من وراء الكواليس.

لن نجد صعوبة تذكر إذا ما أردنا تطبيق هذه القاعدة على مختلف المحطات التى مرت بها العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، خلال نصف قرن مضى. ولعلنا نخلص إلى حقيقة أن واشنطن لا تريد لإسرائيل أن تكون قاعدتها الوحيدة فى المنطقة (وخاصة بعد سقوط الضلع الثانى فى إيران)، حيث أن هناك مهمات أمريكية يصعب على إسرائيل القيام بها او حتى المشاركة فيها، إذ أن الخسائر عندها سوف تزيد كثيراً عن المكاسب، وبما يجعل من إسرائيل عبء على السياسة والمصالح الأمريكية فى المنطقة.

بهذه الرؤية لا يعود ثمة موضع للحديث عن لوبى عربى ينافس اللوبى الصهيونى على تأييد ودعم الادارة الأمريكية، كما أن التصور بإمكانية أن تتخلى واشنطن نهائيًا عن الدور الإسرائيلى إذا ما نجح العرب فى تحقيق حالة من التوافق بين مصالحهم ومصالح الولايات المتحدة، هو ضرب من الوهم ليس فقط لاستحالة تحقيق مثل هذا التوافق، وإنما لأن أمريكا قد تضطر إلى لجم إسرائيل او فرملة مخططاتها، او حتى ابعادها عن مقدمة الصورة وواجهة الاحداث، لكن هذا لا يحدث إلا عندما تتعرض مصالحها لخطر حقيقى وليس العكس. وعندما تتبين أن مصير اهدافها سيكون فى مهب الريح إذا ما ظهرت إسرائيل فى قلب الحدث.

اتصور أننا ازاء علاقة لاتحمل سمات العلاقة العضوية بقدر ما تنطبق عليها مواصفات العلاقة التعاقدية، والتى تجعل الولايات المتحدة فى حل من كل التزاماتها تجاه إسرائيل، اللهم إلا التزام حمايتها داخل حدودها، إذا ما تبين لها أن ما هو اكثر من ذلك سوف تكون تبعاته وتكاليفه اكثر مما يمكن (لواشنطن) أن تتحمله، والعكس صحيح تمامًا إذ طالما بقيت المصالح الأمريكية فى مأمن وطالما أن التزامها بحماية ورعاية الخطط والمشاريع الإسرائيلية الخاصة لن يعود على الولايات المتحدة بخسائر، او أن خسائرها ستكون ضمن دائرة القدرة على الاحتمال، وسوف تبقى دائمًا اقل من المكاسب المتوقعة، طالما بقى الحال وكأن إسرائيل هى الولاية الأمريكية الحادية والخمسون.

إنها فى الجوهر علاقة تعاقدية وليست علاقة عضوية.

٣

رفع الحصار عن عرفات: قـراءة في الثمـن

ريمون ماهر كامل

يبدو أن فُرص شفاء الجسد العالمي من الأمراض الإقليمية المزمنة التي يُعانيها - وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي - باتت ضئيلة وازداد مصيرها إبهاماً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، خاصة في ظل تضافر عوامل دولية وإقليمية كرست لهذا الإبهام.. فالإدارة الجمهورية في البيت الأبيض مازالت تعاني حالة غير مسبوقة من عدم الاتزان السياسي؛ وشارون يواصل، من فوق كرسي القيادة الإسرائيلية، مُمارسة المزيد من المجازر ضد الشعب الفلسطيني؛ وعرفات يواجه أخطر تحد لشرعيته في ظل سلسلة التنازلات التي نجحت عمليةُ "الجدار الواقي" في إجباره على تقديمها، بشكل أحدث نوعاً من اهتزاز الثقة لدى الرأي العام العربي والفلسطيني في قدرة القيادة الفلسطينية بمؤسساتها وكوادرها الحالية - وعلى رأسها عرفات - على الوفاء بمُتطلبات المرحلة القادمة.. ولكن يبدو، هذه المرة، أن طاقة الشعب الفلسطيني قد خارت وأصبحت غير قادرة على دفع فواتير الحسابات والتقديرات الخاطئة لقيادته..

فصفقة رفع الحصار عن الرئيس عرفات أوضحت بجلاء شديد أننا وصلنا إلى نقطة أصبح فيها الرهان على مُقدرات أمة وشعب يناضل، لما يزيد على نصف قرن من الزمان، من أجل حقه في تقرير مصيره.. أصبح الرهان على من يكسب في النهاية الشعب الفلسطيني أم قيادته ؟

وواقع الأمر، أن أهمية الحديث عن هذه الصفقة الآن تكمُن في عدة اعتبارات: أولاً، أنها تأتي في توقيت بالغ الخطورة والحساسية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي برُمته، والفلسطيني الإسرائيلي بصفة خاصة، بعد أن أدت عملية "الجدار الواقي" - التي شرع شارون في تنفيذها منذ أواخر مارس الماضي - إلى تراجُع مسار التسوية عشر سنوات للخلف (مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١) ومن ثم هدم كل حجر كانت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ قد اجتهدت في بناءه طوال السنوات التسع الماضية، ليقدم شارون بذلك تطبيقاً عملياً لمقولة رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير عام ١٩٩١، حينما ضغط عليه الأمريكيون لقبول التفاوض مع العرب: "يمكنني التفاوض مع العرب عشر سنوات دون أن أمنحهم شبراً من الأرض". ثانياً، أن هذه الصفقة جاءت في إطار ظروف إقليمية ودولية شديدة التعقيد والتشابُك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على خلفيتين: خلفية تصوير إسرائيل لحربها ضد الشعب الفلسطيني على أنها جزءٌ لا يتجزأ من الحملة العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب العالمي، ومن ثم إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة إطلاق يد جيش الدفاع الإسرائيلي في التعاطي مع "الإرهاب" الفلسطيني عسكرياً دون سقف محدد، وهو ما يعني تنحية التسوية السياسية جانباً لحين قطع أذرُع "الإرهاب" الفلسطيني.. ومن ناحية أخرى، خلفية الهجمة السياسية والإعلامية الأمريكية الشرسة على أطراف عربية فاعلة في مسار التسوية مثل السعودية لعدم تعاونها الكافي مع الجهود الأمريكية في جهود مكافحة الإرهاب الدولي، وأنه حان الوقت الآن للعب دور فاعل يُبرئ ساحتها أمام الإدارة الأمريكية من خلال مُمارسة مزيداً من الضغوط على الطرف الفلسطيني لإتمام هذه الصفقات في محاولة أمريكية لوضع الرياض في موقع أوضح وأكبر في الصورة المستقبلية لعملية التسوية.. ولعل المبادرة السعودية ثم الوعد بعدم قطع الإمدادات

النفطية السعودية عن واشنطن وكذلك الزيارة الأخيرة لولي العهد السعودي للولايات المتحدة، كلها دلائل قوية تشير إلى هذا الدور المرسوم أمريكياً. ثالثاً، أنها مُقايضة تاريخية غير مسبوقة من قبل، اختلت فيها فكرة المُقايضة بالمعنى الاقتصادي - والتي تفترض عادة مُبادلة شيء بشيء موازٍ له في القيمة - فقد تم مُقايضة رفع الحصار عن عُرفات بالعديد من التنازُلات المتتالية، بدءاً بتسليم المطلوبين الأربعة بقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي فضلاً عن تسليم أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والعميد فؤاد الشوبكي - مسؤول المالية في الأمن الوطني الفلسطيني - الذي تتهمه إسرائيل بمسئوليته عن قضية سفينة الأسلحة كارين٨، مروراً بالصمت الفلسطيني والعربي إزاء حل مجلس الأمن للجنة تقصي الحقائق التي كان من المفترض إرسالها إلى جنين للتحقيق في المجازر التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي هناك، ثم القبول بإبعاد ١٣ فلسطينياً، من تنظيمات مُختلفة، إلى خارج البلاد و ٢٦ آخرون إلى غزة من الذين كانوا مُحاصرين داخل كنيسة المهد من أجل رفع الحصار الإسرائيلي عنها، والموافقة على فكرة عقد مؤتمر سلام دولي يُشرع من جديد لعملية سلام تملي فيها إسرائيل شروطاً جديدة دون التمسُّك بشرعية ما أبرم من اتفاقيات سابقة يجب أن تحترم، وانتهاءً بالرضوخ للمطالب الأمريكية الإسرائيلية بضرورة إعادة بناء السلطة الفلسطينية من خلال إجراء إصلاحات تشريعية وتنفيذية في مؤسسات السلطة، هذا فضلاً عن إدانة عرفات للعمليات الاستشهادية الفلسطينية التي تعد خيار المقاومة الاستراتيجي الوحيد للشعب الفلسطيني.. وبهذا المفهوم للمُقايضة المختلة - كما سبق التوضيح - تكون إسرائيل قد حققت مكاسب سياسية لن تجني ثمارها على المدى القصير فقط بل وعلى المديين المتوسط والبعيد أيضاً. رابعاً، هذه الصفقة أحدثت تحولاً سياسياً استراتيجياً في الأوراق العربية والفلسطينية المتاحة للمناورة في المرحلة المقبلة، كما شكلت انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة الفلسطينية الوليدة بشكل سيجعل مبدأ التنازُلات هو المبدأ الحاكم في التعاطي مع الخطط الإسرائيلية الأمريكية في المرحلة المقبلة تحت دعوى الوعد الأمريكي الهُلامي بعقد مؤتمر سلام دولي، غير محدد التاريخ أو الأطراف أو الأجندة، كمُسكن للفلسطينيين يمنح إسرائيل مزيداً من الوقت لتوسيع نطاق عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية وتصفية واعتقال المزيد من كوادر المقاومة الفلسطينية.. علماً بأن السلام والسعي إليه لم ولن يكون مبدءاً مُلحاً على أجندة عمل رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون. خامساً، هذه الصفقة - بكل ما حملته من تنازُلات فلسطينية - عادت لتوضح بجلاء شديد مدى تحكُم الإدارة الأمريكية في عناصر اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، رغم حالة التخبُط الشديدة التي تعاني منها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في إطار عام لا يخرج عن الدعم السافر لإسرائيل.

◆ **أولاً : تسليم المطلوبين الستة**

فقد قبل عرفات عرضاً أمريكياً يقضي بتولي حُراس أمريكيين وبريطانيين مهمة حراسة قتلة زئيفي في أحد سجون السلطة في أريحا، فضلاً عن أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي، في مقابل السماح له بحرية التحرُك داخل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية (المناطق أ).

والواقع، أن هذه الصفقة حملت العديد من الدلالات: أولاً، عبرت عن سوء تقدير عرفات لأبعاد الصفقة سواء من الناحية القانونية، حيث يُعد هذا التسليم انتهاكاً صريحاً لسيادة القانون واستقلال القضاء الفلسطيني الذي سبق أن حاكم المطلوبين الأربعة.. أو من الناحية السياسية، حيث يُعد تسليمهم خرقاً فجاً للسيادة الوطنية لدولة وليدة. ومن ثم، فإن التسليم من شأنه ضرب هذه المقومات في مهدها بشكل قد يُجهض عملية ولادة الدولة الجديدة على أسُس ومقومات ثابتة، ويجعلها عُرضة للرياح التي قد تقتلعها من جذورها. ثانياً، الرضوخ للإملاءات الأمريكية - التي هي بطبيعة الحال إملاءات إسرائيلية - تحت دعوى فض الاشتباك بين الفلسطينيين وإسرائيل وإنهاء عملية "الجدار الواقي" ثم بحث ترتيبات مؤتمر السلام المرتقب، حمل سوء تقدير من عرفات لأنه لم يُقدر أنها عملية تهدُف إلى جره لفخ لا يكون أمامه أي بديل سوى تقديم مزيد من التنازلات حتى يتفادى السقوط فيه.. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بسعدات والشوبكي، ربما كان عرفات يتصور أنه بعد تسليمهما وبمجرد رفع الحصار عنه يمكنه أن يبدأ في المناورة مع الطرفين الأمريكي والأوروبي للإفراج عنهما. إلا أن ذلك أيضاً عبر عن تقدير خاطئ منه لأنه لا يملك أية أوراق في يده يمكن أن يغازل بها شارون أو حتى يقايض عليهما. ثالثاً، أن تسليم المطلوبين الستة من شأنه أن يُحدث انشقاقاً وشرخاً عميقاً في وحدة الصف الفلسطيني، بين السلطة الفلسطينية من ناحية وفصائل المقاومة الفلسطينية (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية..إلخ) من ناحية أخرى. وهذا أمر سيكون له بالغ الضرر على مستقبل المُقاومة الفلسطينية يخرج بها من إطار وحدة الهدف، وهو مواجهة العدو، إلى إطار حرب أهلية فلسطينية.. وهو

ما تسعى إليه إسرائيل من أجل تفتيت هذه الوحدة.. ومن ثم، فإن التسليم، في هذه الحالة، يعد خيانة عظمى في نظر هذه الفصائل وفي نظر الشعب الفلسطيني ككل. ولعل العمليات الاستشهادية الأخيرة التي نفذت داخل إسرائيل سواء في ريشون لتسيون أو مركز سوق ناتانيا.. إلخ كانت من تدبير الجبهة الشعبية، تحديداً، رداً على تسليم أمينها العام وكوادرها الأربعة، في رسالة هامة إلى عرفات مفادها أن المقاومة الفلسطينية لن تتوقف ولن تخضع لأية حسابات سياسية.

◆ **ثانياً : لجنة تقصي الحقائق في جنين**

لقد كانت لجنة تقصي الحقائق في جنين - التي شكلها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٤٠٥ يوم ١٩ أبريل الماضي - بمثابة فرصة ذهبية لاحت للفلسطينيين لفضح الممارسات الوحشية والمجازر الإسرائيلية التي ارتكبها شارون هناك - والتي ربما فاقت جريمته البشعة في صبرا وشاتيلا قبل ٢٠ عاماً - لتضيف إلى سجله الدموي ملفاً جديداً يعزز ويحيي من جديد فرصة محاكمته كمجرم حرب. والفرصة الأكثر أهمية هنا هي أن الولايات المتحدة ذاتها كانت قد وافقت على تشكيل اللجنة بل وقدمت مشروع القرار إلى مجلس الأمن في سابقة تعد نادرة الحدوث.

وبناءاً على الموقف الأمريكي، وافقت إسرائيل على استقبال اللجنة. ولكن بعد ثلاثة أيام فقط من هذه الموافقة، سارعت برفض استقبالها إلا بشروط أربعة تعجيزية وأيدتها في ذلك الإدارة الأمريكية مُهددةً باستخدام حق الفيتو ضد تنفيذ القرار.. وهذه الشروط هي: أولاً، تقييد عمل انلجنة بتحديدها في جمع الحقائق دون استخلاص النتائج. ثانياً، منع اللجنة من استدعاء الشهود، ثم خففت وطأتها بعد ذلك بأن تحديد أسماء الشهود يكون من اختصاص السلطات الإسرائيلية. ثالثاً، الحصول على ضمانات دولية تحصن هؤلاء الشهود من أية ملاحقات قضائية بتهم ارتكاب جرائم حرب. رابعاً، زيادة عدد الخبراء العسكريين في اللجنة بهدف جمع حقائق حول ما أسمته بالإرهاب الفلسطيني.

وقد كان الموقف الرسمي داخل إسرائيل إزاء اللجنة تتنازعه ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولاً، شيمون بيريز، وكان يؤيد التفاهُم مع الأمم المتحدة والتعاون معها والكف عن فرض شروط عليها. ثانياً، آرييل شارون، وكانت وجهة نظره الضغط على الأمين العام للأمم المتحدة لتغيير مضمون كتاب التعيين وإفراغه من محتواه من خلال فرض عدة شروط وقيود. ثالثاً، جيش الدفاع، الذي رفض اللجنة تماماً وطالب بمنعها من الوصول إلى إسرائيل بأي شكل، خاصة أن ضباط وجنود الجيش سيكونون على رأس قوائم المطلوبين للشهادة.

والواقع، أن هذا الرفض السريع بعد الموافقة يحمل عدة دلالات هامة: أولاً، لا يعكس فقط حالة التخبُط الأمريكي التي سبق ذكرها، بل ويعكس أيضاً مدى افتقاد شارون وحكومته للحنكة السياسية وبُعد النظر في إدارة الصراع.. فقد اتضح، فيما بعد، أن شارون اتخذ قراره بالموافقة دون استشارة رجال القانون وعلى رأسهم دانيئيل بيتليحم (يهودي بريطاني) أستاذ القانون الدولي بجامعة كامبردج والمستشار القانوني لحكومة شارون، الذي أوضح له - بعد إعلانه الموافقة المبدئية - أن استقبال اللجنة من شأنه تعريض إسرائيل لموقف شديد الخطورة ستضطر معه للقبول - دون إبداء أي معارضة - بنشر قوات دولية وإقامة دولة فلسطينية بشكل فوري ومحاكمة المشتبه بارتكابهم جرائم حرب.. هذا فضلاً عن إجهاض كل الإنجازات التي حققتها عملية "الجدار الواقي". ثانياً، هذا التخبُط الذي انتهى بالرفض أثار مزيداً من الشكوك والشُبهات وأكد، بشكل غير مباشر، أن إسرائيل لديها بالفعل ما تريد إخفاؤه عن أعيُن العالم في جنين. ثالثاً، أوضح مدى الدعم الأمريكي السافر لإسرائيل ومدى التوافق والتنسيق المشترك بينهما، حتى لو كانت هناك خلافات في المواقف والتوجُهات.. ولعل تصريحات شارون أمام رابطة مكافحة التشهير باليهود، والتي ألقاها أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة - قائلاً: "أود أن أشكر الإدارة الأمريكية وقيادتها التي ساعدتنا وتفهمت موقفنا ودعمتنا للخروج من المصيدة التي كادت أن تضعنا في موقف مُعقد جداً" - يأتي في هذا الإطار.

ورغم أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان (الصليب الأحمر الدولي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا") قد وجهتا انتقادات شديدة لإسرائيل بشأن ما ارتكبته من مذابح في جنين - على خلفية ما أعلنته منظمة العفو الدولية من أن لديها أدلة ملموسة على ارتكاب إسرائيل جرائم خطيرة هناك اعتماداً على شهادات فلسطينيين وقرائن جمعها مراقبون تابعون لها دخلوا إلى المخيم بعد دقائق من انسحاب القوات الإسرائيلية منه - سعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى فرض حالة من التعتيم الإعلامي على ما حدث في جنين من خلال: أولاً، محاولة تصوير المجازر التي يتحدث عنها العرب على أنها ليست بهذا الحجم بهدف التأثير على الأمين العام وأعضاء اللجنة. ثانياً، محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن جنين كانت مُخيماً مُسلحاً مُباح التعاطي معه عسكرياً في إطار عملية "الجدار الواقي"، ومن ثم لا تنطبق عليه نصوص اتفاقيات جنيف التي تحظر التعرُض لسلامة المدنيين.

ورغم سعي الأمم المتحدة لتنفيذ الحد الأدنى من الشروط الإسرائيلية الأربعة ومنح إسرائيل مُهلة كافية للرد بشكل نهائي، إلا أن إسرائيل رفضت استقبال اللجنة بشكل قاطع بدعوى أن الأمم المتحدة لم تعر مطالبها أى اهتمام.. وبناءاً عليه، قام الأمين العام بحل اللجنة تحت ضغط أمريكي. وهو ما أفقد المنظمة الدولية مصداقيتها لتزداد تآكلاً أمام الرأي العام العالمي وخاصة شعوب العالم الثالث، ولترسخ معادلة العلاقة الطردية بينها وبين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. فإذا اتفقت هذه المصالح - وهو نادراً ما يحدث - تعلو قيمة الشرعية الدولية، وإذا لم تتفق - حتى في ظل المناوئة الفرنسية الروسية الصينية للمصالح الأمريكية البريطانيه - فإن هذه القيمة تتضاءل وتخفت.

وإذا كان المصير العادل الذي ينتظر إحدى أعضاء المنظمة الدولية التي ترفض تنفيذ قرار صادر عن مجلس الأمن هو فرض عقوبات دولية عليها، كما حدث في الحالة العراقية، فإن وضع الأمر تحت المجهر الأمريكي الذي يفحص العينة من مُنطلق ازدواجية المعايير، يجعل مسألة عدم فرض مثل هذه العقوبات على إسرائيل أمراً غير مُستغرب بالمرة، والشواهد على ذلك كثيرة (قراري الأمم المتحدة رقمي ١٩٤ و٢٤٢ على سبيل المثال).

◆ ثالثاً: صفقة كنيسة المهد

توالى مسلسل الصفقات الخاسرة للفلسطينيين من مُنطلق أن من تنازل في البداية سيُقدم مزيداً من التنازلات في النهاية.. فتحت ضغط إسرائيلي امريكي، ومقابل رفع الحصار عن كنيسة المهد، قبل عرفات بإبعاد ١٣ ناشطاً من تنظيمات مُختلفة إلى خارج الأراضي الفلسطينية و٢٦ آخرين إلى غزة من المحاصرين داخل الكنيسة.

والواقع، أن القبول الفلسطيني بهذا الإبعاد المُهين كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر المقاومة الفلسطينية لعدة اعتبارات: أولاً، شرعت لسابقة خطيرة - إنسانياً - لأنها حملت قبولاً بإبعاد قسري لمواطن من أرضه وهي أبشع صور المهانة النفسية لكرامة الإنسان.. كما أن الشكل القانوني لعملية الإبعاد غير واضحة المعالم، فهل سيُعاملون كمنفيين أم كلاجئين سياسيين..؟! وما هي الضمانات التي ستمنح لهم من أجل الحفاظ على أرواحهم خاصة وأن عملية الإبعاد - بهذا الشكل - تحوم حولها شُبهة تصفية الموساد لهم في الخارج، وهو ضالع في مثل هذا النوع من العمليات.. ولعل اغتيال جهاد أحمد جبريل، المسؤول العسكري للجبهة الشعبية في لبنان، في ٢٠ مايو الماضي، لأبلغ وأحدث دليل على ذلك. ثانياً، تعتبر هذه الصفقة خطوة أولى في غاية الخطورة نحو التطبيق العملي لنظرية الترانسفير التي ينادي بها أقطاب اليمين الصهيوني في إسرائيل بإبعاد الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة.. ولعل مُناداة آفي إيتام، الزعيم الجديد لحزب المفدال، بإقامة دولة فلسطينية في سيناء لأكبر دليل على حيوية هذا الفكر في العقل اليميني الإسرائيلي.. ومن ثم، فخطورة هذه الخطوة تكمُن في أنها تمنح إسرائيل ضوءاً أخضر لإبعاد من تشاء فيما بعد. فتصبح بذلك وسيلة ثالثة مُكملة لوسيلتي التصفية والاعتقال اللتان تتبعهما إسرائيل بشكل مُكثف منذ بدء عملية "الجدار الواقي"، التي وصل عدد المعتقلين من جرائها - منذ أن بدأت في أواخر مارس الماضي وحتى منتصف مايو الماضي أي في خلال شهر ونصف الشهر - إلى ما يزيد على خمسة آلاف مُعتقل فلسطيني. وذلك في إطار استراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى لإفراغ الأمة الفلسطينية من كوادرها الشابة القادرة على حمل لواء المقاومة. ثالثاً، القبول بالإبعاد يمثل مساساً بالغاً بهيبة الدولة وانتهاكاً لسيادتها القومية.. وإذا كان البعض يحاول أن يُقارن هذه الحالة بحالة كوادر حركة حماس الذين أبعدتهم إسرائيل إلى مرج الزهور في لبنان عام ١٩٩٤، فإن حالة حماس كان لها ظروفها الخاصة، حيث كانت السلطة الفلسطينية مازالت في مرحلة اللبنة الأولى - حيث لم يكن قد مر على توقيع اتفاقية أوسلو سوى بضعة أشهر - ولكن اليوم - بعد مرور تسع سنوات على نشأة السلطة، وبعد أن اكتملت لها مقومات هذه النشأة من كيان على الأرض ورئيس وحكومة مُنتخبة ومجلس تشريعي وغيرها من آليات العمل الوطني - يُعد هذا الإبعاد عملاً من قبيل خطوط الأمن القومي الحمراء التي يحظر تجاوزها أو المساس بها - كما أن واقعة مرج الزهور كان لها حساباتها الخاصة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. ولكن اليوم فإن فصائل المقاومة في أمس الحاجة للتنسيق والعمل المشترك. رابعاً، الموافقة على الإبعاد يتنافى تماماً مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي تنادي به السلطة الفلسطينية وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، مما يُقلص من شرعية القرار وفرص تنفيذه، كما يحمل قدراً واضحاً من التناقض في تعاطي السلطة مع الأزمة.

◆ رابعاً: إصلاح السلطة الفلسطينية

على الرغم من أن إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل بات مطلباً مُلحاً، إلا أنه، ظاهرياً، بدا للشارع الفلسطيني وكأنه تنفيذاً لأوامر إسرائيلية أمريكية، بعد أن تعددت مُطالبات الرئيس الأمريكي بذلك من ناحية، وبعد أن عرض رئيس الوزراء

الإسرائيلي - في برنامجه السياسي أمام الكنيست في منتصف مايو الماضي - من ناحية أخرى شرطين رئيسيين للعودة إلى مسار التفاوض مع الفلسطينيين هما: أولاً، وقف الإرهاب والتحريض. وثانياً، إدخال إصلاحات أساسية في السلطة الفلسطينية.. وبما أنه نجح في تحقيق الشرط الأول من خلال عملية "الجدار الواقي". فلا يتبقى إلا الشرط الثاني، خاصة وأن شارون كان يعول كثيراً على العملية العسكرية وعلى زيارته الأخيرة لواشنطن - التي حمل فيها معه ملف من مائة صفحة قال أنها تحمل قرائن دامغة على تورُّط الرئيس عرفات في الإرهاب - من أجل عزل عرفات كخطوة أولى لتهميشه ومن ثم تدمير السلطة الفلسطينية بكافة مؤسساتها السياسية والتشريعية.. ويبدو أنه نجح إلى حد كبير، فقد انخفضت شعبية عرفات بشكل واضح، كما بدأت تدب خلافات بين أعضاء الحكومة الفلسطينية وبدأ مسلسل الاستقالات والاحتجاجات والانشقاقات يظهر على الساحة السياسية الفلسطينية بشكل لم نألفه من قبل.

خلاصة القول، يجب أن نعي أن الرئيس عرفات - بعد إبرام هذه السلسلة من الصفقات الخاسرة - أصبح يواجه اليوم أخطر تحد لشعبيته وشرعيته كرئيس منتخب للسلطة الفلسطينية، حتى أن استطلاعاً للرأي أجرته صفحة "قناة الجزيرة" على الإنترنت طرح سؤالاً واحداً محدداً هو: "ما هو الأفضل لعرفات في الوقت الراهن..؟" التنحي أم التفاوض مع إسرائيل.. فجاءت الإجابات بنسبة ٤٨,٧٪ لصالح تنحي عرفات عن السلطة مقابل ٤٢,٧٪لصالح التفاوض مع إسرائيل و٨,٨٪ (لا أعرف).

لقد نجح الأمريكيون والإسرائيليون في نصب الفخ لعرفات واستدراجه إليه تحت دعوى عقد مؤتمر سلام إقليمي، وهو طرح غير عملي وغير مقبول عربياً، كما أنه لا يخرج عن كونه مناورة إسرائيلية تهدف إلى كسب مزيد من الوقت لفرض إرادة وتوجُّهات شارون على الأرض، في الوقت الذي يكون فيه شارون قد نجح في توصيل رسالة إلى الرأي العام العالمي مفادها أنه رجل سلام لا يبغي سواه وأنه على استعداد لتقديم "تنازلات مؤلمة" مقابل "السلام الحقيقي" - وهي العبارة التي تثير السخرية حتى داخل إسرائيل - ومن ثم إلقاء الكرة في الملعب العربي والفلسطيني.. ومناورة أمريكية أيضاً تستهدف تخدير الجسد الفلسطيني لحين القضاء على الإرهاب وإتمام الإصلاحات اللازمة - وفقاً للمنظور الأمريكي - داخل السلطة الفلسطينية، والدليل على ذلك الغموض الذي يكتنف الحديث عن مؤتمر السلام المزعوم، فهو غير واضح المعالم سواء من حيث تحديد موعد لانعقاده - فقد أعلن كولن باول أنه سيكون خلال الصيف القادم - أو من حيث الأطراف المشاركة، أو من حيث أجندة المؤتمر: هل سيبدأ التفاوض من نقطة جديدة وفقاً لرؤية شارون وبوش..؟ أم بمثابة هُدنة لالتقاط الأنفاس يتم من خلالها تنفيذ بقية مراحل اتفاقية أوسلو.. أم سيتم إخراج تقريري ميتشل وتينت من الأدراج حيث ظلت حبيسة طوال الشهور الماضية...!!

على أية حال، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا بقوة هو: إلى أي مدى تساوي حياة شخص ورفع الحصار عنه - أياً كانت مكانته وشعبيته (التي أصبحت محل اهتزاز كما سبق التوضيح) - كل هذه التنازلات التي لا تتلاعب بمصير زمرة من الأفراد وإنما بمصير أمة وشعب يسعى للحصول على حريته..؟

إن المرحلة القادمة لم تعُد تحتمل مزيداً من التنازلات الفلسطينية، إنما تحتاج إلى وقفة حاسمة فلسطينياً وعربياً من خلال بديلين. أحدهما عسكري والآخر سياسي - لا ثالث لهما: أولاً، استمرار المقاومة الفلسطينية من خلال مزيد من التنسيق والعمل المشترك بين فصائل المقاومة حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كامل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والتي اجتاحها جيش الدفاع الإسرائيلي بموجب عملية "الجدار الواقي".. ولعل العمليات الاستشهادية الأخيرة سواء في ريشون لتسيون أو في مركز سوق ناتانيا ..إلخ لدليل واضح على أن المقاومة خيار استراتيجي للشعب الفلسطيني لن ينتهي ولن تحكمه إرادة شخص واحد. ثانياً، طرح المبادرة السعودية التي أقرتها قمة بيروت في ٢٧ مارس الماضي - والتي تقضي بانسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧ مقابل علاقات عربية طبيعية مع إسرائيل - كبديل عربي واضح المعالم والاتجاهات والمناورة على تنفيذه من خلال الوسيط الأمريكي، على أن يكون مُحتواها ومُفرداتها، حال انعقاد مؤتمر السلام الإقليمي، هي اللغة الرسمية الوحيدة للعرب والخيار الوحيد القابل للطرح والمناقشة.

٤

القضاء الإسرائيلي يدعم العنصرية والمذابح..!!

د. أحمد ثابت

ما يزال الإسرائيليون ينظرون إلى أنفسهم ككيان مُحاط بالعداوة من كل العالم ولا يأخذون في حسابهم أبداً أن هناك عالم آخر يحيط بهم وأنهم حتى مع كونهم كياناً استيطانياً إحلالياً، فإنهم جزء من هذا العالم ينبغي أن يتبعوا أو يلتزموا حتى بالحد الأدنى من القوانين والتقاليد والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية بين المجتمعات والشعوب والدول. فالعالم بأكمله هو "الجوييم" أو الأغيار، ولا يحفل الإسرائيليين كثيراً به كامتداد لأغراض "باركخوبا" . قائد التمرُّد اليهودي على الإمبراطورية الرومانية بين عامي ١٢٥ و١٣٢ بعد الميلاد . والذي آمن بأن التجمُّع اليهودي الصغير في فلسطين مُهدد بالفناء إذا صار جزءاً من الإمبراطورية وأن "الجيتو" اليهودي نهايته قريبة استناداً إلى أسطورة مَسيحانية تزعُم أن نهاية التاريخ وشيكة.. ورغم معرفة "باركخوبا" بالضعف الشديد للتجمُّع اليهودي في مواجهة القوة الجبارة للإمبراطورية الرومانية، إلا أنه فضل الانتحار الجماعي على البقاء ومن ثم الاندماج في الإمبراطورية.

ومن نافلة القول، أن الشعب الفلسطيني سواء في فلسطين ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ تنزع عنه الأساطير الصهيونية والسياسة الإسرائيلية أية معان إنسانية أو كيانية اجتماعية قومية، فهُم إما "غائبون" أو "قتلة وإرهابيون"، ولقد جسد ازدياد انحياز الإسرائيليين لليمين الأصولي الديني والعلماني، منذ مجيء مناحم بيجين إلى السلطة عام ١٩٧٧، مضمون الصراع الحاد الذي ينقسم فيه الإسرائيليون بين خيارين: إما التحول لنموذج الدولة - الأمة الغربي الليبرالي الحديث، والذي يعتبر أن الدولة إنما تتمثل في التفاعُلات داخلها وحولها مصالح ورغبات ومطالب مختلف المواطنين وحتى الأجانب والمهاجرين، وإما الاستمرار في كيان يمثل اليهود أو الصهاينة بالأحرى فقط.. وكذلك الصراع حول خيارين آخرين أيضاً: التوجُه العلماني المدني أو التوجُه الديني الأصولي المتطرف.. ومنذ تصاعُد قوة اليمين الديني الأصولي والعلماني المتفقين على "أرض إسرائيل" أو "إسرائيل الكُبرى" وعلى ضرورة ترحيل الشعب الفلسطيني أو "الترانسفير" يناضل عرب ١٩٤٨ من أجل تحقيق شعار مفاده أن إسرائيل هي دولة كل مواطنيها وليست دولة الصهاينة فقط كما يريد اليمين الأصولي الديني والعلماني. وهذا الشعار الذي فضح بالفعل أكذوبة الديموقراطية الإسرائيلية رفعه عزمي بشاره وأحمد الطيبي عضوا الكنيست الإسرائيلي وزعيما التجمُّع الديموقراطي العربي والحركة العربية للتغيير، وكان سبباً في إقدام الكنيست على رفع الحصانة عن بشاره وعلى المضي قدُماً في إجراءات رفع الحصانة عن الطيبي بضغط من قادة الليكود والأحزاب الدينية في الكنيست وبزعم أن الاثنين قد مارسا "الخيانة ضد دولة اليهود" وعبرا عن تأييد الانتفاضة الفلسطينية وقاما بتقديم مساعدات عديدة للفلسطينيين الواقعين تحت حصار ومذابح ومجازر حكومة شارون الإرهابية.

ومن جانب آخر، يقوم النواب العرب في الكنيست ومراكز حقوق الإنسان العربية في فلسطين ١٩٤٨ بتبني مطالب الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ورفع دعاوى قانونية أمام المحكمة العُليا في إسرائيل لوقف إجراءات ومُمارسات مصادرة

الأراضي والممتلكات وهدم البيوت وتجريف المزارع ونسف وتفجير المنازل على رؤوس أصحابها وتمكين قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين من السيطرة المستمرة على ممتلكات وأراضي ومزارع وطرق وشوارع الفلسطينيين. وقد أثار هذا النشاط القانوني والحقوقي ثائرة حكومة شارون ونواب الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة والأحزاب الأصولية العلمانية اليمينية، إلى جانب الهجوم الإعلامي المكثف من قبل الصحافة والإذاعة والتلفزيون في إسرائيل، وكشفت الاتهامات بالعمالة والخيانة والتحريض عن عمق أزمة ما يسمي بالديموقراطية الاسرائيلية، والتي وصلت إلى أبعد حدود الفاشية والعنصرية والتمييز ضد العرب سواء من فلسطينيي ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، ومن الطبيعي أن تلقي هذه الأجواء العنصرية والفاشية بظلالها الثقيلة على قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية التي تتولى الفصل في المنازعات والدعاوى المعروضة أمامها، ويدل تاريخ هذه المحكمة على أن معظم أحكامها وقراراتها صادقت ووافقت على أوامر وممارسات المؤسسة العسكرية الصهيونية وأجهزة الأمن ومختلف الوزارات المدنية في إسرائيل. ومن أبرز قراراتها في هذا الصدد الموافقة على الترخيص لأجهزة التحقيق العلنية والسرية، مثال جهاز الأمن العام (الشاباك) أو جهاز الأمن الداخلي (الشين بيت) أو جهاز الاستخبارات العسكرية أو الموساد، بانتزاع الاعترافات بالقوة والتعذيب بمختلف صوره مثل الصعق بالكهرباء والتعريض للضوء الشديد والحرمان من النوم لأيام متواصلة وطويلة. وكذلك استخدام الكلاب ابوليسية والاعتقال الاحترازي والإداري.

والمحكمة العليا أو محكمة العدل العليا تعد أعلى جهاز في السلطة القضائية في إسرائيل وعادة ما ترفع أمامها التماسات بخصوص منازعات بين الأفراد والدولة، ومن المفترض أن تتولى المحافظة على حقوق المواطنين الإسرائيليين وفض المنازعات بين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الصهيوني بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ من خلال دعاوى وقضايا يرفعها إسرائيليون أو عرب ١٩٤٨ ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية. وقد تدخلت المحكمة في قضايا الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويذكر ادوارد سعيد أن إسرائيل "هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليست لها حدود مرسومة دولياً، والوحيدة في العالم التي ليست دولة لكل مواطنيها بل للشعب اليهودي كله، والوحيدة التي تخصص ٩٠٪ من أراضيها لاستعمال اليهود دون غيرهم. إضافة إلى هذا، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعترف بأي من المبادئ الرئيسية كما ينص عليها القانون الدولي، وهو ما يشير إلى عمق وتشابك موقف الرفض المطلق الذي يواجهه الفلسطينيون.

ويمكن القول أن أحد أسباب احتقار إسرائيل للقانون الدولي ومعاهداته ومبادئه واتفاقياته وإعلاناته، ولمنظمة الأمم المتحدة والذي وصل إلى حد رفض دخول مجرد لجنة لجمع المعلومات تابعة للأمم المتحدة وصدر بها قرار من مجلس الأمن رقم ١٤٠٥ في أبريل ٢٠٠٢، وعقب مذابح جيش الاحتلال الصهيوني ضد مخيم جنين، هو تعميق وتواصل الطابع الانفصالي والمنغلق على الذات والرافض للاندماج في التجمعات التي عاشت فيها الجماعات اليهودية، كما أن القوانين والسياسات التي حكمت حياة هذه الجماعات كانت تطبق أساساً على اليهود، ولم تكن لها سوى خبرة هزيلة في التعامل مع غير اليهود.. ومن هنا، فإن الغالبية الكاسحة من القوانين والتشريعات الإسرائيلية ومنذ قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، صدرت لتطبق على الصهاينة اليهود تكريساً لمبدأ "دولة اليهود"، في حين صدرت في حق عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧ - والأخيرين على وجه الخصوص - تدابير وأوامر عسكرية. وقد عبر عن ذلك ديفيد بن جوريون بقوله: "ليس مهماً ما يقوله "الجوييم" (الأمم الأخرى) بل ما يفعله اليهود". وفي ذلك أيضاً يذكر "سعيد محيو" ما يلي: "إن التجربة التاريخية اليهودية تركت ميراثاً قوياً في التعاطي مع العالم الخارجي: الاعتقاد بأنه بيئة معادية، سهولة إطلاق مشاعر فقدان الأمن، التشاؤم عميق الجذور، التنظيم للاعتماد على الذات، الشعور القوي بالانتماء إلى الجماعة، عادات الانفصال والسرية في العلاقة مع الخارج".

إن القوانين التي تطبقها المحكمة العليا في إسرائيل هي أساس تكريس التمييز العنصري ضد عرب ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، ومن ثم لا يتوقع أن تكون قرارات وأحكام هذه المحكمة خارج سياق القوانين، خاصة وأن حكومات إسرائيل على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية والسياسية حرصت وما تزال على إشراك وزارة العدل نفسها في اللجان الحكومية المنوط بها الاستيلاء على أراض وممتلكات ومنازل وطرق وشوارع الفلسطينيين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٦ بتشكيل لجنة وزارية لدعم الاستيطان في الأحياء الإسلامية من القدس القديمة، إذ ضمت

اللجنة ممثلين عن وزارات الإسكان والعدل والداخلية، وعن البلدية والجيش والشرطة وعالماً بآثار المنطقة إلى جانب مندوبين لجماعات المستوطنين.. وبعد أربع جلسات سرية عقدتها اللجنة، بشأن الاستيطان الصهيوني في الأحياء الإسلامية ووافق الجميع فيها عدا مُمثل البلدية، أصدرت اللجنة القرارات التالية:

١ - يتم هدم مبان مُصنفة على أنها "خطرة" تبعاً للقوانين البلدية، وألا يُلجئ لترميمها أو تجديدها.

٢ - إعطاء الأفضلية للأسر الإسرائيلية في مجال الاستيطان على حساب إنشاء المؤسسات.

٣ - حظر الاستيطان أو الترميم بالقرب من الحرم القدسي الشريف.

٤ - منع الاستيطان في المُمتلكات التي أغلقها الجيش الإسرائيلي.

٥ - عدم العمل أو التجديد في المُمتلكات إلا المُمتلكات القريبة من حارة اليهود المُوسعة.

٦ - عدم تقديم أية معونة حكومية للمُمتلكات التي لا تقع بالقرب من حارة اليهود المُوسعة.

وفي واقعة أخرى لا تقل بشاعة، تمت في أواخر عام ١٩٩١، حيث كان عربي مُسن يعيش في فلسطين ١٩٤٨ قد رفع دعوى تعويض ضد جنود إسرائيليين قتلوا زوجته بعد أن ضربوها بالعُصي وأطلقوا النار على بطنها بدون أي سبب.. إلا أن المحامية التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية "فليئة إلباك"، وشغلت منصب مديرة الدائرة المدنية في النيابة العامة، زعمت أن قتل السيدة العربية هو محض خطأ دفاعي وأن "الرجل قد ربح فقط من وفاة زوجته، وذلك أنه كان مُلزماً بإعاشتها حين كانت على قيد الحياة. أما الآن فلم يعد مُلزماً، وعليه فإن خسارته تبلغ الصفر في أفضل الأحوال..!!

وفي حالات قليلة، تُصدر المحكمة العُليا لإسرائيل أوامر مؤقتة بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن ذلك أمرها الاحترازي في ٢٠٠٢/٥/٢٢ الذي منع قوات الاحتلال الإسرائيلية من حجز ومُصادرة مساحات واسعة من الأراضي في بلدة "بيت لاهيا" شمال غزة بغرض ضمها إلى ثلاث مستوطنات صهيونية مجاورة، وينتظر الأمر الحُكم النهائي للمحكمة.. وقد قام "مركز الميزان لحقوق الإنسان" ومقره مخيم "جباليا" برفع الدعوة لمنع مُصادرة ٢٠٠ دونم أمام المحكمة من خلال محامين فلسطينيين من مواطني إسرائيل يعملون لحساب المركز.. ويعتبر القرار انتهاكاً خطيراً لاتفاقيتي جنيف الرابعة التي ترفض إسرائيل تطبيقها.

وكانت المحكمة العُليا قد أصدرت تعليمات للجيش الإسرائيلي، الذي اجتاح مخيم جنين أواخر مارس الماضي وارتكب مجازر بشعة، لكي يسمح بنقل جُثث الشُهداء الفلسطينيين في جنين بموافقة وحدات من الصليب الأحمر الدولي، كما أوصت بالسماح للهلال الأحمر الفلسطيني بالاشتراك في عملية البحث عن الجُثث.. وقد رفع الدعوى اثنان من أعضاء الكنيست العرب. غير أن نفس المحكمة رفضت التماسات أخرى تطالبها بإصدار أوامر مؤقتة لجيش الاحتلال لطلب تفسير أسباب عدم وقف هدم المنازل قبل تقديم إنذار سابق لملاكها، أو دون إعطائهم الفرصة لإخلاء منازلهم حتى يتمكنوا من نقل محتوياتها. كذلك رفضت نفس المحكمة التماساً آخر يطلب من وزير الدفاع الإسرائيلي إصدار أمر يقضي بالسماح للفرق الهندسية التابعة لجيش الاجتياح بإنقاذ أي أفراد تحت الأنقاض في مباني مخيم جنين للاجئين.. أيضاً رفضت جهة قضائية أخرى التماساً من منظمتين لحقوق الإنسان في إسرائيل تطالبان فيهما منع قوات الاحتلال من إيذاء السكان المدنيين في المخيم وفي مختلف الأماكن التي تمارس فيها القوات أعمالها الوحشية والتوقف عن توجيه ضربات عسكرية ضد أهداف مدنية، بل زعمت المحكمة أنه لا يمكن، والمعارك دائرة، توجيه انتقادات قضائية لعدم سماح قوات الاحتلال بتوفير رعاية طبية للمُضارين من العمليات العسكرية.

٥

أثر الصورة الذاتية في المواقف العربية إزاء دولة إسرائيل

إبراهيم النجار

ظهرت فكرة الذات القومية العربية في شكل حديث ومحتويات من الماضي لا تمت للواقع بصلة، إذ أنها فكرة تلبي رغبات نابعة من اتجاهات مختلفة للخلاص من الحالة التي كانت سائدة في ذلك الوقت - الحكم العثماني - وكانت أغلب اتجاهاتها دينية الصبغة، حيث كان الدين واللغة العربية والتاريخ العربي من أهم أركانها ومحتوياتها.

لكنها كفكرة قومية ظهرت على غرار القوميات الغربية على الرغم من الاختلافات الجذرية بينها وبين نموذجها الغربي.

◆ **مدخل إلى القومية العربية:**

لماذا لم تصل فكرة القومية العربية إلى ما وصلت إليه أي من الذوات القومية الأوروبية، والتي نحتت فكرة القومية العربية على غرارها..؟ وللإجابة على هذا التساؤل فإننا بحاجة لتشريح هذه الذات مرارا لكي نفهم تكوينها.

إن مفهوم الذات الغربية لغوياً، من خلال الضمير المتكلم، يُبدي لنا صيغتين تمتلكهما أغلب اللغات الأوروبية. ففي اللغة الإنجليزية نعرف مفردة " I " ومفردة " Me "، وحيث وُجدت الأولى لتدل على الذات الفاعلة، وُجدت الأخرى لتدل على الذات الموضوع. أما في اللغة العربية، فإن الذات الفاعلة والذات الموضوع مُتحدتان في لفظة واحدة "أنا" والذات الفاعلة هي التي تتمثل بالذات الموضوع، أما من حيث الذات القومية فإنها وحدة جمع لا فصل فيها بين فاعل وموضوع.

وتشير صورة الذات هنا إلى موضوع الفكر، وتحتوي على كل المعرفة والمعتقدات التي يملكها أو يستخدمها الناس لوصف تلك الشخصية التي يحملونها.

هذه الذات الجمعية في حد ذاتها لا تختلف كثيراً عن الذات الفردية وصورتها لدى الجماعة تبدي نفس الخصائص التي تبرزها الذات الفردية، مع الاختلاف بأن تصور هذه الذات يوجد لدى تعدد من الجماعات الإنسانية من أن يوجد لدى فرد إنساني واحد. وأن الذات الجمعية مثل الذات العربية تتطور بناءً على التطورات التي تحدث في الجماعات المكونة لها. وهذه الذات لا تولد مع أفراد الأمة بقدر ما يتعلمونها من بيئاتهم الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية. وهذه الذات تتسع أيضاً أو تتكمش بحسب الجماعة ذاتها ومدى انغلاقها أو انفتاحها.

وإذا ما اعتبرنا نظرية "دوفال وفيكلوند" القائلة بأن الوعي بالذات يتطور نتيجة للصراع، فإننا نجد أن الذات القومية قد تبلورت نتيجة للصراع السياسي والذي يُعد صراعاً اجتماعياً إذا ما نظرنا إليه بطريقة ما. وفي هذه المقولة نجد مدى ما تقدم به "جيمس وكولي ويمد"، من أن للذات أصولاً اجتماعية، والذات الجمعية كذلك تملك هذه الأصول وتملي هذه الأصول بعضاً من جوانب ردود فعلها على الذوات الجمعية الأخرى.

ويمكننا القول بأن معرفة الذات هذه مؤطرة، أي أنها محتواه في إطار معرفي ذاتي (حول الذات) يساعد أصحاب هذه الذات في تكوين رؤى واستنتاجات حول ذاتهم وحول الآخرين (أصحاب الذوات الأخرى).. والذات من هذه الناحية نظرية تحتوي على المحتويات المنظمة والمستقرة للتجارب الذاتية.

ولا يعني هذا أن جميع الناس في الهوية الواحدة يملكون نفس الأطر الذاتية، فالمعرفة حول الذات،

وبخاصة الذات الكلية، قد تكون مؤثرة بدرجة عالية عند بعض الناس، وأقل تأطيراً عند الآخرين ويتفاوت هذا التأطير من فئة إلى فئة من فئات المجتمع المتعددة.

الذات والسلوك :

كان "دوفال وفيكلوند" قد افترضا نظرية للوعي بالذات تقول: بأن محتويات الذات - المعرفة والأُسس المخزونة في إطار الذات - تؤثر في السلوك. وخاصة عندما يركز الناس اهتمامهم على الذات.. وقد يكون تركيز الاهتمام هذا موجهاً نحو الذات نفسها أو نحو البيئة الخارجية المحيطة بها. فعندما يتوجه الاهتمام نحو الذات نفسها يفكر الناس بوعي في "مَنْ نحن" وحول المعتقدات والقيم والخصائص المكونة لها.. أما عندما ينصب تركيز الاهتمام على المحيط الخارجي فإن أصحاب الذات يبعدون عن أنفسهم. ويضيف "فيكلوند" أن الوعي بالذات أو تركيز الاهتمام على الذات نفسها يزداد من خلال ضغوط أو دوافع خارجية.

وهنا، نصل إلى مسألة الانسجام وعدم الانسجام داخل الذات.. وفي ذلك، يقرر "دوفال وفيكلوند" أن الذات تنظم السلوك من خلال تقويم عدم الانسجام بين السلوك والأُسس الداخلية.. وهذه الأُسس تعتمد على الحالة المعينة التي يحدث فيها السلوك.

أما "هينجز" فقد وجد أربعة أنواع من الأُسُس أو المستويات لعدم الانسجام بين السلوك والأُسُس أو القواعد المنظمة له في الذات:

١ - عدم الانسجام مع المثاليات الخاصة.

٢ - عدم الانسجام مع الأهداف الأخلاقية الخاصة.

٣ - عدم الانسجام مع مثاليات الآخر.

٤ - عدم الانسجام مع الأهداف الأخلاقية للآخر.

وسنحاول إستخدام هذه النظرية لنفسر من خلالها المواقف العربية تجاه دولة إسرائيل، والواقع أنه يتم نقل هذه النظرية في علمي النفس والنفس الاجتماعي من مستوى الأفراد إلى مستوى الأمة، من ذات الفرد إلى ذات الفرد الجمع.

❖ الذات العربية الكلية: البداية والتكوين

جاءت فكرة القومية العربية ردة فعل على التعسُّف التركي، وتقليداً لحركة القومية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وقبله. لقد وجد المثقفون العرب هذا المفهوم دون محتوى، بمعنى أنه لم ينبُع ذاتياً من حركة قومية تطورت مثلما تطورت القوميات الأخرى، ذلك أن الحركة أو الحركات التي سبقت المفهوم كانت دينية الطابع أو فردية الطموح (الحركة الوهابية، وحركة الإحياء الإسلامي مثالان للأولى، واجتياح محمد علي وابنه إبراهيم بعده مثال للثاني).

فمحمد علي لم يكن يقصد أن يخلق قومية عربية بقدر ما كان يريد أن يكون له قاعدة قومية للحُكم على غرار ما كان لصلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر الميلادي.

وفي عامي ١٨٤٧، ١٨٦٨ أنشأ محمد على المؤسسات الأولية التي ارتكز عليها مشروعة: التعليم والجمعيات العلمية والثقافية، التي أخذت تنادي بإحياء التراث والقومية. وبين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٨ كان العديد من الطلاب قد أرسلوا للغرب ولمسوا عن قرب ما يعنيه مفهوم الدولة القومية وعادوا ليحملوا الفكر القومي الغربي، طامحين إلى بلورة الحس القومي الوطني على غراره.

وقد أنجبت هذه الفترة دُعاة الإحياء الإسلامي أمثال (جمال الدين الأفغاني، ورشيد رضا، والكواكبي وغيرهم).. وبين عامي ١٨٧٠ و١٨٨٢، لم نكن نجد أن هذا الوعي الناهض يتصدى للاستيطان اليهودي، فالمعارضة جاءت من اسطنبول حين حظر على اليهود شراء الأراضي أو دخول فلسطين على شكل هجرات.

هذه الذات المتطورة في القرن التاسع عشر كانت ذاتاً كلية سواء في ردائها القومي أو الديني، وكان عليها أن تأخذ محتوً ما لتمثل من خلاله أمام الذوات القومية الأخرى، العُثمانية من ناحية، والغربية التي اعتقد العرب أنها مسيحية، والذات القومية اليهودية الداخلية من ناحية أخرى.. ومن هنا، نجد أن هذا المحتوى قد تشكل استرجاعياً من عصور غابرة: العرق، الفكر الديني، والعظمة التاريخية.

❖ القومية العربية والقومية الغربية: هناك فروق كثيرة بين القومية العربية والقوميات الغربية، التي قامت على غرارها.. لقد جاءت القومية العربية مبنية على مقومات أهمها اللغة العربية، حيث كانت مُحملة بالمعاني الدينية ومُدمجة في الفكر الديني.. هذا التزاوج بين الدين واللغة العربية لم يكن موجوداً في القوميات الغربية، فقبل ثورة الإصلاح الديني كانت لغة الكهنة هي اللغة اللاتينية حتى جاء "مارتن لوثر" وكسر أهم قيد وهو القيد اللغوي، فترجم الكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية (اللغة القومية). وبذلك، تراجعت لغة الكنيسة (اللاتينية)، حيث أصبح الفصل بين الفكر الديني والفكر القومي مُمكناً.

وأخذت اللغة تتطور مع تطور فكر القوميات في أوروبا، حيث أدت هذه إلى قيام الشوفينيات القومية الغربية.. ثم تطورت كل وحدة قومية (شعب) من الداخل نحو الإنسانية العلمانية، لتلتقي هذه الوحدات المختلفة من خلال تطورات مُماثلة في المجالات السياسية حتى التقت تحت مظلة النظام الديموقراطي الغربي الحالي.

مثل هذا التطور نجده أيضاً في الحركة القومية اليهودية الصهيونية، إذ كان التطور الأول مع تطور

القوميات الأوروبية يعززه نشاط الحركات اليهودية في الحفاظ على تلك الخصوصية.. فاللغة العبرية القديمة المشبعة بالمفاهيم الدينية أو لغة "التناخ" لم تعُد لغة الحركة الوطنية وحلت محلها العبرية الحديثة (الأفريت) والتي كانت لغة الناس أنفسهم في الظروف التي أنتجت وشجعت ودفعت أصحابها إلى اعتناق منطق الصهيونية، كما جاءت وتطورت بعد عام ١٨٩٧. هذه العبرية الحديثة توجهت في تطورها تطوراً علمانياً مُعتبرة مفهوم اليهودية مفهوماً عرقياً قومياً وليس مفهوماً دينياً.

◆ الذات القومية العربية مقابل الذات الصهيونية

لم يكن للذات الكلية العربية، بمحتوياتها المُتناقضة مع واقع المنادين بها، أن تحقق ذاتها، لإنهاء لم تكن تملك آليات تشكيل تحقيقها في زمن لم يكن ليتناسب مع تلك المحتويات.. فلم تملك هذه الذوات، فرادى ومُجتمعة، المقدرة على مُجابهة ذات أخرى مثل الذوات الإسرائيلية التي رسمت مستقبلها بناءً على معرفة منظمة وعلمية سواء لتطورها الخاص أو لتطور الذوات المعادية.

أما عن مواقف هذه الذوات من الصهيونية وإسرائيل، فقد اتفق كلٌ منها مع مسيرتها حتى عام ١٩٤٨، لكن أياً منها لم تكن قادرة على الحركة لاتخاذ أي إجراء عملي حيال الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ولا شك أن الدول المكونة لم تكن تملك مقومات الدولة العصرية لأسباب، داخلية: (تكوين المجتمع نفسه، تدني مستوى التعليم وسيادة الأمية، اعتماد البلاد المختلفة في اقتصادها على هذه أو تلك من قوى الاستعمار. غياب الثقة بين الدولة والمجتمع، سيادة العادات والتقاليد القبلية المقيدة لحرية الفرد .. وغيرها) وخارجية (: اعتماد الدولة في تخطيطها على الدولة المستعمرة، وغياب مقدرة الدولة على توجيه سياستها الخارجية والعسكرية وحتى الداخلية إلا بما كانت تسمح به الدولة المستعمرة أو (المنتدبة).. فقد كانت الدولة القومية الوطنية تنادي بالاستقلال والديموقراطية والحرية، أما المواطنون فقد كانت فكرة الدولة تفزعهم وكانت السلطة تقمعهم.

مثل هذه الذات، التي كان عليها أن تجاري القوى الخارجية (المستعمرة أو المنتدبة) وتأخذ كل الاحتياطات لترغم الناس على القبول بها، لم يكن لديها لا المجال ولا المقومات لتوجه اهتمامها إلى ما كان يجري في قطر عربي آخر سوى ما يخص الكلمة، في أن تقول أنها لصالح أو ضد ما يحدث في فلسطين دون تدعيم قولها بأي نوع من الفعل أو الحركة.

لقد أخذت كلٌ من هذه الذوات الوطنية القومية لنفسها إطارين: الأول، لتقديم نفسها للخارج.. والثاني، لتقديم نفسها للمجتمع. وقد تأسست هذه الذات بين معرفتين عن نفسها: الأولى مثالية، والثانية واقعية.. لقد كانت الذات المثالية نوعاً من الاستراتيجية التي وضعتها الدولة (الذات الوطنية) لتقدم نفسها من خلالها للذوات الأخرى ولكنها كانت أيضاً مصدراً لخداع النفس.. ففي عام ١٩٤٨، قررت هذه الدولة القطرية الدخول في حرب مع المنظمات الصهيونية التي أعلنت قيام دولة إسرائيل، وأخذت الخطابات تصور للمواطنين بأن هؤلاء الصهاينة إنما هُم عصابات لن تستطيع الصمود أمام القوى العربية والإسلامية.. ولكن النتيجة كانت على عكس ذلك، فقد ظهرت إسرائيل هي الرابحة للجولة وأصبحت القوة الضاربة في المنطقة ولم يحدث ذلك مرة واحدة بل ثلاث مرات، بغض النظر عما إذا كانت إسرائيل تقف وحدها أم تدعمها قوى أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف كانت الصورة التي رُسمت لدولة إسرائيل..؟ الواقع، أن الصورة التي رُسمت لدولة إسرائيل لم تكن مُستمدة من معرفة ودراية بالصهيونية نفسها، ولكن بناءً على صورة اليهود كما هي مصورة في المصادر الدينية، سواء الإسلامية أو المسيحية، والتاريخ العربي الإسلامي. والحقيقة، أن القارئ للكتابات العربية حول إسرائيل والصهيونية واليهود واليهودية في الحقبة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٨ ليعجب من الكيفية التي كان كتابها يصفون واقعاً من خيالهم بناءً على الصورة الذاتية المتعصبة.

هذه المعرفة الأخيرة كانت معرفة سطحية ولم تكن تؤهل القائمين على الذوات الوطنية لاختراق قواعد اللعبة العالمية. وعلى الرغم من ذلك، بقيت هذه الذوات تكابر، بطريقتها الخاصة، للحفاظ على نفسها واستمراريتها.

والجدير بالذكر هنا، أن الدول العربية زوّدت إسرائيل بحوالي ضعفي سكانها اليهود عام ١٩٤٨ في هجرات جماعية من اليمن والعراق وسوريا ولبنان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وذلك خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٥.

والسؤال: لماذا لم تكن هناك مقاومة وطنية حيال ترحيل رعايا من أوطانهم إلى دولة إسرائيل..؟ والحقيقة هي أن هذه الدول سمحت لرعاياها بحرية الحركة بالبقاء أو الهجرة تحت ضغط الاستعمار والصهيونية.

ومنذ قيام الثورة المصرية، أخذت فكرة الوحدة العربية تكون شكلا جديداً من خلال وجود القائد القوي جمال عبد الناصر الذي استحوذ على تعاطف الاتحاد السوفيتي بناءً على اعتناق فكرة الاشتراكية

الناصرية. كذلك، فقد أخذت بعض هذه الأنظمة العربية تلوح بتهديدات القوة العسكرية، مما ساعد إسرائيل على اتخاذ القرار بشن الحرب عليها. وحدث ما حدث عام ١٩٦٧، بأن دخلت هذه الذوات الوطنية في نكسة لم تعد قادرة على تبريرها أمام مواطنيها.

هذه النكسة أطاحت بالمحتويات المثالية للذوات الوطنية وأجبرت القيادات الوطنية على إعادة النظر ليس في سياستها فحسب بل في طبيعة كيانها الدولي. بعدها، جاءت حرب أكتوبر التي بدأت بالنصر وانتهت بالادعاء بالنصر، لتنحو بعدها أكبر الذوات الوطنية العربية (مصر) منحى مُغايراً جداً، فقد قلبت مسار التاريخ حيث اختارت الصُلح مع إسرائيل.

الذوات المحورية والذوات الأقطاب :

لقد ظهرت القضية الفلسطينية محوراً يدور حولها الصراع في الشرق الأوسط، حيث كونت الذات العربية الكلية الذات الحضارية العربية، مقابل "الذات العبرية".. ولم تكن الذات العربية لتجد لنفسها إمكانية الفعل كما فعلت الذات العبرية، فقد تحت هذه الذات الكلية لتنشط الحركة للذوات الحضارية الجزئية (الدول الوطنية). وقد اعتدنا في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي الحديث أن نتحدث عن دول الطوق والدول أو الذوات العربية البعيدة (الذوات الأقطاب).. وإذا كانت الذوات المحورية قد روجت لنفسها بمفهوم الوطنية القومية، فإن الذوات الأقطاب النفطية قد جعلت من الطابع الديني الطابع الغالب على القومية. وفي هذا التفاعل بين الذوات الأخوات وبين كل من هذه الذوات والذات الحضارية العبرية نجد العمليات الآتية:

١ - ذوات وطنية ذات ثروة وتفتقر إلى القوى العاملة البشرية وأهمها قوى التعليم والإدارة والتجارة في كل من القطاعين العام والخاص. وقد أخذت الذوات المحورية (دول الطوق) تصدير عمالتها إليها وبخاصة في مجال التعليم، والذي لم يحمل رسالة الذات الكلية العربية إلى رعايا دول الخليج، فلم يهتم التعليم بنشر الوعي وساعد حتى على توجيه الإتساق الخليجي إلى كل من الكسل والاستهلاك المفرط والخضوع للأحكام الأوليجاركية دون تساؤل.. وكان المفروض على العاملين في مجال التعليم في دول الخليج توجيه هذا التعليم لصالح القومية العربية الكلية. ولكن ذلك لم يحدث، لأن الذين كانوا يقومون عليها نظروا إلى الأمور بصورة فردية، ومما ساعد على ذلك أيضاً نظرة سكان هذه الأقطار النفطية للوافد العربي على أنه أجنبي. هذه الظواهر على مستوى الواقع تفضح، وبكل وضوح، مدى العداء الذي كانت وربما مازالت تُبديه الذوات الوطنية العربية لمحتوياتها المثالية، وبخاصة محتوى الذات الحضارية الكلية.

٢ - لقد آثرت الذوات العربية النفطية تسليم مصيرها إلى دول غربية قادرة على التحكم بالثقافة (التكنولوجيا) لضخ النفط وتصنيعه، وإثراء الذوات الغربية ثراءً فاحشاً تقدم جزءاً كبيراً منه لصيانة وتقوية الذات الحضارية العبرية، وساعدتها في البروز كقوة ضاربة في المنطقة، بينما كانت في المقابل تدفع بالقطارة إلى دول الطوق (دول المجابهة العربية).. كما أن دول النفط كانت، وبكل وضوح، لا ترى حالة الحرب دافعاً لتغيير اتجاه مجرى تطورها لما تمليه محتويات الذات العربية الكلية (القومية العربية) ولا حتى لما تمليه الذات الإسلامية الكلية (الذات الدينية) وبينما ذهبت إلى تطبيق التعاليم الدينية والشرعية على المواطن العادي، فإنها كانت تستثمر رؤوس أموالها في دول الغرب دون أن تستفيد منها مباشرة.

وعلى الرغم من إصرار الذوات العربية النفطية على التزامها بالأهداف العربية، إلا أنها بعد كل جولة حرب كانت لا تتحمل أكثر من وقت قصير للعودة إلى تعاملها مع دول الغرب، ولا يوجد أفضل من مثال المقاطعة العربية لتصدير النفط إلى الغرب عام ١٩٧٣، حيث لم تستطع هذه الدول الغنية الاستمرار أكثر من أسبوع واحد دون تصدير، وأرغمت بعدها على إعادة فتح مضخات النفط للعمل ثانية. وعاد النفط يلعب دوره في تقوية دولة إسرائيل.

٣ - لم تعد صورة إسرائيل (الذات الحضارية العبرية) إلى ما كانت عليه قبل ١٩٦٧ ولم تعد الذوات الوطنية العربية تتكلم عنها باسم الصهيونية أو دولة العصابات، بل أخذت تنادي بتطبيق القرارين ٢٤٢، ٣٣٨.. أي أنها اعترفت الآن مباشرة بالكيان العبري.

٤ - حيال هذا التواجُد للذوات الحضارية الغربية في المنطقة والمتحالفة مع الذوات الأقطاب النفطية، أخذت الذوات الوطنية العربية تهرول للمشاركة في المغانم وتتراكض لإرسال جنودها للوقوف مع جنود المتحالفين ضد الذات العربية الوطنية العراقية، التي لم تكن بدورها قد وصلت إلى عقلنة الأمر بالمقياس العصري وأخذت تضرب بعض صواريخها على إسرائيل لتظهر الولايات المتحدة الأمريكية في دور المهدئ للذات القومية العبرية بأن تتحلى بالصبر، وتنهل عليها الهبات نقداً فضلاً عن الأسلحة.. وعندما لم تجد الذوات الوطنية العربية مفراً، دارت حول نفسها دورة كاملة لتقرر اختيار ما أسمته "استراتيجية السلام" بدلاً من "خيار الحرب".

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى»، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل